جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص -تعاون دولي- تحت عنوان:

السياسات الخارجية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي

من إعداد الطالبة: كريمة بكاي

تحت إشراف الأستاذ: أ.د.عبد الله بلغيث

لجنة المناقشة:

د.بوجحفة رشيدة.....أستاذ محاضر أ-جامعة مستغانم-.....رئيسة اللجنة

أ.د بلغيث عبد الله.....أستاذ التعليم العالي-جامعة مستغانم-.....مشرفا مقررا

د.بوقراص رقية .....أستاذ محاضر أ – جامعة مستغانم –.....مساعد مشرف

د. بلعربي علي .....أستاذ محاضر أ-جامعة مستغانم-.....عضوا مناقشا

د. عربي بومدين.....أستاذ محاضر أ-جامعة شلف-.....عضوا مناقشا

د. صاغورهشام.....أستاذ محاضر أ-جامعة غليزان-.....عضوا مناقشا

2023/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، والعائلة الكريمة فردا فردا.

شكر وتقدير

أوجه شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف البروفيسور عبد الله بلغيث، نظير نصائحه ومجهوداته التي بذلها في سبيل انجاح هذه الدراسة، التي تعثرت كثيرا خاصة في مرحلتها الأخيرة. كما لا يفوتني تقديم الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة و إثراء هذه الدراسة. وهم على التوالي، من جامعة مستغانم، الدكتورة بوجحفة رشيدة والدكتورة بوقراص رقية، والدكتور بلعربي علي. ومن خارج جامعة مستغانم، الدكتور عربي بومدين من جامعة شلف، والدكتور صاغور هشام من جامعة غليزان.

كما أقدم شكري وتقديري إلى كل من رافق هذه الدراسة بالدعم والمساندة والتشجيع، وأخص بالذكر، الأساتذة والأستاذات من خارج الوطن، وهم: الدكتورة مي درويش من جامعة بنغهام المملكة المتحدة. الدكتور باسل صلوخ، رئيس برنامج العلوم السياسة والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة. والدكتور عمار الشمايلة أستاذ مساعد بمعهد الدوحة. والدكتور سيد أحمد قوجيلي أستاذ مساعد بمعهد الدوحة. والدكتور مهران كامر افا رئيس وحدة الدراسات الإير انية بالمركز العربي بالدوحة. والدكتور مارك فرحة من جامعة سويسرا شغل سابقا أستاذا زائرا بالمعهد في قطر. والدكتور نيكولاس روز سميث من جامعة نيوزيلاندا. والدكتورة والصديقة رويدة فرح من جامعة السودان. والدكتورة دانة العيسى مديرة فرع العلوم السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية. حيث قدم هؤلاء الدكاترة النقد والتقييم الرصين لمشروع الدراسة في جميع مراحلها.

كما لا أنسى الدعم المعنوي والمساندة الأخوية التي حظيت بها من طرف الدكتورة مماد صليحة من جامعة تلمسان، والبروفيسور أحمد الفقيه من جامعة تلمسان، والدكتور عبد القادر بن سي قدور، والدكتور عبد الرحيم رحموني، والأستاذ عدة جيلالي الذي كان نعم الأخ والسند. كل الشكر والتقدير لهم جميعا. والشكر موصول كذلك للصديقات بختة زروقي، رحمة يوساري، خيرة تكوك، فطيمة بن كريفة. ولكل من أسدى لي عونا من بعيد أو من قريب في سبيل إخراج هذه الدراسة.

مقدمة

تعد سياسة موازنة القوة من خلال تشكيل التحالفات؛ الآلية الأساسية التي ركز ت عليها النظرية الواقعية بشكل عام، والواقعية البنيوية بشكل خاص. في تفسير السلوك الخارجي للدول تجاه التهديدات المحتملة في البيئة الدولية الأناركية. فالدول في سبيل تحقيق أمنها وبقائها، هي تعتمد على نفسها في نظام العون الذاتي، الذي تدرجه النظرية الواقعية البنيوية كآلية وقانون نظمي مشروط، في نظام دولي يتسم بعدم اليقين والأناركية. بمعنى تجتهد الدول في الاعتماد على ذاتها من خلال الخوض في الموازنة الداخلية التي تقتضي توظيف استراتيجيات متنوعة مثل الابتكار ومحاكاة الدول الناجحة اقتصاديا وعسكريا، وهي خطوات ضرورية لتحقيق الموازنة الخارجية (سياسة التحالفات).

الدول الصغرى مثلها مثل الدول الكبرى تكافح من أجل البقاء في بيئة فوضوية خطيرة ومهددة. وتتبنى في سبيل تحقيق أمنها؛ استراتيجيات أمنية خارجية مختلفة. فموقعها في النظام الدولي كدول ضعيفة تفتقر للحجم والقدرات المادية والعسكرية، يجعلها في خوف وترقب دائم من فقدان سيادتها أو التعرض للخضوع والتبعية لدول أقوى منها في الجوار. لذلك تقترح أدبيات العلاقات الدولية على هذه الدول مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية التي تتناسب مع حجمها وقدراتها المحدودة، لكي تتجنب المخاطر المتوقعة والمتصورة، مثل استراتيجية الاختباء أو استراتيجية الحياد، والمسايرة. إذا كانت البيئة الخارجية (البنية الدولية) هي المحدد الأساسي لخيارات السياسة الخارجية للدول وفق ماتمليه حجة النظرية الواقعية البنيوية، فحتما ستختار الدول الصغرى الاستراتيجية الأنسب من قائمة الاستراتيجيات المقترحة عليها، لتحقيق هدف بقائها وأمنها. فليس من المعقول ووفقا لحجة النظرية السابقة الذكر، أن تنتهج الدول الصغرى استراتيجيات القوى الكبرى مثل موانة القوة وتبني خيار التوسع وتحدي الوضع القائم. لأن هذه الخيارات ستقوض أمنها وتؤدي بها إلى الزوال كنتيجة منطقية.

ومع ذلك شهد النظام الدولي في الآونة الأخيرة ظهور هذا النوع من الدول الصغرى التي تنافس الدول الكبرى على تبوء المكانة والتوسع وزيادة القوة. متحدية بذلك حجمها ومعضلتها الأمنية، انتهجت هذه الدول استراتيجية العون الذاتي (المحاكاة والابداع) التي اقترحها كينيث والتز كخيار أمني وقائي يجنب الدول الوقوع في فخ عقاب البنية الدولية. حيث يعتقد والتز أن الدول الصغرى هي غير قادرة على تحمل تكاليف هذه الاستراتيجية، وذلك بالنظر لحجمها وقدراتها المحدودة. لكن في الواقع شكلت السياسات الخارجية الهجومية لكل من دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة، لغزا محيرا يستوجب التحقيق، إذ وضعت تحركات هذه الدول الصغرى حجج الواقعية البنيوية في إحراج. وبناءً على ذلك؛ يتمحور موضوع الدراسة حول اختبار حدود القوة التفسيرية لكل من نظرية الواقعية النيوكلاسيكية ونظرية الواقعية البنيوية، في تفسير السياسات الخارجية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي. باعتبار الأولى جاءت لتملأ فجوة غياب نظرية الدولة في

النظرية الواقعية البنيوية، حيث تختص بتفسير السياسة الخارجية لدول معينة في فترة تاريخية معينة، والأكثر من ذلك أنها صالحة لتفسير القوى الكبرى والصغرى معا. والثانية تختص بتفسير السياسة الدولية، أي النتائج الدولية وتتخذ من المستوى النظمي متغير تفسيري.

تتنافس حجج النظريتين في تفسير السياسات الخارجية الدفاعية والهجومية، للدول الكبرى، باعتبار أن هذه الدول الأقدر على تبني استراتيجيات موازنة القوة وتوسيعها وقلب الوضع القائم. حيث ارتبطت السياسات الخارجية التعديلية (التوسعية) في النظرية الواقعية النيوكلاسيكية مثلا بالقوى الكبرى. وبالتالي، تبني دول صغرى هذا السلوك التعديلي يضع الحجج الواقعية بشكل عام في إحراج. لذلك خطت هذه الدراسة هدفين؛ الأول؛ هو التحقيق ورصد التفسير المناسب لمقاربة هذه التحركات الشاذة لدول صغرى عربية. وبالتحديد البحث في مقاربات التحالف والتوازن الدولي التي تؤطر الاستراتيجيات المناسبة لتحرك الدول الصغرى في بيئة دولية خطيرة وفوضوية. والهدف الثاني؛ وهو الهدف المركزي للدراسة، وهو محاولة التأصيل النظري لتقديم أنموذج نظري بديل يفسر لغز السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى بشكل عام، والدول الصغرى العربية بشكل خاص. كما تعتبر الدراسة من بدايتها إلى نهايتها تُعنى بالتحقيق في مدلول متغير الحجم (الصغر). حيث يعتبر تعريف الدولة الصغرى من المفاهيم المتنازع عليها والتي تفتقر لتعريف جامع ومتفق عليه. وبالتالي، يعتبر أنموذج "ميزان الإدراك" -الإسهام التي تضيفه هذه الدراسة-الحجة النظرية التي تُفند المدلول الخاطئ لمتغير الحجم في المنظور الواقعي البنيوي.

سبب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع إلى سببين؛ الأول ذاتي؛ ويتعلق بميول الباحثة في التعمق بكل ما يخص نظرية العلاقات الدولية. كونها جوهر التخصص والأساس الذي تُبنى عليه الأبحاث والدراسات. لذلك ومنذ بداية التكوين الأكاديمي إلى غاية مرحلة الدكتوراه، خطت الباحثة هذا المسار الذي يُلم بكل ما يتعلق بمادة نظرية العلاقات الدولية وتطورها. وبالتالي كان اختيار موضوع الدراسة نابعا من هذه الخلفية الذاتية، وكون النظرية الواقعية النيوكلاسيكية من النظريات التي تعتبر إسهام جديد يُضاف إلى عائلة البراديغم الواقعي، فكان لزاما على الباحثة البحث في هذه المدرسة الجديدة التي تُعنى بتفسير السياسات الخارجية للدول بشكل عام، لتتجاوز الباحثة بذلك المقاربات التقليدية التي تم اختبارها سلفا. السبب الثاني موضوعي؛ وهو تجاهل الباحث العربي التحقيق في تحركات هذه الفئة من الدول، إذ تفتقر المكتبة العربية لمثل هذه الدراسات. وإذا حصرنا الأدبيات العربية الرصينة التي تناولت هذا الموضوع تكاد لا تتجاوز ثلاثة دراسات رصينة. وبالتالي هذا التجاهل غير مبرر، إذا ما قارنا الإنتاج العربي بالإنتاج الغربي الغزير لهذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع إلى فئتين، الأدبيات العربية المحدودة والأدبيات الغربية الغزيرة:

أولا، الأدبيات العربية: تعتبر دراسة محمد شلبي "**السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي (1979-1994)**"، أول دراسة رصينة تتناول موضوع السياسة الخارجية للدول الصغرى في المنطقة العربية، حيث رصد الباحث من خلالها السياسة الخارجية لدولة الأردن وتحديدا دراسة مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والسلوك الأردني تجاه هذا المسار. وخلصت تحليلاته إلى أن الأردن اتبع سلوك المسايرة وسلوك الموازنة كضرورة أملتها القيود الإقليمية من أجل حفظ أمنه وبقائه. كما يُبرز التحليل دور الاعتبارات المحلية وتحديدا الضعف الاقتصادي، الذي كان يتخبط فيه الأردن مما جعل هذا العامل يحدد بشكل كبير تحركات الأردن الخارجية.

قدم أحمد محمود أبو زيد، في دراسته التي تحمل عنوان:"**كيف تتحرك الدول الصغرى؟: نحو نظرية عامة**"، إسهام نظري سماه "توازن القيم" يتخذ من القيم السياسية محددا لتحرك وسلوك الدول الصغرى. حاول الباحث من خلال هذا الأنموذج مقاربة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث والعربية بشكل خاص. وصل الباحث إلى استنتاجاته النظرية، بعد مراجعة شملت نظريات العلاقات الدولية التالية: البنائية، والمؤسساتية، والواقعية بشقيها البنيوية والنيوكلاسيكية. كما قدم أبوزيد دراسات أخرى باللغة الإنجليزية أهمها، "**The Rise of Small States: in the Arabian Gulf The Case of UAE and Qatar: A Historical Sociology Perspective**"، تناولت هذه الدراسة صعود الدول الصغرى العربية، قطر والإمارات العربية المتحدة. لكن هذه المرة قدم تفسيره لهذا الصعود من منظور السوسيولوجيا التاريخية. كما قدمت الدكتورة سعاد محمود أبو ليلة مساهمة رصينة تقترب إلى ما قدمه أبو زيد، تملثت في دراسة "**الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى**"، بشكل عام. حيث حاولت حصر ورصد كل الآراء النظرية المختلفة تجاه تحرك هذه الدول.

ثانيا، الأدبيات الغربية: وكذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى، التي تناولت موضوع الدول الصغرى الغربية، ومجموعة الأدبيات التي تناولت الدول المتوسطة والصغرى العربية. لذلك أمام غزارة الإنتاج الغربي، والذي لا يمكن ذكره كله، ونظرا لاعتبارات المساحة المسموح بها، وبالتالي سنحصر فقط الدراسات المهمة والتي اقتربت من موضوع الدراسة وهي:

أولا، الأدبيات الغربية التي تناولت الدول العربية:

قدم مهران كامرافا Mehran Kamrava عدة دراسات ركزت على تفسير السياسة الخارجية لدولة قطر، أهمها كتاب، قطر: دولة صغيرة، سياسات كبيرة، **Qatar*: Small State, Big Politics***، ناقش كامرافا في هذا الكتاب الأدوار السياسية التي تقوم بها قطر على المستوى الإقليمي والدولي. ومن خلال تحليل معمق توصل كامرافا إلى نتيجة مفادها أن تحركات قطر بالرغم من أنها تُصنف على أنها تهدف لاقتناص المكانة، إلى أن هذه السياسات لا تخرج عن كونها إستراتيجيات لحفظ البقاء والأمن، كما لاحظ أن هذا التميز الذي تحظى به قطر في سياستها الخارجية يعود لكون نخبة قطر محدودة ومتماسكة واستفادت من القوة المالية، والأمن الداخلي الذي يفتقره جيرانها. لذلك وصف كامرافا في دراسة أخرى القوة القطرية بالقوة البارعة. **Qatari Foreign Policy and the Exercise of Subtle Power.**

تندرج دراسةCurtis R. Ryan بعنوان ***Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy***ضمن الأدبيات التي تبحث في التحالفات واصطفاف الدول، وعالج من خلال دراسته الأسباب التي تتحكم في التحالفات البينية العربية، حيث اختار دراسة حالة السياسة الخارجية الأردنية وخياراتها التحالفية. خلصت دراسته إلى أن الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص، تولي أهمية لأمن النظام عند تحديد خياراتها الخارجية. بمعنى يلعب متغير أمن النظام دورا في طبيعة الاصطفافات والتحالفات العربية البينية، والأردن بالرغم من أن المتغير الاقتصادي يلعب دورا موازيا لمتغير أمن النظام، إلا أن الأخير محدد قوي في تفسير خياراته التحالفية.

وعلى خطى كورتيس قدم كل من جاك ليفيJack S. Levy ومايكل بارنيت .Michael N Barnettدراسة رائدة تناولت المصادر المحلية للتحالف والاصطفاف بالنسبة لحالة مصر **Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt1962–73**. وتوصلا لنتيجة تدعم فرضية أن المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية، كانت الهدف من الاصطفاف. لأن النظام المصري كان يسعى لضمان بقائه. لذلك شكل كل من الأمن الاقتصادي الداخلي والظروف والقيود المحلية أسبابا حقيقية أخذها النظام المصري في الحسبان في عملية اختياره للحلفاء.

سارت دراسة كل من ستيفن والت Stephen Walt، وسكوت كوبر Cooper Scott على نفس المسار، بمعنى ناقشت تحليلاتهم المتغيرات التي يأخذها صناع القرار في الحسبان عند اختيارهم للحلفاء، حيث تناول كتاب ستيفن والت، ***The Origins of Alliances*** الدول العربية والدول الخليجية الصغرى، وقدم أربع متغيرات، رأى أنها من الممكن أن تؤثر في عملية الاصطفاف

والتحالف، وهي القرب الجغرافي، النوايا العدوانية المتصورة، القدرات الهجومية، والقوة الكلية. بينما انتقد سكوت كوبر طرح ستيفن والت. **State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining the Misunderstood GULF Cooperation Council** ورأى أن الدول الخليجية الصغيرة اتجهت في رأيه لتشكيل هذا التحالف بناءً على التهديدات الداخلية أكثر من التهديدات الخارجية، وهذا أدى إلى طرحه تحسينا لنظرية والت، وذلك بتحويلها إلى "نظرية ميزان التهديد ممركزة الدولة".

ثانيا، الأدبيات الغربية التي تناولت الدول الصغرى بشكل عام:

ركزت أعمال كل من موريس إيست من East Maurice ، بعنوان **Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models**، وإيريك لابز Labs Eric بعنوان **Do Weak States Bandwagon**? ، ومايكل هاندل Handel Michael بعنوان ***Weak States in the International System*** ، على موضوع الدول الصغرى بشكل عام، وركزت هذه الدراسات بشكل خاص على رصد التحالفات والإستراتيجيات المقترحة على الدول الصغرى للحفاظ على بقائها. كما تناولت جدلية تعريف الدولة الصغرى، إذ تنوعت المعايير المستخدمة. مابين المعيار المادي والمعيار الإدراكي. بينما اتجهت دراسات أخرى للبحث في دراسات الحالة المنفردة، مثل أبحاث Baldur Thorhallsson المتخصصة في دراسة حالة نيوزيلاندة، حيث قدم من خلالها نظرية المأوى. ومؤخرا قدم مؤلفا باللغة الإنجليزية جمع فيه باحثين عرب وباحثين من الغرب، ركزت أبحاثهم على رصد السياسات الخارجية للدول الصغرى العربية والغربية تجاه التحديات الأمنية العالمية، من منظور نظرية المأوى، منها دراسة عماد حرب في هذا المؤلف بعنوان، **Shelter and Strategic Hedging in the Gulf Cooperation Council** والتي حللت تحرك الدول الخليجية الصغرى بين نظرية التحوط الاستراتيجي ونظرية المأوى. كما قدم كذلك الباحثYoel Guzansky دراسته بعنوان **The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf** والتي طبق فيها نظرية التحوط الاستراتيجي على الدول الخليجية الصغيرة، ووجد أن هذه الدول تُساير إيران القوة العظمى في جوارها الجغرافي تارة، وتُوازنها مع السعودية تارة أخرى حسب ما تقتضيه مصالحها.

تناولت هذه الدراسات بشكل عام؛ السياسات الخارجية الدفاعية للدول الصغرى، لكن موضوع السياسة الخارجية التعديلية يغيب في هذه الدراسات. بل وتكاد دراسةRandall L. Schweller راندال شويلر ***Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*** الوحيدة التي أشارت لهذه السياسة عندما تناولت دولة البراغواي وسياستها الخارجية التوسعية في القرن التاسع عشر. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى ملأ هذه الفجوة.

المشكلة البحثية:

تجاهلت أدبيات العلاقات الدولية دراسة السياسة الخارجية للدول الصغرى، حيث لم تحظ هذه الفئة من الدول بنصيب من اهتمامات العلماء التنظيرية، لكونها أقل تأثيرا في النظام الدولي بسبب ضعفها الذي لا يؤهلها لتبوء مكانة توازي مكانة الدول الكبرى. حيث هناك اتفاق شبه كلي بين العلماء على محدودية تأثير الدول الصغرى خارج حدودها، وذلك بناءً على معايير القوة التقليدية. لذلك اكتفت الأدبيات فقط بوصف استراتيجيات بقائها باعتبار أن هذا هو هدفها الأوحد. لكن مع نهاية الحرب الباردة وتزايد أعداد الدول الصغرى المستقلة، بدأ الاهتمام الأكاديمي ينفتح على دراسة هذه الفئة، نظرا لنشاطها الخارجي المعتبر والجدير بالملاحظة والبحث. ما ميز هذه الدراسات هو خوضها غمار تحدي التقليد الواقعي خاصة الواقعية البنيوية (سخرية كينيث والتز Kenneth N. Waltz من الذين يهتمون بدراسة الدول الصغرى)، التي ترى أن الدول العظمى وحدها من تستطيع صنع المزيد من المبادرات على مستوى السياسة الخارجية، في حين تفتقر الدول الصغرى لهذه القدرة، وأقصى ما تقوم به هذه الدول هو سلوك مسايرة القوى العظمى والاختباء.

كما أطرت أدبيات العلاقات الدولية سلوك الدول في مواجهة التهديدات والفرص والحوافز الدولية كنتيجة حتمية لمتغير القوة والقدرات المادية وموقعها في النظام الدولي. بمعنى أن الدول ستنتهج سياسة خارجية دفاعية تحمي بها الوضع القائم أو تعديلية تسعى من خلالها إلى قلب الوضع القائم انطلاقا من قوتها ومكانتها ونفوذها في النظام الدولي. وهذا التفسير الواقعي البنيوي يقصي الدول الصغرى من هذا المنطق. لأن المحرك الأساسي لهذا المنطق هو القوة المادية المفهوم المركزي للبراديغم الواقعي، وبالتالي، غياب هذا المحرك لدى الدول الصغرى يجعلها غير قادرة على متابعة هذه السياسات أو طموح المكانة والتأثير. لكن في الآونة الأخيرة خطت بعض الدول الصغرى سياستها الخارجية وفق هذا المنطق. بل تجاوزت سياسات الدول الكبرى وانتهجت سياسات لا تتوافق وحجمها ومعضلتها الأمنية، إلى حد تبني سياسات هجومية تعديلية سعت من خلالها إلى قلب الوضع الراهن مثل قطر والإمارات العربية المتحدة. شكل هذا لغزا محيرا خاصة بالنسبة لحجج الواقعية البنيوية التي أخفقت حتى في إيجاد تفسير مقنع للدول الكبرى وسياساتها الخارجية المتناقضة مع منطق نظريته. والسبب يعود لغياب نظرية الدولة في البناء النظري للواقعية البنيوية.

وبالتالي، تنطلق المشكلة البحثية من هذا اللغز. **إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الو اقعية بشقيها البنيوية والنيوكلاسيكية في تفسير السياسات الخارجية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي؟**

وتتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية: هل نفسر السلوك والخيارات الخارجية للدول الصغرى بالنظر إلى متغيراتها الداخلية (المستوى المحلي)، أم القيود البنيوية الخارجية (المستوى النظمي)؟ ما هي أسباب انتهاج دول صغرى سياسة خارجية دفاعية بينما تنتهج دول صغرى أخرى بنفس الخصائص سياسة خارجية تعديلية(توسعية)؟ هل متغير الحجم (الصغر) هو محدد حاسم وتفسيري للفرق بين السياسات الخارجية للدول الكبرى والسياسات الخارجية للدول الصغرى؟ كيف نفسر حالة صمود دولة قطر في وجه تحالف رباعي يفوقها قوة؟ وهل يمكن للواقعية البنيوية أو الواقعية النيوكلاسيكية تقديم التفسير حول عدم سقوط قطر كونها دولة تعديلية انتهجت سلوك خارجي محفوف بالمخاطر؟ وبالتوازي، كيف نفسر السياسة الخارجية الإماراتية التي تنافس القوى الكبرى في المنطقة على التوسع العسكري والنفوذ في المناطق الاستراتيجية؟ لماذا أخفقت الدول الصغرى العربية التي تحمل نفس الخصائص في تبني نفس السلوك الخارجي القطري والإماراتي؟ ماهي المتغيرات التفسيرية التي تشرح هذا الاختلاف؟

الفرضيات:

للإجابة عن الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، نحاول تقديم فرضيات كإجابة مؤقتة إلى غاية اختبارها والتحقق من صحتها في نهاية الدراسة. وبالتالي، قدمت النظرية الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية فرضيات للسلوك الخارجي، يمكن اختبار حدودها التفسيرية حول السلوك الخارجي للدول الصغرى. أطر رواد النظريتين هذه السياسات في نماذج نظرية فرعية، وهي نظرية ميزان القوى لكينيث والتز، والتي أطر فيها استراتيجية البقاء للدول الصغرى، من خلال الفرضية التالية: **يرتبط حفظ أمن وبقاء الدول الصغرى بتبني سلوك مسايرة ركب القوى العظمى في سياستها الخارجية**. بينما اتجهت نظرية ميزان التهديد لستيفن والت، عكس نظرية والتز، من خلال ضبط فرضيات لتحرك الدول الصغرى في الأنظمة الإقليمية، عبر توظيف متغير محلي وهو إدراك التهديد، وذلك كما يلي: الفرضية الأولى: **يرتبط حفظ أمن وبقاء الدول الصغرى بإدراك التهديد وموازنته**. الفرضية الثانية: **يرتبط حفظ أمن وبقاء الدول الصغرى بتبني سلوك مسايرة الدولة الأكثر تهديدا في سياستها الخارجية**. بينما قدم راندال شويلر فرضية أساسية في نظريته ميزان المصالح، تهدف لتفسير السلوك التعديلي (التوسعي) للدول في سياستها الخارجية، وذلك كما يلي: الفرضية: **تسعى الدول الصغرى في سبيل تحقيق مصالحها وزيادة مكاسبها بتبني سلوك موازنة المصالح في سياستها الخارجية**. ستختبر هذه الدراسة الفرضيات السابقة بهدف إنتاج واستنباط فرضيات للأنموذج النظري المراد تطويره، واختبارها عبر إسقاطها على حالة الدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي. وعليه سيرتكز أنموذج "ميزان الإدراك" على فرضية أساسية كالتالي:

فرضية ميزان الإدراك: تُوازن الدول الصغرى بين ادراكها للتهديدات الخارجية بتبني سلوك المسايرة على مستوى النظام الدولي لحفظ البقاء (مظلة أمنية)، وإدراكها للمكاسب بتبني سلوك موازنة المصالح على المستوى الاقليمي.

منهج الدراسة:

إذا كانت النظريات المختبرة في هذه الدراسة قد تبنت المنهج الاستقرائي الذي ينتقل من الخاص إلى العام بهدف استكشاف القوانين عبر الواقع. فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على المنهج الاستنباطي (التفكير الاستنباطي) الذي يسير في اتجاه معاكس. بمعنى؛ إذا كان الاستقراء هو الصعود من الخاص إلى العام، فإن الاستنباط هو الانتقال من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء. أي يفكك القاعدة العامة للنظريات إلى أجزاء، ثم يعيد تركيب قاعدة جديدة وتصور ومفهوم جديد. لذلك، يعتمد المنهج الاستنباطي على العملية العقلية والجهد الذهني المجرد.

وبالتالي، لاختبار المفهوم أو التصور الجديد المُركب في هذه الدراسة"ميزان الإدراك"، سيكون لزاما كخطوة منهجية في المنهج الاستنباطي، إسقاط القاعدة الجديدة إمبريقيا من خلال الاستعانة بمنهج دراسة الحالة. وبما أن الدراسة تسعى لتفسير الاختلاف بين السياسات الخارجية للدول الصغرى العربية في النظام الاقليمي العربي، فإن المنهج المُقارن حاضر بقوة في هذه الدراسة، على المستوى النظري، في عقد مقارنة بين القوة التفسيرية للواقعية البنيوية والنيوكلاسيكية. وعلى المستوى الامبريقي في عقد مقارنة بين سياسة قطر الخارجية والسياسات الخارجية لبعض الدول العربية الأخرى. التي تشترك في نفس الخصائص ومحددات القوة مع قطر، وتلك التي تختلف معها في الخصائص ومحددات القوة مثل استحضار مثال السياسة الخارجية العراقية لتفسير حجة أنموذج "ميزان الإدراك". وتوفير تفسير مناسب يُقارب أسباب سقوط الدولة، وأسباب صمود الدولة. كما استعانت الدراسة بتقنية تحليل المضمون، في تحليل خطابات النخبة القطرية، حيث رصدت الدراسة 40 خطاب ومقابلة مرئية ومسجلة للنخبة القطرية. وذلك لمقاربة السياسة الخارجية القطرية وتحليلها بشكل معمق.

الإطار الزماني والمكاني:

-**الإطار المكاني:** تسعى هذه الدراسة لرصد مجمل السياسات الخارجية للدول الصغرى في المجال الجغرافي المتمثل في النظام الإقليمي العربي، مع التركيز على حالة قطر كدولة صغرى تنتهج سياسات خارجية لا تتوافق وحجمها، كما تشكل لغزا يستدعي التحقيق.

-**الإطار الزماني:** ستنطلق الدراسة في رصد السياسات الخارجية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي من بداية تسعينيات القرن الماضي، إلى غاية 2022. تم تحديد هذه الفترة بناءً على

مجمل الأحداث والمتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على تحرك الدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي. مثل فترة الانتفاضات العربية 2011 التي شهدت نشاط كل من قطر والإمارات في تحريك مجرياتها.

بنية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يغلب عليها الطابع النظري. سيتطرق الفصل الأول إلى النظرية الواقعية البنيوية، بشكل مفصل، عبر قسمين. القسم الأول سيعرض البناء النظري للنظرية مع التركيز على رصد موقع الدول الصغرى في تفسيرات النظرية. حيث يهدف الفصل إلى مناقشة امكانية النظرية في توفير تفسير مقنع لتحرك الدول الصغرى في النظام الدولي بشكل عام. من خلال عرض للأدبيات الناقدة لتفسيرات الواقعية البنيوية. وتقديم حجج تُبرز الخلل النظري الموجود في نظرية كينيث والتز.

سيتطرق الفصل الثاني إلى النظرية الثانية المُراد اختبارها في الدراسة، وهي النظرية الواقعية النيوكلاسيكية. ستتم مناقشة النظرية عبر ثلاثة أقسام، الأول سيختص بالتعريف بالنظرية الجديدة، والثاني سيكون عبارة عن عقد مقارنة بين حدود القوة التفسيرية للنظرية الواقعية البنيوية والنظرية الواقعية النيوكلاسيكية، في تقديم التفسير المناسب لتحرك الدول الصغرى. والقسم الثالث سيكون نتيجة تلك المقارنة، وعليه سيختص هذا القسم في إستخلاص المتغيرات التفسيرية الأنسب لتحليل السياسات الخارجية للدول الصغرى العربية في النظام الإقليمي العربي. وهي خطوة للتأصيل النظري المُسطر في هذه الدراسة.

الفصل الثالث سيكون بمثابة الخطوة النهائية التي من خلالها تتكتمل صورة الأنموذج المُراد تطويره في هذه الدراسة. حيث سيتطرق إلى مراجعة نظريات التحالف والتوازن الدولي التابعة لنظريتي الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية، بهدف تفكيك أجزائها، وإعادة تركيبها في أنموذج جديد يهدف لمقاربة السياسة الخارجية التعديلية التوسعية للدول الصغرى بشكل عام والدول الصغرى العربية بشكل خاص. والهدف من الأنموذج هو ليس فقط تفسير السياسة الخارجية التعديلية وإنما تفسير **صمود** الدول التعديلية في وجه تحالفات قوى الوضع الراهن المضادة. وبالتالي، ستكون دراسة حالة دولة قطر المثال الأكثر ترجيحا بدل مثال حالة الإمارات، لاختبار هذا الأنموذج الجديد. لسببين أولا، لأن قطر خاضت سياسة خارجية توسعية لا تتوافق وحجمها، والسبب الثاني هو صمودها في وجه تحالف يفوقها قوة. وبالتالي تمثل هذه الحجج تحديا صريحا لحجج النظرية الواقعية بشكل عام، والتي تخفق في توفير التفسير المناسب. لذلك، سيقدم هذا الفصل حجة نظرية جديدة تنطبق عليها معايير إمري لاكاتوشImre Lakatos، لأنها تشكل تحول مشكلة تقدمي.

الفصل الأول

موقع الدول الصغرى في نظرية"الو اقعية البنيوية"

تمهيد:

تعتبر الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية؛ النسخة الجديدة المعدلة لنسخة الواقعية الكلاسيكية لهانز مورغانثاوHans Morgenthau والتي تم تطويرها في كتاب كنيث والتز "نظرية السياسة الدولية"(1979) ، الذي يعتبر من أكثر الأعمال النظرية تأثيرا في الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية. وهو النص المركزي للواقعية الحديثة المعاصرة حيث تتلخص الحجة المركزية لنظرية السياسة الدولية في أن القيود البنيوية للنظام الدولي هي من تحدد النتائج العامة للسياسة الدولية وليس مستوى الوحدة ما يميز الواقعية البنيوية عن واقعية مورغانثاو هو اعتماد والتز على الصرامة المنهجية في تناوله للنظرية. بمعنى صاغ نظرية الواقعية في قالب علمي ينطلق من ضوابط البحث العلمي التقدمي. حيث حرص والتز على مراعاة شروط تقدم البرنامج البحثي الواقعي من خلال الاحتفاظ بالنواة الصلبة للنظرية، والتي تمثل الفرضيات الرئيسية للواقعية بشكل عام، واتجه لتعديل الفرضيات المساعدة في منهجية إمري لكاتوش. يتضح الاختلاف بين البرنامجين في كون واقعية مورغانثاو تعتمد على فرضية دافع القوة، بينما قام والتز ببناء نظريته على افتراض أن البقاء هو هدف الدول وأن القوة هي إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية.

لذلك يشكل التحول من فرضية دافع القوة إلى فرضية دافع الأمن، الطابع التقدمي للواقعية[1]. والنقطة الأساسية التي ركز عليها والتز هو إعادة جمع الأفكار الواقعية المتناثرة والغير منظمة ضمن إطار نظري محكم وصارم، إذ انتقد والتز بشدة مورغانثاو في "فشله هو وغيره من الواقعيين في اتخاذ خطوة تطوير المفاهيم الواقعية إلى صياغة نظرية يمكن تمييزها"[2]. لذلك ركز والتز في مقدمة كتابه نظرية السياسة الدولية، على إلقاء الضوء على كيفية صياغة النظرية واختبارها. باختصار، في هذا الفصل سنتطرق إلى البناء النظري للواقعية البنيوية وتحديدا عرض الافتراضات المركزية ورصد في الوقت ذاته الحجج الناقدة لها. والهدف الأساسي من الفصل، هو تتبع موقع الدول الصغرى في تفسيرات النظرية. هذا يعني أنه سنبحث في مدى قابلية حجج الواقعية البنيوية في تفسير السياسات الخارجية للدول الصغرى.

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص. 72.

[2]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", *Journal of International Affairs*, Vol. 44, No. 1 (1990), p.26.

المبحث الأول: البناء النظري للو اقعية البنيوية

قدم والتز نظرية للسياسة الدولية كنظرية تعديلية لسابقتها نظرية مورغانثاو؛ موظفا بذلك عدة فرضيات مساعدة (Auxiliary Hypotheses). حاول من خلالها والتز تجاوز التراخي والتخلف النسبي الذي ميز التقليد الواقعي، خاصة ما تعلق بضبط التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية. وهذا يعني ضبط مستويات التحليل لبلوغ القوة التفسيرية. في الواقع، لم يخفي والتز انزعاجه من زملائه الواقعيين الذين ركزت أطروحاتهم على تقدير وإعلاء دور المتغيرات النفسية لصناع القرار في تفسيرهم للسياسة الدولية حيث لقبهم بالاختزاليين. وفي المقابل، رأى أن تفسير السياسة الدولية يكمن في الصورة الثالثة أي المستوى النظمي[1]. مبدئيا تم تقييم نظرية والتز على أنها برنامج ناجح نسبيا، وأنها في قلب نظرية العلاقات الدولية. وبالتالي سنرصد في هذا الجزء، الفرضيات المساعدة التي أضافها والتز إلى القلب الصلب في البرنامج الواقعي.

المطلب الأول: العناصر التحليلية الأساسية لنظرية السياسة الدولية

الفرع الأول: الفرضيات المركزية

يتفق العلماء حول وجهة النظر الواقعية للعلاقات الدولية التي تقوم على ثلاثة افتراضات مركزية لا جدال فيها وتمثل النواة الصلبة للنموذج الواقعي. أولا: الدول القومية هي أهم الجهات الفاعلة في النظام الدولي. ثانيا: تتصرف هذه الجهات الفاعلة كوحدات عقلانية ومتماسكة بشكل أساسي. ثالثا: يسعى هؤلاء الفاعلون الوحدويون إلى الحصول على ميزة قوة نسبية على الدول الأخرى في النظام الدولي [2] . لكن والتز ظل مقتنعا أن نظريته تتميز عن باقي النسخ الواقعية لتفردها بالتفسير البنيوي للسياسة الدولية وبصرامتها المنهجية في التعاطي مع الوقائع الدولية. لذلك يرفض تماما مساواة نظريته من حيث المنطلقات الاساسية بباقي النظريات الواقعية. بشكل عام، تنطلق الواقعية البنيوية من ثلاثة افتراضات مركزية تصاحبها عناصر تحليلية أخرى تعد المفاهيم المفتاحية لنظرية والتز. كما يلي:

---

[1] Kenneth N. Walts, "The Origine of War in Neorealist Theory", *The Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, No. 4 (Spring, 1988), pp.616-617.

[2] John A. Vasquez,"The Realist Paradigm and Degenerative Versues Progressive Research Programs: an Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December, 1997), pp. 899-912 ; Ropert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ropert O Keohane, ed, *Neorealism and its Critics* (New York:Columbia University Press), p.166 ; Michael C. Desch, "Why Realists Disagree About the Third World (and Why They Shouldn't) ", *Security Studies*, Vol.5, No.3 (Spring, 1996), p.361 ; Michael Mastanduno, David A.Lack, G.John Ikenberry,"To Ward a Realist Theory of State Action ", *International Studies Quarterly*,Vol.33, No.4 (Dec, 1989), pp. 457-474.

أولا.الدولة كفاعل وحدوي وأساسي

تبدأ نظرية والتز بافتراض الدولة كفاعل أساسي في النظام الدولي، وهو النواة الصلبة للنظرية الواقعية التقليدية، ويقصد بالدولة فاعل هي تلك الوحدة السياسية التي تشكل في تفاعلها مع باقي الوحدات البنية الدولية. كتب والتز:" يتم تعريف البنى الدولية من حيث الوحدات السياسية الأساسية لعصر ما، سواء كانت دول مدينة، أو إمبراطوريات أو أمم"[1]. ويفضل راندل شويلر وصفها بمجموعات الصراع الرئيسية في السياسة الدولية[2]. وهي الفواعل الأكثر نجاحا في استخدام القوة لتغيير إرادة الآخرين في النظام الدولي[3]. يؤكد والتز في هذا الافتراض على الجهات الفاعلة المهمة فقط؛ ويُقصد بها القوى الكبرى؛ وهو بذلك يستثني من تعريفه باقي الوحدات الأخرى. فيقول: "يتم تمييز الوحدات بشكل أساسي من خلال قدراتها الأكبر أو الأصغر"[4]. وهنا يربط والتز فاعلية الوحدات بما تملكه من قدرات وما تحدثه من أثر في السياسة الدولية. وفي إحدى عباراته يسخر من الذين يهتمون بدراسة الدول الصغرى، فيقول:""سيكون من السخافة بناء نظرية للسياسة الدولية قائمة على الدول الصغرى، كما سيكون من السخافة بناء نظرية اقتصادية قائمة على الشركات الصغرى"[5]. قد يوافقه زملائه الواقعيون في ذلك، لكن هناك من بينهم، أي من داخل الخيمة الواقعية من فند الحجة بأدلة امبريقية.

ميريام إيلمان Miriam Fendius Elman، خاضت غمار هذا التحدي ودرست سلوك السياسة الخارجية للدول الصغرى، واختارت حالة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة نموها -قبل عام 1900 -من دولة صغرى إلى دولة قوية[6]. تعرض والتز للنقد لكون أن نظريته تحمل مفهوما غامضا للدولة، وهي المعروفة بالنظرية الدولاتية. على سبيل المثال، رفض هوبسن John.M.Hobsen التعريف السلبي للدولة الذي يلتزم به والتز، والذي يضع عمل الدولة تحت قيود منطق الفوضى، مستبعدا

[1]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-wesley, 1979), p.91.
[2]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", in Colin Elmen & Miriam Fendius Elmen, eds, *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (London: Cambridge, Massachusetts, 2003), p.325.
[3]Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (UK: Cambridge University Press, 1981), p.33.
[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.97.
[5]Ibid, p.72.
[6] رأت ميريام إيلمان أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دولة صغيرة قبل منتصف القرن التاسع عشر، حيث ناقشت ميريام بناء الدولة الأمريكية في الفترة 1781-1884، كمعيار أساسي تحدت من خلاله النظرية الواقعية البنيوية في مسألة دراسة سلوك الدولة الصغيرة، نعود لمناقشة هذا العمل في الأجزاء القادمة. أنظر:
Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", *British Journal of Political Science*, Vol. 25, No. 2 (Apr, 1995), pp.171-217.

القيود الداخلية (علاقة الدولة بالمجتمع) التي قد تلعب دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية. بمعنى استبعاد الصورة الثانية في شرح سلوك الدول وتبني الصورة الثالثة لتجنب الإختزالية[1].

سارت أغلب الانتقادات الموجهة لوالتز حول الدولة على نفس الخط، تساءل آشلي Richard Ashley مثلا حول أنطولوجية الدولة، والتي هي حسب الواقعيين البنيويين –الدولة-لها وجود سابق على النظام الدولي، مشيرا إلى "أن الواقعيين البنيويين ليس بامكانهم تقديم وصف للبنى الدولية دون صياغة مفهوم الدولة كفاعل ". حيث يعتقد والتز وأتباعه "أن افتراض الدولة كفاعل هو التزام ميتافيزيقي قبل العلم ومعفى من النقد العلمي"[2]. يوضح والتز حجته بالاسقاط على مجال الاقتصاد الذي اتخذه مدخلا مناسبا لتسويق أفكاره. وعليه شبه الأنظمة السياسية بالأسواق الاقتصادية، "التي تتشكل بناها عن طريق تماسك **وحداتها**، التي تحترم ذاتها"، يقول والتز:" هي فردية في الأصل-الوحدات-**ولدت تلقائيا وغير مقصودة**"[3]. وهذا تناقض منهجي على حسب رأي آشلي، حيث "على الرغم من أن الواقعية البنيوية تميل للتركيز على دور اختبارات قابلية التكذيب أو الدحض (Falsifying Tests) الصعبة كإجراء للتقدم العلمي"[4]. والواقعية البنيوية باصرارها على استبعاد الصورة الثانية من على عرش نظرية السياسة الدولية وإعفاء نفسها من أي اختبار. تكون بذلك قد فتحت بابا واسعا من الهجوم والنقد، فتزاحمت الكتابات النقدية الموجهة إليها حول افتراض الدولة. سترافقنا بعض من هذه الكتابات على طول سير هذه الدراسة.

ثانيا.البقاء والأمن كهدف أساسي للدول

يؤكد والتز على أهمية هدف البقاء والأمن كفرضية أساسية لنظريته البنيوية وهو الدافع الوحيد الذي تسعى إليه الدول في بيئة أناركية(فوضوية)، أكثر من الأهداف الأخرى. يقول والتز: "قمت ببناء نظرية بنيوية على افتراض أن البقاء هو هدف الدول، وأن القوة هي إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية"[5]. يعتقد والتز ومؤيدوه، أن المشكلة الرئيسية التي يولدها النظام هي تهديد البقاء. خاصة في ظل غياب حكومة عليا تحمي وتضمن أمن الدول، لذلك، لا يمكن تخيل حسب والتز دولة تفكر في هدف آخر وأمنها وبقائها غير مضمون. شكلت هذه الفرضية نقطة الاختلاف بين الواقعية الكلاسيكية التي ترى أن هناك دوافع تنحوا بالدول إلى تعظيم القوة كهدف وغاية. بينما

[1]John.M.Hobsen, "Debate: The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", *Review of International Political Economy*, Vol. 5, No.2 (Summer, 1998), p.294.
[2]Richard k .Ashley,"The Poverty of Neorealism", *International Organization*, Vol.38, No.02 (March, 1984), p.240.
[3]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.91.
[4]Richard k .Ashley,"The Poverty of Neorealism" , Op.Cit, p.239.
[5]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theory", Op.Cit, p. 913.

يرفض والتز هذا التفسير ويضع الأمن كأعلى هدف إن لم يكن الأوحد في بيئة أناركية تحتم على الدول إلى السعي للبقاء فقط[1].

تعرضت هذه الفرضية بدورها للعديد من الانتقادات، على سبيل المثال، حاول كل من راندال شويلر وجاك دونللي Jack Donnelly تقديم حجج معاكسة، حيث لاحظ دونللي، أن اعتماد والتز على هذا الافتراض "يجعل الحرب غير محتملة وغير قابلة للتفسير، فلن يكون هناك عدوان لدفع الباحثين عن النجاة والبقاء للقتال"[2]. من جهته، يرفض شويللر هذه الفرضية، ويرى أن الواقعية البنيوية "تصف عالمًا من جميع رجال الشرطة وليس هناك لصوصًا، أي جميع الدول التي تبحث عن الأمن ولا يوجد معتدون". أثار هذا لغزا محيرا، لماذا إذن تشعر الدول بالتهديد؟ يتساءل شويلر[3]. يرد والتز بأنه "ستكون هناك حالة حرب أيضا إذا سعت جميع الدول فقط إلى ضمان سلامتها"[4]. قدم هذه الحجة في مقالته التي نظمها للبحث في أصل الحرب، حيث فسر لماذا تنحوا الدول إلى الحرب. في اعتقاده أن الاستعدادات الأمنية لدولة ما تؤدي بالضرورة إلى انتقاص أمن دولة أخرى، كتب والتز:" الدولة التي تحشد أدوات الحرب، حتى ولو كانت دفاعية يصفها الآخرون بأنها تهديد يتطلب الرد"[5].

ثالثا.القوة كوسيلة لتحقيق الأمن والبقاء

مثل مورغنثاو يشدد والتز وأتباعه على أهمية القوة والمصلحة الوطنية[6]؛ إلا أنهما يختلفان في مقدار القوة النسبية؛ بمعنى هل الدولة تسعى إلى المزيد من القوة أو الحفاظ على القوة؟ نجد مثلا أن القوة بالنسبة لرواد الواقعية الكلاسيكية هي غاية في حد ذاتها. يحاجج مورغانثاو في مؤلفه **السياسة بين الأمم** (1948)، بأن "تعريف المصلحة يرتبط أساسا بالقوة"[7]. حيث تسعى الدول بموجب ذلك إلى تعظيم القوة بالاضافة إلى أمنها[8]. في المقابل، ينفي والتز حجة مورغانثاو التي تفسر دوافع السعي إلى زيادة القوة، والتي يحصرها مورغنثاو في الطبيعة البشرية. فيقول والتز: " قد تتوق بعض الدول إلى القوة من أجل القوة، ومع ذلك، تُظهر النظرية الواقعية البنيوية أنه ليس من الضروري تبني افتراض الطبيعة البشرية في امتلاك القوة من أجل تفسير المنافسة الشرسة أحيانا،

[1]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", Op.Cit, p.330.
[2]Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, Op.Cit, p. 53.
[3]Randall l. Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?", *Security Studies*, Vol.5, No.3 (Spring, 1996), p.91.
[4]Kenneth N.Walts, "The Origine of War in Neorealist Theory", Op.Cit, p.620.
[5]Ibid, p.619.
[6]Robert Jervis,"Hans Morgenthau, Realism, and the Scientific Study of International Politics", *Social Research*, Vol.61, No.4 (Winter, 1994), pp858-859.
[7]Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th Ed (New York: McGRAW-Hill Higher Education, 2006; 1948), p.3.
[8]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", Op.Cit, p.330.

التي تميز الساحة الدولية في البيئة الانارکية"[1]. ثم يسترسل والتز في إثبات حججه من خلال ربط أهداف الدول في تحقيق أمنها بواسطة القوة، ويرى أن الترتيب الفوضوي للساحة الدولية المليئة بالصراع والتنافس يحتم على الدول توظيف القوة **كوسيلة** وليس غاية لتحقيق أمنها. يعد هذا الدافع الأساسي للوحدات مع إمكانية إضافة أهداف أخرى صرح عنها والتز: "بعد دافع البقاء على قيد الحياة، قد تكون أهداف الدول متباينة لا نهاية لها؛ قد تتراوح من الطموح لغزو العالم إلى الرغبة بمجرد تركها وشأنها". ولكنه في الوقت ذاته؛ يؤكد على البقاء كهدف رئيسي. يقول" البقاء على قيد الحياة هو شرطا أساسيا لتحقيق أي أهداف أخرى"[2].

الفرع الثاني: المنطلقات التحليلية لنظرية السياسة الدولية

ناقش الفرع السابق الفرضيات المركزية لنظرية السياسية الدولية، حيث انطلق والتز في بنائه لها من النواة الصلبة للواقعية التقليدية، حيث أضاف فرضيات مساعدة لبلوغ القوة التفسيرية للنظرية الواقعية البنيوية. اعتمد والتز في طرحه لنظريته على العديد من العناصر التحليلية أو المفاهيم المفتاحية، التي ميزت نظرية والتز عن النظرية الواقعية الكلاسيكية. مثل؛ الأنارکية؛ العون الذاتي؛ وميزان القوى وهو الأنموذج التعديلي لنظرية ميزان القوى في البرنامج الواقعي البحثي. في هذا الفرع نربط الفرضيات المركزية المناقشة أعلاه بهذه المنطلقات التحليلية لكي تكتمل صورة نظرية السياسة الدولية.

أولا.الأنارکية والعون الذاتي

يميز والتز في نظريته بين الأنظمة المحلية التي تأخذ شكل تسلسل هرمي وتتميز بوجود حكومة عليا تُسير وتُنظم تفاعلات الوحدات داخلها، والأنظمة الدولية التي تفتقر لحكومة أو سلطة عليا حاكمة تُنفذ القوانين وتُوجه الوحدات. هذه البيئة اللا تنظيمية(اللامركزية) تدعى بالأنارکية Anarchyأو الفوضى الدولية. وهي السمة البارزة للسياسة الدولية، يقول والتز "سميت السياسة الدولية بالسياسة في غياب الحكومة"[3]. إذن يُشير مفهوم الأنارکية وفقا لذلك إلى الحالة التي ينعدم فيها الأمن وتتبادل فيها الدول الشك والريبة بشأن نواياها المستقبلية. وهذا ما يدخلها في دوامة من الخوف والترقب والحيرة، قد ينتج عنها مجموعة من السلوكيات الخارجة عن القانون. وبما أنه لا يوجد سلطة قانونية عليا تمارس دور الحكم بين الدول، فإن تلك السلوكيات بالضرورة تعيد انتاج الأنارکية من جديد. يميل كل الواقعيون بشكل عام، إلى استبعاد القانون الدولي كآلية لضبط السياسة الدولية؛ لأنهم مقتنعون "بالجوانب العنيفة وغير المنظمة للعلاقات الدولية، وبما أن

[1]Kenneth N.Walts, "The Origine of War in Neorealist Theory", Op.Cit, p.620.
[2] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.91.
[3]Ibid, p.88.

الدولة تحتفظ لنفسها بحق الحرب"[1]. فهذا يؤسس لبيئة أناركية تتطلب جهودا ذاتية للعيش والبقاء والتكيف. يصف والتز هذه العملية بمصطلح **العون الذاتي** (Self-help). كتب والتز: "في نظام العون الذاتي، تُنفق كل وحدة جزءًا من جهودها، ليس في إعادة توجيه مصلحتها، ولكن في توفير وسائل حماية نفسها من الآخرين"[2]. وكتب أيضا: " في بيئة أناركية، يكون هدف كل وحدة هو أن تضع نفسها في وضع يُمكنها من الاعتناء بنفسها، حيث لا يمكن الاعتماد على الآخرين للقيام بذلك، الواجب الدولي هو '**اعتني بنفسك** '!"[3].

يجادل جون ميرشايمر John J. Mearsheimerفي نفس السياق أيضا: "أن الدول التي تعمل في نظام العون الذاتي؛ هي تعمل وفقًا لمصالحها الذاتية ولا تُخضع مصالحها لمصالح الدول الأخرى، أو لمصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي. باختصار، يجب أن تكون أنانيًا في عالم العون الذاتي"[4]. ووفق العون الذاتي يكون التعاون الدولي صعبا ومقيدا بالضغوط البنيوية، بمعنى، لا تستطيع الدول الاعتماد على المؤسسات والقواعد الدولية بصفة كلية. لأن منطق الأناركية يولد بيئة تنافسية وليس تعاونية. انتقد Charles Glaser هذه النظرة التشائمية، التي يحملها والتز ومؤيدوه وجادل في مقابل ذلك، أنه "يمكن للخصوم تحقيق أهدافهم الأمنية على أفضل وجه من خلال سياسات تعاونية، وليس سياسات تنافسية، وبالتالي ينبغي عليهم اختيار التعاون عندما تسود الظروف المواتية "[5]. وكتب أيضا: " عندما تتجاوز مخاطر المنافسة مخاطر التعاون، يجب على الدول توجيه جهود العون الذاتي نحو تحقيق التعاون"[6].

ينتقد والتز فكرة الاعتماد المتبادل في النظام الإقتصادي الدولي[7]، ويرى أنها فكرة جيدة فقط على المستوى المحلي، أين تتوفر سلطات تنظمها، أما على المستوى الدولي فهي مصدر لضعف الدول[8]. والترابط الاقتصادي حسبه هو دائما أمر هامشي ويمثل مشكلة في البيئة الأناركية، لأن التقسيم

---

[1]Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, Op.Cit, p.82.

[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.105.

[3]Ibid, p.107.

[4] يرى ميرشايمر أن الاعتماد على العون الذاتي لا يمنع الدول من تكوين تحالفات، ومع ذلك، " التحالفات ما هي إلا زيجات مصلحة مؤقتة، قد يكون شريك التحالف اليوم عدو الغد، وقد يكن عدو اليوم شريك الغد في التحالف". أنظر:

John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs* (New York, NY: W. W. Norton & Company, 2001), p.18.

[5] يلاحظ جلاسر أن للتعاون أيضا مخاطر بالتوازي مع المنافسة، مثل التعرض للغش في الاتفاقيات. أنظر:

Charles L. Glaser," Realists as Optimists: Cooperation as Self-help", *Security Studies*, Vol.5, No.3 (1996), p.123.

[6]Charles L. Glaser," Realists as Optimists: Cooperation as Self-help", Op.Cit, p.123.

[7] للاطلاع على آراء والتز حول فكرة الاعتماد الدولي والعولمة، أنظر:

Kenneth N. Waltz, "Globalization and Governance", *Political Science and Politics*, Vol.32, No.04 (Dec, 1999), pp.693-700.

[8]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.107.

الدولي للعمل ضئيل بالمقارنة بالمستوى المحلي أين تتمتع الوحدات بالحرية في متابعة التخصص"[1]. إذا كانت سياسات العون الذاتي؛ وفق رؤية والتز هي توظيف القدرات العسكرية والإقتصادية للدول في تفاعلاتها الدولية، لتحقيق هدف البقاء أو حتى الأهداف الأخرى، مثل الازدهار أو التوسع، فهذا يعني أن الدول الصغرى لا تستطيع الاعتماد على نفسها، لأنها تفتقر لتلك القدرات بالمقارنة بالدول الكبرى. أي أن العون الذاتي هو استراتيجية الدول الأقوى فقط أما باقي الدول الأضعف يجب عليها البحث عن استراتيجيات أخرى تبقيها على قيد الحياة. حتى السياسات التعاونية والاعتماد المتبادل من وجهة نظره هي سياسيات محفوفة بالمخاطر ولا يمكن الاعتماد عليها كليا، بالرغم من أنها الوجهة الوحيدة التي قد تلجأ إليها الدول الصغرى في سياستها الخارجية. وبالتالي البحث في استراتيجية بديلة للعون الذاتي، ترتكز عليها الدول الصغرى لحفظ بقائها في بيئة أناركية. كانت مهمة خاضها بعض العلماء للرد على حجج والتز.

تعرضت حجة والتز التالية: الواجب المحلي هو "تخصص" والواجب الدولي هو "اعتني بنفسك" إلى النقد من طرف شرودر Paul Schroeder، حيث رأى أنها غير سليمة كتعميم تاريخي، كما طرح تساؤلا منطقيا حول مبدأ العون الذاتي، وإمكانية أن تلجأ جميع الدول إلى العون الذاتي في مواجهة التهديدات الأمنية التي تمس سيادتها[2]. حقيقة يتوافق هذا التساؤل مع التساؤل المركزي لهذه الدراسة حول امكانية إعتماد الدول الصغرى على العون الذاتي. بالاعتماد على السجل التاريخي، جادل شرودر، " أنه في معظم الفترات التاريخية، لم تستطع معظم الدول تحمل استراتيجيات العون الذاتي، وفي المقابل، كانت هناك استراتيجيات أخرى متاحة وجُربت في كثير من الأحيان، مثل الاختباء (Hiding) والمسايرة (Bandwagoning)". هذه الاستراتيجيات التي لا تتطلب الاستخدام الفعلي لقوة الدول "لأغراض الإجبار والردع وأنماط التحكم الأخرى في تصرفات الخصوم"[3].

ومع ذلك يُصر والتز على أن العون الذاتي هو "النظام الذي يفشل فيه أولئك الذين لا يساعدون أنفسهم، أو الذين يفعلون ذلك بشكل أقل فعالية من الآخرين". وحسبه أن "النظام لن ينجح إذا فقدت جميع الدول الاهتمام بالحفاظ على نفسها"[4]. وبالمثل يرى كريستوفر لاين Christopher Layne أن "نظام العون الذاتي، يُحتم على الدول دائمًا أن تكون قلقة من أن الآخرين سيستخدمون قدرات نسبية متزايدة ضدهم. ومن خلال تعزيز القدرات النسبية الخاصة بها أو تقليل قدرات الخصم، تحصل الدول على مردود مزدوج: مزيد من الأمن ونطاق أوسع من الخيارات

---

[1]Jon Gerard Ruggie," Continuity and Transformation in the World Polity: To Warde a Neorealist Synthesis", *World Politics*, Vol.35, No.02 (January, 1983), p.269.

[2]Paul Schroeder, "Historical Realist vs.Neo-realist Theory", Op.Cit, p.125.

[3] إستراتيجية الإختباء تتخذ عدة أشكال، مثل تجاهل التهديد أو إعلان الحياد في أزمة عامة، أو محاولة الإنسحاب إلى العزلة. أما إستراتيجية المسايرة فيقصد بها الإنضمام إلى الجانب الأقوى من أجل الحماية أو المكافآت. أنظر:

Paul Schroeder, Ibid, pp.116-117.

[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.118.

الاستراتيجية"[1]. سنعود إلى هذا النقاش بمزيد من التفصيل والنقد في الفصل الثالث، حيث سنتطرق إلى الاستراتيجيات التي يتعين على الدول الصغرى توظيفها في سياستها الخارجية لحماية نفسها من التهديدات الأمنية.

ثانيا.ميزان القوى

يعد مصطلح ميزان القوى من المفاهيم المركزية لتحليل السياسة الدولية، وله معاني مختلفة ومتجددة، ويحظى بنقاش مستمر. أفرد له العلماء العديد من الأبحاث والكتابات التي تناولت المفهوم في مختلف السياقات التاريخية[2]. على سبيل المثال، يعرفه إرنست هاس Ernst Haas كما يلي: " ميزان القوى هو وصف وقائعي لتوزيع القوة السياسية في المشهد الدولي في أي وقت"[3]. ويعتبره شويلر " النظام الذي يتم فيه فحص القوة التي تحتفظ بها وتمارسها الدول داخل النظام وتوازنها بواسطة قوة الآخرين "[4]. أما مورغانثاو، فيرى أن ميزان القوى هو نتيجة حتمية للتنافس على القوة من طرف الدول. من خلال أن كل منها "يحاول إما الحفاظ على الوضع الراهن أو الإطاحة به". هذه العملية حسبه تؤدي بالضرورة إلى تكوين ما يسمى ميزان القوى[5]. وهو المبدأ النظري الذي تنطلق منه المدرسة الواقعية بشكل عام، في تفسيراتها النظرية لوقائع السياسة الدولية. تتفق كل النسخ الواقعية على أن ميزان القوى يصف توزيع القوة بين الوحدات السياسية الرئيسية في النظام الدولي، بمعنى، يصف التوازن في القدرات التي تمتلكها القوى. ويختل التوازن بشكل آلي بمجرد ظهور قوة متفوقة.

ميزان القوى من المتغيرات التفسيرية الرئيسية التي وظفها والتز في نظريته لوصف السياسة الدولية، والتنبؤ بنتائجها، في اعتقاده أن سياسة ميزان القوى تتشكل بشكل متكرر وتسود في وجود متطلبين اثنين: "أن يكون النظام فوضويا وأن تتواجد به وحدات ترغب في البقاء"[6]. ونظام ميزان القوى يعمل في وجود ما لا يقل عن اثنين أو أكثر من الفواعل الرئيسية ذات القوة المتساوية

[1]Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring, 1993), p.12.
[2]Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Op.Cit, Chap.11-13; Randall L. Schweller, "The Balance of Power in World Politics", in *Politics: Oxford Research Encyclopedias* (USA: Oxford University Press) ; Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda, *World Politics*, Vol. 5, No. 4(Jul, 1953) ; Paul W. Schroeder, " Quantitative Studies in the Balance of Power :An Historian's Reaction", *Journal of Cosflict Resolution*, Vol.21, No.1 (march 1977), pp.1-22; Paul W. Schroeder, "The Nineteenth Century System: Balance of Power or Political Equilibrium?", *International Studies*, Vol.15 (1989), pp.135-153; Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore:The Johns Hopkins Press,1962), chapter8.
[3]Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda", Op.Cit, p.446.
[4]Randall L. Schweller, "The Balance of Power in World Politics", Op.Cit, p.1.
[5]Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Op.Cit, p.3.
[6]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, pp.121-124.

تقريبًا[1]. يتوافق والتز في طرحه لنظرية ميزان القوى مع طرح الواقعيين الكلاسكيين، حول عملية الموازنة ويرى أنها تتحدد عن طريق إعادة ترتيب القوى في النظام الدولي مع تحسين القوة الذي يعتمد على جهود كل دولة. وهنا يؤكد والتز أن لعبة التوازن هي نتاج المنطق الأناركي الذي يميز الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته يلاحظ أنه من المفيد فحص القوة الوطنية للأطراف الرئيسية لتحليل سياسات ميزان القوى[2]. بعبارة أخرى، يشير والتز إلى أن الدول في سعيها للحفاظ على بقائها أو الهيمنة العالمية، -وفق نظرية ميزان القوى -"فإن وسائل تحقيق الغايات المنشودة تتطلب جهود داخلية، كزيادة القدرات العسكرية والاقتصادية، وجهود خارجية تتمثل في تحركات الدولة لتقوية وتوسيع تحالفها أو اضعاف وتقليص التحالف المعارض "[3].

ينتقل والتز إلى نقطة مهمة في تفسيره لنظرية ميزان القوى وهي مسألة عدد الأقطاب (عدد القوى العظمى) في البنية الدولية وعلاقتها باستتباب السلام والاستقرار. حيث جادل أن البنية ثنائية القطب تميزت بالإستقرار مقارنة بالبنية متعددة الأقطاب، فكتب: "في عالم ثنائي القطب قد تؤدي شهية كل منافس رئيسي للقوة التي يتم تحفيزها وفحصها من قبل الآخر في آن واحد، إلى تعزيز استقرار أكبر من موازين القوة المرنة بين عدد أكبر من الدول"[4]. وفي مكان آخر كتب والتز: " أن البنية الأحادية القطبية هي أقل التكوينات الدولية استقرارا"، لأن القوة المهيمنة لا تتصرف بالاعتدال وضبط النفس وهذا يولد قلقا عند الدول الأضعف[5]. بالنسبة للدول الصغرى يعترف والتز أن عالم ثنائية القطب منحها هامش من الحرية والمناورة، يقول: " عندما تكون القوى العظمى في طريق مسدود، فإن الدول الأقل قوة تكتسب المزيد من حرية الحركة"[6]. تعرض والتز للانتقادات بشأن نظرية ميزان القوى والحجج التي قدمها في سياق تفسيره للمتغيرات السببية التي تنتج وتشكل ميزان القوى. نؤجل النقاش فيها نظرا لأنه هناك فصل كامل يتناول تفاصيل نظرية ميزان القوى والنماذج النظرية التعديلية لها.

---

[1]Randall L. Schweller, "The Balance of Power in World Politic", Op.Cit, p.1.

[2] كتب والتز: "تميل موازين القوى إلى التكوين طالما أن الدول ترغب في الحفاظ على هوياتها السياسية، وطالما يتعين عليها الإعتماد على أجهزتها الخاصة في السعي لتحقيق ذلك". وكتب أيضا: "يستلزم تشغيل ميزان القوى إستخدام القوة الوطنية كوسيلة للتحكم والتعديل الدوليين، كانت مكانة القوة العظمى تُمنح تقليديا للدول التي يمكنها إستخدام القوة بسهولة أكبر". أنظر:

Kenneth N. Waltz,"International Structure, National Force and The Balance of power", *Journal of International Affairs*, Vol. 21, No. 2 (1967), pp.218-219.

[3]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.118.

[4]Kenneth N. Waltz,"The Stability of a Bipolar World", *Daedalus*, Vol. 93, No. 3 (Summer, 1964), p.899.

[5]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theory", Op.Cit, p. 915.

[6]Kenneth N. Waltz,"International Structure, National Force and The Balance of power", Op.Cit, p.221.

المطلب الثاني: المحددات البنيوية للنظام الدولي ومنطق الصورة الثالثة

ما يميز النظرية الواقعية البنيوية عن سابقتها الواقعية الكلاسيكية، هو الصرامة في ترتيب وتنظيم الأفكار والرؤى المتناثرة في الواقعية التقليدية. حيث نسج والتز عالمه الواقعي ليبدوا أكثر انضباطا في التعاطي مع العلاقات السببية للظواهر في السياسة الدولية. عكس سلفه، تجاوز والتز تماما المنطق السلوكي في تفسير النتائج الدولية، الذي يختص في فحص الأجزاء المكونة للأنظمة السياسية. والتي تأخذ في عين الاعتبار الدوافع والتصورات التي يحملها صناع القرار[1]. وفي المقابل، أكد أن السياسة الدولية لا يمكن فهمها إلا إذا تم تحليل العلاقة السببية بين الوحدات المتفاعلة والنتائج الدولية، بمعنى، إذا ركزت تحليلات الواقعية الكلاسيكية للسياسة الدولية على مجمل التأثيرات التي تحدث في مستوى الوحدة، فإن الواقعية الجديدة تعيد ترتيب تلك العلاقة السببية من خلال إضافة تأثيرات البنية على مستوى الوحدة. وبالتالي، يتصور والتز "البنية كقوة تشكل الوحدات وتدفعها"[2]. إذن، قدم والتز في نظريته مستوى ثالث غير المستويين الأول(الفردي) والثاني(الوحدة)، وهو المستوى النظمي. حيث فرق والتز بين النظام الدولي كمستوى تحليل، والبنية الدولية كمحدد للسياسة الدولية. وذلك كمايلي في الفروع التالية.

الفرع الأول: بنية النظام الدولي

قدم والتز صورة نظمية للسياسة الدولية، من خلال محاكاته للبنية السياسية المحلية وتطبيق عناصر تعريفها ومكوناتها البنيوية على النظام الدولي، في محاولة منه لتطوير مفهوم للبنية الدولية كمحدد أساسي للنتائج الدولية. يرى والتز أن البنية السياسية المحلية تتحدد من خلال ثلاث عناصر أو مبادئ:

أولا.مبدأ التنظيم

التنظيم. وهو المبدأ الذي يتم بموجبه "تنظيم أو ترتيب وحدات النظام" من خلال تسلسل هرمي (هيراركي) من القمة إلى الأسفل، أين تكون" الوحدات في علاقة من التبعية والتفوق"؛ أي رئيس يأمر ومرؤوس يتوجب عليه الانصياع في "نظام مركزي هرمي". بإسقاط هذا المبدأ على الأنظمة السياسية الدولية، يرى والتز أن المبدأ يختلف تماما، فما يميز البنية السياسية الدولية هو غياب سلطة عليا تحكم، عكس البنية السياسية المحلية التي تتوفر على مؤسسات حكومية تنظم وتوجه الوحدات بمعنى "لا يوجد أحد يأمر أو أحد تجب عليه الطاعة، الكل متساوي في علاقة من التنسيق في نظام لا مركزي فوضوي"[3]. بمعنى يحدد مبدأ التنظيم طريقة تموضع الوحدات داخل

[1]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", Op.Cit, p. 33.
[2]Ibid, p.34.
[3]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.88.

النظام الدولي. أي كيفية وقوف الوحدات بالنسبة لبعضها البعض، ويؤكد والتز أن هذا التموقع، ليس من خصائص الوحدات، بل هو خاصية النظام[1]. هنا تؤدي الأناركية دور التنظيم، قد يبدو هذا متناقضا، كيف تلتقي الفوضى مع التنظيم؟ اعترف والتز بنفسه أن هذه مفارقة، وكتب: " كيف نتصور نظامًا بدون منظم وتأثيرات تنظيمية حيث تفتقر إلى التنظيم الرسمي؟"[2]. عاد والتز ووضح علاقة التنظيم بالفوضى؛ فكتب: " يمكن النظر إلى السياسة الدولية من منظور تنظيمي بدائي. البنية هو المفهوم الذي يجعل من الممكن تحديد الآثار التنظيمية المتوقعة، وكيف، تتفاعل البنى والوحدات، وتؤثر على بعضها البعض"[3]. بعبارة أخرى أكثر تبسيطا لرؤية والتز، أن مسألة غياب حكومة عليا في النظام الدولي تولد حالة من عدم اليقين والخوف من فقدان السيادة، فتدخل الوحدات في حالة من التنافس والصراع على القوة وفق مبدأ اعتني بنفسك (العون الذاتي). يشكل تفاعلها التنافسي بنية أناركية، تتموقع وتتعايش الوحدات ضمن شروطها وحوافزها وضغوطها، التي تُشكل في مجموعها ضوابط تنظيمية تحدد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي.

ثانيا. طبيعة الوحدات

المصطلح الثاني في تعريف البنية السياسية المحلية؛ هو طبيعة الوحدات من حيث التشابه أو التمايز وذلك تبعا للوظائف التي تؤديها في النظام الهرمي، الذي يتميز بتدرج واختلاف الوظائف. بمعنى تؤدي الأجزاء أو الوحدات المكونة للبنية المحلية مهاما مختلفة[4]. بتطبيق هذا المفهوم على البنية السياسية الدولية، يفترض والتز أن الوحدات في الأنظمة السياسية الدولية هي متشابهة في الوظائف التي تؤديها، ويطلق عليها والتز **شبه وحدات (** Like Units**)** بالرغم من اختلافها في القدرة. يقول: "تختلف الدول بشكل كبير في الحجم والثروة والقوة والشكل. ومع ذلك، فإن الاختلافات في هذه الجوانب وفي جوانب أخرى هي اختلافات بين الوحدات المتشابهة (....) الدول متشابهة في المهام التي تواجهها، الاختلافات في القدرة وليس الوظيفة"[5]. ويدرج والتز **شبه الوحدات** في فئة واحد لتشاركها خاصية **السيادة**،" يعني القول بأن كل دولة تشبه جميع الدول الأخرى في كونها وحدة سياسية **مستقلة**"[6]. وهنا يحدد والتز مفهوم السيادة، بالقول "أن دولة ما ذات سيادة يعني أنها تقرر بنفسها كيف ستتعامل مع مشاكلها الداخلية والخارجية "[7]. لاحظ هوبسن John.M.Hobsen أن هذا المفهوم سلبي، "فمن ناحية يؤكد والتز على الموقف المؤسسي للدولة في

[1]Ibid, p.80.
[2]Ibid, p.89.
[3]Ibid, p.100.
[4]Ibid, p.93.
[5]Ibid, pp.94-95.
[6]Ibid.
[7]Ibid, p.96.

الساحة الداخلية، ومن ناحية أخرى يقلل من قدرة الدولة المؤسسية على التأثير في العلاقات الدولية عن طريق اختزالها إلى مقتضيات ومتطلبات وظيفية لمنطق الفوضى"[1]. يبدو أن والتز يحاول مرارا وتكرار تغييب التفسير المحلي -أو التغاضي عنه – في طرحه البنيوي، فهو ينظر الى الوحدات في النظام الدولي من زاوية المساواة الوظيفية التي تفرضها الفوضى الدولية.

ثالثا: توزيع القدرات

يعتبر **توزيع القدرات** من النقاط الخلافية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية، الأولى تركز على "التوزيع النسبي للقدرات بين أزواج محددة من الدول أو تحالفات الدول، الثانية تركز على توزيع القدرات على مستوى النظام أو قطبية النظام"[2]. يصور الواقعيون الجدد **القدرة** على أنها خاصية تتحدد على مستوى الوحدة، والتي تتلخص في القدرات المادية وتحديدا العسكرية منها، ثم "يتم رفع هذا المفهوم الى مستوى النظام لإنتاج المتغير التفسيري الرئيسي للواقعية البنيوية"[3]. لذلك يرى والتز أن هذا الجزء من تعريف البنية، الذي يعتمد على خصائص الوحدة، يضعه في إحراج مقابل إصراره على استبعاد سمات الوحدة من تعريف البنية. كتب: " تؤدي الوحدات أحيانًا مهام مختلفة باختلاف قدراتهم (....) يبدو أن تعريف البنية جزئيا من حيث توزيع القدرات ينتهك تعليماتي لإبقاء سمات الوحدات خارج التعريفات البنيوية"[4]. في رده على منتقديه يرى والتز أن عوامل مثل "الشكل الحكومي، والأيديولوجية الوطنية، لا يمكن طرحها بمصطلحات توزيعية"، كما اقترح منتقدوه. وفي مقابل ذلك، يشدد والتز على أهمية القوة وتوزيعها لما لها من أهمية تفسيرية في البنية الدولية، "فتموضع الدول بشكل مختلف حسب قوتها يفسر كل من سلوكها ومصائرها". وكتب أيضا: " في أي نظام دولي يُعتبر توزيع القدرات مفتاحا للتفسير"[5].

إذن الملاحظة المهمة التي تستخلصها الدراسة من هذا التعريف؛ والتي تخدم إشكالية هذا الفصل هو تناقض مفهوم الوحدات المتشابهة مع مفهوم الوحدات الرئيسية المتفاعلة، باعتبار كلا العنصرين قد أدرجهما والتز كمكونات للنظام. لاحظنا أن والتز يعتبر أن كل الدول بدون استثناء تتشابه في الوظائف التي تؤديها، مثل حفظ البقاء، والأمن، والمنافسة، وكذلك، تتميز بميزة مشتركة وهي الاستقلالية أو السيادة. ثم يعود لينفي تضمين كل الوحدات في النظام ليركز فقط على الوحدات الرئيسية المتفاعلة ويقصد هنا الدول الكبرى، ويستثني في مقابل ذلك الوحدات الصغرى والتي حسبه ليس لها تأثير. هذا الغموض يجرنا إلى التوقف عند مفهوم والتز للوحدات المتفاعلة.

[1]John.M. Hobsen, "Debate: The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", Op.Cit, p.294.
[2]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", Op.Cit, p.331.
[3]Ibid.
[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.97.
[5]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", Op.Cit, p.31.

الفرع الثاني: الأناركية: التنشئة الاجتماعية والمنافسة

ناقشت الدراسة في الفرع السابق مفهوم البنية وعناصرها، الآن سيتم تتبع تأثير البنية على النتائج الدولية. عرَّف والتز النظام الدولي بأنه عبارة عن "بنية ووحدات متفاعلة"، نلاحظ من الوهلة الأولى أنه يبدوا تعريفا بسيطا لكنه يحمل العديد من الجوانب التي تستحق المناقشة. مبدئيا، نحاول تفكيك وتبسيط التعريف بالتدرج. إذن البنية بالنسبة لوالتز هي المكون الأساسي للنظام[1]. تنشأ البنية الدولية من **تفاعل الوحدات(الدول) الرئيسية**، ثم تنفصل عن الوحدات المكونة لها وتقوم بتقييدها من اتخاذ إجراءات معينة[2]. مثل البنية الدولية ثنائية القطب التي كانت نتاج تفاعل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، كقوى عظمى ولكن بمجرد أن تشكلت-البنية- أصبحت الدولتان مقيدة بتأثيراتها[3]. كتب والتز: "الدول تُشكل البنية والبنية بدورها تُشكل الدول"[4]. بمعنى تقوم البنية بتشجيع الدول على القيام ببعض التصرفات ومنعها من تصرفات أخرى، وفق قاعدة العقاب والثواب. على سبيل المثال، تلقى العراق في زمن صدام حسين، عقوبات من البنية الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة استجابته للقيود البنيوية بشكل منافي للإملاءاتها أين وُصفت استجابته-صدام حسين-باللاعقلانية، وفي المقابل، تكافئ البنية، الدول التي تتوافق سلوكياتها مع الضغوط والحوافز النظمية.

في المناقشة السابقة تم توضيح أن خاصية البنية هي **الأناركية**، والتي تعني غياب حكومة عليا. وأن الوحدات تتموضع داخل النظام انطلاقا من قدراتها الذاتية فيشكل تفاعلها بنية دولية. وبدورها البنية تفرض على الوحدات نظاما من القواعد والضوابط تتقيد بها الدول لحفظ بقائها في بيئة أناركية. بمعنى "أن مبدأ الفوضى يولد بيئة تنافسية تتسابق الدول فيها لحفظ بقائها، ويفرض منطق البقاء على الوحدات خضوعها لضغوط **التنشئة الاجتماعية والمنافسة"[5]**. بعبارة أخرى، تفرض البنية الأناركية على الوحدات محاكاة النماذج والممارسات الناجحة للوحدات الأخرى، وهذا يشكل من وجهة نظر والتز بيئة تنافسية يكون فيها البقاء للكفء والأمثل، والذي يستجيب للحوافز النظمية بحكمة. كما "سيؤدي الفشل في تبني الممارسات التجارية الناجحة إلى ظهور دول غير قادرة على المنافسة وغير ناجحة"[6].

---

[1]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p .79.

[2]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", Op.Cit, p.29.

[3] سيد أحمد قوجيلي، "الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية: منطق الأناركية وجذور السياسة الخارجية التوسعية"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016، ص.94.

[4]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theory", Op.Cit, p.915.

[5]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York: Columbia University Press, 1993), p.23.

[6]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.65.

إذن تمثل المحاكاة عامل نشوء الدول من خلال التعلم وتقليد أفضل الممارسات لحفظ البقاء، "والدول الأقل مهارة ستدفع ثمن عدم كفائتها"[1]. "فالمحاكاة هي إحدى الطرق التي تنتج بها الأناركية شبه الوحدات"، أما "المنافسة تستوجب توظيف كل من سياسات الموازنة والعون الذاتي "[2]. وهنا تتشابه الدول في الوظائف التي تؤديها لحفظ سيادتها. لكن بيوزان Barry Buzan ومعاونوه يعتقدون أن عملية المحاكاة لا تؤدي دائما بالضرورة إلى تجانس للوحدات السياسية، كما تتنبأ نظرية والتز، " فالمقدونيين لم يقلدوا دول المدن اليونانية بدافع الضرورة الاستراتيجية. خضعت الدولة المقدونية لتحولها كنتيجة ثقافية"[3]. إذن هذا يفتح من جديد التساؤل المركزي لهذه الدراسة حول موقع الدول الصغرى في تفسيرات نظرية والتز، التي تؤطر البنية الدولية كنتاج لتفاعل الوحدات، وتحديدا الرئيسية منها.

ذكر والتز أن "تعريف البنية يتطلب تجاهل كيفية ارتباط الوحدات مع بعضها البعض أي كيفية **تفاعلها**، والتركيز على كيف تقف الوحدات فيما يتعلق ببعضها البعض(التموقع)"، لأن التفاعل من خصائص الوحدة، أما "التموقع هو خاصية النظام"[4]. تتوقف طريقة التموقع أو الترتيب على القدرات النسبية للوحدات يقول والتز: " يتم وضع الدول بشكل مختلف من خلال قوتها. ومع ذلك قد يتساءل المرء لماذا القدرة فقط"[5]. يركز والتز على القدرات كأحد خصائص النظام الدولي بموجبها يتم تمييز القوى العظمى عن باقي الوحدات الصغيرة الأخرى. النقطة الثانية التي حذر منها والتز عند تناول تعريف البنية هي **العلاقات** التي تربط الدول والتي حسبه تتحدد من خلال **التفاعلات**، فحسبه قد تفيدنا أو تخبرنا بشيء عن كيفية وضع الدول في النظام، ومع ذلك، يشدد على استبعادها من التعريف والتفسير بشكل عام[6]. فكتب والتز:

"عند تحديد البنى السياسية الدولية، نأخذ الدول بأي تقاليد وعادات وأهداف ورغبات وأشكال الحكومة، التي قد تكون لديها. نحن لا نسأل ما إذا كانت الدول ثورية أم شرعية، سلطوية أم ديمقراطية، أيديولوجية أم براغماتية. نحن نستخلص من كل سمة من سمات الدول باستثناء **قدراتها**. ولا نسأل عند التفكير في البنية عن علاقات الدول مثل مشاعر الصداقة والعداء لديهم، والتبادلات الدبلوماسية، والتحالفات التي تشكلها، ومدى الاتصالات والتبادلات فيما بينها. نسأل عن نطاق التوقعات الذي ينشأ فقط من النظر إلى نوع النظام السائد بينهم وتوزيع القدرات ضمن هذا النظام. نحن نستخلص من أي صفات معينة للدول ومن كل روابطها الملموسة.

---

[1]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics" , in Ropert O Keohane, ed, *Neorealism and its Critics*, Op.Cit, p.331.

[2] سيد أحمد قوجيلي، "الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية: منطق الأناركية وجذور السياسة الخارجية التوسعية"، مرجع سبق ذكره، ص.99.

[3]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, P.68.

[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, P.80.

[5]Ibid, p.97.

[6]Ibid, p.98.

ما يظهر هو صورة موقعية، وصف عام للترتيب العام المنظم للمجتمع مكتوبًا من حيث موقع الوحدات وليس من حيث صفاتها"[1].

الشكل -1: أنطولوجيا الأنموذج الموقعي(Ontology of the Positional Model)

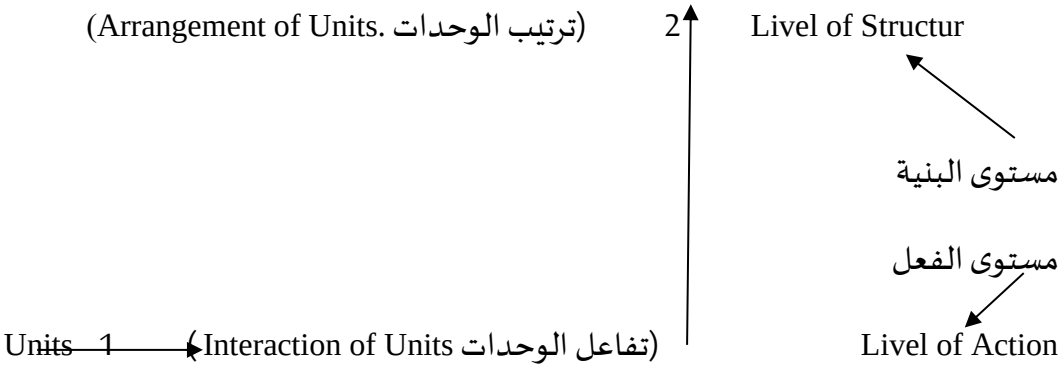

1-الوحدات تولد التفاعل (Units Generate Interaction)

2-التفاعل ينشئ الترتيب (Interaction Creates Arrangement)

المصدر:

David Dessler, « What's at Stake in the Agent-structure Debate? », *International Organization*, Vol. 43, No.03, (June, 1989), P.45

تعرضت هذه الحجة إلى النقد من طرف سنايدر Glenn H. Snyder حيث انتقد مفهوم **التفاعل** (Interaction) في نسخة والتز البنيوية ولاحظ أن والتز مخطئ عندما اعتقد أن كل من التفاعل والعلاقات(Relations) عمليتان تشتركان في نفس المعنى[2]. وفي مقابل ذلك، يرى سنايدر أن مفهوم التفاعل يختلف عن مفهوم العلاقات، حيث تلعب العلاقات دور الوسيط بين البنية والتفاعل، وبكلمات سنايدر " **العلاقات** هي القناة التي تتنقل منها التأثيرات البنيوية إلى السلوك، ضمن القيود العريضة التي تحددها البنية، تفرض العلاقات قيودًا أكثر تحديدًا على السلوك، مما يسمح بتنبؤات وتفسيرات أكثر ثراءً وتمييزًا"[3].

حاول جيلين سنايدر، إيصال فكرة أن فصل خصائص مستوى الوحدة وتفاعلها عن تفسير آثار البنية، يقلل من القوة التفسيرية، وحاول من خلال دراسته، البحث عن الروابط السببية بين

[1]Ibid, p.99.

[2] فرق سنايدر بين مدلول التفاعل والعلاقات كالتالي: **التفاعل**: هو سلوك الاتصال الفعلي بين الدول، أو بعض الأفعال المادية، مثل التسلح أو الحرب، التي تؤدي إلى التأثير على الآخرين. أما **العلاقات**: هي ليست سلوكا في حد ذاتها ولكنها السياق الظرفي للسلوك، مثل، الصراعات والمصالح المشتركة، والاصطفافات، وعلاقات القوة التي تحفز وتشكل الاختيار السلوكي. أنظر:
Glenn H. Snyder," Process Variables in Neorealist Theory", *Security Studies*, Vol.5 No.3 (1996), pp.171-172.

[3]Glenn H. Snyder," Process Variables in Neorealist Theory", Op.Cit, p.172.

البنية و**التفاعل**، فطور مفهوم **العلاقات**، كمتغير وسيط بين البنية والتفاعل، واستنتج أنه "يمكن إثراء الواقعية البنيوية بشكل كبير من خلال تطوير فكرة العملية المتضمنة لهذه المتغيرات "العلاقات" و "التفاعل". بحيث تستوعب هذه المتغيرات القيود البنيوية وتمارس تأثيرات مستقلة على النتائج". كما تُؤدي إضافة هذه المتغيرات الفاصلة حسبه إلى "التقاط مصادر التغيير المفقودة في نظرية والتز التي تركز فقط على السببية البنيوية"[1]. في الواقع، يندرج تحليل سنايدر ضمن معسكر الواقعية النيوكلاسيكية التي أعادت إحياء مستوى الوحدة المفقودة في نظرية والتز. فحسب سنايدر وآخرون، متغير العملية متغير حاسم في فهم مجمل السلوكيات التي تنتجها الدول في النظام الدولي. يقول سنايدر: " إن دمج هذه المتغيرات الفاصلة في الواقعية البنيوية، يُمكن المُنظر من شرح المزيد من تفاصيل السلوك والنتائج، وهذا يستلزم التضحية بالشح الذي يكتنف نظرية والتز، لكن المكسب المحتمل أكبر بكثير من الخسارة"[2].

بالمثل، يجادل ديسللر David Dessler أيضا؛ أن والتز ركز في نموذجه **الموقعي** على أهمية الموارد عند مناقشة "الترتيب" حيث يلعب توزيع القدرة دورا في ذلك. وفي المقابل، أهمل دور القواعد في عمل الدولة في هذا الأنموذج، وبالتالي، حسبه يجب إعادة النظر في القواعد التأسيسية والتنظيمية لتفاعلات الدول في البنية، من خلال ما أسماه ديسللر **الخطاب اللغوي للقواعد**. أي مضمون الاتفاقيات "ويقصد بها عدد من الاصطلاحات اللغوية الشائعة التي تعتمد عليها الدول في اتصالاتها "[3]. يجادل ديسللر" أن ادعاءات والتز التفسيرية المركزية لن تصمد إذا لم تتضمن وجود قواعد مكونة لـ "اللعبة السياسية" أي تفاهمات الاتفاقيات التي تجدها الدول مقنعة جدًا والتي من خلالها يصبح السلوك العقلاني ممكنًا"[4]. بعيدا عما يدعو اليه والتز بقيود البيئة الأناركية، يلاحظ بيوزان ومعاونوه في سياق متصل، أنه من خلال التفاعل بإمكان الدول التوصل إلى اتفاقيات مع بعضها البعض، فعملية إبرام الاتفاقيات هي تأكيد صريح على سيادة الدول. وبالتالي " تسهم الاتفاقيات بنشاط في إعادة انتاج البنية العميقة للنظام. وتعمل المعاهدات وأعمال التعاون عن قصد على إعادة تأكيد وإعادة إنتاج النظام الفوضوي للدول المستقلة"[5].

بإسقاط ذلك على الدول الصغرى؛ نلاحظ أنها شاركت وساهمت بشكل كبير في التفاعلات الدولية في زمن الحرب الباردة. كما أثبتت قدرتها على إبرام الاتفاقيات والدخول في مساومات مع القوى العظمى، بل استطاعت تشكيل كتلة ثالثة بجانب البنية ثنائية القطب. وكما يجادل فواز جرجر "أن للدول الصغرى، قدرة على رسم علاقتها مع الدول العظمى، وذلك يتوقف على وجود شروط وظروف معينة. مثل السياق الهيكلي للحرب الباردة، فقد أدى التعميق في الاستقطاب

[1]Ibid, p.192.
[2]Ibid.
[3]David Dessler, "What's at Stake in the Agent-structure Debate?", Op.Cit, p.457.
[4]Ibid, pp.457.
[5]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism,* Op.Cit, p.83.

الدولي بين الشرق والغرب إلى إعطاء أدوار جديدة للأطراف الفاعلة في العالم الثالث، فمكنتها من الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومنحتهم هامش من حرية المناورة ومراكز مساومة قوية في تعاملها مع الدول العظمى"[1].

طبعا لا يمكن ربط هذه السلوكيات النابعة من الدول الصغرى بقدراتها وترتيبها في النظام الدولي كما جادل والتز. لأنها وفقا لذلك هي غير مؤهلة للعب أدوار والدخول في تفاعلات مع القوى الكبرى. وهذا يجعل رؤية والتز غير دقيقة في تفسير هذه التحركات، لأنه يستثني مستوى الوحدة ومتغيراتها المحلية الفاصلة من نظريته، وهي المتغيرات الحاسمة كما لاحظ سنايدر التي تُؤدي دورا في رسم السياق الذي تتفاعل فيه هذه الدول في بنية كتلك التي سادت في الحرب الباردة. لذلك، يبدوا أن والتز يتجاهل تفسير دور الدول الصغرى وتفاعلاتها في الحرب الباردة، ربما لأن نظريته هي نظرية القوة والقدرات، وإدراجها هو تناقض لا يتماشى مع الافتراض المركزي لنظريته، الذي يعامل القوى الكبرى كفواعل رئيسية تُشكل البنية الدولية وتتفاعل لإنتاج وتقرير السياسة الدولية.

المطلب الثالث: نظرية السياسة الدولية ليست نظرية للسياسة الخارجية

إنتقد والتز مورغانثاو عندما حاول هذا الأخير تقديم نظرية للسياسة الدولية، انطلاقا من تفسير العناصر الجزئية للسياسة (المتغيرات المحلية)، وفي المقابل، رأى والتز أنه بدون التعامل مع العناصر الكلية (المتغيرات على مستوى النظام الدولي) لا يمكن صياغة نظرية للسياسة الدولية. ورأى أن مورغانثاو "خلط بين مشكلة شرح السياسة الخارجية ومشكلة تطوير نظرية للسياسة الدولية"، لذلك تبدأ واقعية والتز بحل هذا الإشكال بواسطة التمييز بين العوامل الداخلية للأنظمة السياسية من تلك العوامل الخارجية[2]. في مقالته **السياسة الدولية ليس سياسة خارجية** كان والتز صريحا وصارما في طرحه بشأن ذلك، حيث رسم خطا فاصلا بين النظريتين، من خلال التمييز بين المهمة التفسيرية لكلا النظريتين[3]. حيث يرى أن نظرية السياسية الدولية تشرح سلوك الدول المتشابه على المستوى الدولي، بالرغم من اختلافها على المستوى الوطني. بينما نظرية السياسية الخارجية، تأخذ الحكومات كموضوع للتفسير وتفسر سلوك الأنظمة المختلفة تجاه نفس الضغوط الخارجية[4]. لاحظ شويللر أن هذا التقسيم بين النظريتين يخلق مشاكل في اختبار النظرية وتقييمها، كما يعيق فرص تحقيق المزيد من التقدم في المعرفة. وحسبه "يجب أن تُحدد

[1] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية**، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.8.

[2]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", Op.Cit, p.26.

[3]Kenneth N. Waltz, "International Politics is Not Foreign Policy", *Security Studies*, Vol.6, No.1, p.55.

[4]Kenneth N. Waltz, "International Politics is Not Foreign Policy", Op.Cit, P.55.

نظرية السياسة الدولية الروابط المفترضة بين الأسباب المتوقعة على مستوى النظام، والاستجابات المتوقعة على مستوى الوحدة لمثل هذه المحفزات الخارجية"[1].

بالرغم من أن والتز يقر بأن هناك ترابط بين المستوى الوطني والدولي "وأن النظريات من كلا النوعين، إذا كانت جيدة، تخبرنا ببعض الأشياء، ولكن ليس نفس الأشياء، حول السلوك والنتائج على كلا المستويين"[2]. إلا أنه يصر على الفصل بين المستويين، فكتب مدافعا عن موقفه: " تؤثر نظرية السياسة الدولية على السياسات الخارجية للدول بينما تدعي تفسير جوانب معينة منها فقط. إن الاعتقاد بأن نظرية السياسة الدولية يمكنها في حد ذاتها أن تقول كيف من المرجح أن تتم المواجهة هو عكس الخطأ الاختزالي"[3]. إذن فصل والتز بين النظريتين لكي يتجنب الوقوع في الاختزالية التي حذر منها عند بناء نظرية للسياسة الدولية، حيث رد على نقاده بأن "النظرية ليست بيانا عن كل شيء مهم في الحياة السياسية الدولية، ولكن بالأحرى بناء توضيحي محدود بالضرورة". بعد هذا العرض الموجز للفرق بين نظرية السياسة الخارجية ونظرية السياسة الدولية من وجهة نظر والتز، نأتي الأن إلى مناقشة تفاصيل هذه الجدلية.

الفرع الأول: إفتراض الفاعل العقلاني وسلوك الدولة في النظام الدولي

تعددت الأبحاث والدراسات حول رصد وتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية[4]. وتكللت نتائجها بتنوع وتشعب النماذج التحليلية المختلفة، التي تنطلق من عدة متغيرات تفسيرية نابعة من خصائص الوحدة. ما يميز هذا الدراسات هو تركيزها بشكل أساسي على رجل الدولة أو صانع القرار، وكيفية استجابته للحوافز والضغوط الخارجية، كما يشدد معظم المنظرين على أهمية البيئة النفسية لصانع القرار كمتغير فاصل عند تحليل السياسات الخارجية للدول. لكن والتز لا يتفق مع هذه التحليلات ويسمي هذه التحليلات بالاختزالية لأنها تنزل إلى مستوى الوحدة، وكما رأينا سابقا، يؤكد والتز على أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تفرض على الدول سلوكيات متشابهة لتجنب الوقوع في العقاب. بمعنى يربط العقلانية وصنع القرار بالمستوى النظمي كمحدد لسلوك الدول.

يتفق معظم العلماء على أن نظرية السياسة الخارجية تشرح كيف يتصرف رجال الدولة، وأن النظرية لا تقدم النصيحة أو التوجيه في المقام الأول عن كيفية التصرف[5]. إلا أن الملاحظ أن

[1]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", Op.Cit, P.323.
[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, P.123.
[3]Ibid, p.172.
[4]K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy*", International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), pp.233-309 ; Paul K. MacDonald, "Useful Fiction or Miracle Maker: The Competing Epistemological Foundations of Rational Choice Theory", *American Political Science Review*, Vol. 97, No. 4, (November 2003), pp. 551-565.
[5]Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", *Security Studies*, Vol. 6, No.1 (1996), p.16.

النظرية الواقعية البنيوية تؤدي دور الموجه لرجال الدولة، مثلما يجادل ميرشايمر، الذي يُعرف افتراض الفاعل العقلاني كالتالي: " الدول عقلانية بمعنى أنها تدرك بيئتها الخارجية وتفكر بذكاء في كيفية تعظيم احتمالات بقائها على قيد الحياة، على وجه الخصوص، يحاولون قياس تفضيلات الدول الأخرى وكيف من المحتمل أن يؤثر سلوك تلك الدول على استراتيجيتهم الخاصة. عندما ينظرون إلى الاستراتيجيات المختلفة، التي يتعين عليهم الاختيار من بينها، فإنهم يقيمون احتمالية النجاح بالإضافة إلى التكاليف والفوائد لكل منها"[1]. أي أن افتراض العقلانية يحدد الوسائل الخاصة التي يختار الفاعلون من خلالها استراتيجيات معينة من أجل تحقيق مصالح معينة[2]. بعبارة أخرى،"يعتقد علماء الواقعية البنيوية أن سلوك الدولة الحكيم يستجيب للقيود الخارجية"[3].

بالنسبة لوالتز، يرى "أن صنع السياسة الخارجية عمل معقد، بحيث لا يمكن للمرء أن يتوقع من القادة السياسيين القرارات المحسوبة جيدا التي تقترحها كلمة "العقلانية"، وفي مقابل ذلك، يعتمد والتز على ما يسميه "**عملية الاختيار**" في المنطق الوظيفي البنيوي أين يتم اختيار السلوكيات لعواقبها"[4]. بمعنى أن الدول التي تتجاهل منطق ميزان القوى وتتبنى سلوكيات غير استراتيجية ستواجه عقابا من النظام الدولي[5]. يعترف والتز أن فكرة "**الاختيار**" التي يفضل استخدامها أكثر من "**العقلانية**" هي مقيدة ببنية النظام ومع ذلك، يمكن لوحدة النظام أن تتصرف كما يحلو لها، وهذا حسبه ليس في صالحها[6].

إذن وفق نظرية والتز البنيوية فإن الدول تتحرك وتتفاعل في السياسة الدولية عن طريق اتباع شروط وخيارات تحقق مصالحها وتضمن بموجبها بقائها، لذلك، يعتقد والتز أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تحتم على الدول التصرف بعقلانية. فلا يعقل من وجهة نظره أن تختار الدول سلوكا يضر بموقعها في النظام الدولي أو يعرض بقائها وأمنها للخطر، فالكل سيكون حذر ومتيقن تماما أن أي تصرف غبي وغير محسوب ستكون نتيجته وخيمة. وهو ما يطلق عليه والتز بأمراض(باثولوجيا) التوازن. لكن السؤال هنا هل كل الدول ستكون سياساتها الخارجية هي استجابة عقلانية للضغوط النظمية؟

---

[1]John J.Mearsheimer,"Reckless States and Realism", *International Relations*, Vol.23, No.2, (2009), p.244.
[2]Paul K. MacDonald, "Useful Fiction or Miracle Maker: The Competing Epistemological Foundations of Rational Choice Theory", Op.Cit, p.557.
[3]Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.16.
[4]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics" , Op.Cit, P.330.
[5]John J.Mearsheimer,"Reckless States and Realism", Op.Cit, P.242.
[6]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics" , Op.Cit, P.331.

يُجيب ميرشايمر أن ليس كل الدول تستطيع التصرف بعقلانية فقد تخطئ في التقدير من وقت لآخر، لأن المعلومات غير كافية أو مضللة في عملية صنع القرار. فكتب:" فغالبا ما تكون الدول غير متأكدة من عزيمة القوى المعادية وكذلك حلفائها، وغالبا ما يكون من الصعب معرفة كيفية أداء القوات العسكرية الخاصة، وكذلك قوات الأعداء على ساحة المعركة. لذلك تُخمن الدول العقلانية أحيانا أنها خاطئة وينتهي بها الأمر إلى إلحاق ضرر جسيم بنفسها"[1]. يجادل هولستي .K J. Holsti أيضا بأن الحكمة السائدة عند الواقعيين، التي مفادها أن التوازن هو الهدف الرئيسي لعمل الدولة، هي وجهة نظر لها القليل من الصلاحية تاريخيا. فهناك بعض الدول كان لها أهداف سياسية فردية بعيدة كل البعد عن إجراءات التوازن أو عدمه، مثلا "لم يكن رجال الدولة البريطانيون خلال القرن التاسع عشر مدركين دائمًا لعواقب التوزيعات المختلفة للقوة في العالم، ولم يكن إدامة بعض التوازن الأسطوري أحد الاعتبارات الرئيسية في صنع القرار اليومي. كانوا مهتمين بمصالح محددة، مثل حماية ممرات الشحن، وتأمين استقلال البلدان المنخفضة، وتوفير الحماية لمختلف المجموعات الاقتصادية والدينية العاملة في أفريقيا"[2]. لذلك قد تتفوق الاعتبارات الفردية والميول الشخصية في كثير من الأحيان في عملية صنع القرار، فقاعدة الاختيار أو العقلانية المرتبطة بالقيود النظمية قد لا يمكن تعميمها على كل الدول، بما في ذلك الدول الصغرى والكبرى. فهناك الكثير من الحالات الدولية التي أثبتت عكس ما يعنيه افتراض الدول فواعل عقلانية.

يناقش بيوزان ومعاونوه نقطة هامة ومفصلية حول الفاعل العقلاني، حيث يلاحظون أن هناك تناقض غريب وتحايل من الواقعيين البنيويين عند التعامل مع الدولة على أنها فاعل عقلاني كتبوا:" بالرغم من أن والتز يوافق على أن الوكلاء البشريين لا يشاركون فقط في مهمة إعادة انتاج وحدتهم السياسية الخاصة، ولكن أيضًا في النظام الذي تعمل فيه تلك الوحدات، إلا أنه يبدوا أنه يضع بين قوسين، ثم يتجاهل، العملية على مستوى الوحدة"[3]. أما كيوهن Robert O. Keohane يرى أنه عند تفسير سلوك الدولة من خلال الاختلافات في القدرة الحسابية للدول، في هذه الحالة يبدوا ادعاء والتز النظمي سيفقد الكثير من قوته التفسيرية[4]. إن والتز في مواجهة هذه الانتقادات ليس لديه خيار سوى الاعتراف بأنه لا يمكن تفسير سلوك الدولة، إلا إذا وافق واعترف بأنه بحاجة إلى نظرية تركز بشكل أساسي على السياسة المحلية[5]. بالرغم من أهمية السياسة المحلية كمحدد لعملية صنع القرار، والتي قد تؤدي بالدول أحيانا إلى اتباع سياسات خارجية مضللة، إلا أن والتز يشدد على أن تكلفة اتباع سياسات مضللة يخلق حوافز قوية للدول للتصرف بعقلانية. وبالتالي

[1]John J.Mearsheimer,"Reckless States and Realism", Op.Cit, P.244.
[2]K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", Op.Cit, p.248.
[3]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.61.
[4]Ropert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ropert O Keohane, ed, *Neorealism and its Critics*, Op.Cit, p.167.
[5]John J. Mearsheimer,"Reckless States and Realism" , Op.Cit, p.245.

منطق الفوضى الدولية يجعل المرء يتوقع سلوك الدول[1]. وهذا جعل والتز يؤكد صراحة "أن نظريته لا تتطلب افتراضات العقلانية لأن البنية تؤثر على سلوك الدولة في المقام الأول من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والمنافسة"[2]. إذن يصر والتز على تجنب تبني افتراض الفاعل العقلاني في نظريته لأنه صرح مرارا وتكرار على أن نظريته للسياسة الدولية ليست للسياسة الخارجية، والخوض في حيثيات صنع القرار يقوده حتما للنزول إلى المستوى المحلي وهو ما لا يحبذه والتز.

الفرع الثاني: صنع القرار في السياسة الخارجية بين القيود النظمية والمحلية

في الواقع تمثل مسألة الأهمية النسبية للمستويات -المستوى المحلي والمستوى الدولي-في التأثير المباشر على صنع القرار في السياسة الخارجية، النقطة الخلافية بين الواقعيين التقليديين والواقعيين البنيويين. وهو جدل مستمر لم تحسم نتائجه إلى الآن، فالمعسكر التقليدي بزعامة مورغانثاو كانت تحليلاته تنطلق من خصائص مستوى الوحدة وتحديدا الصورة الأولى (مستوى الفرد). حيث صنف العلماء نظريته بأنها سلوكية تُعنى بدراسة وتحليل سلوك رجال الدولة، أي نظرية لشرح السياسة الخارجية. أما المعسكر الثاني، بزعامة والتز فيتخذ من الصورة الثالثة – المستوى النظمي-منطلقا لتفسير السياسة الدولية، وحاول كلا المعسكرين توفير تفسير مقنع لسلوك الدولة في النظام الدولي، وإختلفا حول الأسبقية السببية للمستويات المختلفة.

أولا: أثر القيود النظمية على صنع القرار في السياسة الخارجية

يجادل والتز بأن وضع الدول في النظام الدولي، والذي يتحدد بواسطة قوتها النسبية، يفسر قدرا كبيرا من سلوكها. على سبيل المثال، بالرغم من الانتقادات التي طالت نظرية والتز خاصة ما تعلق بفشلها بالتنبؤ بتفكك الاتحاد السوفييتي، فإن والتز تَستر عن إخفاقه بإرجاع تفسير رغبة "غورباتشوف المعلنة في رؤية الاتحاد السوفييتي (دخول الألفية الجديدة) كدولة عظيمة ومزدهرة"، إلى أسباب خارجية[3]. أي وفق ما تتوقعه نظريته، فحسب تحليل والتز، "أدرك غورباتشوف أن الاتحاد السوفييتي لم يعد قادرا على دعم المؤسسة العسكرية من الدرجة الأولى على أساس إقتصاد من الدرجة الثالثة"، وهنا يرى والتز أن صانع القرار السوفييتي تصرف وفق ما تمليه الضرورة الخارجية، فالتفت إلى الإصلاحات الداخلية بإعادة التنظيم الاقتصادي وتقليل الأعباء الامبراطورية[4]. إذن، حسب اعتقاد والتز تلعب القيود النظمية الدولية دورا حاسما في صنع القرار، وهو ما عبر عنه بعملية المحاكاة والتنشئة التي ناقشناها سابقا. فصانع القرار غورباتشوف تخلى عن الطموحات السوفييتية، التي لا تتماشى والاقتصاد الضعيف، وقام بتعديل أهداف

[1]Ibid.
[2]Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", Op.Cit, p.325.
[3]Kenneth Waltz,"The Emerging Structure of International Politics", *International Security*, Vol.18, No.02 (Autumn, 1993), p.45.
[4]Kenneth Waltz,"The Emerging Structure of International Politics", Op.Cit, p.45.

السياسة الخارجية، من هدف التنافس على المكانة كقوة عظمى إلى الحفاظ على مكانة وموقع دولته من التراجع في النظام الدولي، فلجأ إلى محاكاة النماذج الاقتصادية الناجحة.

يؤكد أيضا علماء السياسة الخارجية أن صنع القرارات يتم في بيئة استراتيجية تفاعلية، أين يؤثر سلوك الخصوم والحلفاء بشكل كبير على قرارات السياسة الخارجية[1]. بالرغم من أن تحليل صنع القرار (المستوى الفردي) ضروري لشرح مثلا أسباب إندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، إلا أن المستوى الدولي كان سيؤثر بشكل لا مفر منه على قرارات الدول التي ستنخرط في القتال كوضع خارجي مفروض عليها[2]. وبالمثل كانت قرارات السياسة الخارجية الأمريكية خلال الأزمة الجورجية في صيف 2008، عبارة عن استجابة وردود أفعال على الاستفزازات الروسية في جورجيا[3]. نلاحظ أن حتى أدبيات السياسة الخارجية باختلاف نماذجها ترجح القيود الدولية كأسباب واردة عند تحليل عملية صنع القرار، بالتوازي مع ما يدعوا إليه والتز.

من جانب آخر يرى روبيرت جارفيسRobert Jervis أن أسئلة التحقيق في الأحداث والظروف وأنماط التفاعل الكامنة وراء تصرفات الدول وسلوكها الخارجي، تحتاج الإجابة عليها الاعتماد على تحليل عملية صنع القرار[4]. يطرح إيلمانColin Elman هو الآخر تساؤلا حول ما إذا كانت السياسة الخارجية تحتاج إلى نظرية لصنع القرار، كما حمل استفساره نقطة محورية تتعلق بهدف نظرية السياسة الخارجية، بمعنى إذاكانت تنبؤية أم توجيهية وصفية. وجه إيلمان هذه الأسئلة إلى والتز ومؤيدوه في إطار مناقشته للنظرية الواقعية البنيوية. التي حسبه يمكن توظيفها كنظريات للسياسة الخارجية. فيقول: " لا أجد سببا إبستمولوجيا أو أنطولوجيا مقنعا لعدم استخدام نظريات الواقعية البنيوية للتنبؤ بسلوك الدول فرديا". ويستبعد في الوقت ذاته من أن تكون مثل هذه النظريات نظريات لصنع القرار، لأن "الميول الواقعي البنيوي يركز على القيود الدولية"[5]. فنظرية النظم في السياسة الدولية بالنسبة لوالتز تتعامل مع القوى على المستوى الدولي وليس على المستوى الوطني، كتب والتز: " لا تتطلب نظرية السياسة الدولية نظرية للسياسة الخارجية،

---

[1] يعتقد أليكس مينتس أن المحددات الدولية التالية: الردع؛ سباق التسلح؛ المفاجأة الاستراتيجية؛ تشكيل الأحلاف؛ نمط الحكم لدى الخصم، لها تأثيرعلى قرارات السياسة الخارجية للدول. للمزيد أنظر: أليكس مينتس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2016)، ص.199-201.

[2]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), p.17.

[3] أليكس مينتس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرارفي السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.199-201.

[4]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Op.Cit, p.13.

[5] حاول العديد من رواد الواقعية البنيوية ونقادها، وضع تنبؤات تتعلق بالسياسة الخارجية، حتى والتز، بالرغم من إعتراضاته على ذلك، إلا أنه استخدم نسخته من الواقعية البنيوية للتنبؤ بالسياسات الخارجية الألمانية واليابانية في عالم ما بعد الحرب الباردة. أنظر:

Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.12.

مثلما لا تتطلب نظرية السوق نظرية للشركة"[1]. يحاول والتز إقناع منتقديه أن القيود الدولية وديناميكيات النظام الدولي تُقيد حرية الدول، فيصبح سلوكهم متوقع، أي أنه "سيتعين عليهم التنافس والتكيف مع بعضهم البعض إذا أرادوا البقاء على قيد الحياة والازدهار"[2]. بمعنى أن سلوكهم سيكون متشابه وإستجاباتهم للقيود البنيوية وضغوطها متوقعة. لا تحتاج إلى تحليل عملية صنع القرار، لأن البيئة الفوضوية للنظام الدولي تملي الخيارات والإستراتيجيات الواجب إتباعها من طرف الدول، إن أرادت حماية نفسها من الزوال.

لكن هذه الرؤية تعرضت للانتقادات، على سبيل المثال، انتقد إيلمان المنطق السائد لدى الواقعيين البنيويين، الذي يرجح أن نفس الظروف الخارجية يمكن أن تُقابل بالعديد من الردود المختلفة من طرف الدول. وهذا حسبه يُقوض قدرتهم على عمل تنبؤات حول السياسة الخارجية للدول[3]. بعبارة أكثر تبسيطا، إذا كان زملاء والتز في الواقعية البنيوية حاولو تقديم تفسير لسلوك الدول تجاه نفس الضغوط، وذلك، بتحويل نظرية والتز إلى نظرية للسياسة الخارجية. فلابد أن يأخذوا في عين الاعتبار-وفق رؤية إيلمان-عدة ضوابط منهجية لبلوغ القوة التفسيرية، أهم هذه الضوابط هي أن يكون السلوك المُتنبأ به **محددا** وليس محتملا[4]. لأن والتز مثلا قدم عدة احتمالات من المرجح أن تتبعها الدول في مواجهة نفس الضغوط، في بنية متعددة أقطاب. أي سترد الدول بشكل مختلف تجاه نفس الضغوط البنيوية. ولم يحدد متى سترد الدول بشكل مناسب ومتى ترد بشكل غير مناسب[5]. هذا الغموض في التفسير فتح مجالا لنقاد والتز ومؤيدوه لفحص أثر القيود المحلية على صنع القرار في السياسة الخارجية.

ثانيا: أثر القيود المحلية على صنع القرار في السياسة الخارجية

يشير روبيرت جارفيس إلى أن سبب رفض الواقعيين البنيويين "تبني الاختلافات في السياسات المحلية ومعتقدات صناع القرار وقيمهم كمحددات في تفسير سلوك الدول، هو اعتقادهم الراسخ بأن البيئة الدولية تُمارس الإكراه الكافي على أعضائها بحيث يتأثر سلوكهم عادة بشكل هامشي فقط بخصائصهم المحلية"[6]. لكن ما يُلاحظ في السنوات الأخيرة هو تحول انتباه علماء السياسة إلى أهمية المصادر المحلية؛ كمحدد لسلوك الدولة الخارجي؛ فركزت "الأدبيات المكثفة حول دراسات السياسة الخارجية على أهمية الشبكات المؤسسية والعلاقات بين الدولة والمجتمع في

[1]Kenneth N.Walts,"The Origine of War in Neorealist Theory", Op.Cit, p.618.
[2]Ibid.
[3]Colin Elman,"Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.16
[4]Ibid, p.13.
[5]Ibid.
[6]Robert Jervis,"Hans Morgenthau, Realism, and the Scientific Study of International Politics", Op.Cit, pp.858-859.

صياغة السياسة الخارجية"[1]. يعتقد هوبسن هو الآخر أن المتغيرات المحلية تلعب دورا مهما في صنع قرار السياسة الخارجية، "فعلاقة الدولة بالمجتمع هي مقياس استقلالية الدولة، فكلما انصهرت الدولة داخل المجتمع، كلما زادت قدرتها على البقاء محليا ودوليا. والعكس صحيح، كلما زادت العزلة عن المجتمع -القوة الاستبدادية عالية-إنعكس ذلك سلبا على بقائها محليا ودوليا"[2]. على سبيل المثال، دولة العراق في فترة صدام حسين، من الملاحظ أنه كان هناك انفصال تام بين المجتمع والدولة، حيث كان النظام استبداديا وكانت قرارات السياسة الخارجية آنذاك قرارات فردية تتميز بالطابع الشخصي. لم يكن هناك قوى محلية تشارك أو تمارس تأثيرها وقيودها على بيئة صنع القرار، وهذا ما انعكس سلبا على بقاء النظام العراقي محليا ودوليا.

واصل العديد من العلماء داخل المعسكر الواقعي البنيوي مهمة البحث عما يجعل تفسيراتهم للوقائع الدولية أكثر منطقية وأقل شحا، وذلك، بالخروج قليلا عن خط والتز البنيوي. والنزول إلى المستوى المحلي لإلتقاط ما يملا فجوة الغموض، التي اكتنفت تفسيرات نظرية السياسة الدولية. من بين هؤلاء نجد مثلا، ستيفن والت، تلميذ والتز، الذي قدم إعادة صياغة لنظرية ميزان القوى في نسخة والتز، وذلك، بنزوله إلى مستوى الوحدة، واعتماده تصورات صناع القرار في اتخاذ القرارات الخارجية للتحالف. حيث تكشف نظريته "ميزان التهديد" عن مدى أهمية وتأثير النوايا المُتصورة لصناع القرار على كيفية استجابة الدول للتهديدات الخارجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل قوة الخصم، والقرب الجغرافي، والقدرات الهجومية[3].

رفض والتز نظرية ستيفن والت كنظرية تنقيحية لنظريته وصنفها ضمن النماذج النظرية، التي تُعنى بصناعة القرار فكتب: " لا أرى "ميزان التهديد"على أنه إسم لنظرية جديدة ولكن كجزء من وصف لكيفية تفكير صانعي السياسة الخارجية عند اتخاذ قرارات التحالف ". ويرى أيضا " أن الانتقال من نظرية السياسة الدولية إلى تطبيق السياسة الخارجية يتعين على المرء أن يأخذ في عين الاعتبار أمورا، مثل، تقييمات رجال الدولة للتهديدات، لكنها لا تصبح بالتالي جزءا من النظرية"[4]. إذن يُعلن والتز أن من يخرج على نهجه النظمي في تفسير سلوك الدول وينزل إلى مستوى الوحدة فهو بعيد كل البعد عن نظرية السياسة الدولية.

يعترف نقاد والتز بأن الضغوط البنيوية تضع قيودا واسعة على سلوك الدول، لكن، هذه القيود حسبهم أضعف بكثير من العوامل السببية الأخرى، مثل القيود المحلية، التي تغفلها النظرية" لذلك أجمعوا على أن نظريته للسياسة الدولية لا تشرح بما فيه الكفاية، وهي صورة جزئية

[1]Michael Mastanduo, David A.Lack, John Ikenberry,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, p.458.
[2]John.M.Hobsen, "Debate : The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", Op.Cit, p.293.
[3]Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, (New York: Cornell University Press, 1987), p.9.
[4]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theory", Op.Cit, p.915.

ومضللة للحياة الدولية"[1]. كما ينتقد بيوزان ومعاونوه بالمثل؛ منطق الشح الذي ميز نظرية والتز عندما استثنى متغيرات مستوى الوحدة في بنائه النظري، فمن وجهة نظرهم يجب أن تتضمن نظرية النظام منطقيا، كلا المستويين. كتبوا: " إن اهتمام والتز بتطوير نظرية بنيوية قاده إلى تمييز مؤسف من الناحية الاصطلاحية بين النظريات الاختزالية (تلك الموجودة على مستوى الوحدة) والنظريات النظمية (تلك المتعلقة بالبنية)"[2]. يرى جاك دونللي هو الآخر،"أن الواقعية البنيوية تفشل غالبا بشكل مذهل ومأساوي في تطلعها إلى تقديم نظرية تفسيرية عامة للسياسة الدولية أو إطار توجيهي للسياسة الخارجية"[3].

يُجيب والتز على نقاده بأنه " لايمكن الإجابة على سؤال الأهمية النسبية للمستويات المختلفة بشكل تجريدي أو نهائي، ولايمكن حل الغموض لأن البنى تؤثر على الوحدات حتى عندما تؤثر الوحدات على البنى"[4]. إذن يُجمع النقاد بشكل عام، على أن غياب مستوى الوحدة في بناء والتز النظري هو بمثابة تناقض منهجي يستحق إعادة النظر. وهذا ما سنناقشه في الأجزاء القادمة. أما بالنسبة للدول الصغرى ومحددات سلوكها الخارجي بين المستويين المحلي والدولي سيتم التطرق إليها ومناقشتها في المبحث الموالي.

[1]Glenn H. Snyder," Process Variables in Neorealist Theory", Op.Cit, p.167.
[2]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Ci., p.17.
[3]Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, Op.Cit, p.1.
[4]Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", Op.Cit, p. 37.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية للدول الصغرى وتحدي الو اقعية البنيوية في فنائها الخاص

تجاهلت أدبيات العلاقات الدولية؛ دراسة السياسة الخارجية للدول الصغرى، حيث لم تحظ هذه الفئة من الدول بنصيب من اهتمامات العلماء التنظيرية، لكونها أقل تاثيرا في النظام الدولي، وذلك بسبب ضعفها، الذي لا يؤهلها لتبوء مكانة الدول الكبرى. لذلك اكتفت الأدبيات فقط بوصف استراتيجيات بقائها باعتبار أن هذا هو هدفها الأوحد. لكن مع نهاية الحرب الباردة وتزايد أعداد الدول الصغرى المستقلة بدأ الاهتمام الأكاديمي ينفتح على دراسة هذه الفئة، نظرا لنشاطها الخارجي المُعتبر والجدير بالملاحظة والبحث. ما ميز هذه الدراسات هو خوضها غمار تحدي التقليد الواقعي خاصة الواقعية البنيوية بزعامة والتز، الذي بقي مصرا على تجاهل منح الدول الصغرى مساحة تفسيرية ضمن نظريته. والملفت للانتباه حقيقة، هو تحدي الواقعية البنيوية من داخل خيمتها. فلم يقتنع زملاء والتز بالحجج النظمية البنيوية كمحددات للسلوك الخارجي للدول الصغرى، وفي مقابل ذلك، رجحوا احتمال أن تلعب العوامل المحلية دورا في تفسير حجم نشاطها الخارجي.

تجادل ميريام إيلمان بشكل مقنع، أن الواقعية البنيوية تراجعت أولويتها التفسيرية في دراسة العلاقات الدولية، من خلال استكشاف السياسة الخارجية للدولة الصغرى وإظهار أهمية السياسة الداخلية كمحدد لخياراتها الخارجية. وبذلك تتحدى إيلمان وزملائها الواقعيين المنطق النظمي السائد في تفسيرات والتز البنيوية[1]. وبالتوازي يرى جاك سنايدرJack Snyder أنه يتعين على الواقعية البنيوية الالتفات إلى ما يجري داخل المجتمعات، فكتب: " يجب استعادة الواقعية من أولئك الذين ينظرون فقط إلى السياسة بين المجتمعات ويتجاهلون ما يجري داخل المجتمعات"[2]. أدت أيضا مجموعة من المتغيرات الدولية، إلى فتح المجال أمام الدول الصغرى للبروز الدولي، فتراجعت مفاهيم القوة الصلبة وأدواتها المثبطة لتحرك الدول الصغرى، لصالح مفاهيم القوة اللينة وأدواتها الغير مادية. التي منحت هامشا من حرية التحرك والتأثير لهذه الدول، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى نزع الشرعية التفسيرية من الواقعية البنيوية. نناقش في الأجزاء القادمة تفاصيل هذه الجدلية.

[1]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.173.
[2]Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions* (Ithaca: Cornell University Press, 1991), p.19.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية للدول الصغرى

ناقشت الدراسة في المبحث السابق، الأهمية النسبية للمستويات التحليلية المختلفة وأثرها على السلوك الخارجي للدول بشكل عام، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك خلاف مستمر على الأسبقية السببية لكل من المستوى النظمي والمستوى المحلي. على سبيل المثال، يميل الواقعيون الكلاسكيون بزعامة مورغنثاو إلى ربط موقع القوة الخارجية للدولة بوضعها الداخلي وقدراتها من خلال منح دور مهم للغاية لمهارة ودبلوماسية رجل الدولة[1]. بينما يفترض الواقعيون البنيويون أن رجال الدولة مُقيدون بالعوامل النظمية /البنيوية، حيث تمنعهم الضغوط الخارجية من اتباع استراتيجيات مثلى[2]. وجادلت فئة ثالثة بأنه يمكن دمج المستويين المحلي والنظمي لتحليل أكثر شمولا لسلوك الدول في النظام الدولي. بالتوازي أُثيرت تساؤلات حول ما إذا كان بإمكان تفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى بتوظيف التحليلات السابقة الذكر، خاصة وأن هذه الدول تفتقر لتنظير خاص بها. فهناك من نفى امكانية توظيف نظرية العلاقات الدولية ونظرية الواقعية البنيوية بشكل خاص لفهم السلوك الخارجي لهذه الدول، وهناك من قام بتكييف حجج نظريات العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي للدول الصغرى. وبالمثل، ورثت دراسات الدول الصغرى إشكالية الأهمية النسبية لمستويات التحليل. بين تفسير سلوكها الخارجي بالنظر إلى متغيراتها الداخلية أم القيود الخارجية.

الفرع الأول: المستوى النظمي (الدولي) كمحدد لسلوك السياسة الخارجية للدول الصغرى

بما أن أدبيات العلاقات الدولية أغفلت اهتمامها بدراسة الدول الصغرى، اقترح العلماء أنه يُمكن تفسير سلوكهم من خلال التركيز على المستوى النظمي، نظرا لأن الدول الصغرى أكثر انشغالا بالبقاء من القوى العظمى. لذلك، سيكون النظام الدولي هو المستوى الأكثر ملائمة للتحليل، وشرح خيارتها الخارجية[3]. ويُظهر العمل الواقعي بشكل عام؛ أن نجاح أو فشل السياسة الخارجية للدولة الصغرى، يتوقف على الدور الأكبر الذي تلعبه بنية النظام الدولي، مستبعدا احتمال التصرف الذاتي للدولة الصغرى[4]. وبما أن الدول الصغرى تفتقد إلى القدرة المادية الكافية، التي تحقق لها موقع مؤثر وقوي في النظام الدولي. يرى شيلدروب Macklin Scheldrup أنه" يجب أن

[1]Michael Mastanduo et al, "To Ward a Realist Theory of State Action ", Op.Cit, p.460.
[2]Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions*, Op.Cit, p.21.
[3]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.175.
[4]Neal G. Jesse, John R. Dreyer, *Small States in the International System: At Peace and at War* (London: Lexington Books, 2016), P.22.

تتفاعل الدول الصغرى بحكمة مع الظروف الخارجية المفروضة عليهم، من خلال تبني سياسة خارجية نشيطة"[1].

جاء استنتاجه بناءً على ملاحظة التحرك الخارجي النشط لكل من قطر والكويت، هاته الدولتان الصغيرتان اللتان، سلكتا سياسة خارجية نشيطة من خلال التنافس على طرح مبادرات السياسة الخارجية. حيث تبرز قطر من هذه الناحية، كدولة صغرى رائدة في مجال الوساطة على المستوى الإقليمي، إذ تلعب الضغوط الخارجية الخطيرة أحيانا، دورا في بلورة سلوكيات خارجية تُعظم الأمن والبقاء بالنسبة للدول الصغرى التي تفتقر للحجم والقدرات العسكرية[2]. وتؤكد وجهات النظر النقدية والماركسية مع وجهة نظر والتز بالتساوي، على أثر قيود البيئة الدولية على استقلالية الدول الصغرى. ووفق تقسيمهم الشائع"دول المحيط-دول القلب"، فإن التسلسل الهرمي للعالم حسبهم؛ يتحدد من خلال علاقات الانتاج الرأسمالية والتي أفرزت مخرجاتها ظروف التبعية كعائق أمام هامش حرية الدول الصغرى خارج النواة الرأسمالية[3].

يناقش والتز في مؤلفه **نظرية السياسة الدولية** مخاطر تجاهل الدول الصغرى للقيود النظمية، حيث يدعوها إلى تجنب التحركات الخاطئة التي من الممكن أن تؤدي إلى زوالها. فكتب: " تعمل الدول الصغرى على هوامش ضيقة. قد تؤدي الأفعال غير المناسبة والسياسات المعيبة والتحركات الخاطئة إلى نتائج قاتلة"[4]. لذلك يرى العلماء "أن الدول الضعيفة عادة ما تواجه قيودا خارجية للبقاء، فإن سياستها الخارجية ستكون انعكاس لقيود البنية الدولية وستكون أهداف السياسة الخارجية أقل تقييدا بالعملية السياسية المحلية"[5]. لكن والتز تطرق لمجموعة من الحجج المتفرقة والمتناقضة حول الدول الصغرى. فمن جهة يعترف بإمكانية تحركها في وجود شروط مثل ميزان القوى، حيث يرى أنه ترتبط حرية حركتها على المستوى الدولي بدرجة المنافسة بين القوى العظمى، فكتب: "وجدت الدول الضعيفة في كثير من الأحيان فرصا للمناورة في فترات ميزان القوى"[6]. ومن جهة أخرى يرى أنه "كلما ضعفت الدولة كلما زادت احتمالية استجابتها للتحديات الخارجية، فبسبب افتقارها لهامش الوقت والخطأ يتوجب عليها أن تكون منسجمة بشكل وثيق مع البيئة الخارجية"[7]. ثم يعود والتز وينفي أي أهمية لهذه الدول باعتبار أن القوى الكبرى لا ترى فيها تهديدا

[1]Macklin Scheldrup, "Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation", Undergraduate Honors Theses, *University of Colorado Boulder*, (2014), p.14.
[2]Macklin Scheldrup, "Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation" , Op.Cit, pp.42-49.
[3]Babak Mohammad Zadeh, "Status and Foreing Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspectives", *The International Spectator*, Vol. 52, No. 2, (2017), p.22.
[4]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.195.
[5]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p. 175.
[6]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.184.
[7]Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.

أمنيا، وبالتالي، ستواجه الدول الصغرى قيودا خارجية أقل[1]. نتيجة لذلك من المرجح أن تعكس تأثيرات السياسة المحلية سلوكها الخارجي[2].

من المُلاحظ أن والتز استنتج تحليلاته من السياق التاريخي للحرب الباردة، أين تمتعت الدول الصغرى بهامش من الحرية. لكن إذا وقفنا قليلا عند هذه الفترة بمزيد من الملاحظة والتحليل، نجد مثلا أن قرارات السياسة الخارجية للدول الصغرى التي أسست حركة عدم الانحياز، تعود في جزئها الأكبر إلى تفعيل متغيرات المستوى الداخلي. وخاصة ما تعلق بالبيئة النفسية لصانع القرار، حيث تمتع قادة الحركة بالمهارة الدبلوماسية، فحولوا ظروف الحرب الباردة لصالحهم. إذا سلمنا فرضا أن القيود الدولية مارست ضغوطا أكبر على هذه الدول، فالنتيجة، وفقا لذلك هي حتما انصياع هذه الدول إلى إملاءات البنية ثنائية القطب، لكن ما حدث هو العكس، مارست الدول الصغرى تحت لواء حركة عدم الانحياز نوعا من المساومة أجبرت من خلالها القوى العظمى بتقديم تنازلات لهذه الدول. حيث لعبت مهارة وحنكة قادة الدول الصغرى دورا أكبر في ذلك، وإستطاعت هذه النخب ترويض الرأي العام الداخلي والخارجي لصالحها. وبالتالي، حجة القيود النظمية كمحدد لسلوك الدول الصغرى في هذا المثال تسقط.

سار العديد من العلماء على نهج والتز القاضي بأن البنية الدولية تمارس تأثيرها على الدولة الصغرى، وبالتالي، يُرجحون هم أيضا أنه سيكون المستوى النظمي أكثر فائدة في تحليل سلوكها الخارجي[3]. وبالمثل خلصت مجموعة من الدراسات الخاصة بالدول الصغرى إلى أن المستوى الدولي هو مؤشر مناسب لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى. على سبيل المثال، يجادل هاندل Michael I.Handel "أن القوى العظمى يمكنها تغيير النظام الدولي وتحديد طبيعة الأنماط فيه وربما حتى تجاهل مقتضياته دون معاناة شديدة، لكن القوى الصغرى هي أكثر تقييدا في حريتها بسبب طبيعة النظام الدولي وبنائه"[4]. لكن والتز جادل في مكان آخر بأن الدول الصغرى وفقا "لقوتها النسبية لديها الكثير لتكسبه والقليل جدا لتخسره، ونظرا لانعدام فاعليتها في النتائج الدولية ستواجه قيودا خارجية أقل وستكون حرة في السير على إيقاع طبولها"[5]. هذا التناقض المزعج في تصريحات والتز أثر على القوة التفسيرية لنظريته، وهذا ما أدى بميريام إيلمان إلى فتح

[1]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.73.
[2]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.175.
[3]Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions*, Op.Cit, p.20 ; Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1962), pp.13-16 ; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma" , *World Politics*, Vol. 30, No.02, (1978), pp.167-214.
[4]Michael I.Handel, *Weak States in the International System* (New York: Routledge, 2016), p.45.
[5]Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.31.

المجال لاختبار مقاربات مستوى الوحدة لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى. كتحد جريء لزملائها الواقعيين البنويين.

الفرع الثاني: المستوى المحلي كمحدد لسلوك السياسة الخارجية للدول الصغرى

أثبتت مجموعة كبيرة من الأبحاث الخاصة بدراسة الدول الصغرى خطأ افتراض الواقعية البنيوية القائل بأن "خصائص البيئة الخارجية لها تأثير قوي على السياسة الخارجية للدول الصغرى"[1]. وسعت ميريام بالتوازي إلى التشكيك في الأولوية السببية المفترضة للواقعية البنيوية، وذلك بتغيير الوجهة نحو نظريات الوحدة أو المستوى المحلي كمحدد للسياسة الخارجية للدول الصغرى، باعتبار أن سمات الدولة والصراعات المجتمعية ستؤثر على خيارات السياسة الخارجية[2]. بالرغم من إجماع الدارسين للدول الصغرى على افتراض أن الدول الصغرى مقيدة بشكل لا مفر منه بالضغوط النظمية، إلا أنهم أقروا في الوقت نفسه أن "ضعفهم يمكن تخفيفه عن طريق الجوهر (الدائم)، والطارئ السريع (الزوال)، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، الاستقرار الداخلي، دعم السكان للنظام، والقرب الجغرافي من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية"[3]. إذن تساعد مجموعة من المتغيرات الداخلية، الدول الصغرى في ترجمة سياستها الخارجية إلى سياسة نشطة وحذرة، بغض النظر عن قوتها النسبية أو موقعها في النظام الدولي مثل ما جادل والتز. ويرتبط نجاح الدول الصغرى في الحفاظ على سياسة خارجية معتدلة ومنسجمة مع القيود الخارجية، بمدى توفر مناخ سياسي داخلي مناسب، يأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية.

تلعب المؤسسات المحلية المختلفة دورا في التكيف مع الضغوط الخارجية، من خلال تجنب التهديدات الخارجية، التي تهدف إلى تغيير النظام المحلي في الدول الناشئة، عن طريق إجراء مراجعات للقواعد والبنى القائمة دون تغيير شامل للنظام التقليدي. على عكس القوى العظمى فإن "الدول الصغرى لديها الكثير لتخسره من الأداء السيء لسياستها الخارجية وهذا يؤدي بها إلى تكييف القواعد والبنى المحلية تماشيا والحوافز الدولية من أجل تحقيق كفاءة أكبر في الخارج"[4]. لذلك تلاحظ ميريام أن "الجهات الفاعلة التي تنجح في ربط خيارات السياسة الخارجية بشرعية الإطار المؤسسي المحلي ستزيد من نفوذها التفاوضي في مواجهة الجماعات السياسية المتنافسة ". على سبيل المثال، ناقشت ميريام، حالة السياسة الخارجية الأمريكية كدولة صغرى قبل منتصف

[1]Babak Mohammad Zadeh, "Status and Foreing Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspectives", Op.Cit, p.26.
[2]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.172.
[3]Babak Mohammad Zadeh, "Status and Foreing Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspectives", Op.Cit, p.24.
[4]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.185.

القرن التاسع عشر، واستنتجت من دراستها أن "السياسة الخارجية الأمريكية ارتبطت بقيود وحوافز النظام الرئاسي حيث أثر التطور التاريخي السابق لهذا النوع من النظام الديمقراطي بشكل كبير على نتائج السياسة الخارجية في فترات لاحقة"[1].

بالرغم من أن أغلب دراسات الواقعيين البنيويين تشير إلى أن القوى العظمى هي من تتأثر سياستها الخارجية بالمتغيرات المحلية، أكثر من القيود الخارجية[2].إلا أن بوسنBarry R. Posen أثبت عكس ذلك، حيث ناقش هذه الفرضية في عمله "**مصادر العقيدة العسكرية: فرنسا وبريطانيا وألمانيا بين الحربين العالميتين**"، وإختبر متغيرات مثل الجغرافيا، والتكنولوجيا العسكرية، والتحيزات التنظيمية المحلية، كمصادر للعقيدة العسكرية لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وإستنتج أن هذه العوامل مساعدة ولكن في ظروف محددة فقط، إذ تلعب القيود الدولية دورا أكبر من المتغيرات المحلية في حالة التهديد الخارجي الخطير[3]. ردت ميريام على هذه الحجج البنيوية من خلال اثبات أن سلوك الدولة الصغرى ليس بمنأى عن التأثيرات السياسية المحلية، فقد أثرت الهياكل المؤسسية على الأمن الخارجي للولايات المتحدة الامريكية في حرب 1812والحرب المكسيكية الأمريكية. وإستنتجت أن السياسة المحلية تقدم تفسيرا أفضل للاستراتيجية العسكرية الأمريكية من تفسيرات الواقعية البنيوية[4].

وبالمثل يقدم لنا أليكس مينتس ومعاونه مثالا يبرز فيه دور السياسة الداخلية وتأثيرها على صنع القرارت في السياسة الخارجية لدولة صغرى وهي نيوزيلاندة. التي تحدت الولايات المتحدة الأمريكية في حادثة عبور السفينة الأمريكية المحملة بالأسلحة النووية المجال النيوزيلاندي، مع أن الأخيرة كانت تربطها بالولايات المتحدة معاهدة أمنية (Anzus بين أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة)[5]. أثارت هذه الحادثة جدلا كبيرا كون أن دولة صغرى تتحدى دولة عظمى في زمن الحرب الباردة، وأرجع المحللون فعل نيوزيلاندة إلى كون أن الحكومة العمالية الجديدة تبنت عبارة ديفيد لانج "سياسة منع السفن التي تحمل مواد نووية من زيارة الموانئ النيوزيلاندية". وترتب عن هذا القرار انهيار معاهدة الأنزوس وبذلك قوضت نيوزيلاندة الترتيبات الأمنية الأمريكية التي كانت تحميها. لكنها من جانب آخر نجحت في تقديم نفسها كراعية سلام وبهذه الخطوة كسبت الرأي العام العالمي، ونجحت في تحقيق أمنها من جديد. استنتج منيتس ومعاونه "أن السياسة الخارجية النيوزيلاندية أصبحت خاضعة للعملية الديمقراطية حيث شارك الرأي العام المحلي في صياغة

---

[1]Ibid.
[2]Colin Elman, "Horses for Courses: Why *Not* Neorealist Theories of Foreign Policy?", Op.Cit, p.32.
[3]Brian Bond, "The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars by Barry R. Posen, *The Journal of Modern History*, Vol. 58, No. 1(Mar., 1986), pp.284-287.
[4]Miriam Fendius Elman, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", Op.Cit, p.191.
[5]أليكس مينتس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرارفي السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.98-100.

السياسة الرافضة للأسلحة النووية ودعمها"[1]. وبالتالي من خلال الأمثلة السابقة نلمس تراجع التفسير الواقعي البنيوي لصالح تفسيرات مستوى الوحدة. ونلاحظ أن هؤلاء العلماء أجمعوا على أن المستوى المحلي، يقدم تفسيرا مقنعا ويضفي الشرعية على تحليلات نظريات مستوى الوحدة. وفي الوقت نفسه، يضع تحليلات الواقعيين البنيوين في إحراج أمام هذه الأمثلة التاريخية، التي تفند دور المستوى الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة الصغرى.

المطلب الثاني: موقع الدول الصغرى في تراتبية النظام الدولي

قدمت الأجزاء السابقة نظرة مفصلة عن نظرية والتز؛ الهدف كان هو تقصي مواطن تفسير سلوك الدولة الصغرى في نظرية السياسة الدولية. في هذا الجزء سوف نركز بشكل خاص على تفكيك حجة والتز القاضية بمحدودية تأثير الدول الصغرى في السياسة الدولية من منظور التصور المادي للقوة، ومقابلته بحجج معاكسة وناقدة. لماذا؟ لأن ما طرحه والتز بالنسبة لهذه الفئة من الدول، يبدوا منافيا نوعا ما لما تشير إليه الوقائع الدولية في الآونة الأخيرة. فمؤخرا توجهت دراسات السياسة الخارجية إلى البحث في مجموعة من الألغاز المحيرة الخاصة بالدولة الصغرى، التي تطمح إلى المشاركة في مجالات القضايا الرئيسية للنظام الدولي، والتي لاتستطيع الواقعية البنيوية تفسير نشاطها وفق حججها المناقشة سابقا.

كما لم تعد المعايير المادية المعتمدة في تصنيف الدول الصغرى وتعريفها، تشكل المدخل الوحيد في تحديد قوة الدول وضعفها. بل برزت إلى السطح معايير أخرى أكثر حجية، حولت هذه الفئة أو جزء منها (الدول النشطة في سياستها الخارجية) إلى مصاف القوى الفاعلة في النظام الدولي. بمعنى لم تعد المتغيرات المادية مثل الحجم والقدرة العسكرية، تقرر ما إذا كانت الدولة ضعيفة أو قوية أو حتى صغرى. إذ هناك دراسات تعاملت مع الصغر كوصف مرتبط بمدى التأثير في تفاعلات السياسة الدولية، وليس بالحجم. بمعنى قد تكون الدولة ذات مساحة كبيرة وقدرات عسكرية كبيرة ولكنها ضعيفة من ناحية التأثير في النظام الدولي. والعكس صحيح. سنناقش هذه الجدلية بالتفصيل في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: أثر القوة المادية على تصنيف الدول الصغرى في النظام الدولي

اتفق علماء العلاقات الدولية، على أن فكرة القوة والنفوذ في السياسة الدولية تستند بشكل أساسي إلى امتلاك موارد مادية معينة وهي فكرة دافع عنها كل من مورغانثو وكينيث والتز في نظرياتهما[2]. وتترجم الفكرة إلى افتراض مؤداه أن القدرة على تغيير سلوك الآخرين، ترتبط أساسا

[1] المرجع نفسه.

[2]Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Op.Cit; Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit.

بحيازة هذه الموارد[1]. على سبيل المثال، ارتبطت قوة الدول تاريخيا بحيازتها القوة العسكرية والتي كان يتم قياسها بعدد السكان كمعيار أساسي، ووفق ذلك، كانت الدراسات الاستراتيجية تنطلق من الفرضية التالية: كلما زاد عدد السكان، كلما زاد حجم الجيش. ظل هذا المعيار ساريا إلى غاية الحرب العالمية الثانية، أين أثبتت هذه الفرضية خطأها، ليتغير المعيار من المعيار الكمي إلى المعيار الكيفي. حيث استطاعت دول صغرى (هولندا والسويد) اقتناص الريادة العسكرية ليس بالحجم ولكن بالصفات التنظيمية والمهارة التكتيكية، مما أهلها للانضمام إلى القوى العظمى[2]. لكن ليس مؤشر السكان وحده من يؤثر على القدرات العسكرية للدولة، كذلك حجم الدولة، إذ أن محدودية المساحة قد تؤثر على السياسة الدفاعية للدولة الصغرى. "كما تعرضها لخطر الإفتقار للعمق الاستراتيجي في مواجهة التهديدات المباشرة"[3]. أو الهجوم المفاجئ الذي تسلم منه فقط الدولة ذات العمق الاستراتيجي، التي تستطيع المناورة ومواجهة الخطر بمقايضة المساحة بالوقت، والانسحاب الاستراتيجي إلى عمقها[4].

لكن أمري فاندبوش Amry Vandenbosch شكك في هذه المعايير، وطرح في وقت مبكر سؤاله المنطقي التالي: حول ما هو الإختبار الحقيقي الذي يُمكن المرء من تصنيف الدولة في رتبة الدولة الصغيرة أو رتبة القوة العظمى. ويعترف في الوقت ذاته على أنه لا توجد إجابة سهلة أو صيغة واحدة يمكن تطبيقها[5]. إن اعتماد معيار الحجم والسكان كما تقترحه الواقعية البنيوية والكلاسيكية، ليس الاختبار الذي يمنح الإجابة القطعية، على سبيل المثال، يقارن أمري بين الدول ذات الأحجام الكبيرة التي تحوي عدد سكان أكبر، والدول ذات الأحجام الصغيرة وبطبيعة الحال تحوي عدد سكان قليل، ووجد أن هذا المعيار غير دقيق في تصنيف الدولة. يقول أمري: " تم قبول إيطاليا إلى غاية هزيمتها في الحرب الأخيرة، كقوة عظمى، في حين لم تكن البرازيل كذلك، بالرغم من عدد سكانها كان مساويا تقريبا لسكان إيطاليا، ومساحتها أكبر بكثير". ويضيف، " الهند التي تحتل مساحة كبيرة وهي شبه قارة وعدد سكانها ضعف عدد سكان الولايات المتحدة وضعف عدد سكان روسيا، ومع ذلك لم تُمنح رتبة القوة العظمى، والصين كذلك على نفس المنوال"[6]. حقيقة هذه الملاحظة اصطدمت بها كذلك هذه الدراسة، عندما قارنا بين الدول العربية الصغرى والدول

[1]Tom Long, "Small States, Great Power? Gaining Influence through Intrinsic, Derivative, and Collective Power", *International Studies Review*, Vol. 19, No. 2, (June, 2017), p.4.
[2]Michael I.Handel, *Weak States in the International System*, Op.Cit, p.13.
[3]Brahim Saidy, "Qatar's Military Power and Diplomacy: The Emerging Roles of Small States in International Relations", in Anne-Marie Brady, Baldur Thorhallsson, eds, *Small States and the New Security Environment* (New Zealand /UK: Wellington & Caroline Morris, 2021), p.219.
[4]Michael I.Handel, *Weak States in the International System*, Op.Cit, p.71.
[5]Amry Vandenbosch, "The Small States in International Politics and Organization", *The Journal of Politics*, Vol. 26, No. 2, (May, 1964), p.309.
[6]Amry Vandenbosch, "The Small States in International Politics and Organization", Op.Cit, p.309.

العربية المتوسطة والكبرى. وهذا ما جعل الباحثة تبحث عن المعيار الأنسب الذي يحل لغز نشاط الدول العربية الصغرى في النظام الإقليمي العربي.

يعترف فاندبوش أن القوة العسكرية كانت الاختبار الذي يحدد رتبة أي أمة بين القوى، عرضها الفعلي للقوة العسكرية يحدد رتبتها. لكن في زمن الحرب فقط، بينما في وقت السلم تلعب القوة الاقتصادية نفس الدور، خاصة إذا ما اقترنت بالمهارة الدبلوماسية[1]. وهذا يعني أن لرجال الدولة دور في إنتاج القوة وتفعيلها، بغض النظر إن كانت الدولة صغيرة الحجم أو عدد سكانها قليل، كما يعترف بذلك، هاندال الذي رأى أن هذا المعيار مؤشر جيد لتصنيف الدولة كقوة عظمى لكنه ليس كافيا[2]. لأنه قد تفقد القوة المادية معناها الجوهري إذا لم يتم إدراكها وتقديرها من الخصم، وهو ما عبر عنه بالدوين بـ"النهج العلائقي" لتحليل القوة. بمعنى، لا يمكن تقييم القوة ومصدرها بالنظر لصاحب القوة فقط، بل يجب تحليل القوة من منظور الخصم لها. على سبيل المثال يستشهد ستيفانوا Stefano Guzzini بمثال من مواقف الحرب الباردة بين القوتين العظميين لتقريب مفهوم بالدوين. يقول ستيفانوا: " حاول الرئيس هاري ترومان إخبار جوزيف ستالين في بوتسدام سنة 1945، أن الولايات المتحدة قد تمكنت من تطوير قنبلة ذرية. ومع ذلك، تظاهر ستالين باللامبالاة وأدى هذا الموقف إلى التقليل من تأثير ورقة المساومة هذه"[3]. لذلك، يلعب المعيار النفسي للخصم دورا في منح أداة القوة مصدر قوة أو العكس. بمعنى، "تجد القوة مصدر سيطرتها في تقييم القوى الفاعلة الأخرى لها"[4].

وهذا ما جعل ريتشار آشلي، ينتقد مفهوم القوة في الواقعية البنيوية؛ حيث يرى أن كينيث والتز" غيَّب أهمية العناصر غير الملموسة، التي تؤثر على نتائج الاجراءات السياسية، مثل صفات القيادة، العوامل الظرفية، المعنويات العامة (...)أي جوانب **القوة النفسية** والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الهيبة في العلاقات الدولية "[5]. حقيقة يعترف كل من مايكل بارنيت Michael Barnett ووريموند دوفالRaymond Duvall ، بصعوبة تحديد مفهوم واضح للقوة، لأن القوة هي الأخرى من المفاهيم المعقدة والمتنازع عليها، حيث يلاحظان هما أيضا بالتوازي مع آشلي، بأن علماء العلاقات الدولية أخطأوا في محاولاتهم السابقة في تحديد مفهوم القوة، عندما تم تحديدها بمفهوم واحد فقط واعتمدوا عليه في تحليلاتهم[6]. أي عندما تم ربطها فقط بالجانب المادي وتم تجاهل الأبعاد الأخرى للقوة. والتز مثلا بسبب اصراره على استبعاد مستوى الوحدة في تحليل

[1]Ibid.
[2]Michael I.Handel, *Weak States in the International System*, Op.Cit, p.13.
[3]Stefano Guzzini, "Structural Power: The limits of Neorealist Power Analysis", *International Organization*, vol .47, No.3 (Summer, 1993), p.452.
[4]Stefano Guzzini, "Structural Power: The limits of Neorealist Power Analysis", Op.Cit, p.452.
[5]Richard K.Achely, "The pouverty of Neorialism, International Organization" , Op.Cit, p.45.
[6]Michael Barnett & Raymond Duvall, "Power in International Politics", *International Organization*, Vol. 59, No.01 (January, 2005), p.67.

السياسة الدولية، يتعامل مع القوة كأنها متغير معطى، تتوفر عليه كل الدول، بمعنى أن لها القدرة على استخدام مقدرات القوة الوطنية. لكن هذه الرؤية قوبلت بالعديد من الانتقادات، لأن والتز تجاهل مؤشرات أخرى قد تعيق استخدام القوة الوطنية أو تسهلها. لذلك، اتجه العديد من العلماء في العلاقات الدولية، إلى تفكيك مؤشرات القوة الفعلية التي قد تتوفر عليها أي وحدة سياسية.

لخص جويل ميغدال Joel S. Migdal وزميله كلاوسKlaus Schlichte -رواد نظرية الدولة-قوة الدولة؛ في التعريف التالي" هي قدرة الدولة على حشد الموارد الرئيسية من داخل الدولة وخارجها، وقدرتها على تجاوز القوى المحلية وعبر الوطنية"[1]. هذه الصيغة المختصرة لقوة الدولة التي أشار إليها ميغدال وزميله، تحمل في طياتها العديد من العوامل والشروط والضوابط، التي تتوقف على مدى عقلانية ومهارة صناع القرار في التقيد بها لاستخراج القوة وتوظيفها بما يحقق مصالح دولتهم على المستوى الداخلي والخارجي. أما ريمون آرون فيُطلق على مجموع القوة المادية والمعنوية التي تمتلكها أي وحدة سياسية **بالقوة الكامنة**، ويميز بين القوة الكامنة **والقوة الفعلية**، فالأولى ترتبط بما تمتلكه الوحدة السياسية، أما القوة الفعلية بالنسبة لآرون"هي تلك القوة الخاصة بالموارد التي يتم حشدها(تعبئتها) لإدارة العلاقات الدولية في زمن الحرب أو وقت السلم "، وهي عادة ما تتلخص في القوة العسكرية، ويضيف آرون "بين القوة الكامنة والقوة الفعلية يتدخل عامل **التعبئة**"[2]. بعبارة أخرى، حتى تُترجم الدولة قوتها الكامنة إلى قوة فعلية لابد لها من توفر عامل حاسم ومهم وهو عامل **التعبئة والإستخراج**. الدول القوية هي تلك التي تملك قدرة على تعبئة مواردها من مجتمعاتها. نؤجل الخوض في تفاصيل مفهوم**التعبئة والإستخراج** كأحد ركائز القوة من منظور الواقعية النيوكلاسيكية في الفصل الثاني.

إذن لا يمكن للقوة الكامنة التي تملكها الدولة أن تقرر مدى قوة وقدرة الدولة وترتيبها في النظام الدولي، بل يتحدد ذلك إلى حد بعيد بسلوكها الذي يترجم قوتها الفعلية. وعلى هذا النحو يتم تقسيم الدول على حسب توزيع قدراتها إلى قوى عظمى، وقوى متوسطة، وقوى صغرى. حيث يعتقد هاندال أن تصنيف الدول الصغرى على أنها قوى هو تصنيف متناقض. كيف من جهة هي ضعيفة لافتقارها للقدرات، ومن جهة يتم وصفها بالقوة. لذلك، يرى أنه وصفها بالدولة الصغرى يبدوا منطقيا. لأن القوة ترتبط أساسا بنشاط الدولة في النظام الدولي. بمعنى أن القوة النسبية للدولة وليس الحجم من يقرر أن الدولة صغرى أو قوة عظمى[3]. في الواقع ترتبط هذه الجدلية بحالات إمبريقية مثل المثال السابق الذي ذكره فاندبوش. وهذا يطرح التساؤل حول مدى ارتباط

[1]Joel S. Migdal & Klaus Schlichte, "Rethinking the State", in Klaus Schlichte, ed, *The Dynamics of States: The Formation and Crises of State Domination* (London: Routledge), p.10.
[2]Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations* (New York: Routledge, p.2003), pp.48-49.
[3]Michael I.Handel, *Weak States in the International System*, Op.Cit, pp.10-11.

ممارسة التأثير في النظام الدولي بعوامل القوة المادية. ومدى وجود عوامل تعويضية أخرى متاحة أمامها بإمكانها توظيفها في سياستها الخارجية، للظفر بمكانة نسبية توازي مكانة الدول الرئيسية في النظام الدولي.

مما لا شك فيه أن محددات القوة التي تمت مناقشتها سابقا وتحديدا المفهوم الواقعي، يصنف الدول الصغرى في ذيل التفاعلات الدولية. فبالنسبة للواقعيين البنيويين، يرتبط مقياس الحجم بالقوة، ووفق تصورهم فإن القوة في العلاقات الدولية قابلة للقياس ماديا وانطلاقا من ذلك "فان الدول الصغرى نظرا لتتمتعها بقدر ضئيل نسبيًا من القوة، فهذا يجعلها في تبعية للقوى الكبرى، خاصة ما تعلق بأمنها في ميزان القوى "[1]. وهو ذات التصور الذي يحمله والتز عن الدول الصغرى، وعبرت عنه هذه الفقرة[2]:

"إن نظرية السياسة الدولية، مثل القصة، مكتوبة من منظور القوى الكبرى في عصر ما، في السياسة الدولية كما الحال في أي نظام عون ذاتي، فإن الوحدات ذات القدرة الأكبر هي التي تُهيئ مسرح العمل للآخرين وكذلك لأنفسهم. في نظرية النظم، بنية النظام هي فكرة توليدية ويتم إنشائها من خلال تفاعلات الأجزاء الرئيسية للأنظمة. **سيكون من السخافة بناء نظرية للسياسة الدولية على أساس الدول الصغرى**، كما سيكون من السخافة بناء نظرية إقتصادية على أساس الشركات الصغرى. تتأثر مصائر جميع الدول وجميع الشركات في نظام ما بأفعال وتفاعلات الوحدات الكبرى أكثر من تأثرها بالوحدات الصغرى".

لكن العديد من العلماء لا يتفقون مع رؤية والتز الاقصائية للدول الصغرى. على سبيل المثال، جادل كيوهن بشكل مقنع أن ترتيب الدول في النظام الدولي لا يتوقف على ما تملكه الدول من قدرات مادية؛ بل يتوقف إلى حد كبير على مدى ما تحدثه من تأثير في النظام الدولي، وربط عامل التأثير بعامل إدراك صناع القرار لمواقع بلدانهم. فكتب[3]:

"القوة العظمى هي الدولة التي يرى قادتها أنها تستطيع بمفردها ممارسة تأثير كبير، وربما حاسم على النظام الدولي؛ . . . القوة الوسطى هي دولة يرى قادتها أنها لا تستطيع العمل بمفردها بفعالية ولكن قد يكون لها تأثير نظمي في مجموعة صغيرة أو من خلال مؤسسة دولية. القوة الصغرى هي دولة يرى قادتها أنها لا تستطيع أبدًا، منفردة أو ضمن مجموعة صغيرة، أن تحدث تأثيرًا كبيرًا على النظام ".

لكن والتز يوافق تعريف كيوهن في مسألة التأثير فقط ولا يوافقه في مسألة استبدال القوة فيقول والتز: "يُثير كيوهن مسألة التحديد الصحيح للقوة ويرى أن تعريفي غير كافٍ. إنه على حق. إن تعريف القوة من حيث من يؤثر على من هو أكثر قوة، كما أعتقد، خطوة في الاتجاه الصحيح؛ لكننا نختلف أنا وكيوهن فيما يتعلق بـ **"قابلية القوة للاستبدال"** (The Fungibility of Power).

[1]Christopher S. Browning, "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 19, No.04 (December, 2006), p.670.
[2]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.172.
[3]Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in Internatinal Politics", *International Organization*, Vol. 23, No.02 (March, 1969), p.295.

من الواضح أن القوة ليست قابلة للاستبدال مثل المال. فإن التمييز بين الدول القوية والضعيفة مهم"[1]. أما كيوهين فيرى أن حجج الواقعية في كثير من الأحيان مخطأة خاصة ما تعلق بتوقع العلاقة بين القوى العظمى والصغرى، حيث تفيد الواقعية البنيوية بتفوق الأولى على الثانية لكن الواقع غالبا ما يثبت العكس، "فتوقعات والتز لا تتناسب مع تجربة الأمريكيين في العقدين الماضيين، حيث خسرت الولايات المتحدة الأمريكية حربها مع فيتنام، وكانت لأكثر من عام غير قادرة على مواجهة عودة محتجزيها كرهائن في إيران"[2]. عموما، تتفق الدراسة مع حجة كيوهن في كون أن التأثير هو محدد مهم لقياس ترتيب الدولة في النظام الدولي. والذي يتوقف على مدى توفر قيادة حكيمة تدرك أهمية مكانة بلادها في النظام الدولي فتجتهد لتوظيف ماهو متاح من قوة مع استغلال الفرص الدولية لتعويض نقص قوتها المادية. فمثلما أشار كيوهن وجدت الدول الصغرى في المؤسسات الدولية فرصة مناسبة للممارسة التأثير في النظام الدولي، واعتمدت نظام القواعد والمعايير الدولية كأسلوب لتفاعلاتها الدولية.

كذلك، لم يعد معيار الحجم وعدد السكان المدخل الذي يُقيد ممارسة التأثير والنفوذ، أثبتت كل من قطر والإمارات خطأ هذا المعيار، فالقوة الاقتصادية التي وصلت إليها هذه الدول الصغرى دحضت التصنيف الذي خطه جي إي بيترسون في مقالة نشرتها مجلة ميدل إيست سنة 2006. على أن قطر، دولة صغرى (Micro-State). حيث أدت المستويات العالية من الهجرة إلى قطر والإمارات، إلى مضاعفة سكانهما وخروجها من فئة الدول الصغرى. يقول كريستيان Kristian Coates Ulrichsen: " لم يشكل عائق المساحة وعدد السكان، قيدا على كل من الإمارات وقطر من إبراز القوة والنفوذ، على مستويات تفوق بكثير الدول الأكبر التي تملك القوة التقليدية". وهذا حسبه يعيد فتح التساؤل عن مدى "جدوى الافتراضات التقليدية السائدة، فيما يتعلق بالبنى الدولية والقوة في عصر العولمة. حيث تم تشكيل كليهما بشكل جذري"[3]. وهذا ما سيطرحه الفرع التالي، أي جدلية العولمة كوجه آخر للقوة، أغفلته الواقعية البنيوية.

[1]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics ", Op.Cit, p.333.
[2]Robert.O.Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", Op.Cit, p.184.
[3]Kristian Coates Ulrichsen," Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring", Discussion Paper, Durham University, *HH Sheikh Nasser Al-Sabah Programme*, Durham, (09 October, 2012), p.8.

الفرع الثاني: أثر العولمة على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي

شهدت حجج الواقعية بشكل عام تحديا كبيرا على إثر تصاعد انتقادات المدارس الوظيفية والمؤسساتية النيوليبيرالية، خاصة مع ظهور الفواعل غير الدول وتزايد تأثير العولمة على سير السياسة الدولية. شكل ذلك عبئا على البرنامج الواقعي، " الذي بدأت تتراكم عليه الألغاز والأسئلة العالقة التي لم تُقدم لها أجوبة مقنعة أو حلولا نهائية"[1]. حيث شكلت العولمة تحديدا محور خلاف بين المدرستين، حيث تمثل العولمة بالنسبة لليبيراليين كنتيجة نهائية لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية. وهم يرون "أن العولمة في الأساس قد نسفت آراء الواقعيين في السياسة العالمية، حيث برزت فواعل من غير الدول لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية"، وفي المقابل، يرون "أن الدول لم تعد عناصر فاعلة في عالم اليوم كما كانت ذات يوم"[2]. لكن هذا الرأي ترفضه المدرسة الواقعية، حيث يجادل روادها في المقابل، بأن العولمة لم تغير أهم سمات السياسة الدولية وهي التقسيمات السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بـ "الدول –الأمم". كما لم تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية ميزان القوى، وتُلخص أثر العولمة فقط على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بينما لا يتجاوز أثر العولمة واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية[3].

فعلا؛ يبدوا أنها قراءة واقعية، فقد ارتبطت العولمة في كتابات الليبيراليين بالاقتصاد السياسي الدولي، والذي في خضمه احتلت الواقعية مقعدا خلفيا نسبيا، تاركة المجال لهيمنة المدرسة الليبرالية[4]. حيث "تم تحويل عالم الواقعية البنيوية المتمثل في الدول مثل كرات البلياردو، إلى شبكة عالمية من المعاملات التي تتخطى الحدود والتي في خضمها يسهل اختراق الدول القومية"[5]. بشكل عام، أفرزت ظروف العولمة جملة من النتائج الدولية من بينها أنها نسفت مفهوم القوة في التصور الواقعي البنيوي، وحولت القوة من معادلة الموارد إلى قوة التأثير غير المادي، ومنحت المؤسسات الدولية أهمية كفواعل دولية توازي أهمية وفاعلية الدول في النظام الدولي.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص.71.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.12.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة الدولية**، ص.11.

[4] المرجع نفسه.

[5]John M. Hobson, *The State and International Relations* (Australi: Cambridge Univerity Press, 2000), p.2.

إذن، أدت العولمة إلى دمج الدول والمجتمعات في أنظمة وشبكات تفاعل شديدة الترابط، كان لها تأثير مباشر على مصالح الدول الصغرى، التي استفادت من تماهي الارتباط بين الحجم والقوة[1]. وأدى هذا الوضع الجديد إلى التشكيك في مفاهيم القوة التقليدية، التي لم تعد تصف بشكل مناسب الاتجاهات الناشئة التي تشكل النظام الدولي. أمام هذا الوضع المتغير ظهرت مفاهيم جديدة وتعديلية سعت لتصحيح التركيز الضيق للقوة بالنسبة للواقعيين الذين يحصرونها في القدرات العسكرية، والحجم والقوة البشرية. مثل القوة الناعمة والقوة الذكية[2]. على سبيل المثال، جادل جوزيف ناي Joseph S. Nye بأنه" تقليديا كان اختبار القوة العظمى هو قوتها في الحرب، لكن اليوم يفقد تعريف القوة تأكيده على القوة العسكرية، وأصبحت عوامل مثل التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي أكثر أهمية في القوة الدولية، بينما أصبحت الجغرافيا والسكان والمواد الخام أقل أهمية إلى حد ما"[3].

كما تنوعت قنوات القوة والتأثير، بالتزامن مع ظهور الفرص التي أنتجتها العولمة، فشكلت "رأسمالية الدولة" الأنموذج الجديد للتفاعل الدولي، بناءً على ذلك، تم ابتكار استراتيجيات فعالة اقتنصت من خلالها الدول الصغرى التأثير والنفوذ. فبرزت على سبيل المثال "العلامة التجارية للدولة" كوجه من أوجه القوة الناعمة الذي سوقته قطر[4]. هذه الأخيرة اتبعت نهجا ممزوج بالعديد من مفاهيم القوة من قوة الموارد إلى القوة الناعمة والقوة الذكية. أطلق كمارافا Mehran Kamrava على هذا النوع بـ "القوة البارعة" (Subtle Power). الذي يجعل الدولة تمارس النفوذ وتخلق ظروفا مواتية لأهداف الدولة، كأن ترعى القيم الاجتماعية والسياسية في إطار مؤسسي دولي، مما يجعل الآخر يتصور أنك قوي بدون ممارسة قوتك وقدراتك، بمجرد تعزيز مصالح الآخرين، أنت تقتنص الاعتراف منهم بأنك قوي[5].

يقترب مفهوم كمارافا من التصور الذي طرحه مورغانثاو في مؤلفه، "**السياسة بين الأمم**" الذي أكد فيه وفي وقت مبكر، أن القوة غير المادية تمارس تأثيرها بشكل قد يفوق القوة المادية. فكتب[6]:

"لم يعد الصراع على القوة في الميدان الدولي اليوم، مجرد صراع على التفوق العسكري والسيطرة السياسية، وإنما بات يدور من أجل التحكم في عقول الناس إلى حد كبير. وعلى هذا لم تعد قوة الأمة تعتمد على مهارة

---

[1]Kristian Coates Ulrichsen," Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring", Op.Cit, p.11.

[2]Mehran Kamrava," Qatari Foreign Policy and the Exercise of Subtle Power ", *International Studies Jrounal (ISJ)*, Vol.14, No.02, (2017), p.92.

[3]Joseph S. Nye, "Soft Power", *Foreign Policy*, No.80, (Autumn, 1990), p.154.

[4]Kristian Coates Ulrichsen," Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the the Wake of the Arab Spring", Op.Cit, p.11.

[5]Mehran Kamrava," Qatari Foreign Policy and the Exercise of Subtle Power ", Op.Cit, p.93.

[6] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، ج1، (القاهرة: الدار القومية، 1965)، ص.212.

دبلوماسيها وقوة قواتها المسلحة فحسب، وإنما بات يعتمد أيضا على ما في فلسفتها ونظمها السياسية وسياساتها من قدرة على اجتذاب الأمم الأخرى".

وهو الجانب الذي قام جوزيف ناي بالتنظير له في مؤلفه ذائع الصيت، " **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**"، حيث يعتقد ناي "أن الدول تستطيع الحصول على ما تريد من خلال الاقناع وليس الاكراه، ومن خلال الجاذبية وليس الارغام"[1]. ويرتبط تحقيق ذلك بما تحوزه الدولة من قيم وثقافة مميزة، تنعكس جليا في علاقاتها الخارجية، وممارساتها الداخلية[2]. لذلك يعتقد الكثير من العلماء ومن بينهم روبيرت روثيستاين Robert Rothstein، أن الدول الصغرى بإماكنها تجاوز معضلتها المتمثلة في الحجم ومحدودية قوتها النسبية، من خلال الاتجاه لتوظيف العوامل الثقافية في سياستها الخارجية، إن أرادت حيازة مكانة دولية[3]. وهو رأي يوافقه عليه روبيرت كيوهن، حيث يعتقد هو الآخر أنه يجب التركيز على الموارد الخطابية بدل القوة من منظور مطلق، "فبدل رؤية هوية الدولة على أنها مشلولة لمجرد أنها حبيسة الحجم، فقد تخلق القراءات الأكثر إيجابية للصغر فرصا للعمل والابتكار"[4]. تعتبر قطر والإمارات من الدول الصغرى التي نجحت في تجسيد هذه القراءة، إذ لم يقف عائق الحجم أمام قدرتها على ابتكار مداخل جديدة تعبر منها إلى المسرح العالمي، متجاوزة بذلك، أقوى الدول التي تملك كل مقومات القوة والقدرات. حيث أثبتت هذه الدول أن الصورة الذهنية والعلامة التجارية قد تقتنص المكانة والنفوذ بدل الترسانة العسكرية التي صورها الواقعيون كركيزة أساسية لبلوغ مرتبة القوى العظمى، والانخراط في السياسة الدولية التي كانت في الماضي حكرا على القوى العظمى.

يعلق ويفل Anders Wivel على النقطة المناقشة أعلاه "أنه تقليديا أدت الدول الصغرى دورا هامشيا في القرارات الحاسمة في الشؤون الدولية سواء من داخل المنظمات أو خارجها في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدول تتقيد بالقواعد التي تم التفاوض عليها من طرف القوى الكبر"[5]. لكن هذه الرؤية تغيرت مع تطور السياسة الدولية؛ خاصة مع ظهور المنظمات الإقليمية التي منحت للدول الصغرى فرصا معتبرة للمشاركة في صنع قراراتها، وممارسة تأثير لا بأس به من منبرها. يربط بعض الباحثين بشكل دائم هذا الخيار المُتبع من طرف الدول الصغرى-في سعيها للانضمام للمنظمات الدولية-باستراتيجية تحقيق المكانة. لكن في الواقع، هناك دول ترى في

---

[1] جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البيجيرمي، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص.24.

[2]Joseph S. Nye, Public Diplomacy and Soft Power *", the Annals of the American Academy of Politics and social science*, Vol.616, (Mars, 2008), p.95.

[3]Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in Internatinal Politics", Op.Cit, p.299.

[4]Christopher S. Browning, "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature", Op.Cit, p.674.

[5]Anders Wivel, "From Small State to Smart State: Devising a Strategy for Influence in the European Union", in Robert Steinmetz and Anders Wivel, eds, *Small States in Europe: Challenges and Opportunities* (USA: Ashgate, 2010), p.15.

المنظمات الإقليمية كمدخل لأمنها وبقائها. على سبيل المثال، ناقش بيتر Petar Kurecic الحجة السابقة بمزيد من التمحيص والأدلة التجريبية، حيث درس مدى تأثير الأنظمة الإقليمية في كل من جنوب آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الجنوبية، على الدول الصغرى في عالم متعدد الأقطاب. وإستنتج أن هناك "علاقة تفاعلية تبادلية بين هذه الدول والمنظمات"، وربط استجابة هذه الدول وردود أفعالها "بالموقف الإقليمي المحدد من طرف صناع قرارها والأنماط التاريخية لتطورات سياستها الخارجية"[1].

أثارPaul Sutton نقطة مفصلية في تصنيف الدول الصغرى، حيث حاول من خلال دراسته اختبار بعض الحجج حول الدول الصغرى في الاقتصاد الدولي. وتمحورت مناقشته في الأساس حول إمكانية إيجاد فهم موحد لمفهوم الدولة الصغرى في العالم المعولم، من قبل المسؤولين وصانعي السياسات من الدول والوكالات الدولية. ويعتبر سوتون من بين الشخصيات التي أوكلت لهم مهمة وضع معايير محددة لتعريف الدول الصغرى. ومن خلال تجربته الشخصية في تحديد معيار مناسب لتعريف الدول الصغرى، رأى "أنه يجب اتباع التصنيف حسب القضايا في مختلف المجالات، ومستويات التنمية". بعبارة أخرى أكثر تبسيطا، "أنه ما يُنظر إليها أنها دولة صغرى في التجارة الدولية، ليس بالضرورة أنها صغيرة في الأمن الدولي مثل سويسرا التي تملك جيشا متطورا ومحترفا، وكذلك، أن ما يُنظر إليها أنها دولة نامية ربما تكون دولة متطورة صغرى مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، لذلك يعترف سوتون أن موضوع تحديد تعريف الدولة الصغرى، هو لغز يصعب حله[2].

هذه الفكرة تذكرنا بفكرة مماثلة بتلك التي تناولها جوزيف ناي، في "**كتابه القوة الناعمة**"، عندما نوه لمسألة غموض مفهوم الأحادية القطبية ورفض بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأحادية، بل قسم ذلك التموقع حسب المجالات. فرأى أن الصين هي القوة الأحادية في المجال الإقتصادي، بينما الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة أحادية في المجال العسكري والسياسي فقط. وغير أحادية في المجال الإقتصادي. لكن والتز إلتف على هذه الحجة وجادل بأنه "لا يمكن تقسيم القدرات الاقتصادية والعسكرية وغيرها من القوة إلى قطاعات ووزنها بشكل منفصل. لا يتم وضع الدول في المرتبة الأولى لأنها تتفوق بطريقة أو بأخرى. تعتمد رتبهم على كيفية تسجيلهم التفوق في جميع العناصر التالية: حجم السكان والإقليم، ووفرة الموارد، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية والإستقرار السياسي، والكفاءة "[3].

---

[1]Petar Kurecic, "Small States and Regional Economic Intergrations in The Multi Polar World: Regional Differncesin the Levels of Integration and Patterns of Small State's Vulnerability", *World Review of Political Economy*, Vol.8, No. 3 (January, 2018), pp.320-322.

[2]Paul Sutton,"The Concept of Small States in The International Poltical Economy", *The Round Table*, Vol. 100, No. 413 (April, 2011), p.151.

[3]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.131.

يرى جون آيكنبري Ikenberry. John في سياق متصل، أن استراتيجية "**مأسسة القوة**" (Institutionalize Power)، عن طريق **إنشاء ودعم المنظمات الدولية** من قبل القوى العظمى، هي بمثابة استراتيجية فعالة لتدعيم مكانة ومركز الدول في النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منظومتها المؤساساتية المتمثلة في (بريتون وودز، الأمم المتحدة، حلف الناتو...) كآلية جديدة لتفعيل مكانتها كقوة رائدة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية[1]. وكآلية أيضا لإلزام الدول الأخرى من أجل الحصول على التوجهات السياسية المرجوة، وفي المقابل، راهنت الدول الصغرى على تلك المؤسسات كطريقة لتقييد وإلزام الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وهو ذات التفسير الذي قدمه كيوهن حول أهمية المؤسسات الدولية بالنسبة للدول الصغرى، إذ يعتقد كيوهن أن" قادة القوى الصغرى والمتوسطة تدرك تماما أنه ليس بمقدورهم فعل شيء بشكل منفصل عن بعضهم، لكن من خلال منظمة دولية يمكنهم محاولة تعزيز المواقف المواتية لبقائهم"[3].

من أكثر العلماء الذين أكدوا على هذا الدور روثيستاين، حيث يجادل بأن" إحدى الوظائف الرئيسية للمنظمات الدولية هي السماح لهذه الدول بالتصرف بشكل جماعي للمساعدة في تشكيل المواقف الدولية النامية، والعقائد، وقواعد السلوك السليم". ويضيف أنه من خلال هذه المؤسسات " مكانة القوى الصغرى قد ارتفعت، وأن نفوذها قد ازداد أيضا منذ عام 1919"[4].
نستذكر هنا مثال مساعي السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، أين فوضته قيادات دول العالم الثالث للتفاوض بصوتها من منبر الأمم المتحدة. حيث أجبر بحنكته انصياع الدول الغربية لانشغالات الدول النامية وإعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل، ودعى أيضا إلى تبني نظام اقتصادي عالمي جديد من خلاله تتحصل دول العالم الثالث على حقوقها من ثرواتها.

تمنح تفسيرات المدرسة الليبيرالية أملا للدول الصغرى بالانغماس في التفاعلات الدولية وهي عكس الواقعيين ترى "أن التعاون بين الدول، بغض النظر عن حجمها، ممكن ويمكن أن يستمر، حتى في عالم فوضوي"[5]. فحسبهم تؤدي مجموعة من العوامل مثل"الديمقراطية والتجارة والمؤسسات إلى تخفيف المخاوف وعدم اليقين من الفوضى التي يولدها النظام الدولي، وتجعل

---

[1]John G. Ikenberry, *After Victory Institutions, Strategic Restrict, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton, Nj: Princeton UniversitY Press, 2001), p.9.

[2] روز ماري فوت، نبيل ماكفرلين وآخرون، **الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات متعددة الأطراف**، تر: أحمد مالي والطيب غوردور، ط1، (لندن: إي –كتب، 2016)، ص.141.

[3]Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in Internatinal Politics", Op.Cit, p.296.

[4] مقتبس في:
Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in Internatinal Politics", Op.Cit, p.297.

[5] سعاد محمود أبو ليلة، "الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، العدد:2، 2017، ص.125-126.

التعاون السلمي المستدام ممكنًا". وكما يرى Baldur Thorhallsson، أن" الدول الصغرى ليست مجرد بيادق ضعيفة، ولكنها شركاء من نوع ما قادرون على التأثير في النتائج على المستوى الدولي وإبرام اتفاقيات مواتية للطرفين مع الدول الأخرى"[1]. الكثير من الباحثين وعلماء العلاقات الدولية ربطوا عضوية الدول الصغرى في النوادي والمنظمات الدولية، بهدف حصولها على الحماية والدعم المالي. على سبيل المثال، طور ثورهالسون، حجة مماثلة في دراسته حول آيسلاندا الدولة الصغرى، التي سعت للبحث عن مأوى (Shelter) سياسي وإقتصادي خاصة بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عنها في 2008، وإغلاق قاعدتها العسكرية. حيث اتجهت بعد ذلك إلى طلب انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتعزيز علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، لتعويض المأوى المفقود[2].

لكن هذه الحجة ليست ثابتة دائما، بدليل أن هناك دول صغرى تجاوز طموحها حد البحث عن الحماية إلى حد االسعي لتحقيق إنجازات معنوية والظفر بمكانة وسمعة دولية من خلال هذه المنظمات والمؤسسات الدولية. هذا التوجه الجديد للدول الصغرى يُفند حجة نظرية المأوى، ويعكس الصورة الوطنية لهذه الدول وطموحات حكامها. أمثلة امبريقية كثيرة تثبت هذا الطرح. ويمكن القول، أن قطر من الدول الصغرى التي وظفت استراتيجية "مأسسة القوة" ولكن برؤية مخالفة، وبأسلوب ناعم يهدف لتقديم قطر كدولة مساهمة ومشاركة في تفاعلات السياسة العالمية، عن طريق دعم وتمويل الوكالات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، إذ تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى حجم المساعدات المالية التي تقدمها قطر سنويا لدعم البرامج الإنمائية الأممية، في سبيل تحقيق رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

[1]Baldur Thorhallsson, "Studying small states: A review, Small States & Territories", Vol.1, No.1 (2018), pp.24-25.
[2]Baldur Thorhallsson, "Studying small states: A review, Small States & Territories", Op.Cit, p.27.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى البناء النظري للواقعية البنيوية بشكل مستفيض، جادلنا في ثناياه بأن الواقعية البنيوية باعتبارها نظرية تقدمية لا تستطيع تفسير السياسات الخارجية النشطة للدول الصغرى. كما أن منطقها النظمي لا يُقدم تحليلات مقنعة للعديد من القضايا الدولية، أرجع النقاد هذا التراجع والانتكاسة إلى افتقارها إلى نظرية الدولة. أو بعبارة أخرى لكي تستعيد الواقعية البنيوية قوتها التفسيرية عليها الانفتاح على نظرية الدولة وتفعيل مستوى الوحدة لإثراء تفسيراتها. وربما تجاهلها لمنح الدول الصغرى مساحة تفسيرية بالتوازي مع الدول الكبرى في النظرية يعود بشكل كبير إلى اغفالها للمتغيرات على المستوى المحلية، التي تلعب دورا محوريا في تفسير السياسات الخارجية للدول بشكل عام.

لم يُقنعنا والتز بحججه النظمية، بالرغم من أنها في أحيان كثيرة منطقية، لكن إصراره على فصل نظرية السياسة الدولية عن السياسة الخارجية يضعف من اتساق تحليلاته. وكما رأينا في نقاشنا أعلاه، تعرض والتز للهجوم من زملائه، لكون نظريته لم تساعدهم على تقديم تفسيرات شاملة لبعض القضايا الدولية، مما جعلهم ينزلون لمستوى الوحدة للبحث عما يسد ثغرة التفسير النظمي، وبالفعل ظهرت بوادر نظرية واقعية تدمج المستويين (المستوى المحلي والمستوى الدولي) في بنائها النظري، بمعنى جمعت بين نظرية السياسة الدولية ونظرية السياسة الخارجية، فكانت أكثر تقديرا لنظرية مورغنثاو السلوكية وأكثر إعجابا بصرامة نظرية والتز النظمية. إنها النظرية الواقعية النيوكلاسيكية والتي تُعرف بالمدرسة الصاعدة للسياسة الخارجية. ستكون وجهتنا الثانية (الفصل الثاني) للبحث عن موقع لتفسيرات السياسات الخارجية للدول الصغرى في ثناياها.

الفصل الثاني

الواقعية النيوكلاسيكية كنظرية صاعدة لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى

تمهيد

رأت الدراسة في الفصل السابق، أن النظرية الواقعية البنيوية ترفض الاعتراف بأهمية الدول الصغرى ودورها في السياسة الدولية؛ وهذا ما وضحه والتز في بنائه النظري؛ إذ ركز على الدول الفاعلة في السياسة الدولية فقط. أي التي تُنتج تفاعلاتها المبنية على القوة والقدرات، بُنية دولية تُوجه وتُسير النظام الدولي. وباعتبارها نظرية للقوة، يعتقد والتز أن الدول الصغرى ليس لديها ما تقوم به في النظام الدولي، محدودية القوة والقدرة التي تتميز بها تجعلها في مصاف الدول الضعيفة الفاقدة للفاعلية والتأثير. النقطة الثانية التي تناولها الفصل السابق وهي مسألة رفض والتز توظيف مستوى الوحدة في تفسير السياسة الدولية، لأنه حسب والتز، البنية الأناركية (المستوى النظمي) هي من تتحكم في السلوك الخارجي للدول وليس مستوى الوحدة. هذا الفصل سيركز على هذه الفكرتين وذلك بتقديم حجج معاكسة من منظور الواقعية النيوكلاسيكية، وعليه سيؤدي هذا الفصل ثلاث مهام:

المهمة الأولى؛ وهي التعريف بالنظرية الواقعية النيوكلاسيكية؛ وتفكيك بنائها النظري كخطوة تمهيدية للمهام اللاحقة، حيث سيتم التطرق إلى جذور أفكارها وافتراضاتها، وكذلك، رصد توجهات روادها الدفاعية والهجومية، وكذا رصد نظريات السياسة الخارجية التي أنتجتها هذه التوجهات. وبما أن هدف الدراسة هو اختبار الحدود التفسيرية للواقعية النيوكلاسيكية لمجمل السياسات الخارجية للدول الصغرى الدفاعية والهجومية، تُعتبر خطوة التركيز على تفكيك البناء النظري بالتقسيم الذي اعتمدناه خطوة لابد منها، لذلك، تم اختيار الحجج المناسبة بعناية ودون اسهاب لتحقيق الهدف المُسطر.

المهمة الثانية؛ ستكون خطوة مفصلية لأنها ستتناول القوة التفسيرية للواقعية النيوكلاسيكية والإضافة التي تميزت بها عن باقي نسخ الواقعية، خاصة الواقعية البنيوية، عندما أحيت نظرية الدولة المفقودة في بنائها النظري، وأعادتها إلى مركز التحليل الواقعي. ستتم مناقشة هذه الجدلية بين النظريتين بطريقة أشبه بالحوار النظري بين والتز ورواد النيوكلاسيكية. من خلال هذا الحوار نقدم حجة مقنعة حول قدرة الواقعية النيوكلاسكية على تقديم التفسير للغز نشاط وتأثير السياسة الخارجية للدول الصغرى في السياسة الدولية.

المهمة الثالثة؛ وهي مهمة محورية في هذا الفصل، لأنها ستكون مقدمة لخطوة التأصيل النظري التي سطرتها هذه الأطروحة، وهي مجازفة انبثقت من دعوة والتز لطلبة السياسة الدولية بخوض غمار التنظير والذي يتطلب جهد ذهني، فكتب: " قد تنجح خطوة التنظير أو تفشل ولكن **تكفي المحاولة**"، هكذا طمأن والتز طلاب السياسة الدولية. ليس الهدف هنا هو بلوغ نموذج نظري ناجح. لكن الاقتراب ولو جزئيا يفي بالغرض. وعليه سيتم استخلاص المتغيرات التفسيرية المركزية

للأطروحة من البناء النظري للواقعية النيوكلاسيكية. ونجادل بأن النظرية الواقعية النيوكلاسيكية وفرت لنا أجندة بحثية ثرية بالافتراضات والأفكار التي تساعد على تفكيك لغز السياسات الخارجية الدفاعية والهجومية للدول الصغرى.

المبحث الأول: البناء النظري للو اقعية النيوكلاسيكية

ظهرت الواقعية النيوكلاسيكية أول مرة في مطلع تسعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمثل "الجيل الخامس من أجيال النظرية الواقعية"[1]؛ وبالرغم من مرور فترة زمنية طويلة على ظهورها، إلا أن المكتبة العربية تفتقر تماما لأي دراسات أو مؤلفات تتناول النظرية. وتكاد تكون الدراسة المستفيضة للنظرية؛ باللغة العربية؛ الخاصة بالباحث سيد أحمد قوجيلي؛ الدراسة الوحيدة في الوطن العربي. حيث قدم من خلالها عرضا مفصلا وتحليلا معمقا للنظرية، متتبعا في ذلك نشأتها وتطورها وصعودها كبرنامج بحثي مكمل للبرنامج البحثي للواقعية بشكل عام.

لذلك، تعتبر هذه الدراسة المصدر الوحيد باللغة العربية الذي اعتمدته الباحثة في التعريف بالواقعية النيوكلاسيكية وبناءها النظري. في هذا الجزء والأجزاء القادمة سيتم عرض أعمال رواد المدرسة الجديدة. مع التنويه أن المصادر التي تمت مراجعتها كانت عبارة عن مساهمات نظرية فردية تختص بتفسير الاستراتيجيات الكبرى لقوى عظمى معينة في فترات تاريخية معينة، لذلك، تنوعت الفرضيات الثانوية والنماذج النظرية الفرعية التي أنتجتها هذه الدراسات. بالتالي كان من الصعب استخلاص الفرضيات الأساسية للواقعية النيوكلاسيكية، بالرغم من أن علماء المدرسة قدموا مساهمات جماعية للتعريف بالنظرية الجديدة، إلا أن أطروحة سيد أحمد قوجيلي، تفوقت على هذه المؤلفات، من ناحية هيكلة وتنظيم البناء النظري للواقعية النيوكلاسيكية بشكل مرتب وممنهج وفق أسلوب السهل الممتنع، خاصة فرزها لفرضيات النظرية الأساسية من الفرضيات الثانوية.

المطلب الأول: الو اقعية النيوكلاسيكية كجسر ربط بين الو اقعية (الكلاسيكية-البنيوية)

قدم غديون روز Gideon Rose في مقالته القيمة "الواقعية النيوكلاسيكية ونظريات السياسة الخارجية" مدخلا تعريفيا للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية بالاعتماد على مراجعة مجموعة من الأعمال المتنوعة لعلمائها[2]. التي لا حظ أنها "تمثل مدرسة تستحق الاعتراف، نظرا لتشابه حججها وأهدافها"، لذلك اعتبر البعض مقالة غديون بمثابة البيان الرسمي لظهور الواقعية

---

[1] للإطلاع على القائمة الكاملة لعلماء الواقعية النيوكلاسيكية وأعمالهم، أنظر: سيد احمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.158.

[2]Gideon Rose,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy"", *World Politics*, Vol. 51, No. 1 (Oct., 1998), Op.Cit., p.146.

النيوكلاسيكية[1]. استنتج غديون أن هذه الأعمال تنطلق من أفكار مشتركة تنحدر جذورها من الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية. فهي أولا تركز على تفسير السياسات الخارجية لدول معينة في فترات تاريخية معينة من خلال توظيف متغيرات مستوى الوحدة وهذا يجعلها تتوافق ومنطق ورؤى الواقعية الكلاسيكية، ثانيا تفسر السلوك الخارجي للدول انطلاقا من المستوى النظمي أي موقعها في النظام الدولي وقدراتها المادية وهنا هي تتوافق ومنطق ورؤى الواقعية البنيوية[2].

لذلك ابتكر غديون روز مصطلح النيوكلاسيكية كتعبير على هذا الدمج النظري لكلا الواقعيتين فكتب: "حددت الأعمال قيد المراجعة مدرسة رابعة، والتي أسميها الواقعية النيوكلاسيكية، لأنها صراحة تدمج المتغيرات الداخلية للواقعية الكلاسيكية، والمتغيرات النظمية للواقعية البنيوية"[3]. وفقا لروز، يحاول رواد الواقعية النيوكلاسيكية في أعمالهم، استخلاص نقاط القوة من كلا النظريتين وتنظيمها في قالب واحد، الذي يسمح بتوفير تفسير مقنع لسياسات الدول الخارجية في فترات زمنية معينة، وذلك من خلال الانطلاق من مستوى النظام الدولي (الأناركية) والعودة لمستوى الوحدة وتفكيك المتغيرات الفاصلة (Intervenin Variables)، المسؤولة عن ترجمة السياسات الخارجية للدول[4]. وبالتالي ستناقش الأجزاء التالية هذه الأفكار والرؤى التي بنى عليها النيوكلاسيك نظريتهم.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

[2] الأعمال التي راجعها غيديون روز في مقالته، تمثلت في:

Michael E. Brown et al, eds, *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security* (Cambridge: MIT Press, 1995).

Thomas J. *Christensen, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958* (Princeton: Princeton Univer sity Press, 1996)

Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitlers Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998).

William Curti Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993).

Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of Americas World Role* (Princeton: Princeton University Press, 1998).

Gideon Rose,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", Op.Cit., p.144.

[3]Ibid., p.146.

[4] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص. 159-160.

الفرع الأول: الو اقعية النيوكلاسيكية كامتداد للو اقعية الكلاسيكية

منحت الواقعية الكلاسيكية للعلماء النيوكلاسيك؛ قائمة من المبادئ والأفكار والتصورات والمفاهيم، حيث، قدم العلماء من خلالها؛ رصيدا من الدراسات والمقاربات والتحليلات، التي فككت ألغازا، عجزت النيواقعية عن تقديم تفسير لها. يتقاسم النيوكلاسيك مع الواقعية الكلاسيكية اهتمام تفسير السياسة الخارجية بدل شرح تفاعلات الدول في النظام الدولي، لذلك لُقبت النيوكلاسيكية، "بالنظرية الصاعدة لتفسير السياسة الخارجية"[1]، وتُحدد المفاهيم التالية؛ القوة والمصلحة، الخط الأساسي الذي يُعبر عن "امتداد نَسب هذه المدرسة الجديدة إلى الواقعية الكلاسيكية"[2]. كما مثلت أعمال روادها، انعكاسا واضحا للرؤى والأفكار التي ناقشها مورغانثاو في مؤلفه "السياسة بين الأمم"، مثل التصنيف التقليدي لأنواع الدول، أين وضع خطا فاصلا بين نوعين من الدول، الدول التي تحافظ على الوضع الراهن، والدول التي تسعى إلى تعديله[3].

بالرغم من أن النيوكلاسيك يقتبسون تلك المفاهيم في أعمالهم، إلا أنهم قدموا قراءة مختلفة تتناسب وافتراضات النيواقعية، على سبيل المثال، إذا كانت مصلحة الدول تتلخص في هدفين، إما تحقيق الأمن أو زيادة **القوة**؛ الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره؛ فإن هذه التفضيلات والخيارات (**المصلحة** Interest) حسبهم مقيدة بطبيعة النظام الدولي(الأناركية). وهذا ما جعل النيوكلاسيك يُطورون المفاهيم الأساسية للواقعية الكلاسيكية لتتماشى والصرامة المنهجية التي تتميز بها واقعية والتز. فكتب شويلر: " تحتوي النظرية المنقحة على تفاعلات معقدة بين بنية النظام الدولي والوحدة"، وفي عمله الخاص بتفسير الحرب العالمية الثانية، كتب: " أقدم تفسير بنيوي جديد، ونظرية أكثر تحديدا لميزان القوى، تستند إلى تعديلين لنظرية كينيث والتز للسياسة الدولية، بحيث تعكس النظرية المنقحة بشكل أكثر دقة البؤرتين التوأم للفكر الواقعي الكلاسيكي (**قوة** الدول و**المصلحة**)"[4].

يلاحظ قوجيلي في سياق متصل، أن ما يثبت الهوية المشتركة بين المدرستين، هو "وراثة النيوكلاسيك عن أسلافهم الكلاسيكيين العديد من الأشياء المهمة، مثل مفهوم الدولة، الذي يمتد

---

[1]Jeffrey W. Taliaferro, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, "Introduction : Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009),pp. 14-18.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص.161.

[3]Randall L.Schweller,"Tripolarity and The Second World War", *International Studies Quarterly*, Vol. 37, No. 1 (Mar., 1993) ; Randall L. Schweller , "Neoclassical Realism and State Mobilization: Expansionist Ideology in the Age of Mass Politics", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro ,eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press ,2009); Randall L. Schweller," Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?",Op.Cit, pp .90-121; Randall L.Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer., 1994), pp. 72-107.

[4]Randall L.Schweller,"Tripolarity and The Second World War", Op.Cit., p.74-76.

من "الأعلى إلى الأسفل"، وأنموذج التعبئة المتمثل في استخراج الموارد، وكذلك مقاربة علاقات الدولة –المجتمع، بالإضافة إلى فتح الصندوق الأسود وإعادة الدولة إلى مركز التحليل، والتأكيد على الدور الحاسم **لرجل الدولة** في صناعة السياسات الخارجية وإدارتها"[1]. بالإضافة إلى المتغيرات السابقة؛ قام النيوكلاسيك بغربلة الدولة واستخلاص المزيد من **المتغيرات المحلية** (DomesticVariables)، التي حسبهم، تؤدي دورا تفسيريا محتملا لمجمل الألغاز التي استعصت في حلها بالنسبة لوالتز وزملائه النيواقعيين. مثل "لغز قلة التوسع والعدوان"؛ و"التوسع المفرط"؛ وتشمل هذه المتغيرات: الثقافة السياسية والأفكار الاستراتيجية والأيديولوجية والتصورات ومعتقدات صناع القرار[2].

أدرج النيوكلاسيك المتغيرات المحلية كمحددات فاصلة يتم من خلالها ترجمة الحوافز والضغوط النظمية إلى استجابة السياسة الخارجية[3]. وتعد المتغيرات الفاصلة على مستوى الوحدة، إحدى المساهمات الأساسية للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية[4]، إذ عكف رواد النظرية الصاعدة على اختبار المزيد منها في دراساتهم، على سبيل المثال، احتلت الأفكار والثقافة موقعا بارزا في مجمل الأبحاث، في السنوات الماضية[5]. يُخبرنا كولين دُويك Colin Dueck، مثلا، -من خلال دراسته للتعديل الاستراتيجي الأمريكي في الفترتين(1918-1921و1945-1948) -أن " النظرية الواقعية النيوكلاسيكية، يمكن أن تقدم لنا تفسيرا مقنعا، للتغيرات في الاستراتيجية الكبرى، كما تقترح أن الدول تظل إلى حد ما متمايزة، من حيث سلوك سياستها الخارجية لأسباب **ثقافية**، بالرغم من الضغوط البنيوية." وكتب أيضا" تؤثر المتغيرات الثقافية الخاصة بالوحدة على تفضيلات وتصورات صانعي السياسة الخارجية للدولة (...). يمكن لهذه **الثقافة العسكرية** المحلية أن تؤهب الدولة تجاه خيارات معينة دون غيرها"، وخلص إلى أن "صناع السياسة الأمريكية، تبنوا استراتيجية عالمية كبرى في 1945بسبب الظروف الدولية، لكن الاستراتيجية الخاصة التي اتبعوها كانت متسقة مع الافتراضات الثقافية الليبرالية الأمريكية "[6]. وبالمثل جادل كيتشن Nicholas Kitchen؛ بأن الواقعية النيوكلاسيكية تؤكد على دور **الأفكار** بجانب القوة المادية في صنع

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص.162.

[2]Norrin M. Ripsman, Jeffrey W.Taliaferro and Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics* (New York : Oxford University Press, 2016), p.34-59.

[3]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.176.

[4]Anders Wivel," Explaining why State X Made a Certain Move Last Tuesday : The Promise and Limitations of Realist Foreign Policy Analysis", *Journal of International Relations and Development*, Vol.8, (2005), pp. 355–380.

[5]Stephen M. Walt, "International Relations : One World, Many Theories", *Foreign Policy*, No. 110, (Spring, 1998), p.42.

[6]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy, Explaining America's Peculiar Path To World Power", *Security Studies*, Vol. 14, No. 2 (April–June, 2005), pp.198-231.

السياسة الخارجية[1]. إذن وجد النيوكلاسيك في أفكار ورؤى الواقعية الكلاسيكية مادة مناسبة لإثراء أعمالهم وتقديم تفسيرات تتسم بالصرامة والانضباط المنهجي الذي تتميز به النيواقعية في الوقت ذاته.

الفرع الثاني: الو اقعية النيوكلاسيكية كامتداد للو اقعية البنيوية

تكمن العلاقة بين المدرستين في تقاسمهما افتراضات مشتركة، فكلاهما يمنحان الأولوية السببية للمتغيرات النظمية؛ مثل أهمية التوزيع النسبي للقوة، أي موقع الدولة وترتيبها في النظام الدولي[2]؛ وكذلك، أهمية التهديدات والفرص التي تنشأ في النظام الدولي، كمحدد أولي في تشكيل نطاق خيارات السياسات الخارجية الأمنية[3]. حيث "يعترف النيوكلاسيك مثل والتز، أن بنية النظام الدولي تمارس ضغوط وقيود على سلوكيات الدول، وتدفعها نحو تبني سياسات معينة وتثنيهم عن أخرى"[4]. بمعنى؛ أن الواقعية البنيوية تفترض أن السياسة الخارجية مدفوعة من الخارج[5]. لكن غيديون روز يرى أنه بالرغم من أهمية الضغوط والحوافز النظمية في تشكيل السياسات الخارجية، إلا أنها "ليست قوية أو دقيقة بما يكفي لتحديد التفاصيل المختلفة لسلوك الدولة"[6]. لذلك يجادل النيوكلاسيك بأن مهمة نظريتهم ليس تفسير النتائج الدولية، بل "تفسير السياسة الخارجية لدول معينة في فترات تاريخية معينة"[7]. من خلال البدء بالمتغيرات النظمية أي موقع الدولة في النظام الدولي، ونزولا لمتغيرات الوحدة.

يجادل سيد أحمد قوجيلي بأن "روبيرت غيلبين Robert Gilpin، يعتبر أول واقعي نيوكلاسيكي في التخصص، حيث قدم نظرية بنيوية تنطلق من البنية الدولية (توزيع القوة والنمو المتباين في قدرات الدولة)، كمتغيرات حاسمة في النظرية، كما تبنى نظرية صريحة للدولة؛ من خلال فتحه للعلبة السوداء وإستخدام المتغيرات المحلية". ويضيف، "كان غيلبين أكثر وضوحا في تأكيده على ضرورة متغيرات السياسة المحلية، إلى جانب المتغيرات النظمية"[8]. فكتب غيلبين:" تُعتبر بنية النظام الدولي، والتحولات في هذه البنية؛ محددات مهمة لسلوك الدولة. وبنية النظام تُقيد

---

[1]Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas : A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation", *Review of International Studies*, Vol. 36, No. 1 (January., 2010), p.127.

[2]Jeffrey W. Taliaferro, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, "Introduction : Neoclassical Realism, The State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.19.

[3]Norrin M. Ripsman, Jeffrey W.Taliaferro and Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit. p.19.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية: جذور السياسة الخارجية التوسعية، مرجع سابق، ص.133.

[5]Norrin M. Ripsman, Jeffrey W.Taliaferro and Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.19.

[6]Gideon Rose,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", Op.Cit, p.147.

[7]سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سبق ذكره، ص.164.

[8]سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص.135.

السلوك وتفرض تكلفة على أي سلوك يسعى لتغيير الوضع الدولي القائم، (...) ومع ذلك فإن ميل الدولة لإحداث تغييرات في النظام الدولي، لا يعتمد على انخفاض التكاليف، ولكن أيضا على العوامل المحلية التي تؤثر على قدرة ورغبة الدولة في دفع هذه التكاليف"[1].

وعلى خطى غيلبين؛ قدم علماء الواقعية النيوكلاسيكية الكثير من الأعمال والدراسات التي دمجت بين العوامل أو المتغيرات المحلية والمتغيرات النظمية. على سبيل المثال، قدم راندال شويلر دراسته الشهيرة "الموازنة الناقصة" (Underbalancing)، أين أرجع أسباب عزوف الدول عن الرد الأمثل على التهديدات المحتملة في البيئة الخارجية، إلى العملية السياسية المحلية، وتحديدا؛ تفضيلات وتصورات النخب المحلية كمدخل مهم ومؤثر في عمليات صنع السياسات الخارجية، فقد يؤدي إجماع النخبة وتماسكها في المقام الأول إلى نجاح سياسة التوازن، وفي المقابل، يؤدي تفكك النخبة وعدم إجماعها على تعريف التهديدات الخارجية، إلى الموازنة الناقصة[2].

ناقش النيوكلاسيك بالتوازي مع الواقعيين البنيويين، المتغيرات النظمية الحاسمة التي تحدد نمط سلوك الدول في البيئة الخارجية، فإضافة إلى متغير القطبية (Polarity) الدال على التوزيع النسبي للقدرات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي؛ قدم النيوكلاسيك متغيرات مادية نظمية أخرى، حسبهم تُعدل أو تُغير في التوزيع النسبي لقدرات الدول في النظام الدولي، أو النظام الفرعي الإقليمي. وهي "المُعدلات البنيوية" (Structural Modifiers) وحصرها النيوكلاسيك،[3] في " التوازن بين الدفاع والهجوم، التكنولوجيا العسكرية، القرب الجغرافي، الوصول إلى المواد الخام، الضغط الإقتصادي الدولي، التوازنات العسكرية الإقليمية، والسهولة في استخراج الموارد من الأراضي المحتلة".

حيث يعتقد تاليفيارو Jeffrey W.Taliaferro أن "المُعدلات البنيوية تُمكن الدول الفردية من تنفيذ استراتيجيات دبلوماسية وعسكرية معينة"[4]، فالجغرافيا باعتبارها أحد المُعدلات البنيوية قد تخلق قيودا وتوفر فرصا لبعض الوحدات، في بنية إقليمية معينة[5]. على سبيل المثال، مثلت الجغرافيا لدولة قطر محددا هاما لسياستها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. ومع ذلك يجادل النيوكلاسيك "أن المُعدلات البنيوية لا تؤثر على سلوك جميع الدول في النظام بشكل متساو"[6].

---

[1]Robert G.Gilpin, *War and Change inWorld Politics*, Op.Cit., p.96.
[2]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", *International Security*, Vol. 29, No. 2 (2004), pp. 159-201 ; Randall L.Schweller, *Unanswered Threats : Political Constraints on the Balance of Power* (New Jersey: Princeton, 2006).
[3]Norrin M. Ripsman, Jeffrey W.Taliaferro and Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, pp.41-45.
[4]Jeffrey W. Taliaferro, "Security Seeking under Anarchy : Defensive Realism Revisited", *International Security*, Vol.25, No. 3 (Winter, 2000/01), p.140.
[5]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p. 41.
[6]Ibid.

وبالتالي يفضل النيوكلاسيك توظيف متغيرات مستوى الوحدة لتفسير ذلك التباين في الاستجابة الاستراتيجية على نفس الضغوط والحوافز النظمية.

المطلب الثاني: فرضيات الو اقعية النيوكلاسيكية

يرى سيد أحمد قوجيلي من خلال دراسته، أن الواقعية النيوكلاسيكية كغيرها من النسخ الواقعية الأخرى؛ تنطلق من ثلاثة فرضيات أساسية (مسلمات البرادايغم). وكما هو معلوم، هناك إجماع شبه كلي من علماء الواقعية على أن البرادايغم الواقعي؛ ينطلق من فرضيات رئيسية تمثل القلب الصلب للواقعية بشكل عام. أولا: **الدول فواعل أساسية** في النظام الدولي؛ ثانيا: **الطبيعة الفوضوية** للنظام الدولي؛ ثالثا: **دو افع** الدول لتحقيق القوة أو زيادة الأمن في البيئة الأناركية[1]. ناقشنا هذه الفرضيات بإسهاب في الفصل السابق. بالرغم من تبني النيوكلاسيك هذه الفرضيات، إلا أن ما يميزهم عن باقي المدارس الأخرى؛ هو اعتمادهم على تفسير مختلف للفرضيات، بحيث قدمت الواقعية النيوكلاسيكية تعديلات تتناسب وأجندتها البحثية، حصرها قوجيلي في ثلاثة تعديلات كالتالي:

الفرع الأول: تعديل فرضية الدول فواعل (ليست فاعل وحدوي)

يلاحظ قوجيلي أن؛ "قيام النيوكلاسيك بفتح العلبة السوداء وتضمين متغيراتها المحلية في تفسيراتهم، يُعد ذلك، بمثابة تعديلا في الفرضية الأولى"[2]، فالتصور الذي يتبناه النيوكلاسيك للدولة ببساطة، هو" المنظور التنازلي للدول". بحيث يمكن تقسيم الدولة على المستوى المحلي إلى ثلاث أجزاء؛ حسب أنموذج "من الأعلى إلى الأسفل". إذ يتضمن الجزء العلوي(القمة) السلطة التنفيذية[3]، والتي تتكون من المسؤولين الرئيسيين المكلفين بتنفيذ السياسة الخارجية[4]. ويختلف الجهاز التنفيذي من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي؛ سواء كان النظام ملكيا أو جمهوريا. في الغالب؛ تتكون السلطة التنفيذية من "رئيس دولة أو ملك أو رئيس وزراء ورئيس الحكومة والوزراء والدبلوماسيين والمستشارين والبيروقراطيين"[5].

يُشدد النيوكلاسيك على أهمية السلطة التنفيذية كجهاز له القدرة على الاستجابة والرد على التهديدات والفرص الدولية في النظام الدولي، وذلك لامتلاكهم حق الوصول للمعلومات الخاصة

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 144-145.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.198.

[4]Norrin M. Ripsman et al, "Conclusion: The State of Neoclassical Realism", in Steven E. Lobell et al eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.280.

[5] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.196.

بالمدخلات والمتطلبات النظمية[1]. إلا أن مهمة الجهاز التنفيذي -بالرغم من الصلاحيات الكاملة – ليست سهلة وسلسة، بل تصطدم بمكونات الدولة الأخرى في نموذج "من الأعلى إلى الأسفل". فقد تمارس القاعدة المجتمعية (الجزء الأسفل) والهيئات التشريعية ومجموعات المصالح والأحزاب (الجزء الذي يتوسط القمة والقاعدة)، قيودا وإكراها على السلطة التنفيذية. لذلك يتوقع الواقعيون النيوكلاسيك أنه "عندما تكون سلطة الجهاز التنفيذي محدودة في إدارة السياسة الخارجية، يؤدي ذلك، إلى انحراف السياسة عن الحوافز والضوابط النظمية "[2].

يقدم ستيفن لوبلSteven E. Lobell شرحا مفصلا؛ لمثل تلك الإنحرافات في أنموذجه النظري "تقييم التهديد" (Assessment Threat)، ويرى أن المُسوغات التي تؤدي بالدول إلى الإخفاق في تقييم التهديدات الخارجية، والتكيف مع التغيرات في البيئة الدولية، يمكن إرجاعها إلى العقبات المختلفة على مستوى الوحدة. فيمكن للمتغيرات مثل السياسة الداخلية؛ والعلاقات المدنية-العسكرية؛ وأنظمة المعتقدات؛ وإستقلالية الدولة عن المجتمع؛ والتصورات الخاطئة، أن تعرقل الدول من التصرف بطريقة عقلانية[3]. وبالتالي، اعتمادا على تلك الترتيبات السياسية المحلية، فإن السلطة التنفيذية قد تتعرض للمساومة من قبل الفواعل المجتمعية والهيئات التشريعية وجماعات المصالح، إن أرادت تنفيذ سياسة معينة. كما قد تواجه مقاومة من المجتمع أثناء عملية تعبئة وإستخراج الموارد لتنفيذ السياسة الخارجية[4]. لذلك فالدولة حسب لوبل؛ تتوسط السياسات المحلية والدولية، حيث يركز الجهاز التنفيذي خارجيا على "ميزان القوى على مستوى النظام الدولي والإقليمي (حيث تتنافس الدول). وفي الداخل على ميزان القوى المحلي (حيث تتنافس الكتل المجتمعية)". على سبيل المثال، قد تشكل القوة الصاعدة لدولة أجنبية تهديدا للدولة وفرصة في نفس الوقت؛ للقوى أو للفاعلين الاجتماعيين مثل الشركات الكبرى[5].

ناقشت جينيفر ستيرلين-فولكر Folker Jennifer Sterling هذا التناقض، بناءً على حالات تجريبية أكدت من خلالها أن علاقة الدولة بالمجتمع تُحدد المصلحة الوطنية، حيث تدخل الدول في منافسة خارجية مع الدول الأخرى. وفي الوقت ذاته تواجه منافسة داخلية للسيطرة عليها من طرف المجتمع، ويؤثر ذلك التشابك على تحديد سياسات الهوية الوطنية، التي من خلالها يتم تقييم وإختيار السياسة الخارجية المناسبة[6]. وكما تلاحظ فولكر:" المنافسات الداخلية يمكن أن

[1]Norrin M. Ripsman et al, "Conclusion: The state of Neoclassical Realism", in Steven E. Lobell et al eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.281.
[2]Ibid.
[3]Steven E. Lobell, "Threat Assessment, the State, and Foreign Policy : A Neoclassical Realist Model", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, pp.62-63.
[4]Norrin M. Ripsman et al, "Conclusion: The State of Neoclassical Realism", Op.Cit, p.281.
[5]Steven E. Lobell, "Threat Assessment, The State, and Foreign Policy : A Neoclassical Realist Model", Op.Cit, p.50.
[6]Jennifer Sterling-Folker, "Neoclassical Realism and Identity : Peril Despite Profit Across the Taiwan Strait", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.140.

تُشجع المزيد من القومية الموجهة ضد عدو محتمل، بينما تشجع في الوقت نفسه، تبادلا اقتصاديا أكبر معه". ولتأكيدها هذه الحجة درست فولكر العلاقات بين، الصين وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية، وإستنتجت أن هناك تنامي في التجارة بين تايوان والصين بالرغم من استمرار التوترات الأمنية بين البلدين، وبالمثل "هناك روابط اقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك يواصل كلاهما تعريف الآخر على أنه تهديد أمني محتمل". تجادل فولكر؛ بناءً على ذلك، أن الواقعية البنيوية لا يمكن لها تفسير هذا التناقض بينما تملك الواقعية النيوكلاسيكية التفسير، حيث تستطيع دمج رؤى الواقعية البنيوية حول "تأثير الفاعلين الخارجيين الأقوياء"، من جهة، وديناميكية تشكيل الهويات والعلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع، من جهة أخرى[1].

يجادل سيد أحمد قوجيلي في نفس السياق، بأن الدولة ليست فاعل وحدوي ومنسجم، وهذا نتيجة منطقية لاحتواء الدولة على "طيف واسع من الفواعل المحلية الثانوية التي تختلف وتتنافس وجهات نظرها ومصالحها"، وتتدخل بشكل دائم في تقييد أو دفع رجال الدولة نحو تشكيل معالم الاستراتيجية الكبرى[2]. وهذا ما يدفع النخبة الحاكمة في أحايين كثيرة إلى تقديم تنازلات أو تشكيل ائتلافات تساندها على تنفيذ السياسة الخارجية. وكما يلخصها النيوكلاسيك بأنفسهم، " ينظر الواقعيون النيوكلاسيكيون إلى استجابات السياسة على أنها نتاج التنسيق بين الدولة والمجتمع، وفي بعض الأحيان **كفاح**، يتعين على الدول الأقل استقلالية بناء تحالفات وتقديم تنازلات لتعبئة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين من أجل سن السياسة، مثل ما فعل جورج دبليو بوش استعدادا لحرب الخليج عام 1991"[3]. باختصار، الدولة ليست فاعل وحدوي، هذا يعني دحض فكرة وحدوية القرار الخارجي، فصانع القرار مُحاط بمجموعة من القيود الداخلية التي قد تُعيق أو تُسهل مهمته في قراءة البيئة الخارجية والرد الأمثل عليها.

الفرع الثاني: تعديل فرضية الطبيعة الأناركية للنظام الدولي

يقدم النيوكلاسيك تصورا مختلفا عن النيواقعيين حول الطبيعة **الأناركية** للنظام الدولي، وأثرها على تحديد السياسات الخارجية للدول، فحسب سيد أحمد قوجيلي، هذا التصور هو بمثابة تعديل مهم جدا في الفرضية الثانية. فكتب:" يمنح النيوكلاسيك في كثير من الأحيان الأسبقية للضغوط المحلية، ويعتبرون الأناركية عرضية أو ظرفا متساهلا فقط"[4]. في المؤلف الجماعي للنيوكلاسيك، تبرز هذه القراءة المختلفة حيث؛ قدم مجموعة منهم دراسات متنوعة

[1]Jennifer Sterling-Folker, "Neoclassical Realism and Identity : Peril Despite Profit Across the Taiwan Strait", Op.Cit, p.140.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.194.

[3]Jeffrey W. Taliaferro et al, " Introduction : Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", Op.Cit, p.27.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.146.

تناولت أسئلة وألغازا حول مدى تأثير الأناركية على تحديد الاستراتيجية الكبرى، وركزت بشكل أكثر على تفسير الاستراتيجيات المختلفة للدول في بيئة أناركية مماثلة. استنتج النيوكلاسيك "أن **القيود المحلية**، من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على السياسة الخارجية"، بالاضافة إلى إعادة تقييم بيئة النظام الدولي كبيئة متساهلة (أناركية متساهلة) تتميز بالوضوح[1].

يأخذ النيوكلاسيك خاصية **الوضوح** (Clarity) كمتغير نظمي رئيسي ومركزي للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية، ومن خلاله يمكن أن تميز الدول بين التهديدات والفرص بسهولة[2]. فكتبوا" يوفر النظام الدولي حوافز وقيودا لا لبس فيها؛ ويوفر معلومات حول كيفية الاستجابة المثلى"[3]. لكن مع ذلك، يلاحظ النيوكلاسيك، أنه أحيانا تفشل الدول في تحديد الخيار الأنسب والرد الأمثل، بالرغم من وضوح التهديد. قادت هذه الملاحظة علماء النيوكلاسيك بالرجوع إلى الوراء وتفسير بيئة الحرب العالمية الأولى والثانية، أين استنتج معظمهم، أن العوامل المحلية مثل " سياسة التحالف والتفضيلات المؤسسية والميول الثقافية وما إلى ذلك، من متغيرات محلية، تحدد استجابة سياسة الأمن الخارجي للدول"[4].

تُعتبر حجة شويلر لتفسير لغز قلة التوسع الأكثر إقناعا، عندما جادل بأن "الأيديولوجية الفاشية مكنت قادة ألمانيا النازية، (إيطاليا واليابان بشكل أقل) من استخراج الموارد وتعبئة الدعم المحلي الضروري للقيام بمحاولة التوسع المهيمن"[5]. في حين فشلت كل من بريطانيا وفرنسا في موازنة الخطر الواضح والمتمثل في صعود ألمانيا في الثلاثينيات، لأن الدول الفاشية حسب شويلر "مجهزة بشكل أفضل لتعبئة الموارد الوطنية والاستجابة للفرصة النظمية". وبما أن النظام الدولي يُوفر معلومات كافية حول السياسة المثلى، فإن السياسة المحلية من وجهة نظر شويلر مفيدة في شرح هذا اللغز[6]. إذ يعتقد أنه " في عصر السياسة الجماهيرية، دافع الفاشيون عن أيديولوجية عنصرية، والتي أثبتت مع ذلك، نجاحها الكبير في توليد عاطفة قومية، وإخضاع الفرد للمجتمع، وتوحيد الأمة خلف الدولة"[7]. لكن هذا التقييم لا يتفق عليه جميع النيوكلاسيك، فنسبة وضوح الإشارات النظمية مثل التهديدات والفرص، نادرة نسبيا في السياسة الدولية، "فالنظام الدولي

[1]Jeffrey W. Taliaferro et al," Introduction : Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", Op.Cit., p23 ; Norrin M. Ripsman, Jeffrey W.Taliaferro, Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit.
[2] Ibid.
[3]Norrin M. Ripsman et al, "Conclusion : The state of Neoclassical Realism", Op.Cit, p.283.
[4]Ibid.
[5]Randall L.Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization : Expansionist Ideology in the Age of Mass Politics", Op.Cit, p.277.
[6]Norrin M. Ripsman et al," Conclusion : The state of Neoclassical Realism", Op.Cit, p.283.
[7]Randall L.Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization…, Op.Cit, p.237.

الأناركي يتميز بخاصية **عدم اليقين** ونادرا ما يُوفر وضوحا حول استجابات السياسة المثلى في موقف معين، كما يقيد الدول ويحد من الخيارات المتاحة التي تمتلكها الدول تحت تصرفها"[1].

إذن، تتعامل الدول مع "أناركيات متعددة، تتراوح بين البيئة المتساهلة(الآمنة) والمستقرة نسبيا، مثل فترة ما بعد الحرب الباردة، والبيئة الخطيرة المليئة بالتهديدات، مثل تلك التي سادت بين الحربين العالميتين"[2]. وبالرغم من أن النيوكلاسيك يتفقون مع والتز حول عدم اليقين المتأصل في النظام الدولي إلا أنهم يختلفون معه حول **مصادره**، فهم يتصورون عدم اليقين كنتاج لكل من البنية الدولية والبنية المحلية[3]. بشكل عام، يُلخص قوجيلي تعديل الفرضية الثانية كالتالي: "الردود الناقصة على الأناركية هي نتيجة للقيود التي تمارسها البنية المحلية على السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية، بحيث تحدد مواردها وخياراتها، وتقلل من مرونتها وفعاليتها، وتدفعها أحيانا لتبني سياسات متشددة وأعمال مفرطة ردا على بيئة دولية متساهلة، بينما تدفعها في أحيان أخرى إلى سياسات لينة ومسترضية ردا على بيئة خارجية مهددة وخطيرة"[4].

الفرع الثالث: تعديل فرضية أسبقية الأمن والقوة

إذا كانت الأناركية تحدد سلوك ودوافع الدول في النظام الدولي حسب الرؤية الواقعية البنيوية، فإن النيوكلاسيك يختلفون جزئيا مع هذا الافتراض، و"يُعالجون دوافع الدولة كنتيجة **للبنية المحلية**، لأن تأثيرات الأناركية قد لا تكون واضحة بما يكفي لتقرر أسبقية أحد الدافعين عن الآخر (الأمن أو القوة)"[5]. يلاحظ قوجيلي، بناءً على ذلك، أن النيوكلاسيك في تعديلهم لهذه الفرضية حولوا حوار الأمن/القوة من نتائج الأناركية إلى نتائج البنية المحلية[6]. فكك النيوكلاسيك هذا الحوار في أعمالهم المبكرة، وقدموا تفسيرات مختلفة مستقاة من البيئة المحلية للدول. ولعل حجة جاك سنايدر أبلغ مثال على الدول التي تنتهج سياسيات خارجية توسعية، كاستراتيجيات لتحقيق الأمن، انطلاقا من السياسات المحلية؛ وتتضح هذه الحجة في نظريته **المقايضة التحالفية** (Coalition Logrolling) التي تفيد بأن الترتيبات المحلية مثل التحالفات، التي تنشأ عن طريق المقايضة بين المجموعات الإمبريالية ذات البرامج المتنافسة والمصالح الضيقة (المركب الصناعي العسكري مثلا)، تشرح لماذا ومتى؟ **تُختطف** (Hijack) الدولة من قبل تلك المجموعات (الكارتلات) التي تُفضل خيار التوسع المفرط (Overexpansion)[7].

---

[1] Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, pp.48-51

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.164.

[3] Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.51.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.166.

[5] المرجع نفسه، ص.146.

[6] المرجع نفسه، ص.147.

[7] Jack Snyder, *Myths of Empire : domestic politics and international ambition*, Op.Cit., pp.17-18.

شرح لوبل فكرة "اختطاف الدولة" ولكن هذه المرة عن الدولة التي تعرضت هيمنتها للإنحدار، في كتابه **تحدي الهيمنة**، جادل بأن الاستراتيجية الكبرى للهيمنة المتراجعة (المنحدرة) مدفوعة بالبيئة المحلية، التي تجد نفسها فيها، حيث سيؤثر التوجه التجاري للمتنافسين، مثل أعضاء تحالف التجارة الحرة في مقابل أعضاء تحالف الاقتصاد القومي، على التوازن الداخلي للقوة السياسية. "سيستخدم التحالف الفائز المكاسب السياسية والإقتصادية لتعزيز استراتيجيته الكبرى المفضلة، وبالتالي سيضغط على الحكومة لتبني موقف دولي أكثر ملائمة مع أجندته المرجوة"[1].

من جانب آخر، قدم تاليفيارو Taliaferro.Jeffrey تفسيرا مختلفا لاستراتيجية التوسع، من خلال نظريته **ميزان الخطر** (Balance of Risk)، ورأى أن دافع الدول الكبرى للتدخل والتوسع في المناطق المحيطة (العالم الثالث)، وتبني استراتيجيات محفوفة بالمخاطر، ليس لتعظيم القوة والعدوان بل "لتجنب الخسائر المتصورة ". ربط تاليفيارو سبب متابعة القوى العظمى الاستراتيجيات الفاشلة في المناطق المحيطة، بالترتيبات السياسية المحلية. فكتب" يميل القادة إلى اختيار استراتيجيات تدخل أكثر تقبلا للمخاطر، بهدف تعويض الخسائر الماضية"، بمعنى، أن "قادة الدول سوف يتبعون استراتيجيات خارجية توسعية عندما يخشون تآكل قوة وسمعة دولهم"[2]. وهي استراتيجيات فاشلة حسب تاليفيارو وسنايدر؛ لأنها تُحمل الدول والشعوب تكاليف باهظة مثل زيادة الضرائب والتجنيد، وعجز الانفاق، والإقتراض العام، وهي في الغالب تدخلات تفيد مجموعات امبريالية خاصة، التي تُبرر بدورها-المجموعات-هذه الاستراتيجيات على أنها الضامن الوحيد للأمن القومي[3].

وبالمثل يرى جيمس فيرون James Fearon أن دوافع الدول لانتهاج "سياسات دون المستوى الأمثل" مثل تعظيم القوة وخوض الحروب، يعود بالدرجة الأولى إلى "الاختلافات في المؤسسات السياسية للدول أو الاختلاف في البنى الاقتصادية أو الثقافات أو أهداف القيادة". وإستشهد في تأكيده لهذه الحجة بعمل باري بوسن حول التحيزات التنظيمية للجيوش المحترفة، التي تدفع الدول إلى تبني مذاهب عسكرية هجومية[4]. أما هادفيلد آمخان Hadfield-Amkhan فتعتقد أن دافع الدولة لانتهاج سلوك الأمن في النظام الدولي، يرتبط جزء منه بالظروف المحلية التاريخية والثقافية. وضحت ذلك كما يلي: "بينما تبقى الأناركية السبب المتساهل لسلوك السعي إلى الأمن في

[1]Steven E. Lobell, *The Challenge of Hegemony : Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics* (U.S. A : The University of Michigan Press, 2003), p.2.
[2]Taliaferro.Jeffrey, *Balancing Risks : Great Power Intervention in the Periphery* (Ithaca & London: Cornell University Press, 2004), pp.2-3.
[3]Jack Snyder, *Myths of Empire: domestic politics and international ambition*, Op.Cit. ; Taliaferro.Jeffrey, *Balancing Risks: Great Power Intervention in the Periphery*, Op.Cit., p.8.
[4]James D. Fearon,"Domestic Poltics, Foreign Policy, and Theories of International Relations", *Annual Reviews*, Vol.1, (1998), p.304.

النظام الدولي، هذا السلوك نفسه يشكل بالمصالح التي تظهر من الثقافات السياسية القومية للدولة ومشروط بظروفها التاريخية المنفصلة"[1].

إذن تجاوز النيوكلاسيك، الخلاف التقليدي حول أسبقية الأمن والقوة، الذي طبع النسخة الواقعية البنيوية، والتي أرجعته للطبيعة الأناركية، وبدلا من ذلك منحت المدرسة الصاعدة، تفسيرا مختلفا، يرجح البيئة المحلية وتنوعها، وهذا ما وضحه النقاش السابق، حيث أثبت النيوكلاسيك من خلال أعمالهم، أن سلوك الدول كذلك يرتبط بنوع البنية المحلية، وتأثيراتها التي تقيد رجال الدولة، وكما أشار قوجيلي: "سواء كانت البنية المحلية خيرة أو شريرة، فالأولى تدفع الساسة إلى تبني السياسات العدوانية، والأخيرة تشجع رجال الدولة على الاعتدال"[2].

المطلب الثالث: الو اقعية النيوكلاسيكية الدفاعية والهجومية

إفتتح تاليفيارو مقالته القيمة بتساؤل يبحث في مدى توفير النظام الدولي (الأناركية) للحوافز التي تؤدي إلى التوسع والعدوان من جهة والمثبطات التي تحول دون ذلك من جهة أخرى. قاده هذا الاستفسار الكلاسيكي إلى البحث عن الإجابة من خلال تفكيك افتراضات الواقعية المعاصرة، التي حصرها في واقعية والتز والواقعية النيوكلاسيكية وفروعهما (الدفاعية والهجومية). وحسبه هذا التقسيم الثنائي-الدفاعية/الهجومية-الذي نشأ داخل النيواقعية، هو نتيجة الخلاف حول "تفسير **نتائج الأناركية**"؛ بمعنى كلاهما يوفر الإجابة على السؤال المطروح، ولكن الإجابة **مختلفة** بناءً على توجه كل فريق[3]، فبالرغم من أن جميع فروعها -النيواقعية-تنطلق من عناصر تحليلية وافتراضات مشتركة، إلا أنها في الغالب تستخدم افتراضات ثانوية مختلفة[4]، ينتج عنها "نطاقا واسعا من التنبؤات غير المتوافقة أحيانا"[5].

يُوضح تاليفيارو وقوجيلي والعديد من العلماء، إشكالية التمييز بين الواقعية الدفاعية والهجومية، في أوساط الباحثين، الذين ينسبون الاختلاف إلى دوافع الدول، أي ربط الواقعية الهجومية بتفسير الدول الساعية للقوة، وربط الواقعية الدفاعية بتفسير الدول الساعية للأمن، وهذا الاعتقاد هو "خطأ شائع" على حد تعبير قوجيلي[6]. ناقش بيتر توفت Peter Toft هذا الخطأ قائلا: "يعتقد الباحثون بأن الخلاف متجذر في حقيقة أن الواقعيتين البنيويتين تضعان افتراضات

---

[1] مُقتبس في: سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.168.

[2] المرجع نفسه، ص.149.

[3]Jeffrey W. Taliaferro, "Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", Op.Cit, pp.129-134.

[4]Peter Toft, "John J. Mearsheimer: An Offensive Realist Between Geopolitics and Power", *Journal of International Relations and Development*, Vol. 8, No.4, (2005), p.386.

[5]Colin Elman,"Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy ?", Op.Cit, p.22.

[6] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.106.

مختلفة حول دوافع الدولة، وهذه حجة غير صحيحة، لأن كلا الإصدارين من الواقعية البنيوية ينطلقان من نفس الافتراض: أي الدول مدفوعة بالرغبة في البقاء"[1]. لذلك، قام تاليفيارو بتوضيح الاختلاف؛ وجادل بأن الواقعية الهجومية "ترى أن الأناركية – غياب حكم عالمي-توفر حوافز قوية للتوسع"، بينما "ترى الواقعية الدفاعية أن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع في ظل **ظروف معينة** فقط"، كما قدم تاليفيارو تصنيفا للنيوكلاسيكية وميز بين فروعها الدفاعية والهجومية[2].

يرى قوجيلي أن تصنيف تاليفيارو للنيوكلاسيكية، يُعتبر التصنيف الوحيد لحد الآن، حيث اعتمد على معيار الفرضيات، في فرز البديلين، لكنه ينتقد هذا التصنيف في الوقت ذاته، لأن تاليفيارو انطلق من نتائج الأناركية وغيب نتائج البنية المحلية مما دفعه إلى "تصنيف توماس كريستنسن Thomas J.Christensen بشكل خاطئ ضمن الواقعية الدفاعية وويليم ولفورث William C.Wohlfrth ضمن الهجومية"[3]. وبالمقابل، قدم قوجيلي تصنيفا بديلا، حيث ميز بين فروع النيوكلاسيكية الدفاعية والهجومية بناءً على معيار البنية المحلية، فكتب:" قدمنا تصنيفا مبتكرا للنيوكلاسيكية، حيث قمنا بتقسيمها إلى معسكرين، هجومي ودفاعي. (...)، وقد استعملنا البنية المحلية كمعيار للتصنيف مُكافئ للبنية الدولية"، لأن النيوكلاسيكية تأخذ المتغيرات المحلية كمحددات فاصلة تتوسط بين الحوافز النظمية والسياسة الخارجية، و"تؤثر على النتائج في النهاية"[4].

بشكل عام؛ سوف نعتمد على تصنيف قوجيلي، وعليه يتكون فريق الواقعية النيوكلاسيكية الدفاعية من هارون فريدبرغAaron Friedberg ، وجيفري تاليافيرو، وجينيفر ستيرلينغ-فولكر، مارك براولي Mark Brawley، ستيفن لوبيل. أما فريق النيوكلاسيكية الهجومية فيضم الأسماء التالية: روبيرت غيلبين، وراندال شويلر، وفريد زكريا Fareed Zakaria، وكريستوفر لاين Christopher Layne، وكولين دُوك، وتوماس كريستنسنThomas Christensen ، ووليم وولفورث William Wohlforth، وجايسن دايفدسن Jason Davidson[5]. ومع مناقشة بعض نماذج السياسة الخارجية التي قدمها هؤلاء الرواد، سنتطرق بالموازاة إلى مناقشة الواقعية البنيوية الدفاعية والهجومية كمدخل، لفرز الاختلاف والتشابه بينهم، فيما يخص المتغيرات التفسيرية التي اختارها العلماء لتقديم شروحا لبعض الحالات الشاذة والألغاز النظرية. مع العلم أن النظرية النيوكلاسيكية تسعى لشرح السياسة الخارجية وإستراتيجيات الدول الفردية، أما الواقعية

[1]Peter Toft,"John J. Mearsheimer: An Offensive Realist Between Geopolitics and Power" , Op.Cit, p.386.
[2]Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited ", Op.Cit, p.129.
[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.148.
[4] المرجع نفسه، ص.148،190.
[5] المرجع نفسه، ص. 152،149.

البنيوية فتسعى لتفسير النتائج الدولية. إلا أن الواقعية البنيوية الدفاعية تتقاسم الهدف ذاته مع النيوكلاسيكية كما سيوضح النقاش التالي.

الفرع الأول: النيوكلاسيكية الدفاعية

لقد صاغ العلماء[1]، الكثير من النظريات البنيوية الدفاعية بإعتبارها إمتدادا لواقعية والتز[2]. لكنهم في الوقت ذاته انحرفوا قليلا عن رؤية والتز حينما دمجوا المستوى المحلي في تحليلاتهم بجانب المستوى البنيوي، بهدف التنبؤ بسلوك السياسات الخارجية للدول الفردية، بمعنى "استكشاف كيف ترد الدول على القيود النظمية نفسها بسياسات خارجية مختلفة"[3]. فوالتز اعترف بنفسه بأن نظريته لا تتنبأ بسلوك الدول فرادى[4]، لأن نظريته تختص فقط بتفسير النتائج الدولية، وتعامل الدول ككرات بلياردوا (Billiard-Ball)، وحدوية ومنسجمة، أي تتصرف بعقلانية[5]،

بحيث تؤدي الأنارکية معظم التفسير. وبما أن الدول تعيش في بيئة تتسم بالأنارکية، يصبح هدفها المنطقي هو الأمن وحفظ البقاء. لذلك سيتعين عليها توظيف استراتيجية العون الذاتي، أي حماية نفسها بنفسها عن طريق محاكاة الممارسات العسكرية والإقتصادية الناجحة. لأن البيئة الدولية لا توفر دليلا لكيفية الحصول على البقاء مثلما أشارت ستيرلين فولكر، بقولها: "يجب على الدول إجراء التقييمات والإختيارات المناسبة لبقائهم، نظرا لأن البيئة (الأنارکية) لا تقدم أي إرشادات حول ذلك، يبقى سلوك الدول الأخرى هو بمثابة الدليل الذي تتبعه الدول من خلال تقليد تلك الممارسات الناجحة التي ترتبط بالبقاء"[6]. يختلف الواقعيون الدفاعيون مع والتز بشأن تفسير هذا الافتراض؛ فاستراتيجية العون الذاتي تجر الدول للدخول في منافسة حتمية قد تنتهي

---

[1] للإطلاع على تفاصيل أعمال الواقعية البنيوية الدفاعية أنظر:

Barry R.posen, *The Sources of Military Doctrine: France,Britain and Germany Between The World Wars* (Ithaca,NY: Cornell University Press,1984).

Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*, Op.Cit

Stephen M.Walt, *The Origins of Alliances*, Op.Cit.

Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and Roots of Conflict* (Cornell: Cornell University Press,1999).

Charles L.Glaser, "Political Consequences of Military Strategy: Expanding and Refining the Spiral and Deterrence Models", *World Politics*, Vol.44, No.4 (Jul, 1992), pp.497-538.

Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (Jan, 1978), pp.167-214.

[2]William C.Wohlforth,"Realism", in Christian Reus -Smit and Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations* (New York: Oxford, 2008), p.139.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص. 111.

[4]Kenneth N.Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.80

[5]Charles L. Glaser,"Realists as optimists : Cooperation as self-help", Op.Cit, p.127.

[6]Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy : Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods* (Albany : State University of New York Press, 2002), p.79.

بالحرب كنتيجة منطقية، لأن ما تقوم به الدول من تحركات لتعزيز قدراتها العسكرية كإجراء أمني، تقرأه الدول الأخرى على أنه إجراء هجومي وعدواني مدفوع بالرغبة في التوسع لا بالرغبة في الأمن[1].

يعتقد قوجيلي أن "والتز لا يستطيع تقديم تفسير لماذا تنتج المنافسة بين الدول التي تريد الأمن فقط؟ وهذا السؤال حسبه بقي عالقا عند والتز بسبب تجاهله للمعضلة الأمنية، التي ليس لها دورا كبيرا في نظريته"، لأن والتز يرى أن الأناركية ودافع البقاء هما اللذان يولدان المنافسة بين الدول[2]. أخذ الواقعيون الدفاعيون المعضلة الأمنية كافتراض أساسي ومن خلاله استطاعوا تقديم التفسير بدل والتز. قدم روبيرت جارفيس مثلا؛ تحليلا لديناميكا المعضلة الأمنية في السياسة الدولية؛ والتي ربطها **بالنوايا المُدركة**، ومدى أهمية إدراك صانع القرار كمتغير فاصل في تفسير ردود الدول على البيئة(الأناركية) الدولية[3].

يجادل جارفيس أن الدولة التي تُطور صورة عدائية للطرف الآخر سوف تُترجم كل التصرفات أو المعلومات الغامضة ضمن تلك الصورة حتى ولو كان السلوك وديا أو محايدا[4]. لأن صناع القرار يفترضون في أغلب المواقف أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدوانية تجاههم؛ "فالزيادة في القدرات العسكرية للطرف الآخر تجعل الدولة غير آمنة بشكل مضاعف". لكن الدولة لا تطبق المنطق ذاته على سلوكها، فهي تُعرف تسلحها على أنه سياسة أمنية وليس عدائية، وتعتقد في الوقت نفسه أن الآخرين سوف يدركون هذا التصور، وبالتالي تخطئ في إدراك نواياهم تجاه سلوكها، خاصة إذا اصطدمت بالدول التي تنتهج التوسع والسياسة العدوانية كطريق وحيد لحماية الذات. تولد هذه الديناميكا بشكل غير مقصود المعضلة الأمنية[5].

يدرك الواقعيون الدفاعيون أن المعضلة الأمنية لا مفر منها وهي سمة مستعصية على الحل في النظام الدولي. وحسب اعتقادهم؛ قد يتم تلطيفها أو زيادة حدتها من خلال "**المُعدلات البنيوية**"، فقد يُمثل القرب الجغرافي، وميزان الدفاع – الهجوم، والتكنولوجيا العسكرية، أهم العوامل التي تؤدي إما إلى التقليل أو زيادة احتمال النزاع بين الدول[6]، انطلاقا من توفر تلك الشروط (الظروف) "قد تتبع الدول على إثرها استراتيجيات متشددة أو ملائمة"[7].

---

[1]Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited ", Op.Cit, p.136.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 108-109.

[3]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1976), pp.29-31.

[4]Robert Jervis,"Perceiving and Coping With Threat", in Janice Gross Stein, Richard Ned Lebow, and Robert Jervis, eds, *Psychology and Deterrence* (Johns: Hopkins University Press,1989), pp.18-19.

[5]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Op.Cit, p.63-69.

[6]Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy....", Op.Cit, p.136-137; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma",Op.Cit, p.194.

[7]Jeffrey W. Taliaferro, *Balancing Risks : Great Power Intervention in the Periphery*, Op.Cit, p.5.

يوضح تاليفياروا ذلك بمثال الولايات المتحدة الأمريكية، "فتوفرها على شروط مثل البيئة الحميدة نسبيا أي انفصالها الجغرافي عن أوروبا والجيران الضعفاء (المكسيك وكندا)، قلل من اعتمادها على تقوية مؤسسات مركزية قوية ونوعية، مما جعلها تحافظ على ذاتها أول 150سنة من استقلالها. والعكس صحيح"[1]، قد تتفاعل الشروط السابقة (الجغرافيا والتكنولوجيا العسكرية) مع حسابات وتصورات صناع القرار، في تشكيل الحافز للسياسات الهجومية والتوسعية. مثل ما تم توضيحه في نظرية المقايضة التحالفية المناقشة أعلاه[2].

بشكل عام؛ قدم الواقعيون الدفاعيون، فرضيات ثانوية في نظرياتهم البنيوية لتفسير بعض الحالات الشاذة، "التي تبدوا فيها الدول عاجزة عن العمل وفق المنطق النظمي"[3]، فالأناركية وحدها لا يمكنها تفسير تلك الحالات، مثلما أشار سنايدر لذلك بقوله:" الأناركية وحدها لا تكفي أو ليست سببا كافيا للتنبؤ باستراتيجية أمنية توسعية"[4]. لذلك وظف جاك سنايدر وزملائه الدفاعيين (ستيفن والت وغلازرCharles Glaser وبوسن Barry Posen وفان إيفيراStephen Van Evera) المتغيرات المحلية؛ لتفكيك الأسباب التي تقف وراء تبني الدول سياسات خارجية مختلفة تجاه نفس الضغوط والحوافز النظمية. على سبيل المثال، يلاحظ قوجيلي أن فان إيفيرا قدم نوعا جديدا من الواقعية سماها "**الواقعية البنيوية لسوء الإدراك المحض**"، وتمزج هذه النسخة المُعدلة "العوامل النظمية مع التصورات، وتتلخص هذه النظرية في أن أسباب الحرب ترجع إلى سوء الفهم القومي للبنية الصافية للقوة الدولية"[5].

إذن حاول فريق الواقعية الدفاعية اتباع نصائح كولين إيلمان بتقديم تنبؤات محددة وغير غامضة حول سلوك السياسة الخارجية للدول الفردية، وتفسير النتائج المختلفة تجاه نفس الشروط البنيوية، عكس والتز الذي قدم تنبؤات غير محددة مثل تنبؤ نظريته بأنواع التحالفات في البنية المتعددة الأقطاب؛ حيث لم يحدد متى تنتهج الدول سلوك "تمرير الدور"(Buck-Passing)، ومتى تكون في وضع "عصابة مقيدة" (Chain-Gangs)[6]. إن إجراء تحويل نظرية والتز إلى نظرية للسياسة الخارجية حتم على علماء الواقعية الدفاعية، التضحية ببعض صرامة والتز، وقبول لقب الإختزاليين، من خلال اعتمادهم على متغيرات مستوى الوحدة في صياغة نظرياتهم[7].

---

[1]Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy....", Op.Cit, p.140.
[2]Jack Snyder, *Myths of Empire*…, Op.Cit, p.24.
[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 111.
[4]Jack Snyder, *Myths of Empire*…, Op.Cit, p.22.
[5] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.114.
[6]Colin Elman,"Horses for Courses : Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy? ", Op.Cit, p.16 ; Thomas J. Christensen & Jack Snyder,"Progressive Research on Degenerate Alliances", *American Political Science Review*, Vol. 91, No.4 (December, 1997), pp.919-922 ; Thomas J. Christensen, Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity", *International Organization*, Vol.44, No.2 (March., 1990), pp.137 – 168.
[7]Randall L. Schweller," Tripolarity and The Second World War", Op.Cit, p.74.

ولكن هل نجحوا في ذلك؟ يعتقد قوجيلي أن "الدفاعيين نجحوا نسبيا فقط في تقديم نظرية للسياسة الخارجية، لأنهم لم يقدموا نظرية صريحة للدولة، وإنما اكتفوا فقط بنزولهم لمستوى الوحدة وفتح العلبة السوداء ليس لاكتشافها، بل لرمي الحالات الشاذة فيها"[1]. عالجت الواقعية النيوكلاسيكية بدورها، ثغرات الواقعية الدفاعية في محاولة لتقديم نظرية صريحة للدولة؛ وبالتالي نظرية للسياسة الخارجية على قياس المحددات التي صاغها كولين إيلمان، لبلوغ القوة التفسيرية والتنبؤية المنشودة، فنزلوا لمستوى الوحدة وفتحوا العلبة السوداء هذه المرة لاكتشافها، وليس لرمي الحالات الشاذة فيها.

يولي البديل الدفاعي للواقعية النيوكلاسيكية[2]، أهمية للمتغيرات المحلية في تشكيل السياسات الخارجية للدول، خاصة تركيزهم الشديد على تصورات صناع القرار. إذ تؤدي المتغيرات الإدراكية دورا محوريا في تفسيرات نظرياتهم، وهم بذلك يتقاسمون التوجه نفسه مع النسخة البنيوية الدفاعية، في تقدير أهمية التفاعل بين المتغيرات البنيوية التالية: المُعدلات البنيوية، والمعضلة الأمنية، وعامل الإدراك كمتغير محلي مهم، وحسبهم تؤدي هذه المتغيرات الحاسمة دورا في تشكيل ردود السياسات الخارجية للدول المختلفة تجاه الضغوط النظمية، فأغلب النظريات المُنتجة تقريبا "تحتوي على عنصر موضوعي و**مكون إدراكي**"[3]. على سبيل المثال قام كل من تاليفيارو وستيرلين فولكر ببناء نماذج نظرية للسياسة الخارجية، تدمج المتغيرات المادية والإدراكية معا لتفسير السياسات الخارجية الدفاعية، التي انتهجتها القوى العظمى في فترات تاريخية معينة.

فجاءت دراسة تاليفيارو (نظرية ميزان الخطر، التي تمت الإشارة إليها سابقا) لتتحدى الواقعية الهجومية وتختبر افتراض الواقعية الدفاعية، الذي مفاده "أن النظام الدولي يقدم حوافز

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.116.

[2] للإطلاع على أهم أعمال الواقعية النيوكلاسيكية الدفاعية (حسب تصنيف قوجيلي والذي استبعد فيه توماس كريستنسن من فريق الدفاعيين) أنظر:

Aaron L. Friedberg,"Why Didn't the United States Become a Garrison State ?", *International Security*, Vol.16, No.4 (Spr, 1992).

Aaron L. Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America' s Anti- Statism and its Cold War Grand Strategy* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", Op.Cit.

Jeffrey W. Taliaferro, *Balancing Risks: Great Power Intervention in the Periphery*,Op.Cit.

Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy: Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods*, Op.Cit.

Jennifer Sterling-Folker, "Neoclassical Realism and Identity : Peril Despite Profit Across the Taiwan Strait", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit.

Mark R. Brawley, "Neoclassical Realism and Strategic Calculations: Explaining Divergent British, French, and Soviet Strategies toward Germany between the world wars (1919-1939)" in Steven E. Lobell et al , eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* , Op.Cit.

Mark R. Brawley, *Political Economy and Grand Strategy: A neoclassical realist view* (Routledge, 2010).

Steven E. Lobell, *The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics*, Op.Cit.

[3]Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", Op.Cit, pp.141-142.

للسياسات الخارجية العدوانية في ظل ظروف معينة فقط"، وللإجابة على لغز تدخل القوى العظمى في المحيط، استعان تاليفيارو بمفاهيم من نظرية الفرصة في علم النفس (Prospect Theory). حيث يرى أنه "لا توجد حوافز نظمية للقوى العظمى لجذب حلفاء أصغر أو للتدخل في المحيط"، وبالتالي الواقعية الدفاعية (والتز بشكل خاص) والهجومية تجاهلت تفسير الظروف التي تجعل "القوى العظمى تُصعد استراتيجيات التدخل، وتستمر في استراتيجيات الفشل والانسحاب في نهاية المطاف من الالتزامات المحيطية (فيتنام، أفغانستان...)"، استنتج تاليفيارو من خلال نظريته، أن العامل الإدراكي وتحديدا تصورات رجال الدولة، توفر التفسير. فسبب تبني المسؤولون استراتيجية التدخل الدبلوماسي والعسكري في أجزاء من العالم الثالث، هو فقط "لتجنب الخسائر المُتصورة"[1].

على نفس المنوال قدمت ستيرلين فولكر مقاربة نيوكلاسيكية دفاعية، دمجت فيها بين الواقعية والبنائية وشرحت من خلالها السياسات التعاونية في النظام الدولي[2]. تلاحظ فولكر أن كلا المقاربتين الواقعية والبنائية لا يمكن أن تقدم التفسير المناسب للسياسات التعاونية، الأولى تستثني ممارسات صنع القرار الجماعي والمؤسسات من ناحية إنتاج الهوية وإختيار الممارسة من منظور إدراكي. والثانية تستثني تأثير الأناركية وتقلبات البيئة والمؤسسات الدولية على المجموعات وكيفية صنعها للقرار محليا. وبالتالي، هي ترى أن الواقعية النيوكلاسيكية بدمجها للبيئة (متغير نظمي) والعملية (متغير محلي) توفر شرحا مناسبا للتعاون، من خلال جعل المؤسسات وممارساتها من منظور إدراكي متغير سببي، ينتج خيار المشاركة في التعاون الدولي كرد عقلاني على ضغوط البيئة الخارجية[3].

إذن، تلعب العوامل الإدراكية دورا تفسيريا في مقاربات النيوكلاسية الدفاعية، من خلال توسطها كمتغيرات فاصلة بين ضغوط الأناركية والإستجابة الخارجية للدول. يعتقد أصحاب هذا التوجه أنه يمكن للواقعية الاستعانة بالمتغيرات الفكرية والإدراكية من التخصصات الأخرى لمقاربة الواقع الاجتماعي والنفسي لصناع القرار، إذ لا يمكن للمتغيرات المادية اللبنة الأساسية في البناء الواقعي أن تحقق القوة التنبؤية والتفسيرية وحدها لمجمل السياسات الخارجية للدول سواء التعاونية أو النزاعية. لذلك، يرى تاليفيارو "أن جلب الرؤى من الفروع الأخرى مثل نظرية الإحتمالات، ونظرية القرار السلوكي، ونظرية الألعاب السلوكية، إلى دراسة التفاعلات الاستراتيجية، ودمج هذه الرؤى مع متغيرات الواقعية، يمكن أن تساعد على تفسير الإختلاف في السياسات الخارجية للدول

[1]Jeffrey W. Taliaferro, *Balancing Risks: Great Power Intervention in the Periphery*, Op.Cit, pp.5-7.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 154.

[3]Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy: Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods*, Op.Cit. p.92.

الفردية". وبالمثل أشارت لذلك ستيرلين فولكر بقولها: " يجب أن تتحول الواقعية النيوكلاسيكية إلى البنائية لإكمال صورتها للواقع الاجتماعي"[1].

الفرع الثاني: النيوكلاسيكية الهجومية

خطت الواقعية الهجومية توجهها[2]، منذ طرح ميرشايمرJohn Mearsheimer مؤلفه **مأساة سياسة القوى العظمى**، أين قدم فيه حجته المركزية الهجومية بشكل صريح، وجادل بأن أفضل وسيلة لحفظ الأمن والبقاء هي تعظيم القوة والتوسع؛ فكتب: "النظام الدولي يجبر الدول على تعظيم قوتها النسبية لأن هذه هي الطريقة المثلى لتحقيق أقصى قدر من الأمن"[3]، وكتب في مكان آخر "كلما زادت الميزة العسكرية التي تتمتع بها دولة ما على الدول الأخرى، زاد أمنها"[4]. كما يُشير ميرشايمر وزملاؤه الهجوميون إلى أن هدف تعظيم القوة هو خيار عقلاني مدفوع بالأناركية، على عكس مورغانثاو الذي يُرجع هدف تعظيم القوة إلى الطبيعة البشرية[5]. فكتب لابزEric Labs : " الاستراتيجية التي تسعى لزيادة الأمن من خلال تعظيم القوة النسبية، هي الرد العقلاني على الأناركية"[6].

يحدد ميرشايمر ثلاث سمات للأناركية، من وجهة نظره تمثل أسباب كافية لجعل الدول تخشى بعضها البعض وبالتالي تدفعها الى زيادة قوتها كتصرف عقلاني؛ **أولا:** غياب سلطة مركزية تتولى

---

[1] Ibid ; Jeffrey W. Taliaferro, *Balancing Risks: Great Power Intervention in the Periphery*, Op.Cit, p.233.

[2] قدم تاليفيار قائمة من أسماء العلماء الهجوميين، والتي كانت مزيجا من علماء الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية، واعتمد هذا التصنيف بناءً على الفرضيات الهجومية، فتضمنت القائمة كل من روبيرت غيلبين، أورغانسكي وجاك كاغلر، وراندال شويلر وجون ميرشايمر، وفريد زكريا، وإيريك لابز، ووليام وولفورث. لكن إذا استثنينا علماء الواقعية النيوكلاسيكية، من القائمة لفرز الهجوميين البنيويين، تصبح القائمة كالتالي: جون ميرشايمر، وإيريك لابز، وأورغانسكي وجاك كاغلر، ويضيف قوجيلي كل من كولين إيلمان، ودايل كوبلاند، هذا الأخير الذي صنفه تاليفيارو في فريق الواقعية الدفاعية، ولاحظ قوجيلي أنه قدم عملا ينطبق عليه مقاس الفرضية الهجومية. إذن تتمثل أهم أعمال الواقعية البنيوية الهجومية فيما يلي:

John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs* (New York, NY: W W. Norton, 2002). Eric J. Labs , " Beyond Victory: Offensive Realism and The Expansion of War Aims ", *Security Studies*, Vol.6, No.4 (summer, 1997), pp.1-49.

Jacek Kugler & A.F.K. Organski, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation", in Manus I. Midlarsky , ed, *Handbook of War Studies* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996).

Colin Elman,"Extending Offensive Realism: The Louisiana Purchase and America's Rise to Regional Hegemony ", *American Political Science Review*, Vol.98 , No.4 (November, 2004).

Dale C. Copeland, *The Origins of Major War* (Ithaca : Cornell University Press, 2000).

[3] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs*, Op.Cit, p.11

[4] مقتبس في:

Colin Elman,"Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy ?", Op.Cit, p.28.

[5]Ibid ; John J.Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs* ,Op.Cit, p.11.

[6]Eric J. Labs, " Beyond victory: Offensive Realism and The Expansion of War Aims", Op.Cit, p.12.

مهمة حماية الدول من تهديد بعضها البعض، **ثانيا:** إن امتلاك الدول لقدرات هجومية، يؤدي إلى نشر الخوف والترقب في أوساط الدول الأخرى، من أن تكون الضحية لتلك القدرات الهجومية، **ثالثا:** عدم اليقين حول نوايا الدول الأخرى[1].

بعبارة أخرى، إن غياب سلطة عليا تراقب وتحمي اتفاقيات السلام من الخرق والتجاوز، يجعل الدول تعيش حالة من عدم اليقين والخوف المستمر من أن تتغير شروط السلام (السارية اليوم) مستقبلا. بمعنى، إذا كانت مثبطات الهجوم مثل الجغرافيا والتكونولوجيا وهوية الدول مثلا، تؤسس لبيئة سلمية حاليا، فليس هناك ما يضمن أن تطور هذه الدول "أساليب شيطانية" -على حد تعبير وولفورث-للتغلب على هذه المثبطات، والتحول من الحالة السلمية الدفاعية إلى الحالة النزاعية الهجومية[2]. لذلك، يشدد الهجوميون على الحد الأقصى من القوة، لأن "منظور الكمية الملائمة من القوة (كما يدعوا والتز) غير مجدي في عالم القدرات المتحركة وموازين القوى المتغيرة"[3]، ويُحدد ميرشايمر **الابتزاز**(Blackmail) والحرب على أنهما الاستراتيجيتان الرئيسيتان لتعظيم القوة[4]. ولكي تتغلب الدول على القدرات الهجومية التي تمتلكها الدول الأخرى، ينصحها ميرشايمر بالاستباقية وتبني السلوك الهجومي بدل الدفاعي، ويرى أنسب طريقة لتجنب الهجوم من الدول الأخرى، هو أن تسعى الدولة لأن تكون أقوى دولة في النظام الدولي. بمعنى "الوضع المثالي لها أن تكون الدولة **المهيمنة** في النظام"[5].

بالرغم من أن ميرشايمر يدرج نظريته الهجومية على أنها خليفة لواقعية والتز الدفاعية[6]، إلا أن أغلب العلماء يلاحظون أن هناك اختلاف يميز التوجهين الهجومي والدفاعي[7]. وبالتالي فهناك نقاط اختلاف وإلتقاء بين دفاعية والتز وهجومية ميرشايمر؛ حيث تنطلق النظريتين في تفسيرهما للسياسة الدولية من القيود البنيوية وتحديدا منطق الأناركية السائد في النظام الدولي، فغياب سلطة عليا تراقب وتوجه الدول في النظام الدولي، يجعل الدول تعيش في نظام العون الذاتي، ويصبح هدفها الرئيسي هو حفظ البقاء. إلى هنا تتعامل النظريتين بشكل متساوي، حيث تبحثان في الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق هدف البقاء. يكمن الاختلاف الأساسي في تبني السلوك الدفاعي

---

[1]John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs*, Op.Cit, p.2.
[2]William C.Wohlforth, " Realism", in Christian Reus -Smit &Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations*, Op.Cit, p.139.
[3]سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.118.
[4]Brian C. Schmidt, "Realism as Tragedy", *Review of International Studies*, Vol.30, No.3 (Jul, 2004), p.433.
[5]John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs,* Op.Cit, p.18.
[6]William C.Wohlforth, "Realism", in Christian Reus -Smit &Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations,* Op.Cit, p.139.
[7]Ibid ; Colin Elman,"Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy ?",Op.Cit, p.23 ; Eric J. Labs, " Beyond victory: Offensive Realism and The Expansion of War Aims ",Op.Cit; Peter Toft, "John J. Mearsheimer: An Offensive Realist Between Geopolitics and Power",Op.Cit; Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited ", Op.Cit; Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions*, Op.Cit.

والحفاظ على القوة والوضع الراهن بالنسبة لوالتز، وتبني السلوك الهجومي وتعظيم القوة والتوسع إلى حد الهيمنة بالنسبة لميرشايمر. إذ يعتقد ميرشايمر أن البيئة الأناركية للنظام الدولي تُحتم على الدول أن تكون دولا تعديلية وبالتالي، يرفض ما يدعوا إليه والتز وباقي الدفاعيين في أن "مفتاح البقاء هو الدفاع عن الوضع الراهن"[1].

يؤكد ميرشايمر ذلك على ضوء دفاعه عن حجته الهجومية، بأن هدف البقاء يتطلب السلوك العدواني وهو ليس خيارا نابعا من الدوافع الداخلية للدول، أو هو ميولا غرائزيا لحب السيطرة، بل هو خيار تحتمه القيود البنيوية على الدول لزيادة احتمال بقائهم. فكتب: " ترى نظريتي أن القوى العظمى مهتمة أساسًا باكتشاف كيفية البقاء على قيد الحياة في عالم لا توجد فيه وكالة تحميها من بعضها البعض؛ يُدركون بسرعة أن القوة هي مفتاح بقائهم"، وهو بذلك يقلل من وجود قوى الوضع الراهن في النظام الدولي[2].

بالرغم من أن البديل الواقعي النيوكلاسيكي الهجومي يتشارك نفس التصور مع البنيويين الهجوميين، الذي يرجح هدف تعظيم القوة والتوسع، والتمييز الفاصل بين القوى التعديلية وقوى الوضع الراهن، كافتراض مركزي للتوجه الهجومي، إلا أنه يختلف معهم في تفسير محركات هذا الافتراض. فميرشايمر وزملاؤه البنيويون ينطلقون في تحليلاتهم من منطق الأناركية ويمنحونها الوزن السببي في تفسير نتائج السلوك الدولي العدواني في النظام الدولي، بينما يولي شويلر وزملاؤه النيوكلاسيك الهجوميين أهمية لمتغيرات مستوى الوحدة، في تفسير أسباب اتباع الدول الفردية السلوك التعديلي أو سلوك الحفاظ على الوضع الراهن. كما يختلفون أيضا حول أهداف التوسع وتعظيم القوة، فالنيوكلاسيك الهجوميون قدموا أدلة تاريخية أثبتوا من خلالها، أن معظم سياسات التوسع الامبريالي التي حدثت في تاريخ السياسة الدولية لم تكن تهدف لتحقيق الأمن الخارجي، بل كانت مدفوعة بالجشع، وتحصيل القوة[3].

مثلت أعمال كل من روبيرت غيلبين، وراندال شويلر، وفريد زكريا، "الخط الصلب من الهجومية"، حسب تصنيف قوجيلي، حيث ركزت جل أعمالهم على تفكيك أسباب وجذور التوسعية؛ والتي يعتقدون-مثل ميرشايمر-أن للأناركية تأثير جزئي في نتائجها، "ثم تأتي السياسات المحلية لاحقا لتقرر التفاصيل". أما باقي الفريق فقدموا أعمالا تشرح أسباب ومثبطات السياسات التوسعية؛ والتي يرجعونها للقيود المحلية، وهم بذلك يمثلون "الخط اللين" للنيوكلاسيكية الهجومية[4]. كما

[1]Colin Elman,"Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy ?", Op.Cit, p.28.
[2]John J.Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs*, Op.Cit, pp.11-18.
[3]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats : A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", Op.Cit, p.162 ; Robert G.Gilpin, *War and Change inWorld Politics*, Op.Cit.
[4] سيد أحمدقوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.149.

يشدد الهجوميون النيوكلاسيك على مسألة فاصلة في تفسيرهم للسياسات التعديلية[1]، وهي **قوة الدولة** (State Power)؛ إذ يجادل كل من فريد زكريا وروبيرت غيلبين في أن السياسات التوسعية ترتبط أساسا بالزيادة في قوة وقدرات الدول، فالدولة التي تشهد تنامي ملحوظ في قوتها العسكرية والاقتصادية، سوف تتجه لإستخدام هذه القوة وبسطها وتوسيعها على المستوى الإقليمي والدولي، مثلما أشار غيلبين:" الدولة التي تشهد زيادة في قوتها، ستسعى إلى بسط سيطرتها الإقليمية، أو نفوذها السياسي، أو هيمنتها على الاقتصاد الدولي"[2]. وهو ما أثبته فريد زكريا في أطروحته الشهيرة "**الو اقعية الممركزة الدولة**"، التي أكد من خلالها على وجود علاقة إيجابية بين متغير نمو قوة الدولة ومتغير السياسة الخارجية التوسعية[3].

كما فندت نظريته النيوكلاسيكية الهجومية، التحليلات التي خلصت إليها الواقعية الدفاعية حول السلوك التوسعي للقوى العظمى في النظام الدولي. عندما ربطت سياسة التوسع بحافز التهديدات في البيئة الخارجية، حيث جادل زكريا بأنه "يجب تجاوز الحجج التي تركز على التهديد والأمن، وهي دوافع تلاعب بها العلماء ورجال الدولة لتفسير التوسع. والاقتناع بأن الدول تسعى إلى أكثر من تحقيق الأمن. هي تسعى للتأثير على البيئة الدولية، فكلما زادت قوتهم زاد تأثيرهم"[4]. ولإختبار حجته النظرية، بحث في أسباب توسع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترتين(1865-1889)، و(1889-1908)، حيث لاحظ أن الفترة الأولى شهدت توسعا معتبرا مقارنة بالفترة الثانية التي شهدت توسعا أقوى. استنتج زكريا "أنه عندما كانت قوة الدولة في أدنى مستوياتها، لم يحدث أي توسع تقريبا، (...) لكن في الفترة التي شهدت توسعا قويا، كان ذلك مرتبطا بنمو اقتصاد الولايات المتحدة وتقدم التصنيع، وظهور حكومة **قوية ومركزية** ومتماسكة"[5]. وشدد زكريا على أهمية **قوة جهاز الدولة** في قدرته على استخراج وتعبئة الموارد من المجتمع، كمؤشر على قوة الدولة، وهو أمر يوافقه عليه جميع النيوكلاسيك. فكتب:" بحلول أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، نما الاقتصاد الأمريكي بسرعة، لكن هذه القوة الوطنية كانت تحجبها دولة ضعيفة، لأن الحكومة

---

[1] فيما يلي أهم أعمال الواقعية النيوكلاسيكية الهجومية:

Robert G.Gilpin ,War *and Change in World Politics*, Op.Cit.
Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princetion: Princetion University Prees, 1998).
Randall L.Schweller, "Tripolarity and The Second World War", Op.Cit.
Randall L. Schweller, " Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?", Op.Cit.
Randall L.Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", Op.Cit.
Randall L.Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*, Op.Cit.
Colin Dueck,"Realism, Culture and Grand Strategy, Explaining America's Peculiar Path to World Power", Op.Cit.

[2]Robert G.Gilpin, *War and Change in World Politics*, Op.Cit, p.106.
[3]Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*, Op.Cit, pp.183-185.
[4]Ibid.
[5]Ibid, p.184.

الفيدرالية (قوة الدولة) كانت منقسمة وغير متماسكة وكانت تفتقر للقدرة على استخراج الموارد باستمرار لتحقيق أهداف التوسع"[1].

إذن يضيف النيوكلاسيك الهجوميون شرطا ضروريا للحجة المركزية الهجومية، وهو لا يمكن للدول أن تنتهج سياسة تعظيم القوة والتوسع الخارجي، إلا إذا شهدت زيادة في قوتها الوطنية، بالتزامن مع امتلاكها جهاز دولة قوي له القدرة على استخراج هذه الزيادة وتحويلها إلى قوة فعلية. ونلاحظ من الفقرة السابقة أن زكريا يفرق بين نوعين من القوة؛ القوة الوطنية وقوة الدولة، والأخيرة منحها جميع النيوكلاسيك دورا مركزيا في تحليلاتهم، إذ بدونها لا يمكن وضع تقييم موضوعي لقدرات الدول، فما يهم حسبهم هو قدرة الحكومات على خلق القوة وتفعيلها أيضا، ويتوقف ذلك على مدى استقلاليتهم عن المجتمع وقدرتهم على اختراقه. قدم توماس كريستنسن أيضا طرحا موازيا لما قدمه فريد زكريا، في مؤلفه "خصوم مفيدون"(Useful Adversaries)؛ حيث طور مفهوم **القوة القومية** والتي عرفها كالتالي:" هي قدرة قادة الدولة على تعبئة موارد أمتهم البشرية والمادية وراء مبادرات سياسة الأمن"[2].

يرى شويلر أن كريستنسن يستخدم هذا المفهوم ليسلط الضوء على مختلف المشاكل والعقبات السياسية التي يواجهها رجال الدولة أثناء التعبئة المحلية، للتحضير لاستراتيجية كبرى جديدة ومكلفة، والتي يعتقدون أنها ضرورية للأمن القومي[3]. لذلك، قد تمتلك الدول قوة وطنية، ولكنها تعجز عن تفعيلها، لتحقيق طموح التوسع، خاصة إذا واجهت مقاومة سياسية ومجتمعية محلية. قدم شويلر بدوره شرحا معمقا لمثل هذه العقبات المحلية في أعماله التي اختصت بتفسير ومعالجة السياسات التعديلية ومصادرها المحلية. وأكد من خلال أعماله (خاصة نظريته **ميزان المصالح**، والتي سنناقشها لاحقا) أن النظرية الواقعية النيوكلاسيكية تقدم متغيرات حاسمة أغفلتها كل من الواقعية البنيوية والواقعية الهجومية على وجه الخصوص، في تفسير لغز قلة التوسع والعدوان؛ وتتمثل هذه المتغيرات في: الاستقرار السياسي، وإجماع النخب، والتماسك الاجتماعي، وقوة/ضعف النظام[4]. يلاحظ روز أن هذا التفسير الجديد الذي اعتمده النيوكلاسيك والذي يؤكدون من خلاله على المتغيرات الفاصلة المحلية، "يمثل تطورا مهما في التنظير الواقعي"[5].

---

[1] Ibid.

[2] مُقتبس في:

Randall L.Schweller,"The Progressiveness of Neoclassical Realism", Op.Cit, p.342.

[3] Ibid, p.342-343.

[4] Randall L.Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization : Expansionist Ideology in the Age of Mass Politics", in Steven E. Lobell, et al, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.247.

[5] Gideon Rose,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", Op.Cit, p.161.

المبحث الثاني: القوة التفسيرية للو اقعية النيوكلاسيكية وحدود الو اقعية البنيوية التفسيرية

يصف علماء العلاقات الدولية؛ التطور المستمر للفكر الواقعي، بأنه تسلسل خطي لمحاولات تنقيحية مستمرة لبلوغ نظريات شاملة للسياسة الدولية[1]. عن طريق تجنب النماذج النظرية **الإرتدادية** والعمل على انتاج نماذج **تقدمية** حسب تصنيف إيمري لاكاتوش، للبرامج البحثية. ولبلوغ النموذج النظري التقدمي، يرى فاسكيز John Vasquez أنه يحتاج التحول في النظرية إلى أكثر من مجرد شرح الأدلة المتضاربة، يجب أن يوضح كيف يمكن لمنطق النظرية الأصلية أو النظرية المعاد صياغتها تفسير الأدلة المتناقضة، ويتم تحديد كيف يمكن أن تؤدي هذه النظرية إلى افتراضات وتوقعات جديدة (أو ملاحظات) لم تتوقعها النظرية الأصلية[2]. وهو ما يعبر عنه لاكاتوش **بتحول المشكلة التقدمي** (Progressive Problem Shift)، و "يعني أن التغيير في **الفرضيات المساعدة** (Auxiliary Hypotheses) يؤدي إلى زيادة المحتوى التجريبي للبرنامج ويتيح له التنبؤ بحقائق جديدة"[3]. أما **تحول المشكلة الإرتدادي** فهو عكس ذلك، لا تقدم الفرضيات المساعدة أي جديد إلى المحتوى التجريبي[4].

إنطلاقا من ذلك يصنف والتز نظريته على أنها تقدمية بدليل، أنها قدمت تفسيرا نظميا للسياسة الدولية، مختلفا عما قدمه مورغناثاو، بالرغم من اشتراك نظريتهما في النواة الصلبة إلا أن والتز قدم فرضيات مساعدة لتفسير السياسة الدولية تعتمد على المتغيرات السببية النظمية وتستبعد متغيرات مستوى الوحدة الموجودة في نظرية مورغانثاو. حيث ينتقد والتز تحليل فاسكيز الذي يضع الواقعية البنيوية والكلاسيكية في نموذج واحد على أساس أنهما ينطلقان من افتراضات أساسية معينة. ويؤكد في المقابل أن النظريتين تنطلقان من افتراضات أساسية مختلفة، ويصنف نظريته على" أنها نظمية ونظرية مورغنثاو سلوكية"[5].

بدورها تعرضت نظرية والتز للنقد والتنقيح، حيث قدمت النسخ المعدلة (الواقعية الهجومية والواقعية النيوكلاسيكية)، فرضيات مساعدة أعادوا من خلالها فحص فرضية الأمن/البقاء. وذلك بالعودة إلى فرضية مورغانثاو الخاصة بهدف تعظيم القوة[6]، مثلما ناقشنا في الأجزاء السابقة، قدم كل من ميرشايمر وشويلر فرضيات ترجح هدف تعظيم القوة والتوسع على هدف

---

[1]William C.Wohlforth," Realism", in Christian Reus -Smit and Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations*, Op.Cit, p.136.

[2]John A.Vasquez,"The Realist Paradigm and Degenerative Versues Progressive Research Programs : An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", Op.Cit, p.900.

[3] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص.67.

[4] المرجع نفسه.

[5]Kenneth N. Waltz,"Evaluating Theory", Op.Cit, p.913.

[6] قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، صص.76-77.

القوة الملائمة وتعظيم الأمن. لكنهم اختلفوا حول الدوافع، فالأول ربطها بمنطق الأناركية والثاني ربطها بالبنية المحلية. يلاحظ قوجيلي "أن واقعية شويلر النيوكلاسيكية وجهت تحديا كبيرا لفرضيات والتز المبتكرة خاصة فرضية (دافع الأمن / البقاء)"[1].

كما حددت النسخة الواقعية النيوكلاسيكية المعدلة عدة أوجه قصور في واقعية والتز، حاول العلماء تصحيحها وتقديم تصويب لها، وكلها تصب في مشكلة واحدة رئيسية وهي تجاهل الصورة الثانية في نظرية السياسة الدولية. بالإضافة إلى تفنيد إدعاء والتز القاضي بأن نظرية السياسة الدولية ليست نظرية للسياسة الخارجية. إذن، عبر دمجها المستوى النظمي مع المحلي وفتح العلبة السوداء وتقديم نظرية صريحة للدولة وبناء نماذج للسياسة الخارجية، تكون النيوكلاسيكية بذلك، قد تفوقت في تقديم التفسير لأصعب الألغاز التي واجهها والتز، وخاصة الضربة الرئيسية التي تلقتها نظريته عندما لم تتنبأ بانهيار الاتحاد السوفييتي وعجزت عن تقديم التفسير. في هذا الجزء نناقش هذه الجدلية بالتفصيل.

المطلب الأول: غياب الصورة الثانية في نظرية السياسة الدولية

تُعرف الواقعية بشكل عام بأنها نظرية الدولة، لأن "افتراض الدولة فاعل" يحتل تمركزا رئيسيا في تحليلات الواقعيين وهو النواة الصلبة للبراديغم الواقعي. لكن مع ظهور النظرية البنيوية بزعامة والتز، تراجع ذلك التمركز بسبب إعلاء دور الصورة الثالثة مقابل تغييب الصورة الثانية، فغدت الدولة متغيرا تابعا تاركة التمركز لصالح البنية كمتغير مستقل. شكل هذا انتقادا أساسيا تلقته النظرية الواقعية البنيوية.

الفرع الأول: تمركز دولاتي بدون نظرية الدولة

تميزت نظرية السياسة الدولية بتركيزها على أهمية بنية النظام الدولي في تشكيل السياسة الدولية وإدارة تفاعلات الدول في بيئتها الفوضوية، فمنطق الأناركية -حسب نظرة والتز التي ناقشناها سابقا-يتحكم في سلوك الدول إلى حد كبير عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمحاكاة. وهنا يصر والتز على أن المحددات النظمية الدولية هي المسؤولة بشكل أساسي على تصرفات الدول سواء السلمية أو النزاعية، ويستبعد في مقابل ذلك أي تفسير يخص مستوى الوحدة، وهو بذلك يرفض توظيف خصائص الوحدة في تفسير السياسة الدولية. ناقش هذه الحجة في كتابه **نظرية السياسة الدولية**، حيث انتقد والتز بشكل صارم النظريات التي تحاول تفسير السياسة الدولية انطلاقا من مستوى الفرد أو مستوى الدولة بالاعتماد على تحليل الخواص المحلية للدول. وحسبه هذه

[1] المرجع نفسه، ص.77.

النظريات هي نظريات اختزالية(Reductionism Theories) فيقول: "الجهد المبذول لشرح مجموعة سلوكيات الوحدة من خلال الدراسة النفسية لأعضائها هو نهج اختزالي"[1].

طال انتقاد والتز كل من زملائه الواقعيين مورغانثاو وكيسنجر وإعتبرهما اختزاليان لأنهما يميلان للاعتماد على سمة التصورات الذاتية للفاعلين ومنحها دور مهم في تكوين وإعادة إنتاج النظام[2]. الذي هو خاصية البيئة (الأناركية)، وأن الوحدات حسب والتز هي مجرد أجزاء تابعة لإملاآت النظام، ولا تملك الفاعلية الكافية للتأثير فيه، في الواقع، رغم محاولة والتز تسويق رؤيته على أنها أكثر منهجية وصرامة في تناول الوقائع الدولية، إلا أنه بدوره تلقى هجوما كبيرا من طرف منتقديه فيما يتعلق باستبعاده للصورة الثانية في نظريته.

كانت أبرز الانتقادات تلك التي ركزت على الجانب الأنطولوجي، فوفقًا لوندت Wendt "والتز يتعامل مع الدولة على أنها معطى وجودي، وعلى أنها مفهوم بدائي لا يتطلب مزيدا من التوضيح". حيث يجادل وندت عكس ذلك، فمن وجهة نظره "الدولة مفهوم يتطلب نوعًا من التفسير الجوهري الذي لا يمكن تقديمه إلا من خلال نظرية كاملة للدولة"[3]. يجادل روجي Jon Gerard Ruggie أيضا أن إحدى مشكلات والتز هو أنه لا يوفر طريقة يمكن من خلالها تفسير أو وصف أهم تغيير موضوعي في السياسة الدولية في هذه الألفية وهو:"التحول من النظام الدولي في العصور الوسطى إلى النظام الدولي الحديث". حيث ناقش روجي مسألة الاستمرارية والتحول في النظام الدولي؛ والتي حسبه من الاغفالات التي أصر والتز على عدم تضمينها في نظريته، فإذا "كان التغيير البنيوي مصدره العمليات على مستوى الوحدة، ووالتز يستبعد مستوى الوحدة من مجال نظريته النظمية، فإنه بذلك يقوم بإخراج المصدر النهائي للتغيير"[4].

يتفق آشلي Richard Ashley مع روجي في أن **بعد التغيير** مفقود في نظرية والتز؛ لأنه" أسقط المكون التحليلي الثاني للبنية وهو الوحدات المتمايزة وظيفيا"[5]. ينتقد هوبسان John Hobsen هو الآخر واقعية والتز الشحيحة، التي تغيب منطق **الدولة** في تعريف البنية، ويرى أن السوسيولوجيا

---

[1]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.18.
[2]Richard k .Ashley,"The Poverty of Neorealism", Op.Cit, p.231.
[3]Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.63.
[4] قارن روجي بين نظرية المجتمع لدوركهايم ونظرية السياسة الدولية لوالتز، وحاجج أن نظرية دوركهايم تولي أهمية لبعد التغيير أو كما يسميها دروكهايم "الكثافة الديناميكية" للمجتمعات التي تغير بعمق الشروط الأساسية للوجود الجماعي، ويقصد هنا كمية وسرعة وتنوع المعاملات التي تجري داخل المجتمع. لكن والتز ينفي مثل هذه العوامل على مستوى الوحدة. يلاحظ روجي أن والتز يخرج عن إطار دوركهايم بشأن هذه النقطة فقط، بينما يتابعه عن كثب في نواح أخرى، نتيجة لذلك تحاكي نظرية والتز نظرية المجتمع لدوركهايم فقط من ناحية التكاثر، ولكن لا تحاكي المنطق التحولي "Transformational Logic". للمزيد انظر:
Jon Gerard Ruggie,"Continuity and Transformation in the World Polity: to Warde a Neorealist Synthesis", Op.Cit, pp.273-285.
[5] Richard k .Ashley,"The Poverty of Neorealism", Op.Cit, p.241.

التاريخية أعادت نظام الدولة لدراسة التغيير، بمعنى تمييز نظام الدولة على أنه المحدد الوحيد للتغيير. في محاولة له لتقديم تفسير غير واقعي للتغيير الدولي من خلال عدسة السوسيولوجيا التاريخية، يقول: "الدول وأنظمة الدول والإقتصاد الدولي والقوى الاجتماعية كلها متغيرات هامة في فهم التغيير والتطوير"[1]. إذن لاحظ أغلب النقاد بأن هذا التجاهل ونقص الاهتمام بالدولة له عواقب منهجية على نظرية والتز في السياسة الدولية،" لأنه يعني أنه غير قادر على تفسير أصول الدولة أو النظام الدولي "[2].

أجمع نقاد والتز على أن نظريته تحتوي مفارقة أساسية، فكيف من جهة تُصر على المركزية المطلقة للدولة المستقلة في السياسة الدولية، ومن جهة تنفي وجود نظرية للدولة[3]. يبرر والتز هذا التناقض من خلال تأكيده على أن هدفه كان هو تطوير نظرية نظمية (على مستوى النظام الدولي)، لذلك أولى القليل من الاهتمام لمستوى الوحدة[4]، بالرغم من اعترافه أن "نظرية السياسة الدولية تحتاج أحيانا إلى نظرية للدولة " إلا أنه يفضل تجنب توظيفها للتنبؤ والتفسير. فكتب: "مثلما تتطلب نظرية السوق أحيانًا نظرية عن الشركة، فإن النظرية السياسية الدولية تحتاج أحيانًا إلى نظرية للدولة. ومع ذلك؛ يمكن إجراء بعض التنبؤات الناجحة دون الالتفات إلى الدول، لا نحتاج دائمًا إلى الانتقال سريعًا من البنية إلى الوحدة عند البحث عن تفسيرات"[5].

كان والتز أيضًا مقتنعا تمامًا أن التغييرات في التقنيات الصناعية والعسكرية المتاحة للدول قد تؤدي إلى التغيير في طبيعة الأنظمة[6]، و" أن الأسباب البنيوية لا يمكن أن تقدم أكثر من تفسير جزئي للنتائج الدولية"[7]. ومع ذلك يميل والتز بشدة إلى تجاهل الدولة نظرا لوقوعها في نظام دولي أناركي يجردها من أي تأثير أو أي وضع وجودي[8]، لذلك أسقط والتز هذا المكون البنيوي عمدا لأن البيئة (الأناركية) حسبه تولد وحدات متشابهة وظيفيا[9]. جادل والتز بشكل مستفيض في مؤلفاته ردا على نقاده، بأن التشابه والتكرار في النتائج الدولية يفسر قدرا كبيرا من حججه، فكتب: "لقد

---

[1]John M. Hobsen, "Debate The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", Op.Cit, p.288.
[2]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.63.
[3]John M.Hobson, *The State and International Relations*, Op.Cit.
Jack S. Levy,"Domestic Politics and War" in Robert I. Rotberg and Theodore k. Rabb**,** eds, *The Origin and Prevention of Major War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).
Richard k .Ashley,"The Poverty of Neorealism", Op.Cit.
Jon Gerard Ruggie, "Continuity and Transformation in the World Polity: to Warde a Neorealist Synthesis", Op.Cit
Michael Mastanduo, David A.Lack, John Ikenberry,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit.
[4]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.14.
[5]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics", Op.Cit, p. 331.
[6]Kenneth N.Waltz,"Realist Thought and Realist Theory", Op.Cit, p.37.
[7] Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* , Op.Cit, p.14.
[8]John M. Hobson, *The State and International Relations*, Op.Cit, p.24.
[9] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.13.

تكررت سلوكيات الدول وأنماط تفاعلاتها عبر القرون بالرغم من التغييرات العميقة في التكوين الداخلي للوحدات"، فعلى سبيل المثال، يرى والتز أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي خلال معظم سنوات الحرب الباردة أظهر سلوكهما أوجه تشابه مذهل من خلال سياسات التسليح وتدخلاتهما في الخارج [1]، باختصار، يجادل والتز بأن إثراء النظرية كما يقترح النقاد، قد يحسن دقتها الوصفية بشكل هامشي، لكن في الوقت ذاته سيقلل من صرامتها النظرية وقوتها التفسيرية [2].

الفرع الثاني: تمايز الوحدات أم تشابه: إعادة النظر في الصف الثاني لتعريف البنية

رأينا سابقا أن والتز ميز بين الوحدات على المستوى البنية الهرمية والوحدات على المستوى البنية الأناركية، الأولى تتميز بتمايزها الوظيفي، والثانية تتميز بالتشابه الوظيفي، كما كتب والتز "تتكون السياسة الوطنية من وحدات متمايزة تؤدي وظائف محددة، وتتكون السياسة الدولية من وحدات متشابهة تكرر أنشطة بعضها البعض"[3]. أخذت هذه الحجة حيزا كبيرا من النقاش والنقد وأفرد لها نقاد والتز العديد من الكتابات والأبحاث التجريبية لدحض هذه الحجة وإثبات أن الوحدات على المستوى النظمي هي **متمايزة وظيفيا** وليست متشابهة، سنعرض جانب من هذه النقاشات التي نتفق معها في كونها مدخل مفيد لإعادة النظر في موقع الوحدات الصغرى في التفسيرات النظرية.

يجادل جون روجي بشكل مقنع أن "المكون الثاني -**تمايز الوحدات** -للبنية يجب ألا يُسحب من تعريف البنية"، في اعتقاده أن هذا المكون "يعمل كمصدر بالغ الأهمية للتنوع البنيوي". ويقصد روجي بالتنوع البنيوي تلك العملية المسؤولة عن التحول من نظام دولي إلى نظام دولي آخر، مثل ما أشرنا في الجزء السابق "من النظام الدولي للقرون الوسطى إلى النظام الدولي الحديث"، وبالتالي فبعد **التغيير** حسبه هو خاصية الصف الثاني لتعريف البنية[4].

يدعوا هوبسن أيضا إلى إعادة النظر في مفهوم الوحدات المتمايزة، لأن الوحدات فعلا متمايزة ومتباينة من وجهة نظره، وذلك من حيث علاقاتهم الداخلية مع المجتمع التي تؤدي إلى سياسات خارجية مختلفة، وحسبه طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، هي أمر بالغ الأهمية لفهم العلاقات الدولية. بمعنى يجب توظيف نظرية الصورة الثانية في تحليل السياسة الخارجية والسياسة

[1]Kenneth N. Waltz,"The Emerging Structure of International Politics", Op.Cit, p.47.
[2]Paul Schroeder, "Historical Realist vs.Neo-realist Theory", Op.Cit, p.113.
[3]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.97.
[4]John Gerard Ruggie, "Continuity and Transformation in The World Polity: To Warde a Neorealist Synthesis", Op.Cit, pp.274-279.

الدولية، فكتب" تتضاعف قوة الدولة عندما تكون قادرة على ترسيخ نفسها على نطاق واسع داخل المجتمع"، وهو بذلك يتفق مع رؤية روجي في أن "تمايز الوحدات يجب ألا يسقط من النقاش"[1].

مثل روجي أعاد بيوزان ومعاونوه طرح فكرة **الوحدات المتمايزة** وظيفيًا كبعد بنيوي للنظام الدولي. فبالرغم من قناعتهم؛ أن حجة والتز لإلغاء هذا المكون البنيوي ناتجة من تأثير الأناركية، التي تولد وحدات متشابهة وظيفيا، إلا أنهم في الوقت ذاته يصرون على أنها ليست نتيجة منطقية للأناركية. يقترح بيوزان ومعاونوه تصور الوحدات المتمايزة وظيفيا على أنها تملي طابع البنية العميقة الفوضوية، وتنبع حجتهم من أدلة تاريخية[2]. ويصرح كيوهن في إطار إنتقاده لوالتز "أن النظرية الجيدة هي التي توفر مجموعة من الإجابات المعقولة (القابلة للاختبار) للأسئلة المتعلقة بسلوك الدولة في ظل ظروف محددة، والواقعية إنطلاقا من ذلك هي ضعيفة في تفسير **التغيير** بشكل خاص"[3].

يجادل جاك دونللي في نفس السياق؛ بأن حجة والتز التي مفادها أن الفوضى تولد وحدات متشابهة ليست صحيحة، لأن "الالتزامات الدولية وأنظمة القواعد يمكن أن تقدم تقسيما للعمل السياسي في أنظمة فوضوية". يعتقد دونللي أن ما تقوم به الوحدات داخل الأنظمة الهرمية هو يشبه تماما ما تقوم به الجهات الفاعلة في النظام الدولي، مثل المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي، الذي يقدم أمثلة واضحة عن التمايز الوظيفي من خلال إنشاء الالتزامات والتبعية وتقسيم العمل السياسي[4]. ويدعونا شرودر بالمثل إلى الاقتناع بأن "النتائج الرئيسية والأنماط العامة في التاريخ الدولي لا يمكن تفسيرها بشكل مناسب، ما لم يدرك المرء ويسمح بقدر كبير من التمايز الوظيفي". فيلاحظ شرودر مثلا أن خلال الفترة الويستفالية سعت كل من الدول الكبرى والصغرى إلى الحفاظ على بقائها ليس فقط بالاعتماد على الاستراتيجيات المتعارف عليها مثل الموازنة والمسايرة والإختباء، بل اتبعت طريق **"التخصص"** من خلال تبني وظائف دولية مهمة ومعينة تتميز بها الوحدة عن باقي الوحدات الأخرى، ومن خلالها تقتنص الوحدة الاعتراف والدعم من طرف المجتمع الدولي[5]. إذن يشير كل من شرودر وبيوزان ومعاونوه وجاك دونللي إلى مجموعة من الحجج التاريخية التي تثبت ولو بشكل جزئي خطأ افتراض والتز، والملاحظة المهمة هو أن أغلب الأمثلة تركز بشكل أساسي على الوحدات الصغيرة التي أغفل والتز ذكرها في تفسيراته وهو ما نحاول اثباته على طول سير هذه الدراسة.

[1]John.M. Hobsen, "Debate: The Second Wave of Weberian Historical …" ,Op.Cit, pp.294- 295.
[2]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Op.Cit, p.49.
[3]Robert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond ", Op.Cit, p.159.
[4]Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, Op.Cit, p.96.
[5]Paul Schroeder, "Historical Realist vs.Neo-realist Theory" , Op.Cit, p.125.

يوضح شرودر حجته من خلال سرد بعض الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها الدول الكبرى والصغرى بشكل خاص؛ وهو ما يشير حسبه إلى **التمايز الوظيفي** الذي ميز تلك الفترة. على سبيل المثال، كانت بريطانيا تقوم بعدة وظائف دولية من بينها:" مالكة التوازن الأوروبي، حماية الدول الصغيرة، تعزيز الحرية الدستورية، تشجيع التجارة، والحفاظ على السلام"، أما روسيا "فادعت أنها الوصي على النظام الملكي في أوروبا، وأن مهمتها حماية الدول الصغرى من التهديدات أو الهيمنة عليها من قبل القوى العظمى الأخرى". أما وظائف الدول الصغرى فكانت لا تخرج عن نطاق الحياد ومراعاة تطبيق الاتفاقيات بين القوى العظمى، كان لسويسرا مثلا " وظائف خاصة كدولة محايدة بموجب ضمان أوروبي مشترك، والتي كانت استراتيجية، مثل الابقاء على الممرات بين ألمانيا وإيطاليا خارج سيطرة أي قوة عظمى واحدة"، و"اضطلعت الدنمارك والسويد بأدوار محايدة مثل حراسة مدخل بحر البلطيق، وبالتالي خدمة المصالح التجارية للجميع ومنع الصراعات المستمرة على المنطقة من 1558 إلى 1815، من الاشتعال مرة أخرى"[1].

يقدم بيوزان أيضا مثالا عن التمايز الوظيفي الخاص بالدول الصغرى، وتحديدا تاريخ المدن اليونانية أين تمايزت وظائفها، فلم يكن هناك تجانس الوحدات الذي يفرز تشابها في الوظائف مثل ما يدعوا والتز، بل كانت المتغيرات على مستوى المحلي تتحكم بشكل واضح في سلوك الوحدات اليونانية. فعلى سبيل المثال، بسبب اعتماد أثينا الدولة الديمقراطية على التجارة، نشأ تمايز وظيفي بينها وبين اسبارتا الأوليغارشية، التي كانت تتخبط في صراعات داخلية على القوة مما جعلها تفشل في محاكاة أثينا، لأنهم لم يرغبوا في تجريد أنفسهم من القوة. وهذا ما جعل بيوزان ومعاونوه يلاحظون أن "تطور دولة المدينة اليونانية يوضح أن وكلاء الدولة مقيدون بقوى داخلية وخارجية"، فيتفقون مع والتز من ناحية تأثير القيود الخارجية، ولكن المثال السابق يدعم بشكل كبير "أهمية القيود الداخلية في ممارسة تأثير قوي على طبيعة الدولة". وبالتالي يؤدي ذلك الى التمايز الوظيفي[2].

يدعوا أغلب نقاد والتز إلى **إعادة النظر في الصف الثاني لتعريف البنية**؛ من خلال الاعتراف بدور العوامل المحلية، لأن ذلك سيزيد من القوة التفسيرية لنظرية السياسة الدولية، إضافة إلى توفير أطر مفاهيمية أكثر فائدة للتحليل التاريخي للحالات الفردية[3]. على سبيل المثال، يجادل شرودر "أن النظرية التي تؤكد أن الدول متمايزة داخل النظام فقط من خلال موقع قوتها النسبية لا يمكن أن تتعامل بنجاح مع التاريخ أو نتائجه وهي خاطئة وغير صالحة للاستعمال"[4]. لذلك حاول النقاد من خلال أعمالهم سد هذه الفجوة بتطوير نظرية شاملة تنطلق من المستويين المحلي

[1]Ibid, p.126.
[2]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy…*, Op.Cit, pp.68-80.
[3]Jack S. Levy, "Domestic Politics and War" in Robert I. Rotberg and Theodore k. Rabb, eds, *The Origin and Prevention of Major War*, Op.Cit, pp. 79.
[4]Paul Schroeder,"Historical Realist vs.Neo-realist Theory", Op.Cit, p.129.

والنظمي وتثبت حجة التمايز الوظيفي للدول في ظل الأناركية. ويعتبر بيوزان ومعاونوه من بين النقاد الذين عزموا على تصحيح عيوب نظرية السياسة الدولية، فكتبوا:" من الضروري تطوير نظرية أكثر شمولاً، بحيث يجب-النظرية المعدلة-أن تأخذ في الاعتبار أن وكلاء الدولة مقيدون ليس فقط بالبنية الدولية المرتبطة بتوازن القوى، ولكن أيضًا بالبنية السياسية المحلية". وكتبوا أيضا: "سنقوم الآن بإعادة بناء نظرية والتز عن الدولة لحساب أنماط التكيف المتباينة، والتي تولد تمايزًا وظيفيًا بين الوحدات[1]. حتى ميرشايمر الواقعي الهجومي يعتقد أنه لكي يتم تقديم تفسير شامل ومعقول لأساليب عمل النظام الدولي، سيحتاج والتز إلى الجمع بين نظريته الواقعية للسياسة الدولية ونظرية السياسة المحلية[2]. وفعلا تحقق ذلك مع النظرية الواقعية النيوكلاسيكية التي جمعت بين المستويين المحلي والدولي، وأضحت تُعنى بتفسير كل من سلوك الدول الكبرى والصغرى معا.

المطلب الثاني: نظرية الدولة في الو اقعية النيوكلاسيكية(فتح العلبة السوداء)

إنطلقت أغلب أعمال النيوكلاسيك تقريبا من حجة والتز التي تفيد بأن البنية الدولية (الأناركية) تحدد نمط السياسة الخارجية للدول، بحيث يتشابه سلوكها إلى حد التماثل. استقر النيوكلاسيك عند هذه الحجة، ليس لرصد التماثل وإنما لتفكيك لغز الاختلاف. بمعنى إذا كانت كل الدول وفقا لما تؤول إليه نظرية والتز، تتصرف بعقلانية وتعظم أمنها في البيئة الأناركية. إذن ما هو الدافع الذي يجبرها لتبني سلوك منافي لمنطق البنية الدولية؟ يعتقد النيوكلاسيك أن الإجابة تتطلب نظرية للدولة، لذلك، سارت النيوكلاسيكية عكس الحجة. وجادل علمائها بأن تعقيدات البنية المحلية هي من تتحكم وتحدد نمط السياسة الخارجية للدول. يحمل هذا الجزء تفصيلا لهذه الجدلية.

الفرع الأول: إعادة الدولة (الصورة الثانية) إلى واجهة التحليل

إن ما يميز الواقعية النيوكلاسيكية عن باقي النسخ الواقعية السابقة، هو إحيائها **لنظرية الدولة** المفقودة في واقعية والتز، والغير مفصلة في واقعية مورغانثاو. حيث قدم النيوكلاسيك نظرية مفصلة للدولة تستند على العلاقة المعقدة بين الدولة -المجتمع الموجودة في الواقعية الكلاسيكية. بالإضافة إلى تبنيهم مفهوم متطور للدولة والذي يعتمد على نموذج الدولة"من الأعلى إلى الأسفل"، أي أن القوى النظمية الممثلة برجال الدولة هم من يحددون السلوك الخارجي في النهاية، وهم بذلك يتوسطون النظام الدولي والبنية المحلية[3]. إذ يولي النيوكلاسيك أهمية للمتغيرات المحلية كمحددات قد تُعيق أو تسمح لرجال الدولة بتبني الخيار الأمثل للرد على الضغوط الخارجية،

[1]Barry Buzan et al, *The Logic of Anarchy…*, Op.Cit, p.66.
[2]John J. Mearsheimer,"Reckless States and Realism", Op.Cit, p.247.
[3]Jeffrey W. Taliaferro et al, "Introduction: Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell et al, eds, Op.Cit, pp.23-25.

لذلك، لا ينظر النيوكلاسيك إلى خيارات السياسة الخارجية على أنها نتيجة مباشرة للضغوط والحوافز النظمية، بل تتحدد هذه الخيارات عبر منظور الدولة[1]. بمعنى أن "الضغوط النظمية يتم تصفيتها من خلال المتغيرات المحلية الفاصلة لإنتاج السياسات الخارجية"[2]. وقد بينت أعمال كل من غيلبين وفريد زكريا وتوماس كريستنسن وآخرون، عودة الدولة في النيوكلاسيكية، وأسست تحليلاتهم لنظرية الدولة كمرتكز أساسي في نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، كما أشار لذلك غيلبين في وقت مبكر:" تتطلب كل نظرية في العلاقات الدولية نظرية للدولة"[3].

تأثر النيوكلاسيك أيضا بموجة السوسيولوجيين التاريخيين أمثال ثيدا سكوكبول Theda Skocpol وتشارلز تيليCharles Tilly وأعمالهم التي تدعو إلى استكشاف الدولة وإعادتها إلى مركز التحليل[4]. حيث قدمت أعمالهم فهما مبتكرا لعمل الدولة يستند إلى فك العلاقة بينها وبين المجتمع، وتقديمها على أنها فاعل مهم ومستقل، يتفاعل على المستويين الداخلي والخارجي. كما أسست لمنظور **استقلالية الدولة**، والتي عرفتها ثيدا كما يلي:" يُنظر إلى الدول بوصفها منظمات تزعم السيطرة على أقاليم وبشر قد تصوغ وتتابع أهدافا لا تعكس ببساطة مطالب أو مصالح الجماعات الاجتماعية أو الطبقات أو المجتمع، وهذا ما يقصد به عادة باستقلالية الدولة، وما لم تسبك هذه الأهداف المستقلة، فلن تكون ثمة حاجة إلى الحديث عن الدول بوصفها فواعل مهمة"[5].

كما قادت تحليلات ثيدا إلى ربط هذا التعريف الفيبري، الذي يختزل الدولة في علاقاتها بالمجتمع، بالتفاعلات الدولية المختلفة التي تحدث في البيئة الجيوسياسية، كمحدد، ثاني لاستقلالية وفاعلية الدولة، فكتبت:" تقف الدول ضرورة عند نقاط تقاطع الأنظمة الاجتماعية السياسية المحلية والعلاقات العابرة للأمة التي ضمنها تناور الدول من أجل البقاء والحصول على الفائدة في علاقاتها"[6]، وأضافت أيضا: " إن انخراط الدولة في شبكة دولية من الدول، هو الأساس لاستقلاليتها"[7]. وفي سياق تأكيدها على المستوى النظمي في أعمالها عن الدولة؛ اعتمدت ثيدا على مفهوم أوتو هينتزOtto Hintze للدولة، والتي حصر وظيفتها على مستويين، مستوى داخلي أين تعمل الدولة مع أو ضد الجماعات أو الطبقات والترتيبات الاقتصادية التي تقع ضمن سلطة الدولة

---

[1]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.31.

[2]Randall L. Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", Op.Cit, p.164.

[3]Robert G. Gilpin, *War and Change inWorld Politics*, Op.Cit, p.15.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.34-35.

[5]ثيدا سكوكبول، "استعادة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحث الراهن"، تر: علي حاكم صالح، **سياسات عربية**، العدد:47، نوفمبر 2020، ص.95.

[6] ثيدا سكوكبول، "استعادة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحث الراهن"، مرجع سابق، ص. 96.

[7]Theda Skocpol, *States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge : Cambridge University Press, 1979), p.31.

لقانونية. والمستوى الخارجي؛ أي ترتيب الدولة وموقفها بالنسبة للدول الأخرى في النظام الدولي، حيث تدفع الضغوط الدولية، حكام الدول إلى "تبني سياسات وأفعال قد تتعارض مع المصالح الأساسية للطبقة المسيطرة، أو قد يستجيب الحكام للمنافسة العسكرية الأجنبية أو تهديدات الغزو، بمحاولة فرض إصلاحات اقتصادية وإجتماعية"[1].

تلاحظ ثيدا أن" التوجهات الخارجية للدولة، والتحديات التي تواجهها الدولة في الحفاظ على النظام المحلي، والموارد التنظيمية التي قد تتمكن مجموعات المسؤولين الحكوميين من الاعتماد عليها ونشرها؛ يمكن جميع هذه المميزات التي تمتلكها الدول أن تمد يد العون، على وفق منظور **فيبر-هينتز**، في تفسير عمل الدول المستقل"[2]. ويتجلى هذا التوليف المحلي الدولي لعمل الدولة، في دراسة ثيدا الرائدة؛ **الدول والثورات الاجتماعية** (1979)، أين قدمت نقدا مزدوجا لكل من الواقعية البنيوية والماركسية، الأولى عندما فصلت بين الدولة والنظام الدولي. والثانية عندما اختزلت الدولة في المجتمع، ودعت بدلا من ذلك، إلى دمج المستويين لتقديم فهم أفضل للثورات الاجتماعية. فكتبت:" لا أحد يشكك في النسخة الماركسية التي تنطلق من التحليل السوسيولوجي الذي يحصر الدولة في المجتمع. لكن إذا أردنا أن نكون مستعدين جيدا لتحليل الثورات الاجتماعية، يبدوا المنظور الاجتماعي (المحلي)-البنيوي (الدولي) مقاربة مثمرة"[3]. وأضافت: " إن الأزمات السياسية التي أدت إلى اندلاع الثورات الاجتماعية في الدول الثلاث (فرنسا، روسيا، الصين)، لم تكن على الإطلاق انعكاسات ثورية للتوترات المجتمعية أو التناقضات الطبقية، بل كانت تعبيرات مباشرة على التناقضات المتمركزة في هياكل دول النظام القديم. (...) كما تخلق البيئات الجيوسياسية أيضا مهام وفرص للدول وتضع قيودا على قدراتها للتعامل مع الأزمات الخارجية والداخلية"[4].

توصلت ثيدا في تحليلها، إلى أن أسباب الثورات الاجتماعية في تاريخ العالم الحديث، لا يمكن فهمها إلا من خلال التفاعل المعقد للتطورات المحلية والدولية[5]. يتشارك هوبسن مع ثيدا في الرأي ذاته، ويجادل بأن السوسيولوجيا التاريخية كمقاربة تقر بأن هناك سببية تسير في كلا الاتجاهين، أي " أن النظام الدولي والقوى العابرة للقومية، يمكن أن تشكل المجتمعات بقدر ما تشكل المجتمعات الوطنية بدورها النظام الدولي"[6]. هذه العلاقة المتبادلة تتحدد عبر وظيفتين تؤديهم

---

[1]Theda Skocpol, *States and Social Revolution*: *A Comparative Analysis of France, Russia, and China*, Op.Cit, p.31.

[2] ثيدا سكوكبول، "استعادة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحث الراهن"، مرجع سابق، ص.96.

[3]Theda Skocpol, *States and Social Revolution*: *A Comparative Analysis of France, Russia, and China*, Op.Cit, pp.28-29.

[4]Ibid, p.30.

[5]Ibid, pp.4-5.

[6]John M. Hobsen,"Debate The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", Op.Cit, p.289.

الدولة على المستويين المحلي والدولي: سياسة الاستخراج (الضرائب والتجنيد) كوظيفة محلية تهدف إلى الحفاظ على بقاء النظام. وشن الحرب كوظيفة على المستوى النظمي ترتبط بالمنافسة الدولية، وتشكيل الدول. يلاحظ قوجيلي بناءً على ذلك، أن علماء النيوكلاسيك ركزوا بشكل أساسي على هاتين الوظيفتين التي تؤسس للترابط بين الدولة وشن الحرب كموضوع أولي في برنامجهم البحثي[1].

يعتبر عمل تشارلز تيلي الذي يتناول ثنائية "صنع الدولة وشن الحرب"، من أهم الأعمال التي أسست لنظرية الدولة، في السوسيولوجيا التاريخية، ويعتبرها قوجيلي نظرية متطورة للدولة، يمكن الاقتباس منها لبناء "مقياس يختبر مدى تطور نظرية الدولة في الواقعية النيوكلاسيكية"[2]. تنحوا مقاربة تيلي لشرح الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، ويحصرها في وظيفة التحضير للحرب؛ وتتمثل في عمليتي الاستخراج والتعبئة، ووظيفة شن الحرب للرد على التهديدات الخارجية[3]. يرى قوجيلي أن تيلي شبه ظاهرة شن الحرب والتحضير لها بظاهرة الجريمة المنظمة. فعندما تقوم الدولة بالضغط على مواطنيها لتحصيل الضرائب منهم وفرض التجنيد، هي بذلك حسب تيلي تبتزهم بدعوى توفير الحماية لهم من التهديدات الخارجية، والتفاعل بين هذه الوظائف (شن الحرب، الاستخراج والتعبئة، الحماية) يؤدي في النهاية إلى صنع الدولة، التي بدورها-الدولة-"تقوم بالاستخراج لتوفير الحماية وشن الحرب"[4].

قدم قوجيلي بناءً على أطروحة تيلي "ابتزاز الحماية" تعريفا إجرائيا للدولة[5]؛ حيث عرفها كالتالي:" الدولة هي جهاز ابتزاز العائد من شعب يقيم في إقليم معين لأغراض الحماية والإدارة والتمثيل". وركز قوجيلي في تعريفه على مؤشرات قوة الدولة محليا وخارجيا، كما اعتبره تعريفا يحتوي أساسيات لنظرية الدولة للواقعية النيوكلاسيكية، التي بدورها توفر "أرضية صلبة لتفنيد المقاربة الساكنة للواقعية البنيوية"، خاصة وظيفة **الاستخراج كمحدد محلي** فاصل لأداء الدولة في **الحرب على المستوى النظمي**[6]. ولاحظ قوجيلي أن عملية الابتزاز هي العملية التي تتوسط

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.40.

[2] المرجع نفسه، ص.59.

[3] Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (New York : Random House, 1987), pp.72-73.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.49.

[5] للاطلاع على أعمال تشارلز تيلي (التي إقتبس منها قوجيلي تعريفه للدولة) أنظر:

Charles Tilly,"War Making and State Making as Organized Crime", in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds, *Bringing the State Back in* (Cambridge: Cambridge University Press,1985), pp.169-191; Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990* (Cambridge: Basil Blackwell,Inc, 1990); Charles Tilly,"Reflections on the History of European State-Making", in Charles Tilly,ed, *the Formation of National States in Western Europe* (Princetion: Princetion University Press, 1975), pp.3-83.

[6] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص.58.

الاستخراج وشن الحرب، وهي الوسيلة التي تبرر بها الدولة للشعب غاية الاستخراج، مثل "أن تخلق **التهديد** لابتزاز العائد من الشعب لأغراض **الحماية**"[1].

ناقش علماء الواقعية النيوكلاسيكية هذه الوظائف بشكل مستفيض في نماذجهم النظرية، وركزوا بشكل خاص على تفكيك مؤشرات قوة الدولة على المستوى المحلي، لتفسير السياسات الخارجية للدول، وتحديدا ظاهرة الحرب والتوسع وقلة التوسع، وتغيير الوضع القائم. وبما أن الواقعية البنيوية ركزت على تفسير استراتيجيات الموازنة الخارجية للدول بناءً على موقعها وقوتها النسبية في النظام الدولي. وبصفتها فاعلا وحدويا ومنسجما، يتصرف بعقلانية، فإن الواقعية النيوكلاسيكية سارت عكس ذلك، فقد اتجهت من البنية الدولية إلى **البنية المحلية**، وفق نموذج الدولة من الأعلى إلى الأسفل. وفتحت العلبة السوداء لرصد عملية الموازنة الداخلية (الاستخراج والتعبئة) التي تقوم بها الدولة في ظل مختلف القيود المحلية، التي قد تؤدي بالدولة إلى الردود المناسبة أو الناقصة على البيئة الأناركية. لأن الدولة حسب النيوكلاسيك ليست فاعلا وحدويا ومنسجما.

الفرع الثاني: البنية المحلية: من منطق الأناركية إلى منطق الوحدة

رأينا في الفصل السابق أن والتز، شدد على أهمية انصياع الدول في النظام الدولي للضرورات والشروط البنيوية، وذلك، باتباع إرشادات النظام وإنتهاج سلوكيات عقلانية تعظم هدف البقاء والأمن في المقام الأول؛ وإعتبر والتز أن الدول التي تفشل في الرد الأمثل على الأناركية هي دول سمحت للاعتبارات المحلية بالتدخل بين الضرورات النظمية والسلوك الخارجي. وبالتالي حتما؛ ستواجه هذه الدول عقابا من البنية الدولية، لأنها ببساطة لم تلتزم بقوانين النظام. لكن بالرغم من إشارة والتز لتأثيرات السياسات المحلية بشكل هامشي في نظريته، إلا أنه يرجح وبشدة أن ضغوط النظام الدولي هي من تحدد سلوك الدول، عبر الضبط العقابي للدول التي لا تتماشى سياساتها الخارجية وفق القيود الأناركية. فكتب والتز:" البنية تشجع الدول على القيام ببعض الأشياء، والامتناع عن أشياء أخرى، نظرا لأن الدول تعيش في نظام العون الذاتي، فإنها تتمتع بحرية القيام بأي شيء أحمق تهتم به، ولكن من المحتمل أن تتم مكافأتها على السلوك الذي يستجيب للضغوط البنيوية، ويتم معاقبتها على السلوك الغير مناسب"[2].

يوافق النيوكلاسيك على ما تؤول إليه نظرية والتز بشأن "التحديدية الخارجية"(Determinism External)، أي دور الضغوط البنيوية في تحديد نطاق خيارات السياسة الخارجية للدول، وبأن الدول التي لا تستجيب لهذه الضغوط ستتعرض لعقاب البنية الدولية[3]. ويشبه والتز الدول التي

[1] المرجع نفسه.

[2]Kenneth N. Waltz,"Evaluating Theory", Op.Cit, p.915.

[3]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.19.

تخرق قوانين البنية، بمن ينتهك قانون الجاذبية ولا يؤمن به، "فالذي يخرج من نافذة الطابق 19 سيتلقى عقابا فوريا"[1]. لذلك الدول مجبرة في البيئة الأناركية على اختيار السلوك الذي يتناسب مع القيود والضرورات النظمية والذي يجنبها تلقي العقاب[2]. ينطلق النيوكلاسيك في برنامجهم البحثي من هذه الإشكالية بالتحديد، فالدول تعي جيدا أن أي خطأ يكلفها بقائها، إذن ما لذي يجبرها على الخطأ والوقوع في العقاب؟

يجادل راثبون Brian Rathbun أن النيوكلاسيك يقدمون الإجابة من خلال أعمالهم التي توضح كيف يتم إلقاء اللوم على السياسات المحلية عندما لا تستجيب الدول لمتطلبات النظام[3]. أو كما يحددها شويلر بـ "نظرية الأخطاء" (Theory of Mistakes)، التي تشرح أسباب وخلفيات السياسات الخارجية دون المستوى الأمثل مثل الموازنة الناقصة وقلة التوسع، فالدول بالنسبة للنيوكلاسيك تتكيف مع الحوافز والفرص في البيئة الدولية جزئيا كنتيجة **لبناها المحلية** وأوضاعها السياسية الداخلية[4]. وهذا ما يفسر إلى حد بعيد السلوكيات الخارجية المتباينة، التي ترد بها الدول على نفس التهديدات الخارجية، بمعنى، عزوف الدول عن تبني سلوك المسايرة في الوضع الذي يستدعي سلوك الموازنة، والعكس صحيح.

يدعونا والتز إلى التمعن في إحدى الأمثلة التاريخية التي تُجسد إحدى هذه الأخطاء، يقول: " سايرت بعض الدول ألمانيا وشجعت هتلر على المزيد من الغزو، كان من الممكن أن يوقفه التوازن في منتصف الثلاثينيات، ولاحقا دفعت دول مختلفة بما في ذلك إيطاليا ثمنا باهظا لفشلها في تحقيق التوازن في وقت سابق"[5]. نلاحظ هنا، أن والتز لم يكلف نفسه عناء تقديم التفسير لهذه الأخطاء، وإكتفى فقط بالاشارة إلى أن نظريته لا توجه سياسات الدول بل تصف عواقبها المتوقعة فقط[6]. وهذا ما أدى بشويلر وزملائه النيوكلاسيك بالتحول من المستوى النظمي إلى المستوى المحلي لشرح وتفسير التباين في الطريقة التي ترد بها الدول على التهديدات المماثلة[7].

قدم شويلر في مؤلفه "تهديدات غير مُجابة" (Unanswered Threats)، شرحا مفصلا لمثل هذه الأخطاء، التي قد تقع فيها الدول عندما لا تستجيب للتهديدات الخارجية بشكل فعال. أطلق شويلر على هذا النوع من الانحرافات، بالموازنة الناقصة (Under Balancing)، وهي الحالة التي تحدث

[1]Kenneth N. Waltz,"Evaluating Theory", Op.Cit, p.915.
[2]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.19.
[3]Brian Rathbun," A Rose by Any Other Name: Neoclassical Realism as the Logical and Necessary Extension of Structural Realism", *Security Studies*, Vol.17, (2008), p.311.
[4]Randall L. Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*, Op.Cit, pp.6, 10.
[5]Kenneth N. Waltz,"Evaluating Theory", Op.Cit, p.915.
[6]Ibid.
[7]Randall L. Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", Op.Cit, p.165.

عندما لا تُوازن الدول ضد التهديدات أو تُوازن ولكن بشكل غير فعال[1]. وإستشهد شويلر بمثال استرضاء (Appeasement) بريطانيا وفرنسا لألمانيا الصاعدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث جادل بأن النخب المحلية البريطانية رفضت المخاطرة باستقرار النظام السياسي المحلي، في مقابل تعزيز الأمن الخارجي. بمعنى، أن النخب المحلية والفواعل الاجتماعية الأخرى كانت متفقة على ترجيح كفة "الهدف الأساسي المتمثل في حماية وإستدامة وكفاءة النظام الاجتماعي والسياسي المحلي، على كفة السياسية الخارجية الأمنية"[2].

وبدل اعتماد استراتيجية توازن القوى والتي من خلالها سيتم وضع السياسة الداخلية تحت خدمة سياسات التحالف الخارجي، عبر عمليات التعبئة والإستخراج، والتي قد تزعزع استقرار الوضع الداخلي. فضلت النخبة المحلية البريطانية استراتيجية الاسترضاء وإستراتيجية إعادة التسليح المحدودة، لكن مع تزايد الخطر الألماني أدركت الحكومة البريطانية متأخرة، بأنه يجب إعادة النظر في القرار الأول وتبني سياسة خارجية أمنية. وذلك بتقديم خيار إعادة التسلح المبرر بالتهديد الخارجي على أولوية الاستقرار الاجتماعي والسياسي[3].

يُرجع شويلر هذه الانحرافات أو الأخطاء؛ إلى قيود البنية المحلية وحددها بثلاثة متغيرات محلية فاصلة؛ التي من الممكن أن تُعيق السلطة التنفيذية من تبني الخيار الأمثل للرد على التهديدات الخارجية؛ وهي: غياب التماسك الاجتماعي؛ تفكك النخبة وعدم إجماعها؛ ضعف النظام(الحكومة). إذ تُشكل تصورات النخبة وتفضيلاتها تجاه البيئة الخارجية مدخلا مهما في عملية صنع القرار، كما يؤثر إجماعها من عدمه -النخبة-على تحقيق سياسة التوازن. ويؤدي ضعف النظام والإنقسام الاجتماعي إلى تعقيد وعسر عملية الاستخراج والتعبئة، فالدولة الضعيفة والمجزأة تفتقر للقدرة على اختراق المجتمع لاستخراج الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة والرد على التهديدات الخارجية[4]. يفند هذا المثال افتراض واقعية والتز القاضي بأن الدول فواعل متماسكة ومنسجمة، ويشرح أيضا التوقعات المتناقضة مع قيود البنية الأناركية، التي أشار إليها والتز على أنها سياسات حمقاء نتيجة لعدم اتباع الدول لقوانين البنية الدولية.

يجادل النيوكلاسيك في ردهم على والتز، بأن البنية المحلية تمارس أيضا، نفس القيود والضغوط التي تمارسها البنية الدولية، وبالتالي فالدول تواجه قيود بنيوية مزدوجة من الداخل والخارج، مثلما أشارت ستيرلينغ فولكر:" إن الافتراض الذي يُفيد بأن صناع القرار يعملون تحت ضغط

[1]Randall L. Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints*…., Op.Cit, p.10.
[2]Ibid, p.70. ; Randall L.Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", Op.Cit, p.188.
[3]Ibid, p.71.
[4]Randall L. Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist…", Op.Cit, p.169.

مزدوج من البيئة الأناركية وممارسات المجموعات الفرعية التي يشاركون فيها، يقطع شوطا طويلا في تفسير سبب تبني الدول خيارات السياسة الخارجية، غير الفعالة من الناحية الموضوعية"[1].

يلاحظ قوجيلي تبعا لذلك، أن النيوكلاسيك يُشبهون البنية المحلية وعواقبها بالبنية الدولية تماما؛ فهي مزيج معقد من الفواعل المجتمعية والقوى السياسية المحلية، والتي تشكل في تفاعلها قيود بنيوية محلية على رجال الدولة (السلطة التنفيذية). فكتب: " النيوكلاسيك يتحركون من منطق البنية نحو منطق الوحدة، حيث يوظفون البنية المحلية في أسلوب أشبه بالبنية الدولية"[2]. بمعنى، كما تعاقب البنية الدولية الدول؛ عندما لا تستجيب بشكل كفء على القيود الأناركية. كأن تتعرض للغزو أو الانحدار (تراجع الهيمنة) أو الهزيمة في تدخلاتها الخارجية الفاشلة في المحيط، يتعرض رجال الدولة أيضا للعقاب من البنية المحلية لعدم امتثالهم لقيودها وضغوطها. أي عندما "يخفقون في توفير الجوائز للتحالف الذي يدعمهم أو السلع الجماعية لكافة الشعب سيعانون من تراجع الشعبية وتدني الشرعية"، وبالتالي خسارتهم في الانتخابات، أو استبعادهم من الحكم عن طريق الانقلاب والثورة[3].

يشدد النيوكلاسيك على أهمية الجهات الفاعلة المحلية التي تؤثر بشكل مباشر على سياسات الأمن القومي وتنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى الفواعل المحلية التي تمارس قيودا وضغوطا على عمليات اختيار الاستراتيجيات الأمنية، مثل، السلطة التشريعية، والرأي العام، ووسائل الإعلام، ومجموعات المصالح، والجمهور(الشعب)، والنخب العسكرية، والنخب الاقتصادية، والوزراء والتحالفات السياسية[4]. حيث يرى ريبسمان Norrin Ripsman أن السلطة التنفيذية غالبا ما تنسجم مع الضرورات النظمية أكثر من انسجامها مع الجهات الفاعلة المحلية، ومع ذلك، تفرض الضرورات المحلية بدورها تأثيرات مماثلة، تجبر رجال الدولة على الامتثال لظروفها وضغوطها، خاصة إذا تعلق الأمر بتهديد موقع سلطتهم. فكتب: "عندما يشعر القادة الوطنيون بأن قبضتهم على السلطة تتراجع، فقد يكونون أكثر استجابة للتفضيلات المحلية، وقد يختارون سياسات أمنية أشد خطورة من أجل تأمين أنفسهم محليًا"[5].

على سبيل المثال؛ إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى لتبني خيار الحرب والتوسع كضرورة أمنية، فإن هذا القرار سيواجه مساومة من طرف مجموعات المصالح أو اللوبيات السياسية أو الاقتصادية المحلية، التي تشكل قوى سياسية داعمة أو معارضة للحزب الحاكم. والتي تضغط في

---

[1]Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy: Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods*, Op.Cit, p.88.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب، مرجع سابق، ص.162.

[3] المرجع نفسه.ص.212.

[4]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, pp. 170-171.

[5]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", Op.Cit, pp.173-174.

اتجاه عكس هذا الخيار، الذي قد لا يصب في مصلحتها أو سيضر بمكاسبها الخاصة، مما يحتم على رجال الدولة الدخول في مقايضة مع هذه المجموعات. التي ستفرض على رجال الدولة في النهاية، اختيار بقائهم في السلطة وإعادة انتخابهم في الجولة القادمة، على خيار أمن دولتهم في البيئة الأناركية، أو تبني استراتيجية موازنة داخلية غير مكلفة ودون المستوى الأمثل (موازنة ناقصة)، والتورط في حرب تنتهي بالهزيمة والانسحاب مثلما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية المصير ذاته، في فيتنام وأفغانستان، كنتيجة حتمية لقيود وضغوط بنيتها المحلية.

الفرع الثالث: لعبة المستويين (المحلي والنظمي): تفاعل أم أسبقية سببية

تشكل البيئتين الخارجية والداخلية دورا محوريا في تشكيل الاستراتيجية الكبرى للدول، لذلك، يواجه القادة لعبة ثنائية المستوى؛ فمن ناحية، يجب عليهم الاستجابة للضغوط الخارجية، ومن ناحية أخرى، يجب، عليهم استخراج الموارد وتعبئتها من المجتمع المحلي. مع الحفاظ على الدعم الواسع من مجموعات المصالح لتنفيذ تلك الاستراتيجية[1]، قادت هذه المعضلة مجموعة من الباحثين إلى محاولة تفكيك هذا اللغز في وقت مبكر، من خلال تقديم تصور لعمل الدولة وفق منطق لعبة المستويين المحلي والدولي (The Logic of Two-Level Games)وركزت هذه الأعمال بشكل أكثر تحديدا، على رصد العملية **التفاعلية** بين السياسات المحلية والدولية[2]. حيث يجادل ماستاندينوا ومعاونوه؛ أن المسؤولين السياسيين للدولة، في سبيل تحقيق أهدافهم الدولية والمحلية هم يخوضون لعبة المستويين، من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات التي يسعون لتجسيدها تبعا للظروف والقيود المحلية والدولية. ولتقديم تصور واضح لعمل الدولة، طورت المجموعة إطارا نظريا يتكون من نموذجين. **الأنموذج الأول**؛ يحدد الأهداف الدولية والإستراتيجيات المحلية. فوفقا للاعتقاد الذي يعتنقه كل الواقعيين، فإن الدول في الغالب تضع هدف القوة والثروة كهدف دولي مباشر، ويخلق الاهتمام بهذا الهدف استراتيجيتين محليتين وهما التعبئة والإستخراج الداخلي للموارد لتعزيز ثروة المجتمع، وتلبية احتياجات القوة المستقبلية للدولة وقدراتها في النظام الدولي[3].

أما **الأنموذج الثاني**؛ فيحدد الأهداف المحلية والاستراتيجيات الدولية، حيث يواجه قادة الدول تحديات داخلية تجبرهم على خلق استراتيجيات دولية تساعدهم على تحقيق أهدافهم المحلية. التي تتلخص في السيطرة على الموارد والحفاظ على شرعيتهم من خلال مجابهة القوى المحلية المعارضة والمحافظة على دعم المجموعات والائتلافات المجتمعية التي تساند توجهاتهم. وضع

[1]Jeffrey W. Taliaferro et al, "Introduction: Neoclassical Realism,the State in Steven E. Lobell et al ,eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.7.
[2]Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games", *International Organization*, Vol.40, No.3 (Summer, 1988), p.427; Michael Mastanduno et al.,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, pp.458-459.
[3]Michael Mastanduno et al, "To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, p.462.

ماستانديني ومعاونوه استراتيجيتين دوليتين من المحتمل أن يتعبها قادة الدول وهي الاستخراج الخارجي والتصديق الخارجي (نؤجل شرح الاستراتيجيتين إلى الأجزاء القادمة)[1].

إذن وفقا لهذا الإطار النظري؛ تُجبر القيود المحلية مثل عدم الاستقرار السياسي والتجزؤ النخبوي، قادة الدول على اتباع استراتيجيات دولية معينة لتخفيف الاحتقان الداخلي وإسترضاء النخب المُعارضة. لكن في المقابل، تُحدد التهديدات الأمنية ومختلف الضغوط الخارجية، نمط الاستراتيجيات المحلية الفاعلة والمكلفة، التي تستوجب على رجال الدولة توظيفها للرد على التهديدات الخارجية. والتي تؤدي في أحايين كثيرة، إلى تصاعد احتجاجات الجماهير الرافضة للزيادات في الضرائب مثلا، كما تولد الاستياء لدى الائتلافات المعارضة ويشكل كل هذا خطرا وتهديدا على مناصبهم. هذه السلسلة من الفعل ورد الفعل، صعودا ونزولا عبر المستويين المحلي والدولي. تضع السلطة التنفيذية في ضغط مزدوج داخليا وخارجيا، فمن جهة تسعى للبقاء في الحكم، ومن جهة أخرى تسعى للحفاظ على بقاء الدولة في النظام الدولي، لذلك يتطلب حل هذه المعضلة، قيادة سياسية بارعة، تُوازن بين الأهداف الدولية والمحلية وتُجيد اللعب على المستويين.

قدم بنيامين فوردهام Benjamin Fordham طرحا أكثر توضيحا للمقاربة التفاعلية المُناقشة أعلاه، حيث جادل بأن النظرية الجيدة للسياسة الخارجية تتطلب التركيز على شرح دوافع ومصالح صناع القرار في الدولة بدل وضع افتراضات حولهم. لأن ما هو مطلوب هو تفسير الدوافع المختلفة التي يتبناها قادة الدول، وليس وضع افتراضات وإدعاءات ثابتة تحدد أنواع السياسات الخارجية للدول (المُعتدلة أو التوسعية) التي يعاقبها أو يكافئها النظام الدولي، مثلما تدعوا إليه الواقعية الدفاعية والهجومية[2].

فالتسليم أن الدول تحركها دوافع وأولويات مشتركة هو ادعاء يفشل ولا يصمد في أي اختبار تجريبي، وتزداد المشكلة تعقيدا عندما نحاول البحث، في شرح الخيارات المرتبطة بأسئلة سياسية أضيق. من قبيل هل "ستختار الدولة التصرف بمفردها أو التنسيق مع حلفائها، ستستخدم القوة أو ستعتمد على الضغط الدبلوماسي، ستختار بناء أسلحة تقليدية أو أسلحة نووية". يعتقد فوردهام "أن هذه قضايا مهمة وجوهرية، تتطلب معلومات مفصلة عن أولويات قادة الدول"، وأن النظريات التي تؤكد على الدوافع والأولويات النظمية الثابتة، تتضاءل فائدتها التفسيرية تجاه هذه القضايا. لأنها تشير إلى أن رجال الدولة سيختارون الاستراتيجية المثلى للرد على الضغوط الدولية كخيار عقلاني، وهي بذلك تلغي الاعتبارات المحلية في نماذجها، وتُضيفها إلا في الحالات الشاذة

[1]Ibid, p.463 .
[2]Benjamin O. Fordham, "The Limits of Neoclassical Realism : Additive and Interactive Approaches to Explaining Foreign Policy Preferences", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.254.

لشرح الانحرافات[1]. أطلق فوردهام على هذه النظريات التي تميز بين المستوى المحلي والدولي، وتولي الأسبقية السببية للمستوى النظمي على المستوى المحلي، وتفصل بين تأثيرات كل منهما على الآخر، بالمقاربة **المضافة** (Additive Approach)[2].

تُشير المقاربة **التفاعلية** (Interactive Approache) بالمقابل، حسب فوردهام؛ إلى أهمية تأثير المستويين المحلي والدولي معا في تفضيلات كل من النخب المجتمعية والسلطة التنفيذية. فالظروف الدولية مثلما هي أولوية بالنسبة للمسؤولين السياسيين في الدولة، هي كذلك ليست ثانوية بالنسبة للقوى المحلية عند تشكيل خيارات السياسة الخارجية. فقد "يكون لفصيل سياسي محلي معين إهتمام خاص بالسياسات المحلية أو الخارجية لدولة مجاورة، لذلك عند وضع شرح لتفضيلات هذه الفصائل يتطلب ذلك معرفة الظروف الدولية التي واجهتها. وبالمثل لا يمكن استنتاج الاستجابة السياسية للظروف الدولية دون معرفة تفضيلات الفاعلين السياسيين المسيطرين على الدولة"[3].

نبسط هذه العلاقة التفاعلية بالعودة لمثال استرضاء بريطانيا لألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي. يرى لوبل، أن خلاف النخبة في لندن (القوميون ذو التوجه المحلي في مواجهة الدوليون ذو التوجه الخارجي) أعاق عملية تقييم التهديد الصاعد لكل من ألمانيا واليابان وإيطاليا بين عامي 1933و1936، حيث حددت الكتلة القومية هذه الدول الصاعدة على أنها تشكل تهديدات كبيرة. وطالبوا الحكومة البريطانية بتبني خيار إعادة التسلح الضخم، والتدخل في الاقتصاد (إرتفاع أسعار التصدير)، وكذلك، التنصل من الاتفاقيات التجارية الدولية الملزمة. وهذه المطالب كانت في غير صالح الفصيل المُعارض طبعا (مدينة لندن، وزارة الخزينة، بنك إنجلترا) الذين ضغطوا هم بدورهم على الحكومة في الاتجاه المعاكس، وطالبوها بمعارضة سياسة الكتلة القومية، لأنهم شعروا بالقلق من برنامج الأمن القومي، الذي يعني إنشاء نظام اقتصادي جديد. حيث "سيحل تثبيت الأسعار والسيطرة على الانتاج محل السوق الحرة"، وكذلك تخوفوا من برنامج إعادة التسلح المفرط، لأنه سيتطلب تدخلا من الدولة في الصناعة، حيث سيتم تحويل نشاط المصانع من التصدير إلى تمويل إعادة التسلح، وهذا سيشكل خطرا على مصالحهم[4].

تمكنت الكتلة الدولية من الفوز بالرهان أخيرا، حيث حذر وزير الخزينة البريطاني نيفيل تشامبرلين(1931-1937) من اتباع الحكومة تفضيلات الكتلة القومية والتدخل في الاقتصاد لأن ذلك سيضر بالاستقرار المحلي للأمة البريطانية، وفي المقابل، طالبها بقبول تفضيلات الكتلة

[1]Benjamin O. Fordham, "The Limits of Neoclassical Realism : Additive and Interactive Approaches to Explaining Foreign Policy Preferences", Op.Cit, pp.255-256.
[2] Ibid, p.253.
[3] Ibid, p.256.
[4]Steven E. Lobell, "Threat Assessment, the State, and Foreign Policy: A Neoclassical Realist Model", Op.Cit, p.68.

الدولية، التي حددت مطالبها كالتالي: أولا؛ كبح قرار الحشد العسكري الذي يفرض العقيدة المالية التي تمس باستقرار الاقتصاد. ثانيا؛ رفض تعبئة الجيش البري، لأن ذلك سيكلف الخزينة، ويصرف القوى البشرية عن الانتاج. ثالثا؛ استرضاء الدول المُهددة -ألمانيا، اليابان، إيطاليا-من خلال "تقديم القروض ومنح الامتيازات الاقتصادية لهم، والضغط من أجل عودتهم لعصبة الأمم المتحدة، والمشاركة في الأمن الجماعي، وإبرام اتفاقيات الحد من التسلح البحري والجوي". رابعا؛ الضغط من أجل التجارة الحرة، وهذا الأمر يتطلب انضباطا ماليا في الداخل. وكانت نتيجة تبني هذه القرارات هو تأجيل برنامج إعادة التسلح البريطاني، وبالتالي أدى عدم إجماع السلطة التنفيذية والقوى المحلية المتنافسة (الكتلة ذات التوجه المحلي والكتلة ذات التوجه الدولي) على تعريف التهديد الألماني، إلى تأخر التوازن وعدم فعاليته في النهاية[1].

وبالتالي، تمتلك الائتلافات المختلفة ومجموعات المصالح ولوبيات المال، والسلاح، والنفط، القدرة على توجيه سفينة الدولة وربانها بالوجهة التي تخدم تفضيلاتها. ومع ذلك، رغم أهمية هذه المتغيرات الفاصلة في ترجمة الضغوط النظمية إلى سياسات خارجية، إلا أن النيوكلاسيك يعتقدون أن تأثير هذه القوى على سياسة الأمن القومي والسياسات الخارجية للدولة بشكل عام، يتعاظم أو يتضاءل حسب درجة التهديد في البيئة الدولية. بحيث إذا كانت البيئة الدولية شديدة التهديد، "سيكون لدى المسؤول التنفيذي للأمن القومي حوافز قوية لتجاهل المصالح السياسية المحلية وصياغة سياسة أمنية تتماشى مع الهدف الأسمى المتمثل في بقاء الدولة". وإذا واجه رجال الدولة بيئة دولية منخفضة التهديد، ستتلقى جماعة المصالح تنازلات من طرفهم، وذلك بهدف تأمين قبضتهم على السلطة[2]. لذلك، يميل معظم النيوكلاسيك إلى التعامل مع الضغوط النظمية على أنها بداية مفيدة في بناء نماذجهم النظرية للسياسة الخارجية، لأن السلوك الخارجي للدول يتشكل حسبهم "أولا وقبل كل شيء من خلال موقعها وقوتها النسبية في النظام الدولي"[3].

يضيف غورفيتش Peter Gourevitch لهذا الافتراض حجة أخرى مكملة، تمنح الضغوط النظمية، الأسبقية السببية، في التأثير على المستوى المحلي، حيث جادل من خلال نموذجه **الصورة الثانية معكوسة** (The Second Image Reversed) بأنه إذا كانت السياسات المحلية تشكل النظام الدولي، فإن النظام الدولي بدوره يشكل البنى المحلية، فكتب: "النظام الدولي ليس فقط نتيجة للسياسات والبنى المحلية ولكنه سبب لها"[4]. فقد تؤدي مختلف العوامل الدولية مثل

[1]Ibid.
[2]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", Op.Cit, p.186.
[3]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.57.
[4]Peter Gourevitch,"The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", *International Organization*, Vol. 32, No. 04 (September, 1978), p.884.

التعاملات الإقتصادية، والإعتماد التجاري المتبادل، وتوزيع القوة في النظام الدولي، والأفكار والأيديولوجية (الديمقراطية، الشيوعية مثلا) إلى تشكيل طابع الأنظمة المحلية"[1].

على سبيل المثال، كان لأزمة حظر النفط (أوبيك) في1973 تأثير على الحكومة الأمريكية وعلى الائتلافات الداخلية (لوبيات النفط)، حيث أثرت قرارات الدول الصغرى بعد الحرب الإسرائيلية العربية، على مسار السياسة المحلية والخارجية للقوى العظمى بشكل عام[2]. ويبقى تأثير الحرب وتهديدها المتغير الرئيسي الذي يؤدي إلى صنع الدولة مثلما أشار غورفيتش، فالأناركية وشدة خطورتها وما تؤول إليه من تهديدات بالحرب أو الغزو، "تدفع الدول إلى تنظيم نفسها داخليا لمواجهة هذه التحديات الخارجية"[3]. وهو التفسير الذي ينطبق على أطروحة تشارلز تيلي حول أهمية الحرب في صنع الدولة وتشكيل بناها المحلية عن طريق عمليات الموازنة الداخلية. باختصار، "يسمح إطار الصورة الثانية معكوسة بتفاعل المستوى النظمي والمحلي في الوقت ذاته الذي يمنح فيه الأسبقية لاتجاه التأثير من النظام نحو الدولة"[4].

بالرغم من أن الواقعيين النيوكلاسيك فتحو العلبة السوداء، وشددوا على أهمية المتغيرات المحلية، التي قد تعمل، "كمضاعفات" أو "كمقسمات" للقدرة الوطنية[5]، إلا أنهم أجمعوا على أسبقية النظام الدولي كمحدد أساسي لخيارات السياسة الخارجية للدول. لأن الأناركية ونوعها (متساهلة أو مُهددة) تبقى المتغير الأهم الذي من خلاله يحدد رجال الدولة الأسبقية السببية لكلا المستويين. وتلخص ستيرلين فولكر، جدلية الترابط السببي بين المستويين المناقشة أعلاه كالتالي:" إن دمج البيئة(الأناركية) والعملية(المحلية)، هذا يعني أن المتغيرات النظمية والمحلية تعمل معا في آن واحد في الحجة الواقعية. البيئة الأناركية تبقى **أولية** لكنها سبب غير مباشر، بينما العملية تبقى ثانوية لكنها **سبب مباشر**"[6].

يعتقد النيوكلاسيك أن هذه المزاوجة الدقيقة بين المتغيرات المحلية والنظمية في نظرياتهم، يجعلها متميزة **بقوتها التفسيرية** ومنطقها المتماسك، عن باقي النظريات الأخرى في البرامج البحثية الرئيسية في العلاقات الدولية (الواقعية البنيوية، الليبيرالية، البنائية)[7]. لكن هذا الادعاء المتفائل

---

[1]Peter Gourevitch,"The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", Op.Cit, pp.181-912.

[2]Steven E. Lobell, "Second Image Reversed Politics: Britain's Choice of Free Trade or Imperial Preferences, 1903–1906, 1917–1923,1930–1932", *International Studies Quarterly*, Vol.43, No. 04 (1999), p.673 .

[3]Peter Gourevitch,"The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", Op.Cit, p.869.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.203.

[5]Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", Op.Cit, p.169.

[6]Jennifer Sterling-Folker, "Realist Environment, Liberal Process, and Domestic-Level Variables", *International studies Quarterly*, Vol.41, (1997), p.22.

[7]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy, Explaining America's Peculiar Path

بمستقبل النظرية الصاعدة وقوتها التفسيرية، قوبل بالنقد من العديد من العلماء. أمثال جيفري ليغروJeffrey W.Legro وأندرو مورافسيك Andrew Moravecsik وويفل Anders Wivel ، حيث يعتقد الثنائي الأول أن قضية دمج المتغيرات المحلية والفكرية في النظرية الواقعية النيوكلاسيكية يُفقدها **تميزها** عن النظريات المختصة بهذه المتغيرات (الليبيرالية والبنائية)[1]، أما ويفل فيرى أن مساهمة النيوكلاسيك غير واضحة وتفتقر لمنطق التماسك الداخلي لسببين، أولا؛ "بالرغم من إضافتهم للمتغيرات المحلية إلى واقعية والتز من أجل تحقيق دقة تحليلية أكبر، إلا أن نظرياتهم لا تخبرنا عن السياسة اليومية لصنع السياسة الخارجية، بمعنى لا يشرحون "ما فعلته الدولة x يوم الثلاثاء الماضي"[2].

وهذا يجعل النظرية الواقعية النيوكلاسيكية "عرضة للحجج التي تفيد بأن الاستراتيجيات الكبرى للرؤساء التي يسعون إلى تفسيرها يتم تعديلها وتشكيلها تدريجيا من خلال السياسة اليومية المستبعدة من النظرية". ثانيا؛ يعتقد ويفل أن المنطق الداخلي للنظرية ضعيف، لأنه عندما يتم التضحية "بالشح والأناقة المنطقية" الموجودة في نظرية والتز، من أجل الواقعية الأكبر، "تكون تكلفة هذه العملية منطقًا أقل إقناعًا للحجج الواقعية". وتتضح هذه المشكلة حسب ويفل في نظرية ميزان التهديد لستيفن والت، الذي أضاف متغيرا إدراكيا (النوايا المُدركة) في نظريته، وهذا يُعد تناقضا لمنطق النظرية الواقعية البنيوية، لأن هذا المكون الادراكي ينشأ في السياسة الداخلية، وليس البنية الدولية، وبالتالي، "ادعاء أن اختيار المتغيرات في النظرية يسترشد بواقعية والتز كنقطة بداية غير مبرر"[3].

أما راثبون فانطلق من ملاحظات زملائه النقاد، التي تنتقد عملية دمج المتغيرات الفكرية والمحلية في الواقعية النيوكلاسيكية. في محاولة منه لتقديم حجج تدعم هذا المنطق التدخلي للعوامل المحلية في النظرية، ويرى أن هذا المنطق غالبا ما يساء فهمه. لذلك يعتقد خلافا لزملائه، أن هذا الدمج ليس إنتهاكا للافتراض البنيوي في واقعية والتز، بل يهدف لتوضيح كيف "أن هذه المتغيرات المحلية تشرح سبب عدم اهتمام الدول بمتطلبات النظام". أي تُوضح منطق عقاب البنية الدولية للدول، التي لا تستجيب للضغوط والحوافز الأناركية[4]. وهذه الحجة، حسب قوجيلي، تُسقط عن النيوكلاسيك تهمة الاختزالية، التي حذر منها والتز، " لأن النيوكلاسيكية لا تحدد مكان أسباب النتائج النظمية في الخواص الداخلية للدول، بل تقوم باستنتاج السياسة المحلية من البنية

To World Power", Op.Cit, p.205 ; Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.2.

[1]Jeffrey W.Legro & Andrew Moravecsik, " Is Anybody Still a Realist ?", *International Security*, Vol.24, No.2 (1999), p.29 ; Anders Wivel, "Explaining Why State X Made a Certain Move Last Tuesday: The Promise and Limitations of Realist Foreign Policy Analysis, Op.Cit, p. 367 .

[2]Anders Wivel, "Explaining Why State X Made a Certain Move Last Tuesday: The Promise and Limitations of Realist Foreign Policy Analysis, Op.Cit, p.367 .

[3]Anders Wivel, " Explaining Why State X Made a Certain Move Last Tuesday…", Op.Cit, p.367.

[4]Brian Rathbun, " A Rose by Any Other Name: Neoclassical Realism…", Op.Cit, p. 297

الخارجية للدول وتفعل ذلك بطريقة تفاعلية تجعل كلاهما متغير مستقل وتابع في نفس الوقت"[1]. وهذا ما وضحته ستيرلينغ فولكر، حيث تعتقد أنه بالرغم من أن "الواقعية تعامل العملية على أنها متغير تابع، يتأثر بالأناركية، فإن العملية باعتبارها تخدم وظيفة البقاء في الأناركية، هذا يعني أن العملية هي سبب مباشر في الحجة الواقعية"[2].

إذن، هذا التصريح يجعل الواقعية النيوكلاسيكية ليست مجرد نظرية تدمج المتغيرات المحلية مع المنطق البنيوي لواقعية والتز، بل هي نظرية توفر أداة توضيحية لمنطق العقاب. وبالتالي هي نظرية مكملة للواقعية البنيوية وليست تعديلية لها[3]. مثلما كتب راثبون: " يجب أن نفهم الواقعية النيوكلاسيكية على أنها تلعب دورا رئيسيا في تقدم (تطور) الواقعية البنيوية نظريا. الواقعية النيوكلاسيكية ليست بديلا منفصلا للواقعية وليست تنكسية. في الواقع، هي خطوة تالية طبيعية وتقدمية"[4] وكتب أيضا " الواقعية النيوكلاسيكية تخدم الواقعية البنيوية وتؤيدها. لا ينبغي اعتبار الإثنين خصمين أو متنافسين أو حتى متميزين"[5].

ما أشار إليه راثبون في الفقرة السابقة، تعتبر وجهة نظر صحيحة، وبلا شك نتفق معها في كون أن النظريتين متكاملتين. لأن واقعية والتز هي نقطة البداية في التنظير النيوكلاسيكي وليست منفصلة عنها مثلما صرح علمائها في النقاش السابق. لكن نختلف مع هذه الفكرة في مسألة أنواع القضايا والألغاز التي تعالجها النظريتين. فالواقعية البنيوية تهدف لتفسير السياسة الدولية، أي تختص وتتعامل وبشكل صريح مع سياسة القوى العظمى في النظام الدولي، أو ما يسميها والتز بالفواعل الرسمية أو الرئيسية المتفاعلة والمكونة للبنية الدولية. بمعنى تبحث في كل ما يتعلق بسياسة **التقاطب** الدولي التي يُستثنى منها باقي الوحدات الثانوية والصغيرة، حيث يرفض والتز وبشكل قاطع تعامل نظريته مع سياسات القوى الصغرى أو الوحدات الصغرى مثل ما وضحنا في الفصل السابق.

أما الواقعية النيوكلاسيكية فتهدف لتفسير السياسات الخارجية للدول الفردية في فترات تاريخية معينة. بمعنى، لا يسعى النيوكلاسيك لتفسير التفاعلات الدولية ونتائجها في النظام الدولي، لذلك **تتميز** الواقعية النيوكلاسية عن البنيوية بأنها تعامل جميع فئات الدول سواء الكبرى أو الصغرى، بمنطق تحليلي موحد. بحيث توفر أجندتها البحثية الثرية بالمتغيرات التفسيرية المحلية الفاصلة وبنائها النظري المتماسك، أداة تفسيرية قوية تفكك أصعب الألغاز لجميع فئات

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في النيوكلاسيكية، ص.171-172.

[2] Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy : Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods*, Op.Cit, p.86.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص. 171، 173.

[4] Brian Rathbun, " A Rose by Any Other Name: Neoclassical Realism …..", Op.Cit, p.311.

[5] Ibid, p.297.

الدول بدون استثناء. وهذا باعتراف رواد النظرية الذين صرحوا بأن نماذجهم النظرية هي مُتاحة وصالحة لتطبيقها وإختبارها على الدول الصغرى أيضا.

المبحث الثالث: الواقعية النيوكلاسيكية كمقاربة لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى

الدول الصغرى مثلها مثل الدول الكبرى تكافح من أجل البقاء في بيئة أناركية خطيرة ومُهددة، وتتبنى في سبيل تحقيق أمنها؛ استراتيجيات أمنية خارجية مختلفة؛ فموقعها في النظام الدولي كدول ضعيفة تفتقر للحجم والقدرات المادية والعسكرية يجعلها في خوف وترقب دائم من فقدان سيادتها أو التعرض للخضوع والتبعية لدول أقوى منها في الجوار. تقترح أدبيات العلاقات الدولية على هذه الدول اتباع استراتيجيات معينة تتناسب مع حجمها وقدراتها لتجنب المخاطر المتوقعة والمتصورة. كأن تنتهج استراتيجية الحياد أو عدم الانحياز أو الاختباء أو المسايرة وإنضمامها لتحالف بقيادة قوة عظمى. إذا كانت البيئة الأناركية هي المحدد الأساسي لخيارات السياسة الخارجية للدول وفق ما تمليه نظرية والتز، فحتما ستختار الدول الصغرى الاستراتيجية الأنسب من قائمة الاستراتيجيات المُقترحة عليها، لتحقيق هدف أمنها وبقائها. فليس من المعقول ووفقا لنظرة والتز، أن تنتهج الدول الصغرى استراتيجيات القوى الكبرى مثل موازنة القوة وتبني خيار التوسع وزيادة القوة وتحدي الوضع الراهن.

لأن هذه الخيارات ستقوض أمنها وتؤدي بها إلى الزوال كنتيجة منطقية، ومع ذلك، شهد النظام الدولي في الآونة الأخيرة ظهور هذا النوع من الدول الصغرى التي تنافس الدول الكبرى على تبوء المكانة والتوسع وزيادة القوة، متحدية بذلك حجمها ومعضلتها الأمنية. انتهجت هذه الدول استراتيجية العون الذاتي (المحاكاة والإبداع والموازنة الداخلية) التي اقترحها والتز، كخيار أمني وقائي يجنب الدول الوقوع في فخ عقاب البنية الدولية. ويعتقد والتز أن الدول الصغرى هي غير قادرة على تحمل تكاليف هذه الاستراتيجية، وذلك بالنظر لحجمها وقدراتها المحدودة، لذلك، افتراضات نظريته لا توفر التفسير المناسب لسلوك هذه الدول وتحركاتها المثيرة للجدل، كدول باحثة عن المكانة والتأثير في النظام الدولي بدل اختبائها وتبعيتها للأقوى كضرورة حتمية يمليها عليها حجمها.

في المقابل تملك الواقعية النيوكلاسيكية التفسير؛ فبناءً على افتراضاتها؛ هي تنسب الخيارات الخارجية المتبعة من طرف هذه الدول إلى بُناها المحلية. مثلما رأينا سابقا، فالنيوكلاسيك من خلال فحصهم للعلبة السوداء وما تحتويه من مكونات مجتمعية وقوى وفواعل رئيسية وثانوية، هم بذلك، يؤكدون أن الدول باختلاف أنظمتها السياسية وإختلاف مواقعها وقوتها النسبية في النظام

الدولي، هي تشترك في ميزة واحدة، بغض النظر إن كانت دول كبرى أو صغرى، وهي أن خيارات سياساتها الخارجية مرهونة بمدى طبيعة قيود (شديدة أو مرنة) بُناها المحلية.

علاوة على ذلك، يتميز النيوكلاسيك أيضا بفحصهم للمتغيرات غير المادية أي المتغيرات المعيارية أو المثالية الفاصلة، مثل الادراك والأفكار والتصورات، والثقافة والأيديولوجية والهوية والقيم الوطنية، ويعتقدون أن هذه المتغيرات تلعب دورا أساسيا وموازيا للمتغيرات المادية. على سبيل المثال، خلصت استنتاجات أغلب أبحاث وأعمال النيوكلاسيك، إلى أن المتغير الادراكي (تصور صناع القرار) هو متغير تفسيري رئيسي في ترجمة الضغوط النظمية إلى سياسات خارجية[1]. ومن خلال هذا المتغير قام النيوكلاسيك بمراجعة مفهوم القوة وأبعادها.

باختصار، وكما يعرفها قوجيلي:" النيوكلاسيكية هي نظرية تدمج المتغيرات المادية والفكرية في إطار نظري موحد"[2]. في هذا الجزء نفكك هذا التركيب المادي والفكري ونجادل بأن المتغيرات الادراكية والفكرية تمثل عامل أو **مفتاح تفسيري** هام ومفصلي؛ فمن خلاله تعالج الدول الصغرى مكامن ضعفها وتُدير القيود المحلية وتحولها من عامل ضعف إلى عامل قوة، بما يخدم مصالحها الأمنية والوجودية. ويؤهلها إلى استغلال الفرص والحوافز النظمية التي تحقق أهدافها ومصالحها الخارجية، كدول طموحة تبحث عن المكانة والتأثير في محيطها الخارجي.

المطلب الأول: المتغيرات الادراكية والفكرية كمحددات فاصلة للسياسة الخارجية للدول الصغرى

تختلف الدول في الطريقة التي ترد بها على البيئة الأناركية؛ ويتضح ذلك الاختلاف في نوع الاستراتيجيات المُختارة للتكيف مع طبيعة التغيرات الطارئة في البيئة الخارجية. ويُرجع النيوكلاسيك ذلك الاختلاف أو التباين إلى إدراك صناع القرار وتصوراتهم تجاه هذه التغيرات الخارجية. التي قد تكون فرصا تستوجب عليهم استغلالها لتعظيم المصالح، أو تحديات وتهديدات أمنية تفرض عليهم نمطا معينا من الرد، في كلتا الحالتين، ترتبط الردود المناسبة أو غير المناسبة بمحتوى صور ومعتقدات رجال الدولة.

لذلك يجادل النيوكلاسيك بأن الحل الأنسب لتفسير وفهم خيارات السياسة الخارجية لدولة ما (صغرى أو كبرى)، هو "التحقيق في طابع نظامها السياسي، **والبيئة النفسية** لقادتها، حيث تلعب هذه المتغيرات الفاصلة دورا حاسما في التأثير على الطريقة التي تستجيب بها الدولة على الضغوط النظمية"[3]. وهو ما يدعوا إليه روبيرت جارفيس بشدة، بحيث يرى أنه لا يمكن بل ومن المستحيل

---

[1]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.59.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص.168.

[3]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.63.

شرح القرارات السياسية الحاسمة للدول دون الرجوع إلى معتقدات صناع القرار وتصوراتهم للعالم الخارجي، وهذا يعني، حسب جارفيس أن "**الإدراك** هو جزء من السبب المباشر للسلوك الخارجي للدولة، وأن المستويات التحليلية الأخرى لا تخبرنا بشكل دقيق عن هذا السلوك"[1].

قدم النيوكلاسيك في إنتاجهم النظري العديد من المتغيرات المعيارية والفكرية الفاصلة، التي شرحوا بواسطتها وبشكل مقنع، مختلف السياسات الخارجية للدول، في مواجهة مختلف الضغوط والظروف النظمية. على سبيل المثال، إختار كولين دويك متغير "الثقافة السياسية والعسكرية" لشرح التعديل الاستراتيجي الأمريكي في الفترة (1918-1921) و(1945-1948)[2]. وإختارت هادفيلد آمخان متغير "الهوية الوطنية" لشرح السياسة الخارجية البريطانية، حيث تعتقد هادفيلد أن" السياسة الوطنية تشمل وتنشر وتشرع سمات معينة من الهوية الوطنية في الدفاع عن الصورة الثقافية ومجموعة المصالح السياسية"[3]. أما شويلر فرأى في "الأيديولوجية الفاشية" متغيرا فاصلا تفسيريا لسياسة ألمانيا التوسعية في ثلاثينيات القرن الماضي[4]. وإنتقد كريستنسن التفسير الواقعي البنيوي للسياسات الخارجية للدول في عالم متعدد الأقطاب، إذ حسبه لا يكفي ربط تلك النتائج المختلفة ببنية الحرب العالمية الأولى والثانية، وأن التفسير الأنسب يجب أن يولي الأهمية لمسألة "إدراك القادة للفعالية النسبية للعقائد الهجومية والدفاعية"[5].

حيث يعتقد كريستنسن وزميله جاك سنايدر؛ أنه بإضافة متغير غير بنيوي (متغير الإدراك) لنظرية والتز البنيوية، سيمكنهما ذلك من التنبؤ بالوقت التي تميل فيه تحالفات التوازن المتعدد الأقطاب إلى المبالغة في رد الفعل (تحالف عصابة مقيدة) أو التقليل من رد الفعل (تمرير الدور) في مواجهة التهديدات الأمنية[6]. ولإثبات دور الأفكار في تشكيل وتعديل الاستراتيجية الكبرى للدول، طور نيكولاس كيتشن نموذجا واقعيا نيوكلاسيكيا، حدد فيه أهمية الأفكار الاستراتيجية كمتغير فاصل من خلاله تترجم الدول الضغوط النظمية إلى سياسات خارجية[7].

إذن تزخر الأعمال الواقعية النيوكلاسيكية بكم معتبر من المتغيرات الفكرية المتنوعة التي تم دمجها مع المتغيرات المادية الواقعية، بهدف تقديم شرح للسياسات الخارجية للدول، ويلاحظ

---

[1]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Op.Cit, P.28.

[2]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy, Explaining America's Peculiar Path To World", Op.Cit, pp.197-231 ; Colin Dueck, *Reluctant Crusaders: Power, Culture, and Change in American Grand Strategy* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2006), Chap.2.

[3] مقتبس في قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.183.

[4]Randall L.Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization…, Op.Cit., pp.227-250.

[5]Thomas J. Christensen, "Perceptions and Alliances in Europe, 1865–1940", *International Organization*, Vol. 51, No.01 (December, 1997), p.67.

[6]Thomas J. Christensen, Jack Snyder," Progressive Research on Degenerate Alliances", Op.Cit, pp.919-920 ; Thomas J. Christensen, Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity", Op.Cit, p.146.

[7]Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas: A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation", Op.Cit, p.119.

قوجيلي، تبعا لذلك، أن أي "إهمال لهذه المتغيرات الفكرية، سيجعل أي تحليل للسياسة الخارجية ناقصا"[1]. وهذه الملاحظة المُقنعة، أفضت بنا إلى اختيار المتغيرات الفكرية الفاصلة التي تتناسب وتفسير السياسات الخارجية للدول الصغرى، خاصة السياسات الخارجية المثيرة للجدل مثل التحركات الخارجية لكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. إذ توصلنا من خلال قراءة متأنية وفاحصة لمجمل السلوكيات والردود الخارجية لهذه الدول، ودول أخرى بنفس الخصائص الداخلية، إلى أن متغير **إدراك صانع القرار** ومتغير **الأفكار** الذي من خلاله يتم اختيار وصياغة وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للرد على البيئة الخارجية، تمثل متغيرات تفسيرية فاصلة. من خلالها نستطيع شرح لماذا انتهجت هذه الدول سياسات خارجية لا تتناسب مع حجمها. وقبل ذلك نعرج أولا على المناقشات النظرية التي ركزت على هذه المتغيرات، ونؤجل اختبارها إلى الفصل القادم.

الفرع الأول: إدراك صانع القرار: القوة المُدركة

أجمع علماء السياسة الخارجية ومعهم النيوكلاسيك، على أن إدراك صانع القرار يلعب دورا محوريا في عملية اختيار البدائل المُتاحة لصنع السياسة الخارجية والرد على الحوافز الدولية؛ وجاء هذا التأكيد؛ بناءً على حالات امبريقية أثبت من خلالها العلماء أسبقية المتغيرات الذاتية (الإدراكية) على المتغيرات الموضوعية في تحديد السياسة الخارجية، خاصة في العالم الثالث[2]. حيث انتهت أعمال النيوكلاسيك التي تناولت دراسة بيئة الحربين العالميتين، إلى نتيجة تفيد بأن الدول واجهت صعوبة في إدراك توزيع القوة النسبية في النظام الدولي[3]، لأن مهمة تقييم صناع القرار لقوة ونوايا الدول الأخرى ليست بالمهمة السهلة، فهي تصطدم في حالات كثيرة بتصوراتهم ومعتقداتهم الخاطئة للبيئة الدولية والتي تؤدي منطقيا إلى استجابة غير فعالة أو قد تتأخر الاستجابة الفعالة عن الوقت المناسب للرد[4].

مثلما حدث مع بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفييتي في مواجهة تهديد ألمانيا، حيث يعتقد جاك سنايدر وتوماس كريستنسن أن ردهم المتأخر وغير الفعال هو نتيجة تصورات القادة الخاطئة للبيئة الاستراتيجية الموضوعية[5]. بالرغم من "أن الوضع الاستراتيجي في معظم النواحي" يقول الباحثان " كان متشابها تماما، حيث هددت ألمانيا بقلب التوازن بين القوى الأوروبية الأربع نفسها

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.184.

[2]Bahgat Korany," Egypt : Between Overstretch and Pivotalness in Its Foreign Policy", in Justin Robertson and Maurice A. East, eds, *Diplomacy and Developing Nations Post- Cold War Foreign Policy-Making Structures and Processes* (New York: Routledge, 2009),p.156.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.166.

[4]Jeffrey W. Taliaferro et al, "Introduction: Neoclassical Realism, The State, and Foreign Policy", Op.Cit, p.7.

[5]Thomas J. Christensen, Jack Snyder,"Progressive Research on Degenerate Alliances", Op.Cit, p.919

من خلال ترسيخ هيمنتها على أوروبا الشرقية. ولكن نظرا لاختلاف التصور السائد للقوة النسبية للهجوم والدفاع في الحالتين، كان السلوك الاستراتيجي للقوى في 1914 عكس سلوكها في 1938-1939. (.....) حيث قامت القوى في الحالة الثانية بتمرير الدور، من خلال استدراج الأطراف الأخرى لتحمل عبء وتكاليف وقف صعود الهيمنة الألمانية "[1]. استنتج الباحثان أن الحقائق الاستراتيجية يتم تصفيتها من خلال تصورات القادة وهي بمثابة المتغير المركزي الذي يحدد النتائج السياسية وليس الظروف الموضوعية مثل ما تؤول إليه واقعية والتز[2].

وبالمثل يدعوا ويليم وولفورث إلى الاقتناع بأن السبب الذي أدى إلى بداية الحرب الباردة ثم نهايتها، هو الإدراك المختلف لقادة القوى العظمى للقوة النسبية وتوزيعها في النظام الدولي. حيث في الحالة الأولى؛ أدى إدراك صناع القرار السوفييت (ستالينStalin و خورتشوفKhrushchev وبريجيني Brezhnev)لقوة بلادهم الصاعدة إلى دخول الاتحاد السوفييتي في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحالة الثانية؛ أدى إدراك غورباتشوف لتراجع القوة النسبية لبلاده، إلى الانسحاب من مواصلة المنافسة[3].

يلاحظ ويفل أن تحليل وولفورث لتوازن القوى في الحرب الباردة يوضح كيف أثرت الأفكار وتصورات القوة على سلوك القوى العظمى خلال هذه الفترة(1945-1989)[4]. حيث مثلت دراسة وولفورث[5] بيانا رسميا لمراجعة مفهوم القوة في الواقعية بشكل عام، إذ جادل بأنه يجب التمييز بين التوزيع الفعلي للقوة والتوزيع **المُدرك** للقوة، ولاحظ أن صناع القرار يواجهون صعوبة في قياس القوة الكلية. وقادته هذه الملاحظة، إلى الاعتراف بأن التعريف المادي للقوة المُعتمد في أدبيات الواقعية المعاصرة خاصة واقعية والتز، يمثل إشكالية كبيرة عند توظيفه لتحليل السياسة الخارجية[6]، لذلك يرى أن "القوة يصعب فصلها عن حسابات وتصورات صانعي السياسة الخارجية"[7]. ولتأكيده ذلك كتب:" إذا أثرت القوة في مسار السياسة الدولية، فيجب أن تقوم بذلك من خلال تصورات أولئك الذين ينوبون عن الدول في اتخاذ القرارات"[8].

---

[1]Thomas J. Christensen, Jack Snyder,"Chain Gangs and Passed Bucks:…", Op.Cit, p.147.
[2]Thomas J. Christensen, Jack Snyder," Progressive Research on Degenerate Alliances", Op.Cit, p.920.
[3]William C.Wohlforth,"Realism and the End of the Cold War", *International Security*, Vol.19, No.3 (Winter, 1994-1995), p.96.
[4]Anders Wivel, " Explaining Why State X Made a Certain Move Last Tuesday…", Op.Cit, p.371.
[5] لم تتمكن الباحثة من الوصول للدراسة، واضطرت لتوظيف الاقتباسات الموجودة في المراجع. للاطلاع على هذه الدراسة أنظر:
William C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War* (New York: Cornell University Press, 1993).
[6]Anders Wivel, " Explaining Why State X Made a Certain Move Last Tuesday…", Op.Cit, p.371
[7] Ibid.
[8]William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance", *World Politics*, Vol.39, No.3 (Apr, 1987), P.377.

بناءً على ذلك خلص وولفورث، إلى أن صناع القرار يفككون مفهوم القوة في الجوانب الأربعة للقوة كالتالي: أولا-عناصر القوة: "كيف يفكر القادة في القوة"؛ ثانيا-توزيع القوة: "كيف يمكن مقارنة الدولة بالقوة العظمى"؛ ثالثا-آليات القوة:" تشغيل ميزان القوة"؛ رابعا-المكانة: "الوضع النسبي للدولة وتأثيرها على السياسة الدولية"[1]. لذلك يرى قوجيلي أن النيوكلاسيك أعادوا مفهمة القوة بحيث ركزت تحليلاتهم على القوة المُدركة بدل القوة الموضوعية، وهذا يعني حسب اعتقادهم أن "ما يهم ليس القوة كما هي، في شكلها الحسابي القابل للقياس، بل القوة كما ندركها، في شكلها المتمثل في عقول المراقبين"[2].

إن التأكيد على عامل الإدراك كمتغير فاصل يتوسط الضغوط النظمية والنتائج السياسية الخارجية، يشرح وبشكل جذري أنماط السياسات الخارجية المتغيرة للدولة في فترات تاريخية مختلفة، أو بالأحرى في فترات حكم قادتها المختلفة، فما يجعل الدولة تنجح في تقييم القوة الصاعدة والمُهددة والرد عليها بشكل كفء أو العكس هو **القوة المُدركة**.

رغم إشادة ويفر بما قدمه النيوكلاسيك من نماذج نظرية تدمج المتغيرات المادية والفكرية، وخاصة الفهم المبتكر للقوة في بعدها الإدراكي، مثلما قدم وولفورث، إلا أنه ينتقد في الوقت ذاته هذا الدمج لافتقاره للتفصيل والتوضيح الكافي لفهم التفاعل بين هذه المتغيرات. لذلك يقترح على النيوكلاسيك المزيد من الاهتمام والجدية في التعامل مع كيفية ملائمة الأفكار لإطارهم النظري. لأن السياسة الخارجية هي من صنع البشر، الذين يفسرون بيئتهم، ويتأثرون ويخضعون لضغوط وحوافز بنية النظام الدولي التي تحدد قراراتهم إلى حد كبير، هذه العملية التفاعلية بين الضغوط النظمية وقرارات صناع القرار ودوافعهم، يقول ويفر، "لا نعرف عنها إلا القليل وهذا يتطلب من الواقعية النيوكلاسيكية إضافة افتراضات حول الدوافع والطبيعة البشرية"[3].

وبالمثل أشارت ستيرلين فولكر إلى الملاحظة ذاتها، ورأت أن الضغط المزدوج الذي يواجهه صناع القرار من الداخل أثناء حماية الترتيبات المؤسسية القائمة، والخارج عند تكييف الترتيبات المؤسسية لتتماشى مع متطلبات البقاء الذي تفرضه ضغوط البيئة الأناركية، يدعم حجة "كيفية إعتبار دراسة إدراك صانع القرار وسوء الفهم كتمركز لبرنامج البحث الواقعي"[4]. وهذا ما جعل بعض العلماء يطالبون باستعارة وتوظيف النماذج النفسية في تحليل السياسة الخارجية للدول، بهدف تحليل الدوافع النفسية للقادة التي تجعلهم ينتهجون سلوكيات لا تتماشى والمنطق البنيوي.

---

[1]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.65.

[2] قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص.167.

[3]Anders Wivel, "Explaining Why State X Made a Certain Move…", Op.Cit, pp.368-374.

[4]Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation …,* Op.Cit, pp.88-92.

أي تفسير سوء الفهم الذي يكتنف عملية صنع وتنفيذ القرار الخارجي[1]. على سبيل المثال؛ تعرض ستيفن لوبيل للنقد بشأن نموذجه "تقييم التهديد"؛ الذي لم يفكك فيه الأسس النفسية لصناع القرار عند إدراك التهديدات الخارجية[2].

يعتبر عمل روبيرت جارفيس الرائد؛ "**الإدراك وسوء الإدراك**" في السياسة الدولية (1976)، من أهم الأعمال التي سارت على ذلك المنحى، إذ أسست للعلاقة أو الترابط المعقد بين إدراك صناع القرار للعالم الخارجي، والسياسات التي ينفذونها تبعا لذلك. حيث ناقش جارفيس العديد من الأحداث الدولية وقرارات قادة الدول في فترات تاريخية مختلفة من منظور النماذج النفسية والاجتماعية[3]. كما شدد على أهمية الفصل بين البيئة النفسية (العالم كما يراه صانع القرار)، والبيئة العملية (العالم الذي سيتم فيه تنفيذ السياسة)، عند تفسير السلوك المختلف لرجال الدول تجاه نفس المحفزات النظمية. وهذا يعتبر استنتاج للسؤال التجريبي الذي طرحه، هل تصورات صناع القرار مهمة؟[4]، فكتب:" لا تزال السياسة الدولية تعتمد على التصور والمعتقدات، ومن المهم محاولة معرفة ماهي وكيف يتم تأسيسها"[5].

لذلك يدعونا جارفيس إلى التحقيق في مصادر القيود الإدراكية التي تؤثر على كيفية معالجة صناع القرار لمختلف الأزمات والحالات التي يشوبها الغموض، فضلا عن تقديم التفسير حول الفرق بين الدوافع النفسية لصناع القرار الذين يتحدون الوضع الراهن وأولئك الذين يدعمونه[6]. إذن، إذا كان الإدراك والتصور والمعتقدات عناصر أساسية ومهمة في تحليل السياسة الخارجية، إذن ما هو الفرق بينها وهل هي مفاهيم متداخلة تحمل نفس المدلول أم تختلف وما هي حدود التفاعل بينها في التأثير على عملية صنع القرار؟

ناقش محمد السيد السليم وبشكل مستفيض، أثر البيئة النفسية لصانع القرار على اختيار بدائل السياسة الخارجية، وجادل بأن البيئة النفسية تتألف من مجموعة من المكونات الأساسية والتي يشكل التفاعل بينها تأثيرا على السلوك ونوع القرار، وهذه المكونات هي العقائد والإدراكات

---

[1]Robert Jervis,"Perceiving and Coping With Threat", in Janice Gross Stein et al, eds, *Psychology and Deterrence*, Op.Cit ; J. M. Goldgeier, P. E. Tetlock, "Psychology and International Relations Theory", *Annual Review of Political Science*, Vol.04 (June, 2001), pp.79-80 ; Anders Wivel, " Explaining Why State X Made a Certain Move…", Op.Cit, p.368.

[2]Juliet Kaarbo," A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory ", *International Studies Review*, vol.17, No.02 (2015), p35.

[3]Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Op.Cit, p.14.

[4]Ibid.

[5]Robert Jervis,"Perceiving and Coping With Threat", Op.Cit, p.25.

[6]Robert Jervis," Introduction: Approach and Assumptions", in Janice Gross Stein et al, eds, *Psychology and Deterrence*, Op.Cit, p.3.

والتصورات. كما قدم تدقيقا إيتيمولوجيا للمفاهيم الثلاثة[1]، إذ يرى السيد سليم؛ أن صانع القرار يميل إلى اختيار وتبني البديل الذي يكون أكثر اتساقا مع عقائده حتى ولو كان هذا البديل يتنافى مع المعلومات المتوفرة عن الحافز الخارجي، بمعنى أن إدراكه لموقف معين يتحدد من خلال عقائده. حيث "يلعب النسق العقيدي للفرد دورا في مساعدته على استيعاب المعلومات المشتتة وربطها ببعضها، وخلق منطق ذاتي للظاهرة محل البحث"، بمعنى أن "العقائد توجه الفرد نحو قبول معلومات معينة أو نحو تجاهل ورفض معلومات أخرى"[2].

على سبيل المثال، يستشهد روبيرت جارفيس بمثال الهجوم المصري على إسرائيل سنة 1973 لتوضيح أثر العقائد والتصور على إدراك التهديد، إذ استبعد صناع القرار في إسرائيل، احتمال الهجوم المصري قبل بداية الحرب. وكان ذلك بناءً على معتقداتهم التي تُصور مصر وسوريا على أنهما أضعف من تبني خيار الهجوم، نظرا لضعف قدراتهم الجوية. ومن الأخطاء التي جعلت صناع القرار الإسرائيليين يتجاهلون المعلومات المؤكدة من المخابرات الإسرائيلية حول الاستعداد الواضح للجانب المصري بشن الهجوم، هو سوء تقدير القوة العسكرية العربية نتيجة للاعتقاد الراسخ بأن الفجوة بينها وبين القوة العسكرية الإسرائيلية كبيرة[3]. يلاحظ السيد سليم بناءً على هذا المثال، أن "النسق العقيدي يلعب دورا حاسما في تصفية المعلومات بحيث يرفض المعلومات التي تتناقض مع قواعد هذا النسق، ويسمح فقط بمرور المعلومات التي تتسق معه"[4].

لذلك يعتقد جارفيس أن تفسير مثل هذه الأخطاء الإدراكية يتطلب توظيف النماذج النفسية، مثل أنموذج "**رمز العملية**" (Opertional Code) الخاص بالديناميكا الذاتية لصانع القرار[5]. الذي طوره ألكسندر جورج Alexander George وأولي هولستي Ole Holsti، وطبقه محمد السيد سليم في أطروحته، بهدف تقييم العلاقة بين النسق العقيدي الخاص بجمال عبد الناصر وخياراته

---

[1] **العقيدة (Belief)**: "هي حكم إحتمالي ذاتي في شكل تأكيد أو مقولة، صريحة أو ضمنية، والعقائد تنشئ علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة، هذه العلاقة قد تشمل وصف الشيء أو تقويمه، أو توصي بإتباع سلوك معين تجاهه، حيث تنتظم تلك العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد و تشكل **نسقا عقائديا (Belief System)**. **الإدراك (Perception)**: "هو التعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين، فالفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات اليومية عن شتى الموضوعات. هذه المعلومات تخلق لدى الفرد وعيا معينا بتلك الموضوعات، وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات، أثر هذا الوعي لدى الفرد بحيث يتمكن من إعطاء معنى لهذا الحافز، ومن ثم فالإدراك ينصرف إلى القضايا التي تُثار في ذهن الفرد حينما ينشأ حافز خارجي يدفع الفرد إلى تذكر تلك القضايا". **التصور (Image)**: "فهو الانطباع الأولي العام للفرد عن موضوع معين كأن يكون لدى الفرد انطباعا عاما بأن دولة معينة هي دولة عدوانية". للإطلاع أكثر أنظر: محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص.397-398.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص.405-414.

[3]Robert Jervis,"Perceiving and Coping With Threat", in Janice Gross Stein et al, eds, *Psychology and Deterrence*, Op.Cit, pp.18-19.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص.406.

[5]Robert Jervis,"Perceiving and Coping With Threat", Op.Cit, p.19.

السياسية في سياقات سياسية مختلفة[1]. وأنموذج "رمز العملية"[2] يقصد به تحديد النسق العقيدي لصانع القرار حول الحياة السياسية، عن طريق توظيف أدوات إحصائية يتم من خلالها مقارنة الوثائق التي عبر فيها صانع القرار عن آرائه وفق عدة أبعاد (مقارنة الوثائق السرية بالعلنية، ومقارنة الوثائق التلقائية بالجاهزة سلفا، ومقارنة الوثائق الأصلية بالوثائق التي كتبها آخرون....)، تساعد هذه المقارنات في إثبات أن ما تحتويه الوثائق هو "المفاهيم الحقيقية" للنسق العقيدي الذي يتبناه صانع القرار[3]. ويفكك الأنموذج ذلك النسق العقيدي إلى ثلاث عناصر أساسية تتمثل في؛ **عقائد فلسفية** (Philosophical Beliefs): وهي مجمل الآراء والأفكار حول الحياة السياسية، و**عقائد أدائية** (Instrumental Beliefs): وهي العقائد الخاصة بالاستراتيجيات الفعالة والمناسبة التي يراها صانع القرار أنها تحقق مصالحه، و**طبيعة العدو**(The Nature of Opponent): وهو التصور الذي يحمله صانع القرار عن طبيعة العدو[4]، تشكل هذه العناصر في مجموعها مفتاحا تشغيليا يوظفه صانع القرار لفهم المعلومات الواردة وتوجيهها لاتخاذ القرارات، ولكل قائد رمز عملي يتمسك به باصرار ويتردد في تغييره[5].

على سبيل المثال، لخص جمال عبد الناصر عقائده الفلسفية في كتيب نشره في أفريل 1954، عنونه بـ:" فلسفة الثورة"، في هذا الكتيب حدد عبد الناصر جذور تفكيره الثوري ورؤيته للسياسة الداخلية والخارجية المصرية، ويلاحظ السيد سليم أن إحدى الأفكار التي طرحها عبد الناصر في هذا الكتيب كانت عن "نظرية الثورتين". حيث جادل عبد الناصر" بأن كل أمة يجب أن تنهض من خلال نوعين من الثورة: الثورة السياسية ضد الاحتلال الخارجي والاستبداد المحلي، والتي تتطلب وحدة المجتمع والاجماع والاتفاق. والنوع الثاني هو ثورة المجتمع ضد قمع الطبقات والتي تكون حتما نتيجة لعدم وحدة المجتمع والنزاع". أما طبيعة العدو، فكان يعتقد أن التهديد المباشر قادم من إسرائيل وليس الاتحاد السوفييتي، وكان ينظر للعالم العربي ليس على أنه منطقة جغرافية بسيطة بل كان ينظر لها على أنها منطقة لها أولوية أمنية في نسقه العقدي[6].

---

[1]Mohammad El- Sayed Selim, *The Opertional Code Belief System and Foreign Policy Decision Making : The Case of Nasser*, (Doctoral Dissertion Submited to Carleton University, Canada, 1979), p.49.

[2] " اللغز المركزي لرمز العملية يقصد به، هو متى وكيف؟ تعمل معتقدات القادة كآليات سببية محورية في شرح وتوقع عمليات التفاعل الإستراتيجي بين الدول على عدة مستويات من القرار: التحركات، والتكتيكات، والإستراتيجيات، وتفضيلات السياسة". مُقتبس في

Alex Mintz, Karl DeRouen Jr, *Understanding Foreign Policy Decision Making* (New York: Cambridge University Press, 2010), p.102.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص.402-403.

[4]Mohammad El- Sayed Selim, *The Opertional Code Belief System and Foreign Policy Decision Making : The Case of Nasser*, Op.Cit, pp. 124-129.

[5]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.64.

[6]Mohammad El- Sayed Selim, *The Opertional Code Belief System and Foreign Policy Decision Making : The Case of Nasser*, Op.Cit, pp.124-125, 128,130.

يجادل السيد سليم أن صانع القرار يواجه ضغطا وإجهادا نفسيا في فترات الأزمة السياسية (تهديد الدولة ومستقبل حكم القائد)، التي تتضمن حالة من عدم اليقين ونقص المعلومات، مما يؤثر ذلك على تقييمه وحساباته للموقف الخارجي، فيعجز عن التوصل للبدائل الممكنة للرد. هذه الحالة تجبر صانع القرار على "الاعتماد على إدراكاته ومعتقداته ومفاهيمه الذاتية"[1]. وبما أن القرارات السياسية هي إنعكاس لتلك المتغيرات الإدراكية، فإن صانع القرار يحرص على اختيار المستشارين والمساعدين الذين يقاسمونه أو يتفقون معه في العقائد والتصورات[2]، لكي يضمن أن تُنفذ سياساته دون معارضة أو قيد. على سبيل المثال، قارن بهجت قرني بين فترتي حكم كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات، ولاحظ أن التوجه الخارجي المصري ونمط التحالفات مع القوى العظمى تغير بتغير القيادات. حيث أعاد السادات هيكلة السياسة الخارجية المصرية بما يتماشى وتصوراته ومعتقداته الذاتية، مُلغيا بذلك كل السياسات الناصرية التي كان يختلف معها. حيث تحرك دوليا من الاتحاد السوفييتي باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وإقليميا باتجاه إسرائيل (تغير في صورة العدو)[3].

يعتقد قرني أن أهداف السياسة الخارجية المصرية كانت ثابتة في الفترتين وتلخصت في "الدفاع عن الاستقلال، والتأكيد على الدور القيادي لمصر، وأولوية السياق العربي/ الشرق الأوسطي". لكن الاختلاف كان يكمن في الاستراتيجية العامة (عقائد أدائية) والسلوك الخارجي المحدد لتحقيق تلك الرؤية الخارجية (عقائد فلسفية)، بمعنى أن "ذلك الدور والإستراتيجية يتطلبان تكاليف وموارد داخلية وخارجية، بحيث تعامل عبد الناصر والسادات مع فجوة الموارد بشكل خاص بما يتماشى وتصور وإدراك (النسق العقيدي) كل منهما للقيود الداخلية والخارجية"[4].

بالنسبة للدول الصغرى؛ اختلفت آراء العلماء المختصين بدراسة الدول الصغرى، حول خاصية الحجم (الصغر)، كعامل يؤدي إلى الاختلاف في نمط السياسة الخارجية المُختارة من طرف الدول الصغرى والكبرى مثل؛ عدد السكان الصغير، المساحة الصغيرة، القدرات العسكرية المحدودة، إجمالي الناتج القومي المحدود. فمنهم من يرى أن هذه الخصائص أو المحددات تفرض على الدول الصغيرة تطبيق أنموذج الفاعل العقلاني لتقليل المخاطر الخارجية المُدركة، وهذا يعني أنها ستخوض عملية صنع القرار مثلها مثل الدول الكبرى عند اختيار بدائل السياسة الخارجية[5]. وهو

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص.382.

[2] المرجع نفسه، ص.374.

[3]Bahgat Korany," Egypt: Between Overstretch and Pivotalness in Its Foreign Policy", in Justin Robertson et al, eds., *Diplomacy and Developing Nations Post- Cold War Foreign Policy-Making Structures and Processes*, Op.Cit, pp.156-159.

[4] Ibid, p.156.

[5]Maurice A. East, "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models", *World Politics*, Vol.25, No.04 (Jul., 1973), pp. 556-557.

رأي دافع عنه روثستاين، حيث اعتبر أن "الدول الصغرى هي نفسها دول كبرى، فقط كُتبت صغيرة"[1].

في حين قدم موريس إيست Maurice A. East افتراضا مخالفا للافتراض التقليدي وجادل بأن هناك فرقا جوهريا في عملية صنع السياسة الخارجية بين الدول الكبرى والصغرى. وذلك بالنظر لخصائص الصغر، والقدرات المادية المحدودة المتاحة للشؤون الخارجية، التي تجعل الدول الصغرى تضع عدد قليل من الموارد البشرية لمراقبة الأحداث والقضايا الدولية وتنفيذ السياسة الخارجية. وتوصل إيست إلى أن هذا الافتراض يتمخض عنه نتيجتين، النتيجة الأولى؛ وهي أن القدرة التنظيمية المنخفضة في جهاز الشؤون الخارجية تعني أن الدول الصغرى ستكون أقل نشاطا وإنخراطا في قضايا السياسة الدولية، وذلك لعدم قدرتها على التعامل والتفاعل مع نطاقها المتشابك، أو تتفاعل مع قضايا خارجية محدودة بنطاقها الجغرافي الضيق. النتيجة الثانية وهي الأهم، "أنه من المرجح أن تكون الدول الصغرى أبطأ في إدراك الأحداث والتطورات في النظام الدولي، نظرا لأن لديهم قدرة أقل على مراقبة النظام ورصد إشارات الإنذار المبكر التي تشير لمختلف التطورات السياسية المهمة التي تخص الفواعل الرئيسية"، وهذا يؤثر بشكل كبير على سلوك سياستهم الخارجية[2].

لأن الإدراك المبكر للمواقف والحوافز الدولية الخطيرة، سيوفر للدول فرصا أكبر للتأثير في نتيجة الموقف، من خلال دراسة البدائل المناسبة للرد في الوقت المناسب وتغيير الموقف لصالحها، على عكس الدول التي تُدرك المواقف في مرحلة متأخرة، سيكون لها بدائل محدودة للنظر فيها. ويلاحظ إيست إنطلاقا من ذلك "أنه بحلول الوقت الذي تُدرك فيه الدول الصغرى الإشارات، يكون الوضع قد وصل إلى مرحلة متقدمة (إذا كان إنذارا بالحرب) مما سيتوجب عليها اتخاذ سلوك محدد، لا لبس فيه، وعالي الخطورة"، وكذلك قدراتها المحدودة تمنعها من تبني سلوك خارجي مبكر، يتسم بالغموض ومنخفض الخطورة، كإجراء فعال في هذه الحالة[3]. ويرسم إيست خطا فاصلا بين إدراك الدول الصغرى والكبرى لأهمية القضايا الدولية المختلفة، إذ يعتقد أن الدول الصغرى ستلتفت

---

[1] مُقتبس في:

Maurice A. East," Foreign Policy-Making in Small States : Some Theoretic Observations Based on a Study of the Uganda Ministry of Foreign Affairs", *Policy Sciences*, vol. 4 (1973), p.491.

[2] يلاحظ موريس إيست في عمله "الحجم وسلوك السياسة الخارجية"، أن خصائص الحجم الصغير تُصور الدول الصغيرة تقليديا على أنها تتبع أنماطا معينة من السياسة الخارجية عند مقارنتها بالدول الكبرى وحصر هذه الأنماط كالتالي:" 1- تدني المشاركة الشاملة في الشؤون الدولية؛ 2- مستوى عالي من النشاط في المنظمات الحكومية الدولية؛ 3- دعم القواعد القانونية الدولية؛ 4- تجنب إستخدام القوة كأسلوب من أساليب فن الحكم؛ 5- تجنب السلوك والسياسات التي تميل إلى تنفير الدول الأكثر قوة في النظام؛ 6- الإستخدام المتكرر للمواقف الأخلاقية والمعيارية بشأن القضايا الدولية؛ 7- تحصر نشاط سياستها الخارجية في نطاق جغرافي ضيق". أنظر:

Maurice A. East, "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models", Op.Cit,pp.556-55

[3] Ibid, p.559.

للمطالب الداخلية التي تشكل أولوية وأسبقية عن صنع القرار السياسي الخارجي بسبب افتقارها للفائض الاقتصادي وقاعدة مواردها الصغيرة التي لا تؤهلها للتفكير والإهتمام بالقضايا التقليدية في السياسة الدولية. مثل "الحرب، والمكانة والنفوذ العالميين، والحفاظ على التحالفات وإكتساب مجالات النفوذ، والتوسع الاقليمي". وفي مقابل ذلك، ستتركز اهتماماتها على القضايا التي ترتبط بنموها وتطورها الاقتصادي[1].

نلاحظ من الفقرة السابقة أن موريس إيست استقى ملاحظاته وإستنتاجاته من سياق الحرب الباردة، وبيئتها المُهددة، التي فرضت على الدول الصغرى اتباع نمط معين من السياسة الخارجية، كضرورة أمنية تجنبها الوقوع في فخ سوء إدراك الدول الكبرى لتحركاتها. لذلك كان الحجم بالنسبة لإيست عاملا هاما في تحديد السلوك الخارجي المناسب لهذه الدول، وأن الإدراك المبكر والصحيح للحوافز والضغوط النظمية سيصطدم بحقيقة الحجم والقدرات المحدودة التي ستجعل هذه الدول عاجزة عن تبني الخيار الأمثل للرد على البيئة الخارجية. في المقابل، توصلت دراسات حديثة تناولت نفس العامل، إلى أن نقاط الضعف المُدركة كانت حافزا لخلق استراتيجيات فعالة من خلالها تناور الدول الصغرى وتتكيف مع مختلف التغيرات الخارجية. مثلما جادل كاتزنشتاين Peter J. Katzenstein بقوله: "كان الحجم الصغير رمزًا لشيء أكثر أهمية. إنه يخفي علاقة سببية أساسية ونتائج سياسية. ما يهم حقًا سياسيًا هو إدراك الضعف الاقتصادي. ولّدت نقاط الضعف المُدركة أيديولوجية الشراكة الإجتماعية في الدول الأوروبية الصغرى"[2].

وبالمثل أشار روبيرتسون Justin Robertson إلى أن أناركية النظام الدولي تدفع كل من الدول الصغرى والكبرى على حد سواء، لتبني استراتيجيات مماثلة في السعي لتحقيق مصالحها وتنفيذها عبر "مجموعة متشابهة إلى حد كبير من مؤسسات السياسة الخارجية". وهذا بناء على حالات تجريبية خلال القرن العشرين، أين أظهرت الدول الصغرى (قطر والإمارات العربية المتحدة مثلا) قدرا كبيرا من التشابه والتكرار لسياسات الدول الكبرى من خلال عملية المحاكاة[3]. وهذا التصريح يحيلنا إلى مناقشة المتغير الثاني في هذا الجزء، وهو عامل الأفكار الذي يلعب دورا هاما في خلق وبلورة هذه الاستراتيجيات التي انتهجتها الدول الصغرى كمنفذ من عائق الحجم والقدرات المادية والبشرية المحدودة.

---

[1] Ibid, p.560.

[2]Peter J. Katzenstein, "Small States and Small States Revisited", *New Political Economy*, Vol .8, No.1(2003), p.11.

[3]Justin Robertson, "Introduction: The Research Direction and a Typology of Approaches", in Justin Robertson and Maurice A. East, eds, *Diplomacy and Developing Nations Post- Cold War Foreign Policy- Making Structures and Processes* (New York : Routledge, 2009), p.6.

الفرع الثاني: عامل الأفكار: تشكيل الاستراتيجية الكبرى من منظور الأفكار

يؤدي إدراك صناع القرار المختلف للبيئة الخارجية إلى التباين في طريقة ووسيلة الرد عليها، فقد تختار الدولة (ممثلة بالسلطة التنفيذية) الرد بسياسات خارجية هجومية أو دفاعية، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات البنية الدولية وضغوطها وما تقرره البنية المحلية وقيودها. فالاستجابة المثلى تتوقف -مثلما ناقشنا سابقا-على مدى توفر بيئة محلية متساهلة تساعد رجال الدولة على صياغة الاستراتيجية المناسبة، التي تحقق الأمن القومي للدولة كمصلحة عليا في المقام الأول، ثم تليها الأهداف الأخرى مثل النفوذ والمكانة الدوليين. ذلك الانتقال والتغير في نمط السياسة الخارجية للدولة عبر فترات تاريخية مختلفة، يربطه علماء النيوكلاسيك بتغير الاستراتيجية الكبرى (Grand Strategy). وتسمى عملية التغيير حسب ما أشار كولين دويك بـ "التعديل الاستراتيجي" (Strategic Adjustement)[1].

يتميز النيوكلاسيك بتركيزهم على رصد الاستمرارية والتغير في الاستراتيجية الكبرى للدول في نظرياتهم للسياسة الخارجية، وبينت أعمالهم المختلفة دور المتغيرات المحلية في تشكيل وصياغة الاستراتيجية الكبرى وتعديلها. حيث يرى قوجيلي أن النيوكلاسيك تبنوا التعريف الموسع للاستراتيجية الكبرى، وتجاوزوا بذلك المفهوم الضيق الذي طالما ارتبط بالجانب العسكري، ليشمل المفهوم كل المكونات المحلية والأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية[2]. بمعنى أن الاستراتيجية الكبرى لا تتعلق فقط بتوقيت الحرب والتحضير لها، أو انهائها، ولكن "تتعلق بتحقيق التوازن بين الغايات والوسائل في وقت السلم والحرب معا"[3]. يأخذ النيوكلاسيك الغايات والوسائل كمحدد أساسي للاستراتيجية الكبرى، فيعرفها كولين دويك بأنها " تحديدا واعيا للغايات وللموارد الحالية والمحتملة، وإختيار الخطة التي تستخدم هذه الموارد لتحقيق تلك الغايات"[4].

إذا كانت الغايات تتراوح بين الأهداف المتواضعة كتحقيق الأمن والبقاء، والأهداف الطموحة مثل التوسع وزيادة القوة، فإن الوسائل لتحقيق تلك الغايات أو الأهداف تختلف من دولة إلى دولة، ومن صانع قرار إلى آخر داخل الدولة الواحدة. هذا الاختلاف في اختيار الوسائل ونوعها ومدى اتساقها مع الغايات المسطرة والمُخطط لها سلفا، كان محور البحث في الاستراتيجية الكبرى للدول بالنسبة للنيوكلاسيك. إذ يلاحظ قوجيلي أن "العنصر الأهم في تعريف الاستراتيجية الكبرى من ناحية الغايات والوسائل في النيوكلاسيكية هو توضيح طبيعة الارتباط بين هذين المكونين". بمعنى

---

[1]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy….." , Op.Cit, p.198.

[2] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.232-234.

[3]Steven E. Lobell, "Threat Assessment, the State, and Foreign Policy: A Neoclassical Realist Model", Op.Cit, p.61.

[4]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy….. ", Op.Cit, p.198.

أنه متى تعارضت الأهداف غير المحدودة مع الوسائل المحدودة، تطلب التوفيق بينها وموازنتها، استراتيجية كبرى[1].

إن تحديد الوسائل المناسبة لتشكيل الاستراتيجية الكبرى والرد على الضغوطات والحوافز الخارجية، ترتبط بطبيعة البنية المحلية إن كانت متساهلة أو شديدة القيود، فقد تؤثر مجموعة من العوامل المحلية على تحديد الخيار الاستراتيجي الأنسب كما تعيق كذلك كل إنطلاقة جديدة للاستراتيجية الكبرى (التعديل الاستراتيجي). لذلك يركز النيوكلاسيك في أعمالهم على رصد تلك العوامل المحلية سواء المساعدة أو المثبطة في عملية تشكيل الاستراتيجية الكبرى[2]. وكانت احدى العوامل المحلية التي لاقت اهتماما في البحث والتنظير، هي الأفكار وأثرها على تشكيل الاستراتيجية الكبرى، مثلما أشار راثبون بقوله: "الواقعية النيوكلاسيكية باعتمادها على رؤى الواقعية الكلاسيكية وتحسينها، أظهرت كيف أن السياسات المحلية والأفكار، هي عناصر أساسية في عملية العون الذاتي المتأصلة في النظام الأناركي"[3].

يجادل نيكولاس كيتشن من خلال عمله النظري "الضغوط النظمية والأفكار المحلية" Systemic (Pressures and Domestic Ideas)، بأن النظرية الواقعية النيوكلاسيكية تولي أهمية للأفكار كمتغير رئيسي فاصل بين الضغوط النظمية والإستراتيجية الكبرى الناتجة عن الدول. وأن هذا التوليف بين رصد البنية المادية للنظام الدولي؛ ورصد الوضع الفكري داخل الدولة؛ يميز الواقعية النيوكلاسيكية كنظرية "تملك قدرة تنبؤية وقدرة على تقديم تفسيرات تاريخية صارمة"[4]. وينطلق كيتشن في تحليله من نقد الواقعية البنيوية التي تضع القدرات المادية كمتغير جوهري في تفسيراتها، مستبعدة بذلك أي دور للمتغيرات المحلية مثل الأفكار في تفسير السلوك الخارجي للدول، خاصة السلوك المنحرف عن ضرورات البنية الدولية. لذلك يلاحظ كيتشن أن هذا التجاهل لدور الأفكار يتناقض مع ما تدعوا إليه الواقعية البنيوية بضرورة الالتزام بالأفكار الواقعية كوصفات نظرية تساعد رجال الدولة على تجنب الوقوع في فخ عقاب البنية الدولية. مثل الأفكار الواردة في استراتيجية العون الذاتي، كالمحاكاة والإبتكار. فكتب كيتشن بشأن ذلك: "إذا كانت الأفكار الواردة في وصفات السياسة الخارجية للواقعية يمكن أن تشكل العالم بحيث يشبه

[1] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص.235-236.

[2]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy…..", Op.Cit, p.219 ; Randall L. Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization…… ", Op.Cit, p.237; Jeffrey W. Taliaferro, " State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State", *Security Studies*, Vol.15, No.03 (2006), pp.464-495; Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas: A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation", Op.Cit.

[3]Brian Rathbun," A Rose by Any Other Name: Neoclassical Realism …", Op.Cit, p.301

[4]Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas: A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation", Op.Cit, p.141.

الصورة النظرية تماما، فكيف يمكن رفض هذه الأفكار باعتبارها تفتقر إلى القدرة على التأثير في السياسة الدولية"[1].

وهو رأي تُوافقه عليه ستيرلين فولكر، إذ ترى أن البيئة الأناركية هي التي تقترح على الدول ديناميكية متسقة من خلالها تظل الاختلافات الإدراكية عبر الدول، والتي تنتج اختلافات في الطريقة التي تقلد بها كل دولة ممارسات الدول الأخرى. وهذا الاختلاف يعني أن كل دولة لها مواردها المادية والفكرية الخاصة بها التي تعتمد عليها في تحقيق هدف البقاء[2]. إذن، يعامل علماء الواقعية النيوكلاسيكية المتغيرين (القوة المادية والأفكار) بنفس القدر من الأهمية، لأن كلاهما حسبهم له تأثير على عملية صنع السياسة الخارجية، ويرفضون في الوقت نفسه الافتراضات التي تفصل بينهما وتركز على تحليل أحدهما وإستبعاد الآخر[3].

إن أهم خطوة في صياغة الاستراتيجية الكبرى بعد التقييم الاستراتيجي للتهديد، حسب كيتشن، هي تحديد الوسائل المناسبة والمتاحة للرد، وفي هذه المرحلة "قد تتنافس عدة أفكار يحملها الفاعلون الرسميون داخل الدولة، للوصول إلى جوانب مختلفة من القوة التي يمكن حشدها ضد التهديدات، من القوة الناعمة للمعايير الثقافية إلى القوة الصلبة للإكراه العسكري". ولا يقتصر التنافس حول الأفكار التي تحدد الوسائل الملائمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي فقط، بل قد تطالب قوى فاعلة محلية بترجيح الأفكار التي تحدد الوسائل الملائمة والمقبولة أخلاقيا أيضا[4]، مثل الأفكار التي تدعم وسائل عسكرية معينة (عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل)، وتعكس في الوقت نفسه الخصائص الثقافية العسكرية للدولة[5].

يعتقد كل من كيتشن وروبيرت كيوهن وجاديث غولدشتاين Judith Goldstein أن الأفكار تمارس تأثيرها وتكتسب قوة من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، عندما يتم تغليفها بالقواعد والإجراءات الرسمية، والوسائل التعبيرية. وتصبح الأفكار المضمنة مؤسساتيا جزءا من السياق الثقافي للمجتمع، وبالتالي قد تحدد مدى سهولة وصول بعض الأفكار الجديدة إلى عملية صنع القرار[6]. كما تحد الترتيبات البنيوية التي تُنشئها المؤسسات من جدوى بعض الأفكار وقدرتها على الاستجابة للظروف الدولية، ويؤثر هذا بشكل مباشر على عملية التعديل الاستراتيجي والسلوك الاستراتيجي للدولة، وبالتالي قد ترد الدول بشكل ينافي الشروط والحوافز ومتطلبات البنية الدولية.

---

[1] Ibid, p.123.
[2]Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy:…,* Op.Cit, pp.86-87.
[3]Nicholas Kitchen,"Systemic Pressures and Domestic Ideas: ....", Op.Cit, p.127.
[4]Ibid, p.135.
[5]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.68.
[6]Judith Goldstein, Robert O. Keohane, *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2012), p.12 ; Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas:… ", Op.Cit, pp.130.

لذلك يرى كيتشن أن الردود الاستراتيجية من منظور الأفكار تفسر ردود الفعل المبالغ فيها، وردود الفعل الناقصة، فضلا عن الردود غير المبررة والتي ليس لها علاقة بظرف التهديد[1].

بناءً على ذلك يميز كيتشن بين ثلاث أنواع من الأفكار التي من الممكن أن تساعد في صياغة السياسات الخارجية، وهي: الأفكار العلمية(Scientific) ؛ والأفكار المقصودة (Intentional)؛ والأفكار العملية(Operational) أولا، الأفكار العلمية، وهي أفكار تُؤسس لكيفية سير العالم، حيث تفسر وتصف الحقائق التجريبية والعلاقات بينها في النظام الدولي، مثل فكرة " أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض". أما الأفكار المقصودة، فيعرفها كيتشن على أنها "اقتراحات معيارية تسعى إلى تحديد أهداف السياسة الخارجية"، وهي أفكار تعكس الميول الأخلاقية لمؤيديها كأن تسعى الدولة إلى استخدام سياستها الخارجية لدعم حقوق الإنسان[2]. هذا النوع من الأفكار يشير إلى التفضيلات الأخلاقية لصناع القرار التي تهدف إلى تقديم الدولة على أنها راعية سلام. مثل نهج الوساطة المقترن بالمساعدات المالية في النزاعات الاقليمية، التي رسمته قطر كأولوية في سياستها الخارجية، وهي فكرة **مقصودة** تُرجمت إلى سياسة خارجية من منظور الواقعية النيوكلاسيكية.

ثالثا؛ الأفكار العملية، فهي مزيج من الأفكار العلمية والمقصودة(المعيارية) والتي توصي بالوسائل المناسبة لتحقيق غاية معينة، ومن خلال هذه الأفكار يمكن للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية أن تشرح الطرق المختلفة التي انتهجتها الدول في الرد على نفس التهديدات والضغوط النظمية[3].على سبيل المثال، تنافست قطر والإمارات العربية المتحدة على توظيف الأفكار الدينية ضمن استراتيجياتها التدخلية في الثورات العربية، حيث شجعت قطر يوسف القرضاوي على الاجتهاد الفكري لانتاج فتاوى تدعم الثورات في الدول العربية. وذلك بتكييف مفهوم الديمقراطية مع المفاهيم الاسلامية الخاصة بتصوره للدين الاسلامي على أنه "دين الوسطية"، فأنتج ما يسمى بـ "فقه الثورة". وفي المقابل، تبنت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية مضادة، عندما شجعت ودعمت العالم الموريتاني عبد الله بن بيه (الذي انشق عن القرضاوي) على الترويج لفقه مضاد لثورات الربيع العربي، فأنتج ما يسمى ب "فقه السلم"[4]. مع أن هذا الاجتهاد الديني يمثل أفكارا معيارية أو مقصودة، إلا أنه يندرج ضمن ما سماه كيتشن بالأفكار **العملية**، التي قادت المنافسة بين الدولتين الصغيرتين في تدخلاتهما العسكرية، حيث سعى كل منهما على إضفاء الشرعية الدينية على سياسته الخارجية الهجومية.

---

[1]Nicholas Kitchen, Ibid, pp.130-133.
[2]Ibid, p.129.
[3]Ibid.
[4]David H. Warren, *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE Contest Over the Arab Spring and the Gulf Crisis* (London and New York: Routledge, 2021).

وبالمثل في دراسة رائدة قدم مايكل بارنيت حجة مماثلة حول طبيعة التنافس بين الدول العربية على تحديد قواعد العروبة كممارسة جديدة للقوة في فترة الحرب الباردة. إذ يعتقد بارنيت أن القادة العرب اختاروا تقنيات ممارسة القوة من بين مجموعة من الأدوات الثقافية والفكرية الخاصة بهم، وشكلت العروبة ومعاييرها إحدى هذه الأدوات، حيث "تنافس القادة على تفسير محتوى تلك المعايير، وكافحت الحكومات العربية على تقديم التفسير الفائز"[1]. ويلاحظ بارنيت أن هذه الممارسات الرمزية التي أثرت على تحديد السياسات الخارجية العربية، تفند افتراض الواقعية البنيوية الذي يرجح الخيار العسكري وسباقات التسلح، كاستراتيجية ذاتية للرد على البيئة العربية شديدة التهديد والصراع، حيث اختارت الدول العربية التنافس الرمزي على التنافس العسكري[2]. فكتب بارنيت: "لم تنبثق قوة عبد الناصر من القدرات العسكرية لمصر، بل من قدرته على فرض معنى على أحداث زمانه، ونسج صورة مقنعة عن المستقبل". وكتب أيضا " لم يتنافس القادة العرب على زيادة مكاسبهم النسبية مُقاسة من حيث القدرات العسكرية أو الاقتصادية، لكنهم تنافسوا على تحديد معنى الأحداث، وتحديد معايير العروبة، والنتيجة الطبيعية هي أن التهديد لم يكن من فوهة البندقية ولكن من إنشاء معيار أو رؤية للحياة السياسية التي قد تتعارض مع مصالح النظام"[3].

على سبيل المثال، شكلت فكرة القومية العربية وأنموذج الدولة العربية التي كان يروج لها عبد الناصر، تهديدا على الممالك الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية، التي كانت تنظر إلى خطابات وسياسات عبد الناصر على أنها التهديد المباشر لنظام المملكة، إذ أثر ذلك بشكل كبير على طبيعة العلاقات بين البلدين. حيث ناورت السعودية ردا على ذلك بدعم الفكر الديني للإخوان المسلمين، أشد أعداء عبد الناصر. لكن عندما واجه عبد الناصر ضغوطا اقتصادية محلية، غير في استراتيجيته من زعيم للقومية العربية إلى زعيم للحركة المناهضة للصهيونية، ولجأ إلى الدول التي كانت سياسته تسعى لتقويض أنظمتها، من أجل تمويل مجهوده الحربي ضد إسرائيل، وساعدت صورته الأيديولوجية الجديدة في كسب تأييد ودعم السعودية[4].

لذلك يرى كيتشن أن شخصية حاملي الأفكار تلعب دورا لا يقل أهمية عن قوة أفكارهم، لأن ما يؤثر على السياسة الخارجية حسب النيوكلاسيك، هي "الأفكار التي يحملها الفاعلون الأقوياء أو مساعديهم الذين يشغلون مناصب صنع القرار"[5]. وهذا ما يفسر أيضا لماذا تحولت قطر الدولة الصغرى، من دولة ضعيفة تابعة للعباءة السعودية إلى دولة مؤثرة ومستقلة في قرارها الخارجي ولها

[1]Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics* (New York : Columbia University Press, 1998), p.15.
[2]Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics*, Op.Cit, p.241.
[3] Ibid, p.14.
[4]Michael N. Barnett, Jack S. Levy,"Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt 1962–1973, *International Organization*, Vol.45, No.03 (June, 1991), p.379, 384.
[5]Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas: ....", Op.Cit, p.130.

نفوذها على المستوى الدولي، لأن صانع القرار الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ووزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني كانت لهما رؤية سياسية مشتركة ومتناغمة، حركتها مجموعة من الأفكار الاستراتيجية التي تجسدت سياسات خارجية.

وبالتالي أثرت هذه السياسات بشكل جوهري على مكانة قطر في السياسة العالمية. هذا التغير في نمط السياسة الخارجية القطرية من دولة تابعة إلى دولة مستقلة، ثم من دولة محايدة تقود قاطرة الوساطة وحل النزاعات الإقليمية، إلى دولة تعديلية وهجومية تستخدم الحل العسكري. يربطه النيوكلاسيك بالتعديل الاستراتيجي الذي هو نتيجة محتملة لمجموعة من العوامل المتغيرة التي تؤثر على التفكير الاستراتيجي وتقود إلى التغيير في طبيعة الغايات ثم الوسائل الملائمة لتنفيذ الاستراتيجية الكبرى الجديدة. إذا كانت الواقعية البنيوية تربط التغيير في الاستراتيجية الكبرى للدول، بالتحولات الدولية أي التغيير في ميزان القوى الدولي، الذي يؤثر على الوضع النسبي للدول، وبالتالي يفرض ذلك التغيير عليها تكييف استراتيجياتها وتعديلها ردا على الحوافز والضغوط الدولية المتغيرة. فإن الواقعية النيوكلاسيكية تبحث في العوامل السببية على مستوى الوحدة التي تدفع نحو التعديل الاستراتيجي[1]. لأن الضغوط النظمية غير كافية لتفسير التغيير الدقيق في الاستراتيجية الكبرى[2]. لهذا السبب يرجح كيتشن وكولين دويك تدخل الأفكار والثقافة السياسية والعسكرية المحلية كمتغيرات تشكل الخيارات النهائية التي يتخذها صناع القرار، بمعنى أنه "يتم تصفية الضغوط الدولية من خلال العدسة المحلية مثل المعتقدات والأفكار والتصورات الثقافية"[3].

يجادل كيتشن وزملائه النيوكلاسيك بأن وحدها الدول القوية التي يمكن لها أن تصيغ استراتيجيات قائمة على أساس الأفكار. إذ يتطلب هذا النوع من الاستراتيجيات قدرات مادية لكي ينجح تجسيدها. فكتب: " يفرض النظام الدولي قيودا أقل على الدول التي تشكل البنية الدولية من خلال قوتها المادية والفكرية"[4]. كما أشار أيضا جيفري ليغرو "أن أفكار القوى العظمى مهمة لأنها تبني وتقيد الحياة الدولية بحيث تصبح هذه الأفكار الموجه للسياسات الخارجية، وتغييرها يحدث تأثير أشبه بالزلزال، الذي يصنع النظام الدولي القائم ويفككه"[5].

في الواقع، تعتبر ملاحظاتهم منطقية، الأفكار بدون قوة مادية لا يمكن أن ترى النور، وبالتالي الدول التي تنتهج استراتيجيات قائمة على الأفكار بهدف إحداث تغيير في النظام الدولي أو اقتناص

---

[1]Ibid, pp.138-139.
[2]Colin Dueck, "Realism, Culture and Grand Strategy… ", Op.Cit. p.231.
[3] Ibid, p.231 ; Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures…Op.Cit, p.139.
[4]Nicholas Kitchen, "Systemic Pressures and Domestic Ideas: ....", Op.Cit, p.141.
[5] مُقتبس في:
Nicholas Kitchen, Ibid.

المكانة والتأثير الدوليين، لابد أن تكون مستعدة لدفع تكاليف مقابل تجسيد هذه الأهداف. وهذا يتطلب جهود محلية لخلق القوة اللازمة التي تحتاجها هذه الدول في صياغة هذه الاستراتيجيات. وهذا يجرنا للبحث في أسباب تمكن قطر والإمارات العربية المتحدة في تجسيد استراتيجياتها القائمة على الأفكار. أو بعبارة أخرى البحث في محددات قوة هذه الدول الصغرى.

المطلب الثاني: المتغيرات الاستخراجية والتعبوية كمحددات لقوة الدول الصغرى

إن أهم إضافة تميزت بها الواقعية النيوكلاسيكية في بنائها النظري عن الواقعية البنيوية؛ هي إعادة تعريف القوة، المتغير المركزي في البرنامج البحثي للواقعية بشكل عام؛ حيث تجاوزت بذلك الطرح المادي للقوة، الذي يحصر القوة في القدرات المادية الكامنة التي تتوفر عليها الدول. إذ يعتقد علماء النيوكلاسيكية أن هذا الطرح غير دقيق في توصيف قوة الدول. وفي مقابل ذلك، قدموا تعديلا وتحسينا للمفهوم بالبناء على العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع. إذ تحدد الاستقلالية النسبية للدولة عن المجتمع قدرا كبيرا من المفهوم المعدل للقوة. لذلك ما يهم بالنسبة للنيوكلاسيك هو قوة جهاز الدولة على إنتاج القوة وتفعيلها، وقدرته على اختراق المجتمع لتعبئة الموارد البشرية والمالية. مثلما أشار فريد زكريا لذلك، في نظريته "الواقعية ممركزة الدولة"، فالفرق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة بالنسبة لزكريا لا تحدده القوة الوطنية الكامنة، بل تحدده قوة وقدرة رجال الدولة أو السلطة التنفيذية على تحويل القوة الوطنية إلى قوة فعلية قابلة للاستخدام. هذا التفسير الجديد-يقول زكريا-"لديناميكية القوة يستعصي على الواقعية البنيوية"[1].

بالتالي يضع النيوكلاسيك القدرة على الاستخراج والتعبئة من خلال اختراق المجتمع، كمؤشر على قوة الدول، كما تساعد العوامل الفكرية والإدراكية في إنتاج القوة وإستخلاصها من المجتمع. فقد تشكل القومية والأيديولوجية والثقافة والأفكار وتصورات القادة مدخلا حاسما لتعبئة وإستخراج القوة. لذلك يلاحظ قوجيلي " أن القوة بالنسبة للنيوكلاسيك تُصنع وتُستخرج بشكل اجتماعي"[2]. في هذا الجزء نتناول مؤشرات قوة الدول ونجادل بأن العوامل الفكرية والإدراكية التي ناقشناها سابقا تمثل متغيرات فاصلة من خلالها يناور قادة الدول الصغرى في علاقتهم بالمجتمع لتعويض نقاط الضعف المتصورة، وخلق القوة عبر عملية الموازنة الداخلية والتي تتمثل في الاستخراج والتعبئة.

[1] Fareed Zakaria, *From Wealth to Power…*, Op.Cit, p.185.

[2] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 176.

الفرع الأول: الاستخراج والتعبئة: خلق القوة (آليات العون الذاتي)

يرتبط الرد الأمثل على ضغوط البيئة الدولية، بمدى قدرة صناع القرار أو السلطة التنفيذية على تطويع مقدرات الدولة من موارد مادية وبشرية لخدمة أهداف السياسة الخارجية. بيد أن هذه المهمة ليست بالأمر السهل أو المتاح لجميع الدول، فعملية تحويل القوة الكامنة إلى قوة فعلية قد تصطدم بالعديد من القيود المحلية، وأهم قيد قد يواجه صناع القرار في هذه الحالة هو مقاومة المجتمع. لذلك، يعتقد النيوكلاسيك أن ليس كل الدول تمتلك القدرة على إدارة مكامن قوتها الوطنية، وتوظيفها بشكل فعال للمنافسة الدولية أو استغلال الحوافز والفرص الدولية[1].

وهذا الاستنتاج يقود إلى إعادة النظر في مفهوم قوة الدولة وتصنيفها الذي يتبناه والتز. خاصة عندما تصطدم رؤيته التقليدية للقوة بانجازات وتفوق الدول الصغرى في السياسة العالمية، مثلما أشارت كريستال إينيس Crystal A. Ennis بقولها:" تختلف الدول في كيفية الاستفادة من قوتها وإختيار الوسائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. في الواقع، تمكنت قطر والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من كونهما لاعبين صغيرين وغير متوقعين، من تأكيد صوتهما في مجموعة واسعة من المشاركات العالمية، ومارست هذه الدول **قوة ريادية** في العديد من المنتديات الدولية"[2]. هذا التحرك غير المتوقع على حد تعبير كريستال، من دول تم تصنيفها وفق رؤية والتز في خانة الدول الضعيفة، يتطلب التحقيق في الآليات التي انتهجتها هذه الدول الصغرى لخلق القوة وتفعيلها وفق رؤية الواقعية النيوكلاسيكة.

يتفق النيوكلاسيك مع والتز في مسألة أن الدول في سبيل تأمين بقائها وأمنها، هي تعتمد على نفسها في نظام العون الذاتي، حيث تفرض البيئة الدولية المتقلبة والمهددة على الدول تبني استراتيجيات داخلية وخارجية من أجل التكيف مع متطلبات المنافسة الدولية[3]. يميز والتز بين آليتين تتبعهما الدول، لتحقيق أهدافها الخارجية وهي الموازنة الداخلية والموازنة الخارجية[4]. الأولى تعتمد على الجهود الذاتية(الداخلية) للدول مثل زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية وتطوير البنى التحتية، والثانية تعتمد على الجهود الخارجية كأن تسعى الدول لتقوية تحالفاتها أو اضعاف تحالف الخصم[5].

---

[1]Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State", Op.Cit, p.473.

[2]Crystal A. Ennis," Reading Entrepreneurial Power in Small Gulf States : Qatar and the UAE", *International Journal*, Vol.73, No.04 (2018), pp.580-582.

[3]Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars....." , Op.Cit, p.466 ; Michael Mastanduno et al," To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, pp.462-463 ; Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.118.

[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.168.

[5] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 219.

لكن مع ذلك، ينتقد النيوكلاسيك نظرية والتز بشأن تركيزها على شرح النتائج النظمية وتكرار موازين القوى أي شرح الموازنة الخارجية وتجاهل شرح الموازنة الداخلية. بمعنى لا يمكن للنظرية اخبارنا "كيف ولماذا تختار الدول من بين أنواع مختلفة من استراتيجيات الموازنة الداخلية مثل الابداع والمحاكاة؟". ولماذا تخفق دول في الرد على البيئة الخارجية بينما تنجح أخرى؟[1]، والأكثر من ذلك، هو اعتبار والتز أن جميع الدول تملك قدرات مادية متساوية وبشكل معطى[2]. لذلك، تنحوا الواقعية النيوكلاسيكية لسد تلك الفجوة من خلال نظرية الدولة وعبر فتحها للعلبة السوداء تقوم برصد عمليات الموازنة الداخلية والقيود المحلية التي تحد من كفاءة صناع القرار في تحويل القوة الكامنة إلى قوة فعلية.

يشرح كل من تاليفياروا وهارون فريدبرغ سياسة الموازنة الداخلية في أعمالهم النظرية التي تناقش أسس ومعيقات بناء الدولة[3]. حيث يجادل فريدبرغ، من خلال دراسته للحالة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، بأن بناء الدولة الأمريكية ارتبط بتقوية السلطة التنفيذية المركزية وقدرتها على المضي في سياسات الاستخراج والتعبئة كاستراتيجيات للموازنة الداخلية. إذ سعى صناع القرار في فترات مختلفة من فترة الحرب الباردة، إلى تحديد آليات خلق القوة العسكرية استجابة للتهديدات الخارجية المتصورة، وتطلب ذلك منهم الدخول في مساومة مع القوى المحلية والفواعل المجتمعية التي شكلت في مجموعها قوة معارضة لسياسات الاستخراج والتعبئة. وولد ذلك الصراع الداخلي كتلتين، الأولى، كتلة "الدولنة" (Statism) والممثلة بالسلطة التنفيذية الساعية لزيادة قوة وحجم الدولة. والكتلة الثانية وهي المعارضة التي تبنت أيديولوجية "ضد الدولنة" (Anti-statism)[4].

يلاحظ فريدبرغ انطلاقا من ذلك؛ أن جهود السلطة التنفيذية لخلق القوة وصياغة الاستراتيجية الكبرى في الدول الديمقراطية الليبيرالية تسير بوتيرة عالية فقط في زمن الحرب أو التهديدات الوشيكة. أما في زمن السلم فترتفع أصوات المعارضين المناهضة للزيادات في الضريبة والتجنيد، لذلك، قد تحد القيود المحلية من الطموح التوسعي لقوة الدولة أو "الدولانية". وفي المقابل، تتمتع الدول الديكتاتورية أو الشمولية بقدرة أكبر على التعبئة والاستخراج، وبالتالي خلق القوة، لأن النظام السياسي متحرر من القيود المحلية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية الليبيرالية، وبالتالي

---

[1] Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars...." , Op.Cit, p.466.

[2] يلاحظ قوجيلي أن "النيوكلاسيك قاموا بتشريح القوة؛ القوة بالنسبة لهم لا تنحصر في القدرات المادية فقط؛ كالأسلحة وحجم السكان والموارد الطبيعية، وإنما تملك خاصية إجتماعية أيضا. (...) القوة ليست شيء معطى للدول من الخارج أو موهوب إليها قبليا، بل القوة تُصنع وتُستخرج بشكل إجتماعي". أنظر: قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق ص. 176.

[3]Aaron L.Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America' s Anti- Statism and its Cold War Grand Strategy*, Op.Cit ; Jeffrey W.Taliaferro, "State Building for Future Wars…. ", Op.Cit.

[4]Aaron L.Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America' s Anti- Statism and its Cold War Grand Strategy*, Op.Cit, p.10.

فهي "قادرة على متابعة مواقف القوة الطموحة والإستراتيجيات والبرامج الشاملة لتوليد القوة، حتى عندما لا تكون في حالة حرب"[1].

هذا الاستنتاج قاده إلى تفسير سبب تبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عسكرية معتدلة، أي توليف بين استراتيجية الردع وبرامج خلق القوة من الاستخراج **المقيد**. حيث حدد فريدبرغ ثلاث مجموعات من المتغيرات التفسيرية والتي حسبه تفسر الاختلاف بين الاستراتيجيات الأمريكية والسوفييتية والتي "كان لها تأثير مباشر على النتيجة النهائية للمنافسة بينهما"، وهي: البنية الأساسية للمؤسسات الحكومية الأمريكية، والمصالح والقوة النسبية للمجموعات المختلفة (داخل الحكومة أو المجتمع)، ومحتوى الأفكار السائدة أو الأيديولوجيا (الليبيرالية)[2].

بينما انطلق تاليفيارو من استنتاجات زملائه فريدبرغ وفريد زكريا وتوماس كريستنسن، واقترح نموذجا نظريا نيوكلاسيكيا لعملية استخراج الموارد في الدولة. وجادل بأن "الطبيعة التنافسية للنظام الدولي توفر حوافز تدفع الدول لمحاكاة النجاح السياسي والعسكري والتكنولوجي والإقتصادي الذي توصلت إليه الدول الرائدة في النظام"، وتؤدي هذه الممارسات الناجحة بالدول إلى الانخراط في المنافسة الدولية من خلال الابداع. تتطلب هذه الاستراتيجيات (المحاكاة والإبداع) موارد مالية وبشرية، لذلك، يتوقف اختيار أحد الاستراتيجيتين على قوة الدولة وقدرتها على الاستخراج والتعبئة[3]. كما قد تُفضل الدول المواصلة في استراتيجياتها السياسية والعسكرية والإقتصادية القائمة، لأن استراتيجيات المحاكاة والإبداع، ستفرض عليها التخلي كليا عن "المؤسسات أو التقنيات أو الممارسات الحاكمة القائمة لصالح المؤسسات الجديدة". ويعرف تاليفيارو المحاكاة بأنها " عملية مستدامة وواسعة النطاق تؤثر على تنظيم المؤسسات السياسية والعسكرية للدولة، وليست مجرد تبني أسلحة جديدة، أو تعديلات طفيفة على الممارسات القائمة أو تغيير في العقيدة العسكرية". أما الابداع فعرفه كالتالي:" يُعد الابداع جهدا واعيا وهادفا من قبل الدولة لتعويض ميزة القوة النسبية المتصورة لدولة أخرى، من خلال إنشاء مؤسسات أو تقنيات أو ممارسات حاكمة جديدة تماما، والإبداع أكثر تكلفة من المحاكاة ويستغرق وقتا أطول"[4].

---

[1]Ibid, p.

[2] يعتقد فريدبرغ أن القيود المحلية قد ساهمت في النتيجة النهائية للحرب الباردة، من خلال منع بعض أسوأ وأشد تجاوزات الدولة، وساعدت المعارضة أو الأيديولوجية ضد الدولنة، الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على حيويتها الاقتصادية وديناميتها التكنولوجية، والدعم السياسي المحلي لمنافسة إستراتيجية طويلة الأمد، في المقابل أدت الدولنة بالإتحاد السوفييتي إلى الخروج من المنافسة نتيجة تأثير برامج وآليات خلق القوة على إقتصادها الذي تعثر في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة بسبب سياسات الإستخراج المفرط. أنظر:

Aaron L. Friedberg, Ibid, p.4.

[3]Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars....", Op.Cit, p. 467

[4]Ibid, p. 471

يعتقد تاليفيارو أن الدول تتبنى هذه الاستراتيجيات المكلفة لمعالجة نقاط الضعف الحالية بهدف تحسين ميزتها التنافسية في حالة نشوب حروب مستقبلا[1]. على سبيل المثال، يوضح مايكل بارنيت وجاك ليفيJack S. Levy أسباب الأداء الكارثي للمصريين في حرب 1967، والتي تعود في جزء منها حسب تقدير السوفييت آنذاك، إلى القدرة التنظيمية للجيش الإسرائيلي الذي كان أفضل تعليما بالمقارنة بالجيش المصري، حيث أدت "سياسات التجنيد المتردية في مصر إلى إعفاء الطبقة العليا المتعلمة من الخدمة العسكرية"، وأثر ذلك بشكل كبير على جودة الجيش المصري. ولتجاوز ذلك الخلل تحركت الحكومة المصرية باتجاه تغيير التكوين الإجتماعي للجيش، حيث ركزت التعبئة على زيادة عدد الضباط باعتباره العامل الحاسم لأي نجاح عسكري في المستقبل. مع زيادة في مدة الخدمة العسكرية، وبحلول 1969 تم توسيع هيئة الضباط بحوالي 35000 ضابط، الغالبية منهم كانوا من خريجي الجامعات، وتميز الجيش الجديد بالخبرة التكنولوجية التي كانت غائبة في السابق. ومَثل هذا التغيير حسب الباحثان خطوة كبيرة نحو المساواة بين الجيشين المصري والإسرائيلي[2].

لذلك يركز تاليفيارو في أنموذجه على رصد المتغيرات المحلية الفاصلة التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية المقترحة سلفا، فبينما يمثل مستوى التهديد أو الضعف الخارجي للدول (المتغير المستقل) الحافز للانخراط في الموازنة الداخلية، تلعب المتغيرات المحلية الفاصلة (القوة النسبية لمؤسسات الدولة على الاستخراج والتعبئة، والقومية، والايديولوجيا) دورا في تحديد نوع الاستراتيجيات (المتغير التابع) التي تتبناها الدول للتكيف مع الحافز الخارجي[3]. إذ تمثل القومية والأيديولوجية متغيرات حاسمة حسب تاليفيارو، حيث تساعد القادة على حشد الدعم وراء جهود الاستخراج والتعبئة[4]. وهو ما جناه عبد الناصر فعلا من القومية العربية والأيديولوجية المناهضة للصهيونية، إذ ساعدته هذه العوامل على تعبئة الموارد البشرية من المجتمع، والتغلب على التحيز المجتمعي للجيش. فكتب بارنيت وزميله: " إن قدرة عبد الناصر على تعبئة الموارد البشرية من المجتمع بعد حرب 1967يجب أن تُنسب إلى شرعيته السياسية المعترف بها، وعلى الاتفاق الضمني بين الحكومة والمجتمع على ضرورة استعادة سيناء"[5].

إذن تؤثر الترتيبات السياسية المحلية على طريقة الاستجابة الخارجية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولا تتوقف قوة الدول على ما تملكه من مقدرات مادية كامنة، بل تتوقف على مدى قدرة مؤسسات الدولة وصناع القرار على التحكم النسبي في عملية الموازنة الداخلية، وتفعيل القوة الوطنية على المستوى الخارجي. هنا نلاحظ أن القوى الكبرى -بالاعتماد على مقياس القوة الجديد

---

[1] Ibid, p.472.
[2]Michael N. Barnett, Jack S. Levy,"Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt 1962–1973, Op.Cit, p.385.
[3]Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars....", Op.Cit, p.486
[4] Ibid, p.491.
[5]Michael N. Barnett, Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignment..... " , Op.Cit, p.385.

الذي حددته الواقعية النيوكلاسيكية-تعاني ضعفا داخليا وتواجه قيودا محلية متعددة قد تحد من كفاءة استجابتها للحوافز والفرص الخارجية. وربما هذا التفسير قد يسهل ويساعد على تفكيك مصادر قوة الدول الصغرى ونفوذها الدولي غير المتوقع. مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، الدول الأكثر نشاطا ونفوذا على المستويين الإقليمي والدولي والتي يشكل تحركها لغزا يستحق التفكيك.

إذ من الملاحظ ووفقا للآليات التي ناقشناها سابقا، عالجت الدولتان الصغيرتان نقاط ضعفهما من خلال اللجوء الى تبني استراتيجيات الموازنة الداخلية، حيث تنافست الدولتان على خلق الثروة ومن ثم تحويلها إلى قوة فعلية وتوسيعها خارجيا. بالرغم من أن النيوكلاسيك يعتقدون أن هذه الاستراتيجيات مكلفة، إذ وحدها القوى العظمى من تستطيع تحمل تكاليف هذه الاستراتيجيات، إلا أن هذه الدول الصغرى أثبتت خطأ هذا الاعتقاد. والتفسير الذي نرجحه لشرح هذا التحرك المثير للجدل، هو توفر الدولتان على قيادات سياسية طموحة والأكثر من ذلك **مُدركة** لمكامن ضعفها الخارجي، حيث استثمرت في قوتها الكامنة من خلال ربط استراتيجيات المحاكاة والابداع **بالأفكار الاستراتيجية** المُبتكرة لخلق القوة عبر عمليتي الاستخراج والتعبئة، وتعويض نقاط الضعف المتعلقة بالحجم ومحدودية الموارد البشرية.

إذ تتطلب مهمة خلق الثروة والقوة "تدخل قادة الدولة في الاقتصاد لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز ثروة المجتمع"، عبر عملية الاستخراج والتعبئة الداخليتين. بالنسبة للتعبئة (Mobilization)حسب ماستاندينوا ومعاونوه فإنها من المحتمل أن تتخذ شكلين، إما "التدخل المباشر لمسؤولي الدولة والتحكم في الانتاج من خلال التخطيط أو التأميم، أو التدخل غير المباشر في الاقتصاد لتراكم الثروة من خلال توفير جو يفضي إلى الابداع التقني والتكنولوجي"[1]. أما الاستخراج (Extraction) "فيقصد به مجمل الطرق والسياسات التي تعتمدها الدولة، سواء عبر الإكراه أو التشريع أو كلاهما، في إنتزاع الموارد من مجتمعها وإقتصادها وقاعدتها الطبيعية"[2]. ويلاحظ ماستاندينوا ومعاونوه أن الاستخراج مكلف بالمقارنة بالتعبئة كما يختلف مستوى الإستخراج من دولة لأخرى حسب قوتها بالنسبة لمجتمعها، لذلك قد تُفاضل الدول بين الإستراتيجيتين وفي الغالب تميل للتعبئة لما لها من قدرة على تعزيز قوة الدولة على المدى الطويل من خلال تحفيز النمو الاقتصادي والإستثمار[3].

يجادل أحمد محمود أبو زيد تبعا لذلك، بأن قطر والإمارات العربية المتحدة خاضت خمسة أنواع من التعبئة في العقود الأربعة الأخيرة، وأدت بها إلى الصعود. وفي المقابل، فشلت الدول الصغرى

[1]Michael Mastanduno et al,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, p.462.

[2] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص. 40.

[3] Michael Mastanduno et al,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, pp.462,465.

الخليجية الأخرى في تبني متطلبات التحديث التي تفرض التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المبني على التحديث وتقوية القاعدة الصناعية[1]. حصر أبو زيد أنواع التعبئة في: 1-**التعبئة الاجتماعية:** وهي التحول من المجتمع القبلي إلى الحداثي ،2-**التعبئة الاقتصادية:** وهو التحول من صيد اللؤلؤ إلى اقتصاد النفط، ثم اقتصاد ما بعد النفط 3-**التعبئة السياسية:** وهو التطور من القبيلة والعائلة الحاكمة إلى دولة قومية 4-**التعبئة الأمنية والدفاعية:** وهو إحداث ثورة في أساليب الأمن والدفاع والتحول من سياسة الوصاية إلى الاستقلال 5-**تعبئة السياسة الخارجية:** وهي "الانتقال من التبعية إلى المشاركة ثم إلى القيادة وهي نتيجة للمستوى العالي من الاحتراف وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية"[2]. ويرى أبو زيد أن منظور السوسيولوجيا التاريخية يوفر التحليل المناسب لصعود هذه الدول الصغرى، من خلال تتبع المسار التاريخي والإجتماعي لمجمل التحولات التي مرت بها وخاصة علاقة الدولة بالمجتمع[3].

لكن بالرغم من صحة المسار التحليلي الذي خطه أبوزيد لمقاربة الموضوع، إلا أن تحليله يشوبه الغموض لأنه اقتصر فقط على وصف الاستراتيجيات التي اختارتها كل من قطر والإمارات العربية المتحدة لبناء الدولة وتحديد الخيارات المناسبة للتحرك الخارجي. ولم يوضح بشكل جلي الأسباب الكامنة وراء نجاحهما في تبني آليات التحول والتحديث، وأسباب إخفاق وفشل الدول الصغرى الخليجية الأخرى. بالرغم من تشابه خصائصهم الداخلية ووضعهم الخارجي في بيئة مُهددة ومتقلبة. والأهم من ذلك، هو اغفال التركيز على تحليل متغير علاقة الدولة بالمجتمع بشكل كافي وذلك لما له من أهمية في التأثير على قوة الدولة وقدرتها على المضي في عملية الاستخراج لبناء وتقوية الدولة.

الملاحظة الأخيرة، تتعلق بالاختلاف الواضح بين قطر والامارات العربية المتحدة في تبني أنموذج التحديث في المجتمع. فالأولى حافظت على تقاليد الدولة القبلية والعراقة والتراث العربي والإسلامي المتجذرين في مجتمعها ووازنت بين ذلك وبين التحديث، بينما الثانية تخلصت من النمط التقليدي كليا لصالح النمط الحداثي. وهنا أيضا يتوقف تفسير هذا الاختلاف على مدى إدراك القيادة السياسية في كلا الدولتين لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية ونمط التفكير الاستراتيجي الذي اعتمدته في بناء الدولة وعلاقتها بالمجتمع. لذلك تُوفر الواقعية النيوكلاسيكية فهما أشمل من المنظور السوسيولوجي التاريخي.

---

[1]Ahmed M. Abozaid," The Rise of Small States in the Arabian Gulf: The Case of UAE and Qatar: A Historical Sociology Perspective " , *Journal of Rising Powers and Global Governance*, Vol. 1, No. 2 (2020), p.29.

[2]Ahmed M. Abozaid, "The Rise of Small States in the Arabian Gulf The Case of UAE and Qatar: A Historical Sociology Perspective ", Op.Cit, p.29.

[3]Ibid.

الفرع الثاني: علاقة الدولة-المجتمع كمؤشر على قوة الدول الصغرى

إذا كانت القدرة الاستخراجية تُمثل مقياسا متفق عليه على قوة الدولة[1]؛ فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في جانبها التفاعلي الإيجابي هي بمثابة المؤشر الحقيقي على قوة الدولة. والعكس صحيح، تُشير العلاقة المتضاربة بين الدولة والمجتمع إلى ضعف الدولة (السلطة التنفيذية) في ممارسة اجراءات خلق القوة وتفعيلها من أجل تحقيق الأهداف الخارجية بعيدة المدى أو حتى التكيف مع التغيرات الطارئة في البيئة الدولية بشكل سريع وفعال. تقترب المعادلة الأولى من افتراض الواقعية البنيوية وأنموذج الدولة العقلانية والمتماسكة. بينما تمثل المعادلة الثانية الاشكالية التي عكف النيوكلاسيك على تفكيك مسبباتها وجذورها في أعمالهم التي تناولت مؤشرات قوة الدولة[2]. لذلك "أعادت الواقعية النيوكلاسيكية علاقات الدولة –المجتمع كمتغير حاسم لفهم كيفية ترجمة قدرات الدولة إلى قوة فعلية"[3].

يرتبط الاستخراج الناجح حسب تقدير النيوكلاسيك بمدى قدرة الدولة على إختراق المجتمع وإنتزاع الموارد المادية والبشرية منه مثلما أشار ماستنادينوا ومعاونوه بأن قوة الدولة بالنسبة لمجتمعها تتحكم بشكل كبير في عملية الاستخراج، لأنه قد تواجه الدولة مقاومة وتذمرا من الشرائح المختلفة للمجتمع خاصة إذا زادت الدولة من مستوى الاستخراج[4]. مثل الزيادة في الضريبة المباشرة أو التجنيد الاجباري، ولكي تتمكن الدول من فرض ومواصلة سياساتها الاستخراجية، تلجأ إما إلى اضفاء الشرعية على العملية الاستخراجية أو استخدام الإكراه. الطريقة الأولى تستوجب تبادل المنافع بين الدولة والمجتمع مثل تبني السياسة التوزيعية أو السماح للقوى والفواعل المحلية بالوصول إلى النظام السياسي للمشاركة والتمثيل. والطريقة الثانية تولد مقاومة شرسة قد تؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم[5].

لتجنب الحالة الأخيرة يسعى القادة إلى الحفاظ على مناصبهم من خلال الاعتماد على **الاستخراج الخارجي** والتقليل من الاستخراج الداخلي، حيث تتحرك الدولة في هذه الحالة لاستخراج الموارد من خارج الحدود وتحويلها للمجتمع ثم استخراجه منه[6]. أو تكافح الدول الضعيفة قياسا بمجتمعاتها على خلق الأساطير لتمرير استراتيجياتها الأمنية المكلفة والتي تتطلب مستوى عالي من

[1]Michael N. Barnett, *Confronting the costs of war : military power, state, and society in Egypt and Israel* (New Jersey : Princeton University Press, 1992), p.43.
[2]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, pp.70-74.
[3] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.218.
[4]Michael Mastanduno et al,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, p.463.
[5]Alan C. Lamborn, "Power and the Politics of Extraction", *International Studies Quarterly*, Vol. 27, No. 2 (Jun., 1983), P.129.
[6]Michael Mastanduno et al,"To Ward a Realist Theory of State of Action", Op.Cit, p. 464.

الاستخراج، مثل حالة الولايات المتحدة الأمريكية، " التي تُعاني رغم قوتها من تغلغل هيئات المجتمع المدني القوية"[1].

لذلك يركز النيوكلاسيك على أهمية الاستقلالية النسبية للدولة عن المجتمع كمتغير حاسم له تأثير مباشر على الخيارات الخارجية للدولة. فبينما يجادل بعض النيوكلاسيك على تأثير نوع وطبيعة النظام السياسي للدول في تحديد الاستقلالية النسبية للسلطة التنفيذية، مثل أنظمة الحكم الديمقراطية، التي تشتمل على هيئات سياسية وبيروقراطية تسيرها مجموعة من القواعد والقوانين المؤسسية، والتي في الغالب تلعب دور تقييدي لمجمل القرارات والسياسات التي تتبناها السلطة التنفيذية وتُناور وتُكافح لأجل تمريرها بكل الطرق[2].

يجادل آخرون من بينهم ريبسمان عكس ذلك، ويلاحظ أنه في حالات كثيرة لا يؤثر نوع النظام إن كان ديمقراطيا أو ليس ديمقراطيا على الاستقلالية النسبية للدولة عن المجتمع، حيث بينت حالات كثيرة خطأ هذا التوقع، إذ من الممكن أن يتمتع صانع قرار في دولة غير ديمقراطية بقيود مجتمعية شديدة، وفي المقابل يتحرر صانع قرار في دولة ديمقراطية من هذه القيود. يستشهد ريبسمان بالجمهورية الفرنسية الرابعة وإسرائيل المعاصرة كمثال على النوع الثاني من الدول الديمقراطية ذات المجتمعات الضعيفة والهشة وغير المتماسكة، والإتحاد السوفييتي في عهد خورتشوف كمثال على النوع الأول[3]. إذن وفق تحليل ريبسمان تتوقف الاستقلالية النسبية للدولة عن المجتمع على رجل الدولة (السلطة التنفيذية) بالدرجة الأولى؛ وقدرته ومهارته في خلق استراتيجيات تُساعده على تجاوز القيود المجتمعية وبلوغ الأهداف الخارجية.

وهو ذات التفسير الذي اعتمده بعض العلماء لفك لغز تفوق دولة صغرى مثل فيتنام في حربها مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث قدم كل من روكسانا بوتيRoxana Botea وبرايان تايلور Taylor Brian ثلاث متغيرات تفسيرية تشرح أسباب نجاح فيتنام في بناء الدولة وإسقاط القوى العظمى. وهذه المتغيرات تتعلق بقدرة الدولة الفيتنامية على استخراج الموارد المالية من المجتمع؛ وقدرتها على استخراج الموارد البشرية لغرض القتال؛ وأخيرا المتغير المركزي الذي ساعد على خلق القوة العسكرية وحشد الدعم المجتمعي لخوض الحرب والثورة الداخلية. وهو متغير الهوية الوطنية المشتركة بين المجتمع والدولة[4].

---

[1] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص.47، 218.

[2]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.76.

[3]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", Op.Cit, pp.189-190.

[4]Brian D. Taylor, Roxana Botea, "Tilly Tally: War-Making and State-Making in the Contemporary Third World", *International Studies Review*, Vol.10 (2008), p.33.

حيث لاحظ الباحثان أن القائد هو تشي مينه كان له دور بارز في خلق استراتيجية تنظيمية لتوحيد المجتمع مع الدولة والتأسيس لهوية وطنية كانت بمثابة الرافعة التي حققت الوحدة والتجانس المجتمعي المطلوب لخوض الحرب؛ فكتب المؤلفان "نجح هو تشي مينه في انشاء برنامج ثقافي جديد جمع بين الشيوعية والإستقلال الوطني، وتعزيز الشعور بالهوية الوطنية، وحشد الدعم الجماهيري لهدف التحرر الوطني"[1]. في حين ساعد التماسك المجتمعي الذي كان نتاج القومية والأيديولوجية الشيوعية، القادة الفيتناميين على النجاح في تعبئة وإستخراج الموارد اللازمة لخوض الحرب. أخفق صانع القرار الأمريكي بالمقابل، في توظيف الأيديولوجية والقومية لهدف التعبئة والإستخراج العالي لشن الحرب في فيتنام، والسبب يرجعه المحللون إلى القيود المحلية التي شكلت خطرا على بقاء صانع القرار الأمريكي في الحكم. حيث رفض الرئيس الأمريكي جونسون الامتثال لمتطلبات الحرب التي تستدعي موازنة داخلية عالية الكفاءة لأسباب شخصية تتعلق بمستقبل انتخابه مرة ثانية. وبالتالي، تَشكل الخيار الخارجي في التعامل مع الحرب في جزء كبير منه من إدراك صانع القرار الأمريكي للبيئة الداخلية والخارجية[2].

إذن، لا يمكن الحكم على قوة الدولة من خلال قوتها الوطنية أو مكانتها في النظام الدولي، إذ لابد من البحث في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع كمؤشر دال على قوة الدولة أو ضعفها. والمثال السابق يبرز صحة هذه الفرضية، فكلما كانت الدولة قوية بالنسبة لمجتمعها، كلما أثر ذلك إيجابيا على قدرتها الاستخراجية والعكس صحيح. بينما يرتبط تحويل القوة المستخرجة إلى قوة فعلية قابلة للاستخدام على كفاءة ومهارة صناع القرار في خلق استراتيجيات تكيفية مع القيود المحلية "للسعي من أجل الاستقلال عن المعارضة السياسية والمجتمعية"[3]. وتبقى الدولة التي تتمتع بشرعية عالية، الأنموذج الذي ينجح في حشد المجتمع وتعبئته لصالح تنفيذ الأهداف الخارجية، وتحقيق الاتفاق على السياسات المتنازع عليها وخاصة في حالات التهديد بالحرب أين يلتف المجتمع والدولة سويا حول العلم[4].

لذلك يناور القادة البارعون في ابتكار أساليب تسهل لهم عملية الاستخراج والتعبئة دون اللجوء إلى أساليب الإكراه مثلما بينت الحالة الفيتنامية أين لعبت العوامل الفكرية والثقافية والأيديولوجية دورا محوريا في عملية بناء الدولة، إلى الحد الذي تفوقت به على المنظور المادي الرديف بالحكمة التيلية "الحرب تصنع الدولة". هذه العملية لم تعد تقتصر على الوجود المادي

[1]Brian D. Taylor, Roxana Botea, "Tilly Tally : War-Making and State-Making in the Contemporary Third World", Op.Cit, p.42.
[2]Colin Dueck, "Neoclassical Realism and the National Interest : Presidents, Domestic Politics, and Major Military Interventions", in Steven E. Lobell et al eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.160.
[3]Norrin M. Ripsman et al, *Neoclassical Realist Theory of International Politics*, Op.Cit, p.78.
[4]Michael N. Barnett, *Confronting the costs of war: military power, state, and society in Egypt and Israel*, Op.Cit, p. 35.

المتمثل في الجيش والبيروقراطية والنظام السياسي، والإكراه المادي والجسدي وفق المفهوم الفيبري. بمعنى لا تستمد الدولة قوتها من العوامل المادية فقط، وإنما تتدخل الأفكار والمعتقدات والطقوس الدينية وطقوس الحكم والأيديولوجيا في تشكيل الدولة من خلال اضفاء الشرعية على قوة الدولة وممارساتها. وهذه الوظيفة حسب تيونغ فو Tuong Vu "لا تؤديها حروب الغزو ولا شن الحروب"[1].

وهو اتجاه دافع عنه غورسكي Philip Gorski بشدة عندما ركز تحليله على دور الكالفينية (الروح الدينية) في بناء الدولة كأسلوب لا يقل أهمية عن الأساليب الأخرى التي ناقشها العلماء مثل تشارلز تيلي والماركسيين. ورأى أن متغير **الانضباط المتجذر دينيا**، متغير مهم يساعد على فهم بناء الدولة الحديثة. حيث يعتقد أن الكالفينية لا تركز على الاستخراج بل تركز على تعظيم الموارد البشرية والمادية الحالية على حد سواء، والكفاءة التي يتم بها استخدام هذه الموارد. وإنتقد في الوقت نفسه منظور ميشيل فوكو الذي يُؤسس لفكرة الانضباط وحسبه أن هذا الإطار غير واضح من ناحية تحديد أبعاد ومستويات الانضباط. لذلك، قدم غورسكي نموذجا بديلا ميز فيه بين مستويات الانضباط مثل الانضباط الذاتي والإنضباط الاجتماعي. الأول يُقصد به "العملية النفسية التي يتم فيها توجيه الطاقات والدوافع الفردية من خلال القيم الداخلية والضوابط الخارجية لتحقيق نمط منظم للغاية من سلوك الحياة". بينما يُشير الانضباط الاجتماعي إلى "العملية التنظيمية والمجتمعية، والتي يتم فيها تشكيل أنشطة وأهداف أعضاء المجموعة، من خلال القيود المؤسسية والقيم المشتركة بهدف خلق أنماط موحدة للحياة الاجتماعية". كما ميز بين أبعاد الانضباط مثل الانضباط الثقافي والانضباط البنيوي[2]. وأكد من خلال أنموذجه على أهمية الدور التصحيحي الذي تقوم به تنظيمات الحكومات المتعاقبة من خلال ثورات الانضباط التي تؤدي إلى "تحول اجتماعي سريع وأساسي"[3].

تجادل ثيدا سكوكبول في نفس السياق، بأنه لم ترتبط إجراءات وممارسات الدولة بالجانب القسري والإكراهي فقط، بل تجاوزت ذلك إلى الهندسة الاجتماعية والسياسية. فقد قدم عدة باحثون يتقدمهم هيكلوHugh Heclo أدلة تاريخية تثبت مساهمات الدولة المستقلة في صنع السياسة الاجتماعية من خلال "الأنشطة الفكرية للمسؤولين المدنيين المنخرطين في تشخيص المشاكل المجتمعية وتأطير بدائل سياسية للتعامل معها". وتمثل السويد أحد الأمثلة على

[1]Tuong Vu,"Studying the State through State Formation", *World Politics*, Vol.62, No. 1 (January, 2010), pp.165-166.
[2]Philip S. Gorski, "The Protestant Ethic Revisited: Disciplinary Revolution and State Formation in Holland and Prussia", *The American Journal of Sociology*, Vol. 99, No. 2 (Sep., 1993), pp.271-303.
[3] Philip S. Gorski, "The Protestant Ethic Revisited: Disciplinary Revolution and State Formation in Holland and Prussia", Op.Cit, p.272.

ذلك[1]. وبالتوازي أشار ميغدال إلى الحجة ذاتها وركز في تحليله على دور القادة ذوو الرؤية(Vision) في خلق استراتيجيات تحويل وإعادة هيكلة المجتمع بما يتماشى مع تصوراتهم وأهداف ومصالح الدولة، من خلال توظيف الدولة كآلية تحويلية لتحقيق رؤاهم، عبر طرح مبادرات تساهم في توفير الظروف الملائمة لبقاء شعوبهم. وذلك انطلاقا من إنشاء معايير وقواعد رمزية يتم تغليفها بإجراءات مؤسسية صارمة لتتناسب مع تطلعات شعوبهم. وبالبناء على دراسة حالات تجريبية تناولت ثلاث قادة وهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والقائد الإسرائيلي دافيد بن غوريون David Ben-Gurion، ولازارو Lazaro Cirdenas رئيس المكسيك في الفترة(1934-1940)، توصل ميغدال إلى أن هؤلاء القادة نجحوا في تغيير مجتمعاتهم حيث عكست البيئة المؤسسية الجديدة وقواعدها بصمة جهودهم ورؤاهم[2].

بالرغم من أن استراتيجية إعادة هيكلة المجتمع من منظور الأفكار والتصورات الذاتية للقادة، تعد وسيلة فعالة لتجنب القيود المجتمعية، لكن تبقى هذه الفاعلية نسبية لأن أهداف الدولة تتغير بتغير القيادات، التي قد تحمل أفكار ومعتقدات متناقضة ينعكس تأثيرها على المجتمع والدولة. مثلما أشرنا سابقا حول الفرق بين العقائد الفلسفية لكل من أنور السادات وجمال عبد الناصر، هذا الأخير الذي قاد ثورة المجتمع ضد سيطرة ملاك الأراضي، وأعاد هيكلة المجتمع المصري بما يتوافق وعقائده الفلسفية[3].

حيث نجح نسبيا في كسب تأييد المجتمع لتحركاته وأهدافه الخارجية، لكن في الوقت ذاته لم تقدم هندسته الجديدة للمجتمع النتائج المتوقعة الخاصة بجانب خلق القوة، لأنه حسب جويل مغدال قضى على أهم طبقة كانت تشكل قوة اقتصادية وعصبا حيويا في توليد الثروة[4]. لذلك أعاد أنور السادات هيكلة المجتمع والدولة بما يتماشى ومعتقداته وتصوراته الذاتية، وألغى كل السياسات الناصرية المتناقضة مع رؤيته البراغماتية، التي كانت تهدف إلى كسب الدعم المادي الخارجي مقابل التضحية بالقيم الرمزية التي كافح عبد الناصر من أجل ترسيخها في المجتمع. وأهم تحول شهدته مصر في عهده هو تغيير صورة إسرائيل من عدو إلى صديق. التغيير الذي قاد إلى انتفاضة المجتمع المصري والعربي ضد السادات.

---

[1]Theda Skocpol, "Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research ", in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer &Theda Skocpol, eds ., *Bringing the State Back In* (Cambridge University Press, 1985), pp.11-12.

[2]Joel S. Migdal, " Vision and Practice: The Leader, the State, and the Transformation of Society", *International Political Science Review*, Vol.09, No.01 (1988), pp.23-24,39.

[3]Mohammad El- Sayed Selim, *The Opertional Code Belief System and Foreign Policy Decision Making: The Case of Nasser*, Op.Cit, p.124-125 ; Bahgat Korany," Egypt: Between Overstretch and Pivotalness in Its Foreign Policy", in Justin Robertson et al, eds, *Diplomacy and Developing Nations Post- Cold War Foreign Policy-Making Structures and Processes*, Op.Cit, pp.156-159.

[4]Joel S. Migdal, " Vision and Practice: The Leader, the State, and the Transformation of Society", Op.Cit, p.34.

بشكل عام؛ تعد علاقة الدولة-المجتمع العدسة التي من خلالها يتم تقييم قوة الدولة؛ إذ يشدد النيوكلاسيك على الدور الذي يلعبه رجال الدولة في إدارة وتسخير مقدرات الأمة من موارد مادية وبشرية لخدمة أهداف السياسة الخارجية. وبقدر ما تمثل وسائل الإكراه كمدخل لاستخراج القوة من المجتمع وتفعيلها، إلا أن أغلب علماء النيوكلاسيك يولون أهمية للعوامل الفكرية والثقافية مثل الإدراك والقومية والأيديولوجية كمتغيرات تسهل من عمليات الاستخراج وخلق القوة. كما تحقق درجة عالية من التماسك الاجتماعي والإجماع النخبوي الذي تحتاجه الدولة للرد على ضغوط البيئة الخارجية[1].

بينت المناقشة في الفقرات السابقة كيف يمكن للدول الصغرى المناورة والإستثمار في العوامل الفكرية لهدف تسخير وتعبئة المجتمع وراء جهود الدولة في الاستخراج للرد على التهديدات الخارجية. ووضحت المقارنة بين فيتنام الدولة الصغرى والولايات المتحدة الأمريكية الدولة الكبرى، أن متغير علاقة الدولة –المجتمع كان بمثابة مقياس ومؤشر على قوة الأولى وضعف الثانية بالنسبة لمجتمعاتهم، كما كان له تأثير مباشر على نتيجة الحرب بينهما.

المطلب الثالث: مُعدلات قوة الدول الصغرى

يجادل قوجيلي من خلال دراسته؛ وبالبناء على نظرية شويلر (الموازنة الناقصة)، أن "قوة الدولة ليست القيد الوحيد الذي يؤثر على قدرتها الاستخراجية والتعبوية"، وإنما هناك ثلاث متغيرات أخرى حاسمة، تساعد السلطة التنفيذية على الرد الكفء والسريع على الضغوط النظمية. بينما يؤثر غيابها النتيجة السلبية والمعاكسة، أي تخفق الدولة في تبني الرد الأمثل على البيئة الخارجية. وهذه المتغيرات هي: الاجماع النخبوي والتماسك المجتمعي وقوة النظام، أطلق قوجيلي عليها مصطلح "**مُعدلات** Modifiers" قوة الدول، لأنها حسبه تزيد من قوة الدولة محليا ودوليا إذا كانت هذه المعدلات إيجابية[2]. ويلاحظ قوجيلي أن النيوكلاسيك وفي مقدمتهم راندال شويلر ركزوا على تفكيك التأثير السلبي لهذه المعدلات على الدول في فترات تاريخية مختلفة[3]، أين أخفقت بعض الدول في الاستجابة والرد على التهديدات الخارجية بشكل كفء، بسبب المعدلات السلبية المتمثلة في التجزؤ النخبوي، والإنقسام المجتمعي، وضعف النظام[4].

---

[1]Jeffrey W.Taliaferro," State Building for Future Wars..", Op.Cit, p.491 ; Norrin M. Ripsman et al , "Conclusion: The State of Neoclassical Realism", in Steven E. Lobell et al eds, *Neoclassical Realism,the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, p.297-298.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

[3] المرجع نفسه.

[4]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing" , Op.Cit, p.188 ; Randall L.Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power* , Op.Cit, p.46.

في هذا الجزء نرصد تأثير هذه المُعدلات على قوة الدول الصغرى، ونجادل بأن إدراك صانع القرار وتفكيره الاستراتيجي، المتغيرات الفاصلة التي اعتمدناها كعوامل تفسيرية يمكن أن تتحكم في إدارة هذه المعدلات في الاتجاه الإيجابي الذي يخدم الأهداف الخارجية المختلفة للدول الصغرى. مثلما وضحت الحالة الفيتنامية في الجزء السابق، نجح القائد هو تشي مينه بحنكته في إدارة معدلات القوة، التي ساعدت وسهلت من إجراءات الاستخراج والتعبئة والتحضير لمواجهة خصوم أكثر بطشا وقوة.

الفرع الأول: الاجماع النخبوي وبناء التحالف

يميز النيوكلاسيك بين نوعين من النخب؛ النخب الحكومية والنخب المجتمعية (الجماهيرية)[1]. يشكل النوع الأول؛ النخب المحيطة بالسلطة التنفيذية؛ مثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسة العسكرية، حيث تُمارس هذه النخب دورها الرقابي على السلطة التنفيذية وأدائها في الأنظمة الديمقراطية، بينما يقل تأثيرها ودورها في الأنظمة الشمولية. بالنسبة للدول الديمقراطية يرتبط تقرير مسائل السياسة الخارجية وإختيار البدائل المناسبة للرد على التهديدات الخارجية، بدعم ومساندة النخبة الحكومية لهذه القرارات الخارجية[2]. النوع الثاني من النخب يتمثل في الكتل المجتمعية المختلفة والتي تنقسم إلى مجموعات محلية رسمية وغير رسمية، الأولى تتمثل في الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، والكتل الاقتصادية والتجارية. المجموعة الثانية تتمثل في الرأي العام والجماهير ووسائل الإعلام[3]. يأخذ النيوكلاسيك تأثير هذه النخب (الحكومية والمجتمعية) كعامل حاسم في تفسير القيود التي تحد من تبني وصياغة استراتيجيات أمنية مناسبة للرد على الضغوط الخارجية[4].

تولي السلطة التنفيذية حسب النيوكلاسيك أهمية لهذه النخب أثناء تحديد السلوك الاستراتيجي الخارجي للدولة، لأنها تمارس دور تقييدي في بعض الأحيان، خاصة عندما تتعارض توجهات وسياسات الدولة مع مصالح ورغبات هذه النخب أو تشكل الاستراتيجيات المُصاغة عبئا وتكلفة باهضة في حالات الموازنة الداخلية. على سبيل المثال يلاحظ ريبسمان أن وسائل الاعلام لا تقل أهميتها على أهمية النخب الرسمية، فهي تشكل الرأي العام الذي بدوره يؤثر في نوع السياسات التي تتبناها الدولة من خلال ممثليهم في السلطة التشريعية[5].

---

[1] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

[2]Aaron L. Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America' s Anti- Statism and its Cold War Grand Strategy*, Op.Cit, pp. 21,23-24 ;

[3]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", in Steven E. Lobell et al, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Op.Cit, pp.170 -171

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سبق ذكره، ص.226.

[5]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", Op.Cit, p.171.

هذا وقد تلعب المراكز البحثية ومراكز الفكر دورا في تقديم الاستشارات والدراسات التي تفيد القادة في الاختيار والمفاضلة بين الخيارات الخارجية التي تخدم المصالح العليا للدولة[1]. مثل مراكز الفكر الأمريكية التي أنتجت عديد النظريات وجسدتها سياسات خارجية، كنظريات الإحتواء والدومينو والفوضى الخلاقة وإستراتيجية التفكيك والتركيب وإستراتيجية الشرق الأوسط الكبير. لم يتم تمرير هذه الاستراتيجيات بسهولة، بل واجهت السلطة التنفيذية الأمريكية معارضة من مجموعات المصالح واللوبيات المختلفة (لوبيات النفط والسلاح) التي فرضت نوعا من "المقايضة التحالفية كما أشار سنايدر في مؤلفه (أساطير الإمبراطورية) كخطوة مفصلية لبناء التوافق والتحالف من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات التي جسدت التوسع المفرط"[2].

وبالمثل يجادل شويلر أنه في عصر السياسة الجماهيرية أصبح للجماهير والرأي العام دور فعال في إنجاح سياسات التعبئة التي يخوضها رجال الدولة لأهداف توسعية، وهذا الدور يتوقف على براعة القادة وقدرتهم في توليد هوية أو أيديولوجية أو عقيدة، تلهم الجماهير للالتفاف ودعم جهود الحكومات في استخراج وتعبئة الموارد اللازمة لمتابعة الأهداف الخارجية والرد على التغيرات الطارئة في البيئة الدولية، مثل تغير ميزان القوة أو انتهاز فرص فراغ القوة. فكتب شويلر: " لكي يتبع الحكام منطق توازن القوى في العصر الحديث، يجب أن تكون مبادئ الواقعية مشبعة بمحتوى ايديولوجي يثير قلوب وعقول الناس العاديين". وكتب أيضا " تحتاج النظرية الواقعية إلى مكون فكري لكي تتمكن من تفسير سبب استفادة بعض الدول من الفرص النظمية وفشل البعض الآخر"[3]. يعتقد شويلر أن نجاح القادة الألمان في تعبئة الأمة الألمانية وتحقيق الاجماع النخبوي وبناء التحالف الداعم للأهداف التوسعية، ارتبط بالمحتوى الأيديولوجي الذي روج له الحزب الفاشي كعقيدة ولدت قومية عاطفية وحدت الرأي العام والجماهير وراء حملة الدولة الساعية لزيادة القوة والتوسع[4].

ومع ذلك يختلف تأثير هذه النخب حسب طبيعة النظام السياسي وحسب الظروف المحلية السائدة، فالدول التي تكون فيها السلطة التنفيذية مقيدة بإجراءات وقواعد بيئة صنع القرار وتملك استقلالية منخفضة عن المؤسسات الرسمية، تكون درجة عزلها عن المعارضة المحلية ضعيفة، وبالتالي يكون تدخل النخبة في تقرير السياسة الخارجية وارد. في المقابل، الدول التي تكون فيها السلطة التنفيذية لها استقلالية أكبر عن المؤسسات الرسمية، تكون درجة عزل المعارضة المحلية أكبر، كما قد تستبعد النخبة كليا من التدخل في أجندة السياسة الخارجية[5]. كما تجني

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.226

[2] المرجع نفسه.

[3]Randall L. Schweller, "Neoclassical Realism and State Mobilization: Expansionist Ideology in the Age of Mass Politics", Op.Cit, pp.230, 240-241,249

[4]Ibid, p.243.

[5]Norrin M. Ripsman, "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", Op.Cit, p.189 .

النخب المحلية في الدول الديمقراطية ثمار معارضتها في الأوقات الحرجة التي تواجه السلطة التنفيذية، مثل توقيت الحملات الانتخابية الرئاسية، أين يكافح القادة من أجل إعادة كسب تأييد ودعم الجماهير والرأي العام ووسائل الإعلام لأجنداتهم السياسية الداخلية والخارجية، خاصة إذا تراجعت شعبيتهم، لذلك يخوضون حملات بناء الائتلافات المحلية الداعمة والمساومة مع الائتلافات المعارضة لتمكينهم من الفوز في الجولة القادمة. يستشهد ريبسمان كمثال على ذلك بالرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي تراجعت شعبيته جراء قراره بغزو العراق، حيث قام بإجراءات استرضائية لمعارضيه قبل حملته الانتخابية في 2004، "عندما قام بتسريع وتيرة تسليم السلطة لنظام عراقي مؤقت"[1].

ناقش شويلر في عدة أعمال أثر مُعدلات القوة، وركزت تحليلاته على الجانب السلبي لهذه المعدلات مثل التجزؤ النخبوي وعدم تماسكها وأثرها على تعريف التهديد الخارجي وموازنته[2]. إذ حسب شويلر قد تنقسم النخب وتتنازع في عدة حالات، أولا: قد تتنازع على القوة السياسية المحلية. ثانيا: ربما تتحالف إحدى الفصائل الانتهازية مع عدو خارجي محتمل لخدمة مصالحها الشخصية. ثالثا: قد لا تتفق النخب حول تعريف وترتيب التهديدات الخارجية المتعددة من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة. رابعا: ربما تواجه الدولة ضغوطا من النخب المنقسمة حول مع من تتحالف الدولة. خامسا: تنقسم النخبة حول الموارد التي يمكن تسخيرها للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للدولة. سادسا: قد تتنازع النخبة وتنقسم حول التكاليف المرتبطة بالخيارات المحتملة لموازنة التهديد وآثارها على السياسة المحلية[3]. وعليه تؤثر هذه الانقسامات وعدم التوافق النخبوي على قدرة السلطة التنفيذية في الاستجابة والرد على ضغوط الأناركية[4]. لأن "سلوك موازنة التهديد يتطلب وجود إجماع قوي بين النخب على وجود تهديد خارجي"، وبالتالي الموافقة على تكاليف الموازنة الداخلية من خلال تسخير الموارد البشرية والمادية لخوض الموازنة الخارجية عبر تشكيل تحالفات دولية، والتي تقتضي من الدولة "التضحية بقدر من استقلاليتها في السياسة الخارجية والعسكرية لحلفائها"[5].

وكمثال على ذلك، يلاحظ المتتبع للشأن اللبناني، أن هناك تجزؤ نخبوي واضح أدى إلى إضعاف الدولة وتراجع دورها في السياسة الاقليمية، حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاجماع النخبوي حول مسائل السياسة الخارجية الحاسمة. والإشكال الذي تواجهه الحكومة في لبنان هو تكوينها غير المتجانس دينيا وعرقيا، وهو نفس الاشكال بالنسبة للنخب والفصائل السياسية

[1]Ibid, p. 188.
[2]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats: ....", Op.Cit, p.171.
[3]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats...", Op.Cit, pp.171, 181.
[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 228.
[5]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats....", Op.Cit, p.171.

الأخرى، التي تتنوع من حيث انتماءاتها الطائفية، وإختلاف توجهاتها الخارجية. إذ تنقسم النخبة اللبنانية إلى فصائل تُحركها مصالح الدول الأجنبية الكبرى، وأخرى تحركها مصالح القوى الإقليمية العربية وغير العربية. مثل حزب الله الذي يُشكل قوة سياسية وعسكرية توازي قوة الدولة اللبنانية، من حيث التنظيم السياسي والعسكري. إذ يتلقى حزب الله دعما أيديولوجيا وعسكريا وسياسيا من طرف إيران وحلفائها. أثر هذا الانقسام بشكل كبير على مهمة تعريف التهديد الخارجي وإختيار الحلفاء الخارجيين بالنسبة للدولة اللبنانية. حيث اتخذ الحزب قرارات منفصلة ومعاكسة لتوجه الحكومة، مثل اتخاذه قرار المشاركة في الحرب الدائرة في سوريا، ودعمه لنظام بشار الأسد، وتحالفه مع إيران علنا. هذه الفسيفساء النخبوية والطائفية التي تعاني منها الحكومة اللبنانية شكلت عبئا وقيدا على مجمل تفضيلات وخيارات السياسة الخارجية اللبنانية.

بينما أدى **الاجماع النخبوي** وتماسكها في الدول الخليجية الصغرى، قطر والإمارات العربية، (البحرين والكويت بدرجة أقل)، إلى متابعة سياسات خارجية طموحة تجاوز تأثيرها حدود النظام الإقليمي العربي. ارتبط هذا الاختلاف بين السياسات الخارجية القطرية والإماراتية وباقي الدول الخليجية الصغرى الأخرى، بإدراك القيادة السياسية وطموحاتها وتفكيرها الاستراتيجي. إذ لعبت تجربة الاتحاد التي قادها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دورا فعال في تشكيل الهوية المشتركة والتماسك النخبوي الإماراتي. والتي انعكست نتائجها بشكل واضح على السياسات الخارجية للإمارات العربية المتحدة. وبالمثل، شكلت رؤية الشيخ حمد بن خليفة الطموحة معالم الدولة القطرية الحديثة، وساعدت على رفع مكانتها إقليما ودوليا. في الواقع، تبلورت هذه الرؤية بمساندة النخبة القطرية المحدودة والممثلة في وزير خارجية قطر السابق حمد بن جاسم، والسيدة الأولى الشيخة موزا، أدى إجماعهم على تعريف التهديدات والفرص الدولية إلى صياغة الاستراتيجيات المناسبة بدون أي قيد أو معارضة محلية. باختصار، يؤدي إجماع النخبة وتماسكها إلى تقوية الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية بفاعلية، وكذلك، تمكينها من اغتنام الفرص الخارجية بما يحقق مصالحها، بينما يؤدي التجزؤ والإنقسام النخبوي إلى نتائج معاكسة.

الشكل 2: مكونات القوة

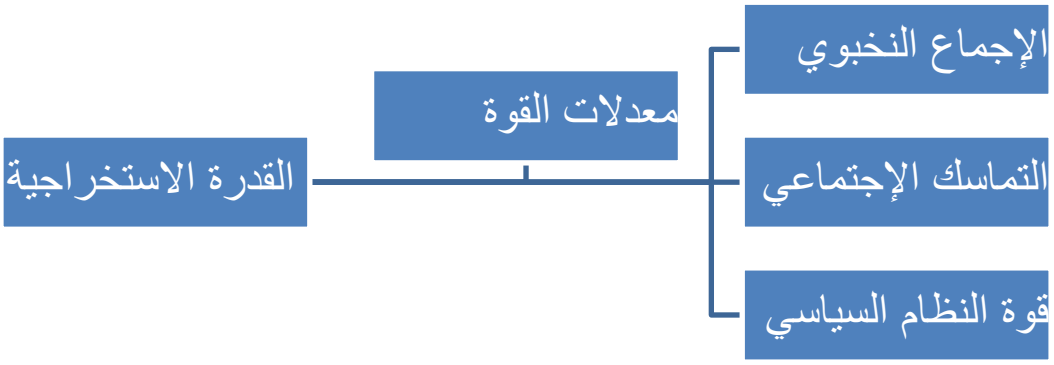

المصدر: سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.229.

الفرع الثاني: التماسك الاجتماعي وقوة النظام

يرى النيوكلاسيك وفي مقدمتهم شويلر أن التماسك الاجتماعي يعد من المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة؛ خاصة في حالات التهديد الخارجي الخطير؛ الذي يستلزم تحرك طارئ وجهود تعبئة وإستخراج عالية المستوى. حيث تتحكم درجة التماسك الاجتماعي في فعالية وطريقة الرد على التهديدات، وذلك من ناحية قبول أطياف المجتمع المختلفة لإجراءات الدولة الاستخراجية وتسهيلها[1]. لذلك يدرج قوجيلي متغير **التماسك الاجتماعي** كثاني مُعدل لقوة الدولة، ويرى أن "الدول التي تعاني من الانقسامات المجتمعية تعتبر أقل قوة من الدول المنسجمة والمتماسكة مجتمعيا"[2]. يُقصد بالإنقسام الاجتماعي، هو غياب الترابط والإنسجام بين المجموعات المختلفة دينيا وإثنيا وعرقيا داخل الدولة، وفي الغالب، تتأثر هذه المجموعات بممارسات الدولة الاقصائية لها[3]. وهي سمة تكاد تميز أغلب الدول الضعيفة والعربية بشكل خاص، أين تخفق السلطة السياسية في توحيد مكونات المجتمع تحت لواء عقيدة أو هوية مشتركة تذوب من خلالها الفروق والإختلافات.

كذلك يربط العلماء إشكالية الانقسام المجتمعي بشرعية النظام السياسي وهذا ما يتضح جليا في حالات التدخل العسكري الأجنبي في هذه الدول، لمعالجة إشكالية الشرعية بالقوة، على حسب

[1]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats....", Op.Cit, pp.175-180.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، ص. 228.

[3] Randall L.Schweller, "Unanswered Threats ....", Op.Cit, p.176.

رأي فوكوياما Francis Fukuyama؛ فكتب:" إن إنعدام شرعية النظام السياسي قد تقوض مبدأ السيادة الذي بُني عليها النظام الدولي، من خلال منح فرص للدول الأخرى بالتدخل في شؤونهم، وضد رغبتهم لإصلاح المشكلة بالقوة، وهو المصير الذي واجهه نظام صدام حسين في العراق "[1]. حيث تجد المجموعات المستبعدة من المجتمع والمحرومة من حقوقها المدنية والسياسية، في هذ الحالة فرصة للإستنجاد بالغزاة والتفكك عن المجتمع بدل التماسك ومساندة الدولة. في الواقع، تمثل الثورات العربية التي شهدها النظام الإقليمي العربي، تعبيرا عن غياب كل من التماسك الاجتماعي وشرعية الأنظمة السياسية.

لذلك يرى شويلر أن الدول التي تُعاني انقساما اجتماعيا هي غير قادرة على متابعة التعبئة والإستخراج لتحقيق أهدافها الخارجية سواء الدفاعية أو التوسعية. كما تكون معرضة للغزو والإختراق الأجنبي. يستشهد شويلر بمثال دولة البارغواي في فترة القرن التاسع عشر، إذ كانت حسبه تُمثل "أنموذج الدولة القومية المتماسكة"، بالرغم من أنها كانت دولة صغرى إلا أنها توفرت على مقومات التعبئة المثالية، من تماسك اجتماعي ووطني وإجماع نخبوي وإستقرار سياسي. حيث حركت هذه المقومات مجتمعة الطموح التوسعي لدى قائدها سولانو لوبيزSolano Lo´pez . الذي اغتنم فرصة ضعف جيرانه الكبار الأرجنتين والبرازيل، وحاول التوسع على حسابهما، لأنه أدرك أن الانقسام والتفكك الاجتماعي والتجزؤ النخبوي الذي يتخبط فيه جيرانه سيحد من كفاءة موازنتهم للقوة[2].

وبالفعل أدت الموازنة الداخلية السيئة التي خاضتها كل من البرازيل والأرجنتين نتيجة غياب ما دعاها قوجيلي بمعدلات القوة، إلى "منح فرصة حقيقية للبارغواي لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وبالتالي الاطاحة بتوازن القوى الإقليمي. حيث استغرق الحلفاء خمس سنوات لهزيمة هذه الدولة الصغيرة البارزة". يقول شويلر: "شكل التماسك الاجتماعي والنخبوي وإستقرار النظام، معالم قصة الدفاع الخارق لهذه الدولة الصغرى"[3].

ويلاحظ شويلر أن تميز البارغواي على الأرجنتين والبرازيل من ناحية التماسك الاجتماعي، والهوية المشتركة، يمكن ارجاعه إلى المسارات والخطوات المختلفة التي انتهجتها الدول الثلاثة في بناء الدولة. وفي الغالب تلعب أفكار ورؤى النخب دورا في بلورة وصياغة الاستراتيجيات التي تحقق التماسك الوطني والإجتماعي. وهو ما تم فعلا على مر تاريخ تشكل دولة البارغواي، إذ ساعدت النخب التجارية والدينية الوافدة على تكوين هوية مشتركة ومتميزة[4]. وهي نفس الملاحظة التي أفرزتها دراسة

[1]Francis Fukuyama**,** *State-building: governance and world order in the 21st century* (USA: Cornell University Press, 2004), p.96.
[2]Randall L.Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*, Op.Cit, pp.85-86.
[3]Ibid, p.86.
[4]Ibid, p.90.

الباحثان روكسانا بوتي وبرايان تايلور، حول الفرق بين بناء الدولة في أفغانستان وفيتنام، إذ ساعد التجانس العرقي العالي في فيتنام، النخبة على طرح استراتيجية ثقافية دمجت الهوية القومية والأيديولوجية الشيوعية في إطار موحد، نتج عنها تماسك اجتماعي وسياسي أدى إلى تقوية الدولة الفيتنامية، بينما أدى غياب هذه العوامل إلى اضعاف أفغانستان[1].

تبرز هذه الإشكالية أيضا في منطقة الشرق الأوسط، أين تعاني بعض الدول من صعوبة ضبط استراتيجية تطابق الهوية (الأمة) والإقليم (الدولة)، والتي إن نجحت تحقق الوحدة بين المجموعات المختلفة والشرعية السياسية، "التي تسمح بالتنافس المنظم والإندماج الشعبي"[2]. يعتقد هينبوش Raymond Hinnebusch أن فشل الاستراتيجيات المتعددة الساعية للتماسك الاجتماعي هو نتيجة تعبئة المجموعات بإسم الهويات الفرعية (العروبة والإسلام)، والتي تمنح النخب حافزا لتقييد الأطياف الأخرى. على سبيل المثال، يشكل "الأنموذج التوافقي" في لبنان والعراق أحد هذه الاستراتيجيات التي تدمج النخب المتنافسة، لكنها حسب هينبوش "تتم بدون هوية شاملة وهذا قد يسبب حرب أهلية في حال قامت النخب بتعبئة طوائفها ضد بعضها البعض"[3].

إذن، يؤثر الانقسام الاجتماعي الناتج عن غياب هوية أو أيديولوجية مشتركة توحد المجتمع بكامل أطيافه ومكوناته، على طريقة استجابة الدولة للتهديدات والفرص الخارجية. إذ بينت المناقشة أعلاه أن الدول التي نجحت في الرد على ضغوط الأناركية كانت دول متماسكة اجتماعيا، والأكثر منذ ذلك، كانت تتميز أنظمتها الحاكمة بدرجة عالية من الشرعية السياسية. حيث لعبت قيادتها السياسية دورا في بلورة استراتيجيات توحيد وتعبئة المجموعات المختلفة وراء هوية الدولة القومية(فيتنام). بينما أدت استراتيجيات الاندماج المتبعة في الدول ذات التنوع الطائفي والعرقي(لبنان) إلى نتائج معاكسة لأنها افتقرت لقيادة سياسية ذات رؤية وتفكير استراتيجي، يفيد في ابتكار حل يقضي على الانقسام ويُدير المجموعات والأطياف المختلفة ضمن مسار هوياتي موحد، بما يحقق ويخدم مصلحة الدولة العليا.

إن إخفاق النظام السياسي في تحقيق التماسك الاجتماعي، وبالتالي تحقيق إجماع نخبوي حول سياسات الاستخراج والتعبئة لمتابعة وتحقيق الأهداف الخارجية، يعني أنه نظاما ضعيفا. يُدرج قوجيلي **قوة النظام** كمُعدل ثالث للقوة، ويجادل بأن " الدولة التي تملك نظام سياسي قوي، تستطيع استخراج وتعبئة الموارد بطريقة أفضل من الدولة التي تملك نظام ضعيف"[4]. ويرتبط

[1]Brian D. Taylor, Roxana Botea, "Tilly Tally: War-Making and State-Making in the Contemporary Third World", Op.Cit, p.29.
[2]Raymond Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East", *Middle East Critique*, Vol. 19, No. 3 (2013), p.102.
[3]Raymond Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East", *Middle East Critique*, Op.Cit, p.103.
[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 203.

ضعف/قوة النظام السياسي بمدى شرعية الحاكم في نظر المحكومين، بمعنى هل النظام السياسي أو الحكومة تمارس سلطتها على الجماهير عبر وسائل الاكراه، بهدف خدمة مصالحها الذاتية؟ وهذا يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام إلى الحد الذي يواجه معارضة منظمة تسعى للإطاحة به وإستبداله. أم تُشرع إجراءاتها التعبوية والإستخراجية لأهداف قومية من خلال تمتين الروابط بين الحكومة والجماهير. في هذه الحالة يعكس ذلك الترابط والإنسجام شرعية النظام وبالتالي قوته في مواجهة الضغوط الأناركية بشكل كفء[1].

يوضح الباحث جانغ Ji-Hyang Jang أن الأنظمة العربية التي تتبع نمطا استبداديا في تعاملها مع مجتمعاتها من خلال اللجوء إلى الاكراه والقمع كوسيلة للحفاظ على بقائها، هي أنظمة ضعيفة وشرسة تفتقر للشرعية السياسية. وهي عادة تعتمد على الإيرادات والدعم الخارجيين بسبب ضعف بنيتها التحتية وإنعدام القدرة الضريبية وغياب الجودة المؤسسية والإدارة غير الفعالة[2]. ويُرجع الباحث سبب ضعف هذه الأنظمة إلى الإرث الإستعماري الذي ساهم في طبيعتها غير المستقرة ما بعد الاستعمار. فإضافة إلى إشكالية تخلفها عن الدول الرأسمالية الحديثة، استمرت هذه الأنظمة في الاعتماد على الجهاز البيروقراطي الذي أنشأه الاستعمار الأجنبي، "وضخمت من جناحه العسكري لخدمة أغراضها الخاصة ومقاومة أي معارضة محلية"[3].

بالرغم من أن هذه العسكرة والبرقطة تزيد من استقلالية الدولة عن المجتمع وتجعل النظام قويا في مواجهة المجتمع، إلا أنه في الوقت ذاته تجعله "هشا" نظرا لصعوبة مهمة الحفاظ على شرعيته وبقائه[4]. وهو ما واجهه الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في اليمن، بالرغم من دهائه السياسي وقوة نظامه المدعوم خارجيا، لم يستطع الحفاظ على بقاء وإستمرارية نظامه، حيث تجادل الباحثة فاطمة الزهراء بوسكران، أن "السبب يعود إلى تخلي كبار مشايخ القبيلة اليمنية (حاشد وبكيل) عن الرئيس علي عبد الله صالح والإنضمام إلى الاحتجاجات التي اندلعت في 2011، وهذا ما شكل ضربة قوية للنظام السياسي. لأن القبيلة مكون أساسي في تركيبة المجتمع اليمني، كان دعمها وولائها أحد ركائز قوة النظام السياسي، وبالتالي انشقاقها كان بسبب الاقصاء والتقصير الذي مارسه الرئيس المخلوع في حقها"[5].

---

[1]Randall L.Schweller, *Unanswered Threats....* Op.Cit, pp.49-50.

[2]Ji-Hyang Jang," Weak State, Weak Civil Society: The Politics of State-Society Relations in the Arab World", *International and Area Studies*, Vol.16, No.01 (2009), pp.84-85.

[3]Ji-Hyang Jang," Weak State, Weak Civil Society: The Politics of State-Society Relations in the Arab World", Op.Cit, pp.85.

[4]Michael N. Barnett, *Confronting the costs of war : military power, state, and society in Egypt and Israel*, Op.Cit, p.58.

[5] فاطمة الزهراء بوسكران، " الأزمة اليمنية: صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد: 2، سبتمبر 2021، ص.336.

بينما يلاحظ الباحث جانغ أن الدول الريعية الخليجية اعتمدت على ترتيب مؤسسي مختلف بين الدولة والمجتمع وفق "منطق لا ضرائب لا تمثيل"، حيث وفرت عائدات النفط لهذه الممالك مدخلا لعزل النظام السياسي عن المجتمع من خلال تحقيق استخراج ضريبي منخفض، وتوجيه عائدات الريع إلى دعم برامج الرفاه والرعاية الاجتماعية عالية المستوى[1]. في حين اختارت الدول العربية الريعية الأخرى توسيع العسكرة بدل استخراج الموارد، مما أدى ذلك إلى ضعفها داخليا[2]. تلقت الدول العربية التي افتقرت لأحد معدلات القوة أو جميعها، عقابا من البنية الدولية، لأنها لم تستجب لضغوط الأناركية بالشكل المطلوب. كما أشار لذلك فوكوياما، الدول الضعيفة تواجه عقابا دوليا، لأن ضعفها الناتج عن غياب الشرعية السياسية، يولد مشاكل لها وللآخرين، مثل منح فرصة للحركات المتمردة بقلب النظام ونشر الفوضى وتصديرها للدول المجاورة، فتسعى الدول الكبرى للتخلص من هذه الأنظمة الفاشلة وإختراق سيادتها، لأنها عجزت عن تبني حلول لمكامن ضعفها[3]. مثل التجزؤ النخبوي، والإنقسام الاجتماعي، وضعف النظام.

لذلك، يرى قوجيلي، أن النيوكلاسيكية بوصفها نظرية للأخطاء فهي تركز على التأثير السلبي لهذه المعدلات على قوة الدولة وقدرتها على الاستجابة لضغوط البنية الدولية، وبالتالي، يمثل غياب أو توفر هذه المعدلات، المقياس الذي من خلاله يتم تصنيف الدولة في مسار الدول القوية أو الضعيفة[4]. ونجادل إضافة لما تقدم أن عامل إدراك صانع القرار للبنية الداخلية والخارجية، وتفكيره الاستراتيجي يمثلان متغيران تفسيريان فاصلان من خلالهما يمكن أن تتحول معدلات القوة التي ذكرها قوجيلي من جانبها السلبي إلى جانبها الإيجابي. الفصل القادم يحمل اختبارا لهذه الفرضية.

[1]Ibid, p.87.
[2]Mahran Kemarava, Fragile Politics in the Greater Middle Eeast (London: Hurst & Company), p.20.
[3]Francis Fukuyama**,** *State-building: governance and world order in the 21st century*, Op.Cit, p.97.
[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.231.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى النظرية الواقعية النيوكلاسيكية، كنظرية صاعدة لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى. قدم القسم الأول من الفصل تعريفا مفصلا للبناء النظري للواقعية النيوكلاسيكية، وذلك بالاعتماد على مراجعة أعمال رواد المدرسة الجديدة. حيث تم تقديم التفسيرات المتنافسة ضمن البرنامج البحثي الجديد. ركزت أعمالهم بشكل خاص على رصد المتغيرات المحلية الفاصلة المسؤولة على ترجمة الضغوط البنيوية إلى سياسات خارجية لدول معينة في فترة تاريخية معينة. حيث جمعت نماذجهم النظرية المختلفة بين افتراضات الواقعية الكلاسيكية التي كان تتخذ من المستوى المحلي متغير تفسيري وخاصة الجانب السلوكي لرجال الدولة، والذي ينعكس على السلوك الخارجي للدول، مع افتراضات الواقعية البنيوية التي تتخذ من المستوى النظمي متغير تفسيري يرجح تأثير الأناركية والبنية الدولية كمحددات للسلوك الخارجي للدول في النظام الدولي. وبالتالي، تُعرف الواقعية النيوكلاسيكية بشكل عام على أنها نظرية توليفية تجمع بين النظريتين الكلاسيكية والبنيوية في قالب واحد.

القسم الثاني جاء عبارة عن مقارنة جدلية بين حدود القوة التفسيرية بين الواقعية النيوكلاسيكية والواقعية البنيوية. وتناول أهم نقطة خلاف بين النظريتين وهي نظرية الدولة. نظرية والتز غيبت نظرية الدولة في الواقعية البنيوية باعتبار إدراجها هو نهج اختزالي، خاصة وأن والتز يعامل الدول ككرات بلياردو مغلقة وموحدة وعقلانية تأخذ الشروط البنيوية وضغوطها كمحدد لسلوكها الخارجي. وبالتالي، الدول في ظل الأناركية ستختار السياسات العقلانية التي تحقق بقائها وأمنها، من خلال اتباع إستراتيجية العون الذاتي، لكي تتجنب عقاب البنية الدولية. بينما اتجه النيوكلاسيك إلى فتح العلبة السوداء ورصد متغيراتها ومكوناتها وتفاعلاتها كمحددات فاصلة في ترجمة الضغوط والحوافز الخارجية إلى سياسات خارجية. بهدف تفسير الاختلاف في السلوك الخارجي لدول معينة في فترات تاريخية معينة تجاه نفس الضغوط والشروط البنيوية، وتفسير كذلك اختلاف السلوك الخارجي لدولة معينة في فترات تاريخية مختلفة. وهذا يعني أن صانع القرار أو رجل الدولة يحتل موقعا وسطا بين البنية الدولية والبنية المحلية. وبالتالي قد يلعب إدراك صانع القرار دورا في بلورة السياسات الخارجية المناسبة أو غير المناسبة، كما تؤدي القيود المحلية المختلفة دورا لا يقل أهمية عن المتغيرات السابقة في تسهيل مهمة قراءة التهديدات والفرص الخارجية والرد عليها بشكل كفء.

القسم الثالث، أطر المتغيرات التفسيرية الفاصلة التي ترجحها الواقعية النيوكلاسية لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى، وإختارت الباحثة المتغيرات الادراكية والفكرية كمتغيرات تفسيرية، للسياسات الخارجية للدول الصغرى العربية. وذلك كمرحلة تمهيدية للتأصيل النظري

في الفصل القادم. كما مثلت علاقة الدولة-المجتمع والقدرات الاستخراجية والتعبوية كمؤشرات على قوة الدول الصغرى، وهو تعديل مهم قدمته الواقعية النيوكلاسيكة لمتغير القوة في البراديغم الواقعي بشكل عام. حيث أجمع رواد النيوكلاسيكية على أن مايهم هو القوة المدركة متجاوزين بذلك التفسير الوالتزي للقوة الذي يتخذ من التصور المادي كمحدد لقوة الدولة، كما قدم فريد زكريا وتوماس كريتسنسن تعديل ثاني يأخذ قوة جهاز الدولة في خلق القوة كمحدد لقوة الدولة، أما راندال شويلر فقدم مجموعة من المتغيرات المحلية الفاصلة التي أدرجها قوجيلي كمعدلات للقوة وهي الاجماع النخبوي، والتماسك الاجتماعي، وقوة النظام وبناء التحالف. من خلال هذه المتغيرات المحلية الفاصلة المحددة لقوة الدول والمتغيرات التفسيرية الفاصلة للسياسة الخارجية للدول الصغرى، تتوقع الباحثة وجود علاقة سببية إيجابية بين هذه المتغيرات، والسلوك الخارجي التعديلي(التوسعي) للدول الصغرى، سيقوم الفصل الثالث باختبار هذه الفرضية.

الفصل الثالث

نظريات التحالف الدولي نحو مقاربة لتفسير السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى

تمهيد

رأينا في الفصل السابق؛ أن الدول في سبيل تحقيق أمنها وبقائها؛ هي تعتمد على نفسها في نظام العون الذاتي، بحيث تواجه وترد على التهديد الخارجي من خلال اتباع آليتين. الآلية الأولى تتمثل في الموازنة الداخلية، التي تتلخص في عمليتي التعبئة والإستخراج، وهي استراتيجيات تهدف لخلق القوة، من أجل متابعة الابتكار ومحاكاة الممارسات العسكرية والإقتصادية الناجحة للدول الأخرى كضرورة تمليها أناركية النظام الدولي لتحقيق هدف البقاء. وهو التفسير الذي يميز نظرية والتز للسياسة الدولية، إذ يعتقد والتز أن الدول بصفتها كرات بلياردو متماسكة وعقلانية، ستنتهج هذه الآلية كقانون نظمي مشروط عليها، لكي تحافظ على حياتها وبقائها في نظام يتسم بعدم اليقين والأناركية. لكن ليس كل الدول تستطيع متابعة الموازنة الداخلية بنجاح مثلما جادل النيوكلاسيك. بمعنى قد تخفق الدول في الرد على ضغوط الأناركية، والسبب يرجعه النيوكلاسيك لتدخل عوامل محلية أخرى فاصلة، والتي قد تحد من نجاح الموازنة الداخلية. مثل ضعف النظام وعدم قدرته على اختراق المجتمع لمتابعة اجراءات التعبئة والإستخراج، كما يؤدي غياب التجانس الاجتماعي، وكذلك التفكك النخبوي إلى الاخفاق في تعريف التهديد، أو عدم الاجماع على تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهته.

وبالتالي يؤدي غياب الموازنة الداخلية إلى فشل الآلية الثانية على المستوى الخارجي، وهي **الموازنة الخارجية**، والتي يقصد بها مجمل السياسات والتحركات التي تتبعها الدول من أجل زيادة قوتها عبر تشكيل تحالفات جديدة أو الاصطفاف مع تحالفات قائمة بهدف تأمين بقائها. وذلك عندما تجد نفسها عاجزة عن توفير الأمن بنفسها من خلال قوتها العسكرية أو عندما تواجه الدول قوة صاعدة تسعى لقلب النظام القائم والتوسع على حسابهم. إذن، نجاح الموازنة الداخلية حسب النيوكلاسيك يتوقف على مدى توفر بنية محلية متساهلة تساعد رجال الدولة على الرد الكفء من خلال الموازنة الخارجية. فتشكيل التحالف والإصطفاف يتطلب جهود ذاتية ملزمة لتعبئة القوة العسكرية داخليا، كما يتطلب التزامات وقيود على حرية التحرك الخارجي للدول، الأعضاء في التحالف. لهذا السبب يرى علماء النيوكلاسيك، أن تفسير الموازنة الخارجية للدول يتطلب نظرية للدولة، لأن مجمل السياسات الخارجية الدفاعية أو الهجومية هي انعكاس للترتيبات المحلية التي تُؤثر بشكل كبير على قرارات التحالف والإصطفاف الدوليين.

تشكل سياسة موازنة القوة من خلال تشكيل التحالفات، الآلية الأساسية التي ركز عليها الواقعيون بشكل عام ووالتز بشكل خاص، في بنائهم النظري لتفسير سلوك الدول الخارجي تجاه التهديدات المحتملة في البيئة الدولية الأناركية. هذا الفصل، سيركز على التعريف بالنظريات التي تناولت هذه الآلية-الموازنة الخارجية-في كل من الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية.

والهدف من مراجعة هذه النظريات هو استخلاص منها الاستراتيجيات المتنوعة التي من الممكن أن تفيدنا في استنباط أنموذج نظري يفسر السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى. والواقع هذا هو الهدف الأساسي لهذا الفصل، إذ لطالما اقترن التنظير لسياسات القوة والمكانة بالدول الكبرى، لكونها الأقدر على متابعة هذه السياسات بلا منازع. لأن المحرك الأساسي لهذه السياسات هي القوة المادية، المفهوم المركزي للبراديغم الواقعي.

إن غياب هذا المحرك لدى الدول الصغرى يجعلها غير قادرة على متابعة هذه السياسات أو طموح المكانة والتأثير. لكن كما أشرنا سابقا، تمكنت بعض الدول الصغرى من تحقيق هذا الطموح، ولم يتوقف ذلك عند المكانة والتأثير فقط، بل تجاوز طموحها إلى حد اتباع سياسات هجومية تهدف لقلب الوضع القائم وتعديله. بالطبع لا يمكن للواقعية البنيوية تفسير هذا التحرك لأن والتز يجزم من خلال نظريته أن هذه الدول لا تشكل أي أهمية تذكر في السياسة الدولية. افتقارها للقوة والقدرات المادية يحتم عليها القفز لعربة تجرها القوى العظمى كطريق وحيد لحماية ذاتها من الموت والفناء[1].

وبالتالي افتراضات والتز عاجزة عن تقديم شرح مناسب ومقنع لتحركات الدول الصغرى التعديلية. في المقابل، يقدم النيوكلاسيك وفي مقدمتهم راندال شويلر تفسيرا مقنعا للسلوك التوسعي لهذه الدول، وكما أشرنا سابقا استطاع شويلر تفسير حالة البارغواي الدولة الصغرى، التي اتبعت سياسة خارجية توسعية على حساب جيرانها الكبار، وهو تفسير يتجاوز الطرح الواقعي الوالتزي الذي يتخذ من القدرات الوطنية الكامنة كمقياس لقوة الدول. وبالتالي نتفق مع ما تؤول إليه رؤية شويلر في أنه بإمكان الدول الصغرى انتهاج سياسة خارجية تعديلية إذا توفرت فيها العوامل الداخلية التي ناقشناها سابقا؛ من معدلات القوة؛ والقدرة الاستخراجية؛ بالإضافة إلى توفر قيادة سياسية مُدركة وذات رؤية تتخذ من الأفكار الاستراتيجية مدخلا لإدارة وتطويع مقدرات الأمة لخدمة الأهداف الخارجية سواء الأمنية أو التوسعية.

لكن بالرغم من أن الدول التوسعية، في الغالب تنهزم وتسقط في نهاية المطاف، لأن تحركها يحفز وبشكل آلي، الدول الأخرى للتوازن ضدها، وهو المصير الذي لاقته البراغواي بعد خمس سنوت (1864-1870) من مقاومة التوازن المضاد. إلا أنه هناك دول صغرى نجحت في تجاوز التحالفات المضادة والصمود في وجهها. قطر من الدول الصغرى التي تمكنت من الصمود في وجه تحالف مضاد يفوقها قوة(2017-2020)، ونجت من مخطط عسكري يهدف لاسقاطها، نظير سياستها الخارجية التعديلية التي كانت تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي وفق رؤيتها. يشكل هذا الصمود لغزا وتحديا لافتراضات الواقعية البنيوية، وعليه في هذا الفصل سنفكك هذا اللغز

[1]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories" , Op.Cit, p.915.

من خلال تقديم أنموذج نظري سميناه بـ "**ميزان الإدراك**" نفسر من خلاله كيف يمكن للدولة الصغرى أن توازن بين أهدافها التوسعية والأمنية في آن واحد. ونجادل من خلاله أن متغير إدراك صانع القرار (القوة المُدركة) ومتغير الأفكار (التفكير الاستراتيجي) هي متغيرات تفسيرية للأنموذج. سيكون هذا الفصل بمثابة الخطوة الأخيرة التي من خلالها تكتمل صورة الأنموذج النظري لهذه الأطروحة.

المبحث الأول: نظريات التوازن والتحالف الدولي

قدمنا في مقدمة هذا الفصل مدخلا تعريفيا لسياسة الموازنة الخارجية، والتي تعد الفكرة المركزية لنظريات التوازن والتحالف الدولي، بحيث عندما يختل ميزان القوى تنشأ التهديدات، بمعنى تشكل الدول التي تزداد قوتها خطرا محتملا على جيرانها. تلجأ الدول في هذه الحالة إلى موازنة هذه القوة الصاعدة من خلال تشكيل التحالفات[1]. يقول والتز" إذا كانت هناك أي نظرية سياسية مميزة للسياسة الدولية، فهي نظرية ميزان القوى، ومع ذلك لا يمكن للمرء أن يجد بيانا للنظرية مقبولا بشكل عام"[2]. قاد هذا التصريح والتز إلى سبر غمار لملمة الأفكار والإفتراضات المتناثرة حول نظرية ميزان القوى التقليدية، ونظمها في قالب صارم لتتماشى مع مقتضيات نظريته للسياسة الدولية. حيث قدم فيها ونظم الخيارات التحالفية التي تحقق الأمن والبقاء للدول في بيئة أناركية.

تواصلت الجهود التنظيرية لرواد الواقعية البنيوية والنيوكلاسيكية لتهذيب وصقل هذه النظرية وذلك بتقديم تصورات جديدة ومتغيرات تفسيرية مختلفة نابعة من السجل التاريخي للعلاقات الدولية. منها من جاء مكملا لنظرية ميزان القوى في نسخة والتز، مثل نظرية ميزان التهديد لستيفن والت، ومنها من جاء ناقدا بحيث قلب نظرية والتز رأسا على عقب مثل نظرية ميزان المصالح لراندال شويلر، وهي نسخة نيوكلاسيكية. في هذا الجزء، سيتم رصد هذه النظريات الثلاثة بالتفصيل وتفكيك فرضياتها، بهدف استخلاص الأنموذج النظري الذي يقارب السياسات الخارجية التعديلية للدول الصغرى.

المطلب الأول: نظرية ميزان القوى

أجمع علماء الواقعية على اختلاف توجهاتهم على أن مفهوم ميزان القوى؛ مازال يحمل غموضا ويفتقد للاتفاق حول مدلوله، على الرغم من أنه الأكثر شيوعا وإستخداما في مجال العلاقات الدولية[3]. أشرنا في الفصل الأول بإيجاز إلى بعض التعاريف المتفرقة حول ما يقصد بميزان القوى،

[1]David L. Rousseau, "Identity, Power, and Threat Perception: A Cross-National Experimental Study", *Journal of Conflict Resolution*, Vol.51, No.05 (October, 2007), p.746.
[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.117.
[3]Randall L. Schweller," The Balance of Power in World Politics", Op.Cit, p.4 ; Kenneth N. Waltz, "International Structure, National Force and The Balance of power", Op.Cit, p.215 ; Ernst B. Haas, The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda, Op.Cit, p.442.

إذ تباينت أراء العلماء في كيفية تقريب المفهوم وتبسيط التعقيد، الناتج من كون الفكرة هي في الأساس دخيلة على علم السياسة ومستعارة من مجالات أخرى. وبإعتبار التوازن "مفهوم مجازي" بحسب رأي شويلر، الذي لاحظ ومن خلال مراجعته للمفهوم تاريخيا، أن التوازن ربطه فلاسفة عصر النهضة بقانون الطبيعة، كونه العملية التي تعيد انتاج نفسها بشكل آلي كلما اختلت[1].

واصل علماء العلاقات الدولية تبني نفس التوصيف في تفسيرهم لديناميكية ميزان القوى في نظرياتهم. فوالتز مثلا يراها عملية غير مقصودة تتشكل انطلاقا من الوظائف المتشابهة التي تؤديها الدول في النظام الدولي لحماية بقائها، كالمحاكاة والإبتكار والتي تقتضي الدخول في منافسة دولية لتحسين القوة العسكرية والإقتصادية. حيث تلعب هذه الممارسات دورا غير مباشر في إعادة انتاج التوازن بين الدول، من خلال إعادة ضبط تحركات الدول الصاعدة الساعية للهيمنة والتوسع على حساب جيرانها، عبر تشكيل التحالفات لموازنة قوتها[2]. وبالتالي هذه التلقائية في التوازن الناتجة من ممارسات الدول المتكررة في نظام العون الذاتي، تتوافق مع يراه البعض على أنها آلية تشبه **اليد الخفية** (Invisible Hand)التي تعيد تشكيل ميزان القوى آليا، وهي الاستعارة المستمدة من مجال اقتصاد السوق، وفكرة التوازن بين العرض والطلب تلقائيا[3].

بينما يميز إيرنست هاس بين ثمانية مفاهيم تسطر لما يؤول إليه مدلول ميزان القوى، من بينها أن المصطلح "يعني مبدأ نظري يعمل كدليل لصنع السياسة الخارجية في جميع المواقف الدولية، وبافتراض أن الدول توجه سياساتها وفقا لهذا المبدأ. يُعتقد بناءً على ذلك، أن نظاما عاما لميزان القوة قد نشأ، وهو نظام يكون لكل دولة مشاركة فيه دور معين"[4]. وهو المعنى الذي نراه مناسبا ويتماشى مع مقترح الدراسة، إذ تشكل سياسة الموازنة الهدف الخارجي الذي تجتهد الدول لمتابعته كضرورة تفرضها عليها البيئة الدولية المتقلبة. ويضيف هاس أن "نظام ميزان القوى يحتوي كتلتين أو أكثر من كتل القوة المتعارضة"[5]، والتي تتطلب في الغالب قوة عظمى تلعب دور الموازن الذي يرمي وزنه أو ثقله على أحد الأطراف التي خف وزنها لتحقيق النظام، ويندرج هذا النظام ضمن ما يسمى الميزان التلقائي[6]. لكن آرلوند وولفرز Arnold Wolfers يلاحظ أن استخدام مصطلح التلقائية لوصف عملية التوازن غير منطقي بدليل أنه يستبعد تدخل البشر وأخطائهم في انشاء حالة التوازن أو تدميرها. فليس كل الدول تهتم بتحسين قوتها القومية أو بالأحرى لا ترى في سياستها أنها

[1]Randall L. Schweller," The Balance of Power in World Politics", Op.Cit, p.2.
[2]Kenneth N. Waltz,"International Structure, National Force and The Balance of power", Op.Cit, p.218.
[3]Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration : Essays on International Politics*, Op.Cit, p.121.
[4]Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda", Op.Cit, p.446.
[5]Ibid.
[6]Randall L. Schweller," The Balance of Power in World Politics", Op.Cit, p.5.

تؤثر على توزيع القوة، وإن حدث ذلك فهي مجرد مصادفة على حد تعبير وولفرز، لذلك قد يفشل التفاعل التلقائي في الظهور[1].

وبالمثل أشار نيكولاس سبيكمان Spykman في وقت مبكر، إلى "أن التوازن ليس هبة من الإله ولا حالة مستقرة بطبيعتها، بل أنه ينشأ من التدخل النشط للإنسان، (....) إذا كانوا يرغبون في البقاء على قيد الحياة"-يقول سبيكمان-فيجب أن يكونوا على استعداد لخوض الحرب بهدف الحفاظ على التوازن ضد القوة المهيمنة"[2]. في هذه الحالة يندرج هذا النظام ضمن عملية الميزان اليدوي، الذي يتوقف تشغيله على مهارة رجال الدولة والدبلوماسيين في إدارته[3].

إذن، رغم تعدد المفاهيم المستخدمة لتوضيح ما يقصد بميزان القوى، إلا أن علماء الواقعية يتفقون حول فكرة مركزية تؤسس لقانون أو قاعدة عامة لتشغيله، وهي في الغالب ترتبط بالهدف الأساسي من انشائه. إذا كان الهدف هو تحقيق الأمن والإستقرار الدولي والسلام، فهذا يعني ضمنيا أن الدولة أو التحالف الذي يشهد زيادة غير عادية في قوته، ستشكل تلك الزيادة تهديدا على الدول المجاورة أو النظام الدولي أو الإقليمي. بحيث يحرك هذا الوضع، الدول الأخرى أو التحالف المعارض، لاتخاذ إجراءات فردية أو جماعية من خلال تعزيز القدرات العسكرية وتشكيل التحالفات المضادة لموازنة هذه القوة[4]. وبالتالي يصحح إجراء الموازنة الذي تعتمده الدول، الاختلال الناشئ في ميزان القوى بإعادة كفة الميزان إلى حالته الطبيعية والمتمثلة في التقارب النسبي في القوة بين الدول الفاعلة في النظام الدولي أو الإقليمي.

أعاد كينيث والتز صياغة نظرية ميزان القوى وفق القالب المنهجي الصارم الذي خطه في مؤلفه نظرية السياسة الدولية. إذ أشار إلى صعوبة المهمة في البداية كون النظرية تحمل تعقيدا وغموضا، يتطلب مجازفة لضبط الرؤى والأفكار المتناثرة في النظرية[5]. وقادته المحاولة إلى إنتاج نموذجه لميزان القوى الذي يعتبره البعض إضافة رصينة ونقطة إنطلاق فكرية للعديد من الأبحاث الهامة ضمن البرادايغم الواقعي[6]. في هذا الجزء نتطرق لأهم الرؤى والإفتراضات التي بني عليها والتز نظريته لميزان القوى، مع التركيز على رصد موقع الدول الصغرى في تفسيرات النظرية.

---

[1] Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, Op.Cit, p.124.

[2] مقتبس في:

Randall L.Schweller, "Unanswered Threats...", Op.Cit, p.164.

[3] Randall L. Schweller," The Balance of Power in World Politics", Op.Cit, p.5.

[4] Ibid.

[5] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.117.

[6] Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.74.

الفرع الأول: السياسة الخارجية الدفاعية ودولة الوضع الراهن

تتميز نظرية ميزان القوى في نسختها الوالتزية، عن نسخة مورغانثاو بانحيازها إلى الدفاع عن الوضع الراهن، وشرح سياسات الدول الراضية[1]. إن دعوة والتز للدول بتبني سياسة خارجية دفاعية بدون وعي منه وهو ينزل لمستوى الوحدة لتبرير حجته. أظهرت تناقض واضح بين نظريته للسياسة الدولية التي يتجاهل فيها تضمين متغيرات مستوى الوحدة لشرح النتائج الدولية، ونظريته لميزان القوى التي يبرز فيها دور المتغيرات المحلية للدول في شرح توقعات سياساتها الخارجية وأثرها على ميزان القوى. حيث يعترف والتز أنه على الرغم من "أن الدول قد تميل للرد على القيود والحوافز الدولية وفقا لتوقعات نظرية ميزان القوى، إلا أن هذه السياسات والأفعال تتشكل وتنتج أيضا من الظروف الداخلية للدول"، وهذا ما يفسر حسبه سبب فشل تكوين التوازنات. لأن استراتيجيات العون الذاتي التي تتبعها الدول هي ممارسات تعيد تشكيل ميزان القوى، وبالتالي عندما تخفق الدول في محاكاة الممارسات الناجحة للدول الأخرى، هي بذلك تمنح فرصة للدول التي زادت وتفوقت قوتها، بالتفكير في التوسع وقلب التوازن لصالحها. ومع ذلك يرى والتز أن تأثير هذه القوى يقع خارج نطاق النظرية[2].

إذ يعتقد والتز أن الدول في الغالب، تشترك في مصلحة واحدة وهي الحفاظ على بقائها، وهو الشرط الأساسي الذي يراه ضروريا لديناميكية التوازن، كما هو الدافع المنطقي الذي يجبر الدول على التعايش الاجتماعي من خلال الانخراط في سياسات العون الذاتي. وبالرغم من اعترافه أيضا أن الدول قد تختلف مصالحها وأهدافها بين "أولئك الذين يطمحون إلى غزو العالم، وأولئك الذين يريدون أن يُتركوا وشأنهم"[3]. إلا أنه يستبعد الفئة الأولى أي الدول التي تهدف إلى تعظيم القوة من نظريته، كشرط لنجاح النظرية[4]. لذلك استنتج شويلر في عدة دراسات تنقيحية لنظرية ميزان القوى في نسخة والتز، بأن الافتراض الأساسي للواقعية البنيوية الذي يربط بين الأناركية وهدف تعظيم الأمن وتجنب الخسائر النسبية، يلفت الانتباه بأن والتز "ينظر للعالم من عدسة دولة راضية عن الوضع الراهن"[5].

وتتضح هذه الملاحظة أيضا من انتقاد والتز لافتراضات الواقعية الكلاسيكية التي تربط هدف الأمن والبقاء بتعظيم القوة، حيث يقدم والتز وجهة نظر معاكسة ويرى أن القدر المناسب والمتواضع من القوة سيحقق السلامة والأمن المنشود في حين يحرك هدف تعظيم القوة الدول

---

[1] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، تر: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.252.

[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.124-125.

[3]Kenneth N. Walt ,"International Structure, National Force and The Balance of power", Op.Cit, p.215.

[4]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.75.

[5]Ibid, p.77 ; Randall L. Schweller," Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?", Op.Cit, P. 101.

الأخرى على موازنة القوة الصاعدة وإسقاطها، لذلك، في اعتقاده المساواة التقريبية للقوة تمثل الحالة المثالية والمنطقية التي تؤمن للدول القدرة على الدفاع عن نفسها في ساحة التوازن[1]. هذا الانحياز لمنطق السلام جعل ميرشايمر يصنف نظرية والتز ضمن النظريات المعيارية، التي تهدف إلى تقديم وصفات نظرية تفيد صناع القرار في كيفية اختيار الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هدف البقاء والأمن[2].

يرى شويلر انطلاقا من ذلك أن الواقعية البنيوية تُقدم دافع الأمن على دافع القوة، لأن "السعي وراء مزايا المكاسب النسبية على حساب أمن الدولة يؤدي في النهاية إلى هزيمتها الذاتية". هذا الافتراض له معنى واحد وهو أن الدول في اعتقاد والتز تقدر ما تملكه أكثر مما تشتهيه. وهي الميزة التي تتقاسمها الدول الراضية[3]. إذ يشير مفهوم الدولة الراضية إلى "الدولة التي ترغب في الحفاظ على الوضع القائم"[4]، وهو تعريف مبدئي يحدد الهدف الذي تصبوا إليه هذه الدول. بينما تجدر الإشارة إلى أن هناك تعاريف متعددة فصلت بين ما يقصد به دولة وضع راهن ودولة تعديلية، وتعد الإشارة الأولى لهذا التقسيم تضمنتها كتابات الواقعية الكلاسيكية[5]. وتحديدا مورغانثاو الذي ذكر هذا التقسيم في مؤلفه "السياسة بين الأمم" أين ميز بين أنواع الدول الراضية والإمبريالية، وذلك، بالنظر إلى أهداف سياساتها الخارجية التي هي في الغالب تجسيد لطموحات قادتها، حيث تتلخص في ثلاث أهداف، إما زيادة القوة أو الحفاظ عليها أو عرضها لتحقيق المكانة[6].

عموما، يرى مورغانثاو أن "الدولة الراضية هي الدولة التي تهدف سياستها الخارجية إلى الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من التاريخ"[7]، ويتخذ من متغير نتيجة الحرب كمعيار للفصل بين من هي الدولة الراضية والدولة التعديلية[8]. فيقول:" تكون اللحظة المعينة في التاريخ، التي تصلح كمرجع لسياسة الوضع الراهن، عند انتهاء الحرب عادة، أي عندما يتحول توزيع القوة إلى معاهدة صلح قانونية"[9].

يلاحظ قوجيلي أن هذا المعيار غير دقيق في وصف الفرق بين الدول الراضية والتعديلية، و"يعاني من مشاكل تصورية وتجريبية"، وهذا ربما نتيجة السياق التاريخي للحربين العالميتين الذي استقى منه مورغانثاو وزملاؤه الواقعيين تحليلاتهم. التي غابت عنها "حقيقة أن الهزيمة في الحرب ليست

---

[1]Kenneth N. Waltz,"International Structure, National Force and The Balance of power", Op.Cit, p.228.
[2]John J. Mearsheimer, "Reckless States and Realism", Op.Cit, P.253.
[3]Randall L. Schweller," Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?", Op.Cit, P.106.
[4]Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, Op.Cit, p.125.
[5] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.253.
[6] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص.68-69.
[7] المرجع نفسه.
[8] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 78.
[9] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص.70.

شرطا ضروريا، لظهور السياسة التعديلية". ويؤكد قوجيلي حجته بالإشارة إلى أن "الحرب قد تنتهي بالمأزق، أي بدون منتصر أو منهزم، كما تفند الصين وروسيا خطأ الاعتقاد بأن الدولة التعديلية تظهر كنتيجة لهزيمتها في الحرب الأخيرة"[1]. وهي نفس الملاحظة التي سترصدها وتناقشها الأجزاء القادمة، بالنسبة للدور الذي لعبته كل من قطر والإمارات العربية المتحدة في فترة الانتفاضات العربية، أين التزمت الأولى بالدور التعديلي كدولة قادت رياح التغيير في النظام الإقليمي العربي، بينما بقيت الثانية على خط الدفاع على الوضع القائم. بشكل عام؛ نؤجل البث في بقية المعايير التي تحدد أصول ظهور الدولة التعديلية إلى الفرع القادم، ونواصل مناقشة الاستراتيجيات التي حددها والتز في نظريته للدفاع عن الوضع الراهن.

يجادل والتز أن "الأمن هو الهدف الأعلى في نظام يتسم بالأناركية"، وهذه طريقة أخرى للقول بأن "الهدف الذي يشغل الدول ليس تعظيم القوة وإنما الحفاظ على مواقعها في النظام الدولي، لأن القوة وسيلة وليست غاية"[2]. يتفق ميرشايمر مع والتز بشأن القوة وسيلة لتحقيق هدف البقاء، لكنه يختلف معه في طريقة تحقيق البقاء. إذ يرى ميرشايمر أن "الهيمنة هي أفضل طريقة لأي دولة لضمان بقائها"، وبالتالي يرفض "وجود قوى الوضع الراهن في النظام الدولي، باستثناء القوة المهيمنة التي تريد الحفاظ على موقعها المهيمن في مواجهة منافسيها المحتملين". لذلك، تلعب القوة المهيمنة دور الدولة التعديلية في نظرية ميرشايمر، التي تسعى دائما إلى قلب ميزان القوى لصالحها[3]. بينما يرد والتز على هذا الافتراض بأن هدف الهيمنة العالمية لا يتحقق لأن سلوك الموازنة سيحول دون ذلك، باعتبار "الموازنة وليس المسايرة هي السلوك المتكرر في النظام الدول"[4].

كما يربط والتز خيارات الدول لهذه الاستراتيجيات بالطبيعة الأناركية للنظام الدولي، التي ستفرض على الدول، الخيار المناسب الذي يحقق لها الأمن بالدرجة الأولى[5]. ويركز والتز على عامل **الاختيار** بدل افتراض الفاعل العقلاني لأن الأخير يرتبط بالحسابات الخاطئة لرجال الدولة و"تعقيد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية". بينما اختيار السلوك الاستراتيجي المناسب مثل المحاكاة وموازنة القوة في نظام يتسم بالتنافسية، يجعل الدول تتلقى المكافأة من البنية الدولية بدل العقاب، لأنها ببساطة تصرفت بحكمة وكفاءة ووُفقت في الاختيار. لذلك يقول والتز يجب أن "نحتفظ بفكرة 'الاختيار' في موقع ذي أهمية مركزية"[6].

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.79.

[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.126.

[3]John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, Op.Cit, p.1.

[4]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.126, 128.

[5]Ibid, p.126.

[6]Kenneth N. Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics", Op.Cit, pp.330-331.

لكن ميرشايمر ينتقد قرار حذف والتز للافتراض الفاعل العقلاني من نظريته، ويرى أن هذه الخطوة "تخلق عالما أكثر تنافسية مما يصفه في النظرية. بحيث يسمح هذا الوضع بوجود قوى عظمى مغامرة تنتهج سياسات خارجية متهورة، تجبر الدول العقلانية التي تهدف لمجرد البقاء إلى تبني سياسات خارجية محفوفة بالمخاطر وعدوانية، تولد هي الأخرى حالة من العداء المتبادل بينها وبين القوى المتهورة"[1]. يحاول ميرشايمر من خلال هذا التصريح أن ينبه والتز أن تحيزه للوضع الراهن في نظريته "ميزان القوى" يختفي في نظريته للسياسة الدولية[2].

الفرع الثاني: خيارات التحالف في نظرية ميزان القوى

في عالم يسوده التنافس وعدم اليقين، تكون الدول مجبرة على اختيار أفضل وسيلة تضمن لها بقائها؛ خاصة إذا كانت تتوقع تهديدا محتملا في جوارها. تتيح لها استراتيجية العون الذاتي عدة خيارات، إما الاعتماد على قدراتها العسكرية من خلال الموازنة الداخلية، أو الاعتماد على الموازنة الخارجية. وهنا توفر خيارات التحالف والإصطفاف المسار الذي يحقق لها الأمن والبقاء. يميز علماء الواقعية بشكل عام والواقعية البنيوية بشكل خاص بين عدة استراتيجيات تفاضل بينها الدول للظفر إما بالأمن أو المكسب، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في: الموازنة؛ والمسايرة؛ وتمرير الدور.

أولا.الموازنة(Balancing): موازنة الدولة الأقوى

عندما يشهد النظام الدولي تصاعد قوة تسعى للهيمنة، فإن الدول ستنخرط في بناء تحالفات لموازنة هذه القوة، ويشير والتز في نموذجه لتوازن القوى إلى أن الموازنة هي الخيار التحالفي الذي يحقق الأمن للدول، من خلال الانضمام والتحالف مع الطرف الأضعف الذي لا يشكل التهديد[3]. يوفر هذا الخيار للدول ميزتين: **الأولى** هو أن اصطفافها مع الجانب الأضعف يعني أنها اختارت الاستراتيجية الأكثر أمانا، التي تجنبها الوقوع في فخ سيطرة الحليف القوي. الميزة **الثانية**، يتيح الاصطفاف مع الطرف الأضعف للدولة، إمكانية التأثير داخل التحالف، لأن الطرف الضعيف يحتاج لمساعدتها، وفي هذه الحالة ستكون في منزلة واحدة مع الحليف، بينما الاصطفاف مع الطرف القوي يجعل الدولة في وضع الفريسة التالية والمحتملة. لأن ليس لها تأثير داخل التحالف، بمعنى أن قوتها لا تضيف شيئا للقدرات العالية التي يمتلكها الحليف القوي، وهذا "يجعلها عرضة لتلاعب شركائها داخل الحلف"[4].

[1]John J. Mearsheimer, "Reckless States and Realism", Op.Cit, P. 253.
[2]Ibid.
[3]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.126-127.
[4]Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Op.Cit, pp.18-19.

لا تنتظر الدول التهديد المباشر من دولة مفترسة لكي توازن ضدها، وإنما تتخذ قرار الموازنة في وقت مبكر وهذا لضمان حماية مصالحها الأمنية على المدى الطويل[1]. يتوقع والتز في نظريته أن الدول ستميل بقوة إلى اختيار سلوك الموازنة ضد الطرف القوي، لأن متطلبات البقاء تحتم عليهم اختيار الاستراتيجية التي تحقق أمنهم وتجنبهم الوقوع في عقاب البنية، لهذا تجتهد الدول في نظام تنافسي على تقليد ممارسات بعضهم البعض. ويركز والتز على جانب القدرات المادية وأهميتها في رفع رتبة الدولة إلى مصاف القوى العظمى، التي يشكل تفاعلها مع باقي القوى بنية في النظام الدولي. يشدد والتز على تقدير قوة وقدرة الدولة من خلال وزن عناصر قوتها مجتمعة وليست منفصلة. مثل "القدرات العسكرية والإقتصادية، ومساحة الدولة، وعدد سكانها، والإستقرار السياسي، والكفاءة السياسية"[2]. لكن مقدار القوة الواجب على الدول بلوغه حسب والتز يجب أن يكون معتدلا ويكفي للممارسة سياسة الموازنة، والإفراط في مضاعفة القوة سيلغي التوازن[3].

لكن ميرشايمر يعتقد عكس ذلك، حيث وجه انتقادا لاستراتيجية الموازنة، باعتبارها استراتيجية غير مضمونة، ولا تحقق الأمن والبقاء مثل ما يدعوا والتز، بدليل أن الدول تواجه عقبات جمة أثناء انخراطها في بناء تحالف موازنة ضد القوى العظمى المتهورة[4]. من بين تلك العقبات أنه لا يمكن للدول العقلانية في عالم والتز، التي تهدف لمجرد البقاء أن تتجنب القتال مع هذه القوى في حال قامت الأخيرة بالاعتداء، الذي قد يكون انعكاس للمتغيرات المحلية، أو سوء تقدير لميزان القوى. كما أن الدول قد يراودها الخوف والشك في حلفائها المحتملين، من أن يخذلونها في الوقت الذي تحتاج فيه إلى اصطفافهم بجانبها لصد المعتدي. لذلك يرى ميرشايمر "أن الطريقة المثلى التي تمكن الدولة العقلانية من تحقيق بقائها هو أن تكون أقوى دولة"[5].

إذن منطق ميرشايمر الهجومي يتضح من خلال قناعته بأن الدولة العقلانية هي الدولة التي تكون أقوى بالنسبة إلى الدول الأخرى في النظام، وهذا الوضع يجنبها احتمال مهاجمتها من الدول المتهورة والمعتدية. بحيث إذا فشل الردع في احتواء الدولة المعتدية وتمخض عن هذا الوضع نشوب حرب، فستكون الدولة العقلانية -حسب ميرشايمر-في وضع جيد يؤهلها للفوز وحسم الحرب لصالحها بسرعة. كما تشكل قوتها المتفوقة في النظام الدولي ميزة تساعدها في القضاء على المعتدي المتهور، وفي هذه الحالة لا تكون الدولة العقلانية بحاجة إلى تحالف لموازنة القوة"[6].

من جانب آخر تطرق شويلر العالم النيوكلاسيكي الأكثر نشاطا وإنتاجا مقارنة بزملائه، إلى ظاهرة تجاهلها العلماء النيوكلاسيك والواقعيون بشكل عام، وهي ظاهرة الموازنة الناقصة، التي أشرنا

[1]Randall L. Schweller, "Unanswered Threats...", Op.Cit, p.167.
[2]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.131.
[3]Kenneth N. Waltz, "International Structure, National Force …..", Op.Cit, p.216.
[4]John J. Mearsheimer, "Reckless States and Realism", Op.Cit, P.251.
[5]Ibid.
[6]Ibid.

إليها سابقا. لاحظ شويلر أن رجال الدولة مجبرين في هذه الحالة على الانصياع للظروف والقيود المحلية التي تؤدي بهم إلى تبني هذه الخيارات الخاطئة التي لا تلبي تطلعات الدولة وأهدافها الأمنية. أو بالأحرى تلتفت الدول لمشاكلها الداخلية أكثر من التفاتها إلى التهديدات الخارجية الوشيكة التي قد تؤدي إلى تقويض أمن الدولة وبقائها، وفي الغالب ترتبط هذه الأخطاء حسب رأيه، بالعديد من العوامل مثل التفكك النخبوي وضعف النظام والإنقسام الاجتماعي[1]. كما انتقد وولفورث الواقعية البنيوية حول تركيزها المفرط على قياس وإختبار توزيع القوة في شكلها الكمي، وإغفالها لمسألة توزيع القوة المُدركة في النظام الدولي من طرف صناع القرار. قادته هذه الملاحظة إلى إعادة تفسير توزيع القوة الفعلية للقوى العظمى قبل الحرب العالمية الأولى، ومقارنتها بالقوة المُدركة[2].

اختار وولفورث دراسة قوة روسيا في تصور صناع قرارها وفي تصور صناع قرار القوى العظمى الأوروبيين. كان يهدف لرصد صحة أو خطأ التقدير المادي للقوة في جانبها الكمي ومقارنته بالقوة المُدركة. توصل في النهاية بعد مراجعة المراسلات الدبلوماسية بين القوى العظمى وتصريحات قادتها التي كانت تحمل تقديرات وملاحظات حول تقدم القوة الروسية أو تراجعها، إلى أن هناك إنقسام في التصورات بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا حيث بالغ الثلاثة بشكل متفاوت في تقدير قوة روسيا، أما ألمانيا والنمسا فقد قللوا في تقديرهم للقوة الروسية[3].

يرى وولفورث "أن هذا التباين الإدراكي دعم خطا سياسيا معينا، بحيث كانت روسيا بالنسبة لبريطانيا قوية وهذا يعني وجود ميزان قوى ولا حاجة لتدخل بريطانيا، أما فرنسا رأت أنه من الواجب أن تلتفت روسيا لتقوية نفسها وتعزيز قوتها العسكرية، لتجنب أي أخطاء تجعل موقفها في التحالف ميؤوس منه. بالنسبة لألمانيا كان ضعف روسيا مؤقت ومع ذلك افترضت أن امكاناتها تدعم حجة الحرب الوقائية". يقول وولفورث "أن هذا الاختلاف الإدراكي في تقدير قوة روسيا يكشف الكثير عن بداية الحرب، إذ رآها حلفائها قوية، بينما رآها خصومها ضعيفة"[4]. نتج عن هذه الحالة ميزان قوى **مزدوج** كانت له آثار متعددة (توزيع القوة الفعلية وتوزيع القوة المُدركة)، لذلك اتفق وولفورث مع ستيفن فان إيفيرا في وصف الحرب العالمية الأولى على أنها "حرب الإدراكات الخاطئة"، وتوصل بناءً على ذلك، إلى أنه لا يمكن حساب ميزان القوى بالنظر فقط للقوة في بعدها الكمي ولكن لابد الأخذ في الاعتبار أيضا تصورات القادة لهذه القوة. فكتب وولفورث:" إذا أثرت القوة في سير العلاقات الدولية، فيجب أن تقوم بذلك من خلال تصورات أولئك الذين ينوبون عن الدولة في اتخاذ القرارات"[5].

---

[1]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats...", Op.Cit, pp.164-168.
[2]William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance", Op.Cit, P.353.
[3]Ibid, p.377.
[4]Ibid, pp.375-376.
[5]Ibid, p.353.

ثانيا.تمرير الدور(Buck-Passing)

قدمت أدبيات التحالف خيارا استراتيجيا آخر، يختلف عن استراتيجية الموازنة، وهو تمرير الدور[1]. الذي يعد "شكل من أشكال رد الفعل على التهديدات"[2]. تشير هذه الاستراتيجية إلى نوع من السلوك الاعتمادي الذي يتبناه شركاء التحالف عند حدوث التهديد، وهو يقترب من مفهوم "الركوب المجاني" (Free Riding)، بحيث يتيح هذا الخيار لممرر الدور بالتحرر من أعباء وكلفة الموازنة التي يبذلها الآخرون، من خلال الركوب بحرية على جهودهم في التوازن[3]. بالرغم من الفوائد التي يجنيها ممرر الدور عند تحويل عبء القتال والمواجهة إلى ماسك الدور(Back-Catcher)، من جني الأمن والدفاع على استقلاله بكلفة أقل، إلا أن هذه الاستراتيجية معرضة للفشل في حال تمكن المعتدي من هزيمة ماسك الدور. في هذه الحالة يكون ممرر الدور في وضع يجبره على الانتقال من تمرير الدور إلى الموازنة[4].

لذلك يلاحظ ميرشايمر أن "الدول المُهددة في الغالب تفضل استراتيجية تمرير الدور على الموازنة"، ولكن تؤدي هذه الاستراتيجية في رأيه، "إلى تقويض الجهود المبذولة لبناء تحالفات موازنة قوية"[5]. وهو ما حدث فعلا قبل الحرب العالمية الثانية، حيث فضلت قوى الوضع الراهن استراتيجية تمرير الدور على الموازنة، عكس ما حدث قبل الحرب العالمية الأولى عندما فضلت قوى الوضع الراهن استراتيجية الموازنة على تمرير الدور. إذ تشير الحالة الثانية لوضع كان فيه الحلفاء في اتحاد متين لصد الدولة التعديلية، وهو ما يعبر عنه في أدبيات التحالف بـ"العصابة المتسلسلة" (Chain-Ganing)، بينما تشير الحالة الأولى لوضع كان فيه التحالف هشا لأن أعضاء التحالف تنازلوا عن خوض عملية الموازنة بشكل مشترك، تاركين المهمة لماسك الدور[6].

شكل هذا الاختلاف في السلوك التحالفي للقوى العظمى، لغزا للكثير من العلماء، من حيث الدوافع الكامنة وراء هذا الاختلاف بالرغم من أن الوضع الدولي في كلتا الحالتين كان واحد. وهو ظهور دولة تعديلية تسعى لقلب ميزان القوى، والتوسع على حساب قوى الوضع الراهن. وُجهت

---

[1] تم ترجمة المصطلح في أغلب المراجع ب "تمرير المسؤولية"، بينما قام قوجيلي بترجمة المصطلح ب: "تمرير الدور"، فكتب:" لقد قمنا بترجمة Buck-Passing ب:"تمرير الدور"، وقد استندنا في ذلك على المعنى المقصود من المصطلح. وتعني الترجمة الحرفية "تمرير الدولار"، والذي يعكس استعماله الأصلي في لعبة البوكر، والذي يعني أن اللاعب لا يملك الفيشة المناسبة وبالتالي يقوم بتمرير دوره في اللعب إلى زميله. لذلك يتم تداول المصطلح في اللغة العامية الأمريكية للإشارة إلى عملية نقل العبء إلى الآخرين، وهو ما يتطابق مع معنى تمرير الدور الذي قمنا بترجمته إليه". أنظر: قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.260-261.

[2]Randall L.Schweller, "Unanswered Threats...", Op.Cit, p.166.

[3]Randall L.Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998), p.60.

[4] قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.263.

[5]John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politcs*, Op.Cit, p.73.

[6]Thomas J. Christensen, Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks...", Op.Cit, pp.141-143.

انتقادات كثيرة لنظرية والتز وإفتراضاتها التي تفيد بأن البنية الدولية وتهديداتها تُجبر الدول على تبني سلوك الموازنة كسلوك عقلاني لتحقيق الأمن والبقاء. توماس كريستنسن وجاك سنايدر من بين العلماء الذين أثارو هذا اللغز، حيث انتقدا إخفاق والتز في التنبؤ بسلوك الدول داخل التحالف في نظام متعدد الأقطاب، بمعنى اخفاقه في فرز التوقيت الذي تتخذ فيه الدول وضع تمرير الدور، والتوقيت الذي تتخذ فيه وضع عصابة متسلسلة[1]. بينما نجا والتز من هذا الانتقاد بخصوص نظام ثنائية القطب حيث رأى أن القوى العظمى لا توازن خارجيا بل تلتفت إلى الموازنة الداخلية لتحسين قوتها[2].

وبالتالي تفسير سبب اختيار الدول سلوك تمرير الدور أو عصابة متسلسلة يحتاج إلى النزول لمستوى الوحدة والبحث في متغيراتها السببية. ولحل هذا اللغز قام الباحثان بإعادة صياغة أفكار والتز وتحويلها إلى نظرية للسياسة الخارجية، بهدف التنبؤ بسلوك التحالف في الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث استعان الباحثان بمتغيرات من نظرية المعضلة الأمنية (التكنولوجيا والجغرافيا)، ومتغير الإدراك من نظرية روبيرت جارفيس إضافة إلى متغير القطبية الذي يميز نظرية والتز. وتوصل الباحثان إلى نتيجة مفادها، أن الدول تخفق في موازنة القوة وتعتمد على تمرير الدور بسبب الإدراك الخاطئ للعقائد العسكرية الهجومية والدفاعية. يستشهد الباحثان بتفسير بوسن لهذه الحالة حيث رأى "أن الدول اعتمدت على خيار العصابة متسلسلة لأن الميزة الهجومية المُدركة قبل 1914، كانت توحي بأن الحرب ستكون رخيصة الثمن. بينما أدت الميزة الدفاعية المُدركة في الثلاثينيات إلى تبني الدول سلوك تمرير الدور، لأن كل دولة كان لها مصلحة في نقل تكاليف دفاعها إلى حلفائها، لتجنب حرب الاستنزاف المحتملة، والتي تتطلب تكاليف باهظة لا تتحملها الدول مُمررة الدور"[3].

نظم الباحثان العلاقة السببية بين هذه المتغيرات والسلوك التحالفي (تمرير الدور والعصابة المتسلسلة)، بحيث وجد المؤلفان أنه، كلما زاد ضعف الدول(الحلفاء) من ناحية التكنولوجيا العسكرية والقرب الجغرافي من المعتدي، كلما زاد الميل إلى الاصطفاف غير المشروط والقتال للدفاع على حليفهم من أول لحظة تمت مهاجمته فيها من طرف دولة معتدية. ويتيح سلوك العصابة متسلسلة ميزة انقاذ ميزان القوى والدفاع ومساعدة الحلفاء الأساسيين. في الحالة المعاكسة، كلما كانت الدول أقل ضعفا كلما زاد ميل الحلفاء إلى تمرير الدور، والسبب يعود إلى الاعتقاد الذي يحمله ممرر الدور تجاه ماسك الدور بأن الأخير له القدرة على صد المعتدي منفردا ولا يحتاج إلى مساعدة، كما أن الحرب ستستنزف المعتدي وتنهكه[4]. بعبارة أخرى "أدت استراتيجية

[1]Thomas J. Christensen, Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Buck : Predicting Alliance Patterns in Multipolarity" , Op.Cit, p.143.
[2]Kenneth N. Waltz,"International Structure, National Force….", Op.Cit, p.218.
[3]Thomas J. Christensen, Jack Snyder,"Chain Gangs and Passed Bucks:…", Op.Cit, p.143.
[4]Ibid, p.147.

تمرير الدور من قبل قوى الوضع الراهن إلى تشجيع القوى التعديلية على الانخراط في العدوان التدريجي"، حيث اعتمد هتلر على استراتيجية التوسع الجزئي من خلال شن سلسلة من الحملات الخاطفة بدل قلب ميزان القوى بضربة واحدة، إذ أتاحت له استراتيجية تمرير الدور التي اعتمدها خصومه، الفرصة السانحة لتنفيذ مخططه[1].

قدم ميرشايمر هو الآخر تصورا نظريا حدد فيه متى تتبع القوى العظمى سلوك تمرير الدور في نظام متعدد الأقطاب، حيث أضاف بعدا جغرافيا لنظرية ميزان القوى، وجادل بأن القوى الكبرى تنتهج استراتيجية تمرير الدور في حال كانت معزولة جغرافيا عن المعتدي. هذه الإضافة جعلت ليتل يلاحظ أن "ميرشايمر استطاع التوسع في الحديث عن السياسات الخارجية للقوى الكبرى أكثر من والتز، حيث تمكن من تحديد متى تختلف توجهاتها الخارجية وكيف تستجيب عندما تواجهها تغييرات في ميزان القوى"[2]. عموما تمثل استراتيجية تمرير الدور الخيار التحالفي المفضل للدول، لأنه يوفر لها الأمن بتكلفة أقل من تكلفة الموازنة، مثلما أشار شويلر لذلك في دراسته التنقيحية لنظرية ميزان القوى، حيث قدم نوعا آخر من السلوك يقترب في مدلوله من تمرير الدور[3]. **الابتعاد** (Distancing) أو عدم التوازن هو "الخيار الذي تتبعه دول الوضع الراهن المهددة، بحيث تلغي قرار اصطفافها مع التحالف الأضعف الذي يُتوقع أنه لن يتمكن من تحقيق قوة ردع أو دفاع كافي لثني الخصوم عن الهجوم"[4].

يعتقد شويلر أن الاصطفاف مع الطرف الأضعف يضر بأمن الدولة وهو قرار خطير لأن الدولة من خلال التزامها تجاه التحالف، ستواجه احتمالين، إما تكون هدف محتمل في المرة القادمة، أو سوف تنجر إلى حرب لا تستطيع الفوز بها بسبب مواردها المحدودة وغير الكافية، والتي من المستحسن أن توفرها للدفاع عن أمنها الوطني بدل تبديدها في الدفاع عن الحلفاء. وبالتالي، تؤدي هذه المعضلة المتوقعة بالدولة إلى "اختيار الابتعاد عن الدول المهددة بشكل فوري، وإختيار البقاء معزولة على الرغم من توفر حلفاء محتملين"[5].

ثالثا.المسايرة (Bandwagoning): الاصطفاف مع الدولة الأقوى

في إطار نموذجه "ميزان القوى" اقترح والتز مجموعة من الاستراتيجيات الدولية كوصفات أمنية، على الدول اختيار منها ما يحقق هدف بقائها، وكما رأينا، كان تركيزه ينصب فقط على القوى الفاعلة في النظام الدولي. لم يولي اهتماما كافيا بالدول الصغرى، نظرا لأن تأثيرها ضعيف أو بالكاد

[1]Thomas J. Christensen, Jack Snyder," Chain Gangs and Passed Bucks: …", Op.Cit, p.148, 156.

[2] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، مرجع سابق، ص.280.

[3]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest*, Op.Cit, p.59.

[4]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second War…", Op.Cit, p.84.

[5]Ibid.

معدوم في العلاقات الدولية. ولأن موقع الدول في النظام الدولي تحدده قوتها وقدراتها المادية، فإن الدول الصغرى تقع في ذيل التفاعلات الدولية. لذلك قدم والتز خيار تحالفي آخر تتبعه الدول كاستراتيجية بديلة عن الموازنة، ترتبط بهدف المكسب أي السعي وراء زيادة القوة من خلال الاصطفاف مع الدولة الأقوى، وهي استراتيجية عكس الموازنة، لا تتطلب جهود أو تكاليف[1]. يعتقد والتز، أن الدول الصغرى يناسبها هذا الخيار(المسايرة) لأن ضعفها يحتاج إلى دولة قوية تحميه. فكتب: "الدول شديدة الضعف لا تستطيع أن تؤمن نفسها بجهودها الذاتية، مهما كانت المخاطر، قد تكون فرصتهم الرئيسية هي القفز إلى عربة تجرها دول قوية"[2].

تتبنى معظم أدبيات العلاقات الدولية الحجة نفسها وهي أن الدول الصغرى سوف تختار سلوك المسايرة وذلك بالاصطفاف مع الدول الأقوى في النظام، خاصة في زمن الحرب إذ في الغالب تبحث عن البقاء في ظل قدراتها المحدودة، والتي تحتم عليها قبول المسايرة مع القوة العظمى حتى ولو كانت قوة معتدية، لأن في النهاية إذا هُزمت هذه القوة المعتدية سوف تنسحب الدول الصغرى وتقفز إلى الجانب الفائز. بمعنى اصطفافها سيكون مؤقت لغرض الأمن وبمجرد انتقال الغلبة والقوة لدولة صاعدة أخرى، ستنضم بلا تفكير إلى هذه القوة لأن بقائها وأمنها مرهون بها[3].

في الحقيقة صورت بعض الأدبيات الدول الصغرى على أنها دول تقبل بالمخاطرة وتفضل التنازل والإنصياع بدل الموازنة والقتال للحفاظ على استقلالها. بينما يرى لابز أن هذه القراءة خاطئة ولا تدعمها الحجج التاريخية وهو أمر يدعوا إلى الاستغراب، توفر أمثلة تاريخية عديدة خطأ هذه الحجة، وتدعم في الوقت ذاته الخيار المعاكس للمسايرة، حيث وازنت العديد من الدول الصغرى ضد تهديدات القوى العظمى. يستشهد لابز "بدولة ميلوس (Melos) وهي دولة صغرى في بحر إيجة، اختارت أن تظل محايدة في الحرب التي دارت بين أثينا وسبارتا، لكن في خضم الحرب ساومها الأثنيون بين أن تختار المسايرة معهم أو تواجه القتال، اختارت دولة ميلوس القتال ومواجهة أثينا بدلا من التنازل على استقلالها، مع أنه لم يكن هناك احتمال لمساعدتها فوريا من طرف سبارتا". و"إختارت بلجيكا محاربة ألمانيا في 1914، بناءً على اعتقاد منها أن مساعدة فرنسا وبريطانيا لن تأتي في الوقت المبكر، وفي حال انتظارها يكون الجيش الألماني قد قضى على دفاعات بلجيكا"[4].

انطلاقا من هذه الأمثلة التاريخية وأمثلة عديدة أخرى، يرى لابز أن هذه الحجج تفند وتعارض ما تدعوا إليه النظريات، بأن الدول الصغرى تساير ولا توازن. وطبعا هذا لا يعني أنها لا تساير، بل

---

[1]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.126.

[2]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories" , Op.Cit, p.915.

[3]William C. Wohlforth, Stuart J. Kaufman& Richard Little, "Introduction: Balance and Hierarchy in International Systems ", in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, eds, *The Balance of Power in World History* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p.10; Stephen M.Walt, *The Origins of Alliances*, Op.Cit, pp.31-32 ;

[4]Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", *Security Studies*, Vol.1, No.3 (1992), pp.386-387.

هناك دول صغرى أخرى اختارت المسايرة والرضوخ بدل القتال وحماية استقلالها[1]. مثل الأردن الذي اختار المسايرة مع العراق القوة المُهددة في الشرق الأوسط في تسعينيات القرن الماضي، بدل الاصطفاف مع بقية الدول العربية في تحالف مضاد[2]. كان هدفها من المسايرة هو الكسب، لكنها لم تكن تتوقع أن هذا الخيار سيضعها في موقف صعب مع الدول العربية خاصة الدول الخليجية، والولايات المتحدة الأمريكية العدو الرئيسي للعراق. حيث قطعت الملكيات الخليجية كل الارتباطات الاقتصادية بينها وبين الأردن بما فيها المساعدات الاقتصادية بالاضافة إلى طرد العمالة الأردنية التي كانت تقدر بالآلاف، والعقوبة الأكثر ضررا التي واجهتها دولة الأردن من الولايات المتحدة حين فرضت الأخيرة عليها العزلة الدولية[3].

إن البحث في تفضيلات الدول الصغرى وخياراتها التحالفية لا يتوقف فقط عند اختيار أحد الاستراتيجيتين، فهناك دول طبقتهما معا سايرت ووازنت في الوقت ذاته، وأُصطلح على هذا النوع من السلوك **بالتحوط** (Hedging) الاستراتيجي. الذي تم تعريفه كالتالي:" هو سلوك بلد يسعى إلى تعويض المخاطر، عن طريق اختيار سياسات متعددة الأطراف، بهدف إحداث آثار تفاعلية تبادلية"، ويهدف توظيف هذه الاستراتيجية من طرف الدول الصغرى، لتجنب دعم أي من القوتين، خوفا من أن يؤوول ذلك إلى مخاطر أمنية[4]. وتحتوي استراتيجية التحوط، التحركات التالية: 1-الموازنة غير المباشرة؛2-إنكار هيمنة أحد القوتين العظميين؛3-البراغماتية الاقتصادية؛4-الارتباط الملزم؛ 5-المسايرة المحدودة. و"كل هذه الاستراتيجيات تقع بين الموازنة البحتة (كرفض لقوة عظمى)، والمسايرة البحتة (كقبول القوة العظمى)"[5]. يُقصد **بالموازنة غير المباشرة**، هو تقليل المخاطر من خلال الحشد العسكري وإقامة التحالفات العسكرية، وهو تحرك يسمح للدولة الصغرى بترقية قدراتها العسكرية دون الانتماء رسميا إلى معاهدة تعاون دفاعي. أما **إنكار الهيمنة**، هو "التوازن السياسي الإقليمي، لمنع ظهور دولة مهيمنة محتملة إما بشكل فردي أو بشكل جماعي، بإشراك القوى الأخرى في الشؤون الإقليمية". تهدف **البراغماتية الاقتصادية** إلى "تعظيم الفوائد من خلال التعاون الاقتصادي المباشر مع القوى العظمى، بغض النظر عن التوترات بينهما". أما **الارتباط الملزم**، فترتكز على علاقة متبادلة ملزمة مع طرف واحد أو أكثر. و**المسايرة المحدودة**، تعني الاعتماد والتعاون الانتقائي مع القوة العظمى[6].

---

[1]Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, p.

[2] محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-"الإسرائيلي" (1979-1994)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص.344

[3] المرجع نفسه.

[4] Živilė Marija Vaicekauskaitė, "Security Strategies of Small States in a Changing World", *Journal on Baltic Security*, Vol.3, No.2 (2017), pp.11-12.

[5] Živilė Marija Vaicekauskaitė, "Security Strategies of Small States in a Changing World", Op.Cit, p.12.

[6]Ibid.

تم تطبيق هذه الاستراتيجية لتفسير استجابة كل من ماليزيا وسنغافورة تجاه صعود الصين، حيث مثلت هذه الاستراتيجية، أداة تحليلية مناسبة، لتفسير سلوك الدول الصغرى في مواجهة عدم تناسق القوة. وحقيقة، لكي توظف الدول الصغرى هذه الاستراتيجية يجب أن تستوفي ثلاثة شروط أو عوامل وهي: أولا، عدم وجود تهديد مباشر، قد يُجبر الدولة الصغرى على التحالف مع القوة العظمى الحامية؛ ثانيا، عدم وجود أي خطوط أيديولوجية فاصلة، من شأنها أن تقسم الدول بشكل صارم إلى معسكرين؛ ثالثا، عدم وجود تنافس حاد بين قوتين عظميين، مما قد يُجبر الدولة الصغرى على اختيار أحد الجانبين. وبالتالي لكي تنجح استراتيجية التحوط لابد لهذه الشروط أن تتحقق[1]. وبالتالي، تعمل استراتيجية التحوط من خلال مجموعتين من التحركات المتعارضة، بحيث تسمح خيارات المجموعة الأولى، بـ "تعظيم العائد" (المسايرة المحدودة، الارتباط الملزم، البراغماتية الاقتصادية). بينما تُشير خيارات المجموعة الثانية (الموازنة غير المباشرة، إنكار الهيمنة) إلى تقليل المخاطر الطارئة وبالتالي تقليل خسارة استراتجية التحوط[2].

يلاحظ الباحث كويك Kuik Cheng-Chwee (كويك هو من اقترح مقاربة التحوط الاستراتيجي) من خلال دراسة الاستجابات المختلفة لكل من ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند وسنغافورة، أن السلوك الخارجي لهذه الدول تجاه صعود الصين جاء مختلفا، وهذا يُفند ادعاء والتز بأن ضغوط البنية الدولية تفرض نمطا واحدا من السلوك. بحيث أظهرت ماليزيا وتايلاند سلوكا متشابها من خلال الاقتراب من بكين، والمسايرة المحدودة. بينما فضلت سنغافورة وأندونيسيا الخيار المعاكس بالرغم من قوة الصين، وبالتالي، التفسير الذي رجحه الباحث لهذا السلوك المتباين، هو دور متغيرات مستوى الوحدة في تقرير هذه الاستجابات التي اتخذتها هذه الدول في مواجهة قوة إقليمية صاعدة[3]. وبالتالي، تستقر استراتيجية التحوط كاستراتيجية متعددة تنتهجها الدول الصغرى، بدل تبني سلوك المسايرة البحتة أو سلوك الموازنة البحتة.

لاقت هذه الحجة دعما من طرف شويلر، لكن هذه المرة بالنسبة للقوى العظمى[4]. إذ لاحظ شويلر أن الاتحاد السوفييتي تبنى عدة استراتيجيات في آن واحد، أولا، قام باتخاذ خطوة توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفييتي. من خلال هذه الاتفاقية أعلن ستالين مسايرته لألمانيا الدولة الأكثر قوة وتهديدا، بهدف كسب الغنائم، وتجنب الهجوم الألماني. ثانيا قام بتمرير الدور لفرنسا وبريطانيا لمواجهة ألمانيا في حرب استنزاف، وتأخير الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي،

[1]Kuik Cheng-Chwee, "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China", *Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs*, Vol .30, No. 2 (August, 2008), p.161.
[2]Kuik Cheng-Chwee, "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China", Op.Cit, p. 171.
[3]Ibid.
[4]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy*, Op.Cit, p.56.

ثالثا، كانت هذه الحالة فرصة أرادها ستالين لاغتنام الوقت لموازنة ألمانيا في الوقت ذاته من خلال الالتفات إلى الموازنة الداخلية وتعزيز القوة العسكرية والتحضير لمواجهة ألمانيا في حال أخفقت فرنسا وبريطانيا في موازنتها. هنا يرى شويلر أن ستالين تبنى عدة استراتيجيات في آن واحد، وهي: المسايرة، والركوب المجاني، وتمرير الدور، الموازنة[1].

المطلب الثاني: نظرية ميزان التهديد

مثلت الانتقادات المتعددة لنظرية والتز حول اخفاقها في تفسير بعض الألغاز مدخلا للعديد من أنصار الواقعية البنيوية، لإعادة النظر في الافتراضات المركزية للنظرية. شكل غياب الصورة الثانية في نظرية والتز الحلقة المفقودة التي اتجه رواد الواقعية البنيوية عدا والتز لإعادتها لمكانها الصحيح في النظرية. ستيفن والت (تلميذ كينيث والتز) أحد هؤلاء العلماء؛ إذ يعتبر ممن اقتنعوا أن تجاهل مستوى الوحدة في تفسير السلوك الخارجي للدول في النظام الدولي، يقلل من القوة التفسيرية للواقعية البنيوية، بدليل أن أغلب الألغاز النظرية تجد حلها في نظرية الدولة، ومع ذلك، هذا التمرد على الخط الأساسي لوالتز لم يكن صريحا بما يكفي. بمعنى لم يتبنى والت وزملاؤه نظرية صريحة للدولة مثلما جادل قوجيلي، "بل اكتفى هؤلاء برمي الحالات الشاذة في العلبة السوداء بدل اكتشاف الأخيرة". لكن مع ذلك، تحمل أبحاثهم بصمة نظرية الدولة ووصف الاختزاليين. لأنهم ببساطة غيروا وجهتهم باتجاه مستوى الوحدة لفرز المتغيرات التفسيرية المسؤولة عن بعض السياسات الخارجية للدول التي سارت عكس منطق نظرية والتز في زمن التهديدات الخارجية والحرب تحديدا.

وكالعادة كانت الحروب العالمية ميدانا خصبا للاختبار ومنطلقا للعديد من الأبحاث والدراسات التي عادت إلى تلك الفترة لتفكيك بعض من غموضها. شكل التحالف الدولي والإصطفاف في زمن الحروب المادة الأساسية لأغلب هذه الدراسات، إذ مثلت أنماط التحالف المختلفة تجاه الضغوط والقيود البنيوية نفسها، محور التحقيق وإعادة النظر في الفرضية الأساسية لنظرية والتز التي مفادها أن الدول تتصرف بشكل مشابه في النظام الدولي، بالرغم من الاختلافات الموجودة داخل العلبة السوداء. وأن القيود البنيوية في النظام الأناركي تفرض سلوكا محددا يعظم الأمن ويحقق البقاء للدول، وأن الدول في سبيل تحقيق أمنها هي توازن القوة المتفوقة ولا تسايرها، وبالتالي الموازنة هي السلوك الشائع بدل المسايرة.

قدم ستيفن والت قراءة مختلفة لهذه الفرضيات معتمدا في ذلك على متغير النوايا المُدركة وهو متغير يُنسب لمستوى الوحدة، وكان تحالف القوى العظمى تجاه ألمانيا القوة الأضعف في الحربين العالميتين الأولى والثانية، الاختبار لهذه القراءة التعديلية التي تبناها والت في نظريته "ميزان

[1]Ibid.

التهديد"[1]. مع أنها تعرضت للانتقاد من طرف روبيرت كوفمان Kaufman Robert، الذي رأى "أن عملية تشكيل التحالفات في أوروبا سنة 1930كانت انعكاس للعمليات المحلية على مستوى الدولة، خاصة الأيديولجية، والتصورات الفردية لرجال الدولة"، وليست نتاج المُعدلات البنيوية مثل القرب الجغرافي، بدليل "أن موازنة ألمانيا جاءت متأخرة بسبب القيود المحلية والإدراك الخاطئ للقادة الناتج من معتقداتهم، والأيديولوجية. حيث أثرت هذه العوامل بشكل كبير على توقيت الموازنة وعلى كفاءة قرارات التحالف، بالمقارنة مع توقعات نظرية والت[2].

بشكل عام؛ في كتابه "أصول التحالفات" صمم أطروحته البديلة لنظرية والتز "ميزان القوى"، والتي تنطلق من حجة مفادها أن "الدول لا توازن ضد الدولة الأكثر قوة بل توازن ضد الدولة الأكثر تهديدا حتى ولو كانت قوة أضعف". وبما أن القوة والقدرات هي المرتكز الأساسي عند الموازنة، إلا أن والت يرى أنها "ليست العامل الوحيد الذي يعتمد عليه رجال الدولة عند أخذ القرار بشأن مع من يتحالفون"[3]. إذن تعالج نظرية ميزان التهديد القضية المركزية في السياسة الدولية وهي كيف تستجيب الدول عندما تواجه تهديدات، هل تساير أم توازن وماهي العوامل أو المؤشرات التي ستؤثر بشكل مباشر على مستوى التهديد بالإضافة إلى القوة الكلية؟ وهل الأيديولوجيا تؤثر على قرار الاصطفاف والتحالف وماهي حدود تأثيرها؟[4] الميزة التي تفردت بها نظرية والت عن نظرية والتز هو أنها صُممت لتفسر أنماط التحالف والسياسات الخارجية لدول العالم الثالث، وتحديدا دول الشرق الأوسط. إذ وجدت في ديناميكية التحالفات العربية الحجة الرصينة لمنطلقات النظرية، بحيث تم تطبيقها بشكل واسع على دول المنطقة بما فيها الدول الخليجية الصغرى. أين نظر والت لتجمع مجلس التعاون الخليجي على أنه تحالف يهدف لموازنة التهديد القادم من إيران والاتحاد السوفييتي[5].

ومع ذلك طالب العديد من العلماء؛ بتعديل نظرية والت لتتناسب مع الجذور الحقيقية للتحالفات بما فيهم مجلس التعاون الخليجي، حيث اقترح سكوت كوبر على سبيل المثال؛ تعديلا يتناسب وخصوصية الأنظمة المحلية الملكية الخليجية، التي اتجهت في رأيه لتشكيل هذا التحالف بناءً على التهديدات الداخلية أكثر من التهديدات الخارجية، وهذا أدى إلى طرحه تحسينا لنظرية والت، وذلك بتحويلها إلى "**نظرية ميزان التهديد ممركزة الدولة**"[6]. في هذا الجزء نناقش أطروحة ميزان التهديد ونحاول رصد الافتراضات التي تبحث في أنماط تحالف وإصطفاف الدول الصغرى،

---

[1]Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.22.
[2]Robert G. Kaufman, "(To Balance or To Bandwagon ?) Alignment Decisions in 1930s Europe " , *Security Studies*, Vol.1, No.3, (1992), pp.419-420.
[3]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.22.
[4]Ibid, pp.3-5
[5]Ibid, p.270.
[6]Scott Cooper, "State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining the Misunderstood Gulf Cooperation Council", *Security Studies*, Vol.13, No.2 (Winter., 2003/4), p.309.

التي أفرد لها والت مساحة تفسيرية في نظريته. وبالتالي اختزلنا التعريف بالنظرية في فرعين رئيسين، الأول يركز على الحجة الرئيسية للنظرية، والفرع الثاني يتناول الجدلية الخاصة بسلوك الدول الصغرى بين المسايرة وموازنة التهديد.

الفرع الأول: موازنة التهديد: موازنة الدولة الأكثر تهديدا

تنطلق حجة والت المركزية مثلما أشرنا في مقدمة هذا الجزء من فرضية "أن الدول توازن ضد الدولة الأكثر تهديدا"؛ وليس الأكثر قوة مثلما يدعوا والتز في نظريته ميزان القوى، إذ يعتقد والت أن القوة الكلية ليست العامل الوحيد الذي يعتمد عليه صناع القرار عند تقييمهم للتهديدات. هناك ثلاثة عوامل أخرى يتأثر بها مستوى التهديد وهي القرب الجغرافي؛ والقوة الهجومية؛ والنوايا العدوانية المُدركة[1]. ومع ذلك، يشير والت إلى أن هذه العوامل باعتبارها مصدرا للتهديد إلا هذا لا يعني أنها تتفاوت في الأهمية ولكن من المحتمل أن يلعب كل عامل دورا في حالة معينة[2].

ويؤكد والت أن نظريته تأخذ في الحسبان حالات التهديد المنخفض أو الغامض، أين الدول ستكون استجابتها تميل لتبني الحياد وليس الموازنة، بالإضافة إلى اعترافه أيضا "أن القوى العظمى في نظام متعدد الأقطاب ستفضل استراتيجية تمرير الدور ونقل تكاليف احتواء التهديد إلى بعضها البعض، وفي كلتا الحالتين يقول والت ستكون الموازنة أقل فعالية"[3]. عموما يشرح والت العوامل الأربعة التي يشكل توفرها تهديدا محتملا على الدول، يستوجب موازنته كما يلي:

1-**القوة الكلية** ويقصد بها؛ إجمالي موارد الدولة مثل السكان، القدرة الصناعية والعسكرية، البراعة التكنولوجية. حيث كلما زادت هذه القدرات زاد التهديد الذي تشكله على الدول الأخرى[4]. ومع ذلك، جادل ستيفن لوبل عكس والت، في نموذجه "تقييم التهديد" ورأى أنه عندما يزداد عنصر واحد من القوة قد تبدأ الدول المجاورة في توخي الحذر، حيث لا حظ أن "الدول تراقب **قوة المكون** مقابل القدرة الاجمالية، بمعنى أن صناع القرار في السياسة الخارجية لا يوازنون ضد التحولات الكلية أو الصافية في القوة وحدها، وبدلا من ذلك، فإنهم يقيمون التهديدات بناءً على مكونات محددة من قوة دولة أجنبية"[5]. يستشهد لوبل بمثال ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى حيث شكل النمو الاقتصادي لألمانيا تهديدا على مصالح بريطانيا في القارة، بينما شكل "التعزيز البحري

[1]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.22.
[2]Ibid, p.26.
[3]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufmann and Labs" , Security Studies, Vol.1, No.3 (1992), p.451.
[4]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.22.
[5]Steven E. Lobell, "Threat Assessment, the State, and Foreign Policy….", Op.Cit, p.54.

الألماني تهديدا للمصالح الإمبريالية البريطانية خارج القارة، نظرا لأن المملكة كانت تتمتع بقوة أسطولها البحري المحلي"[1].

يشير لوبل أيضا أنه حتى القوى الاجتماعية لها دور في تقييم القوة الصاعدة لدولة أجنبية، فأصحاب الشركات الكبرى مثلا يراقبون هذه الزيادة بشكل مستمر، وذلك لما لهذه الزيادة من تأثير على مكانتهم الاقتصادية داخل وخارج الدولة. بمعنى هل "التحول في مكونات القوة (مثل الأرض والسكان، والأيديولوجيا، والصناعة العسكرية، والجيش البري، والقوة البحرية والجوية)، سيؤثر على شركاتهم وقطاعاتهم وعوامل الانتاج". لذلك يرى لوبل أن فرضية الدول توازن ضد القوة الكلية تحتاج إلى إعادة النظر، وهو بذلك يطرح فرضية أخرى معاكسة لوالتز ووالت وهي أن الدول توازن ضد قوة المكون بدل القوة الكلية[2]. باختصار، موازنة القوة الكلية أو قوة المكون ليس هذا العامل الوحيد الذي يأخذه في الحسبان صناع القرار في تقييمهم للتهديدات، مثلما أشار والت وإنما هو عامل مهم بالإضافة إلى عوامل أخرى.

2-**القرب الجغرافي**؛ يلعب العامل الجغرافي دور مهم في عملية تقييم التهديد، إذ هناك فرق بين التهديد القريب للدولة والتهديد البعيد. حيث يساعد القرب الجغرافي حسب والت، الدولة الصاعدة في تمكنها من عرض قوتها بالمقارنة بالقوة البعيدة. وفي هذه الحالة ستختار الدولة المُهددة حلفائها للرد على القوة المجاورة أكثر من استجابتها لتهديد القوة البعيدة[3]. يتفق ميرشايمر مع والت في كون العامل الجغرافي عنصر مهم في عملية المفاضلة بين موازنة التهديد القريب أو البعيد. إذ يلاحظ هو الآخر أن القوى العظمى إذا كانت بعيدة جغرافيا عن مصدر التهديد ستفضل خيار تمرير الدور بدل الموازنة[4]. لكن ميرشايمر تعمق أكثر في تأثير المحدد الجغرافي على السياسات الخارجية للدول وتحديدا القوى العظمى، إذ قسمها إلى قوى الجزر والقوى القارية، أي قوى البر وقوى البحر، ورأى أن هذا التقسيم الجغرافي له تأثير على سير عملية ميزان القوى. بمعنى أن استجابة القوى البحرية لميزان القوى تختلف عن استجابة قوى البر[5].

بعبارة أخرى، أن قوى الجزر ستختار تمرير الدور لأنها بعيدة عن الخطر بسبب قوة الماء المانعة، بينما قوى البر(القارية) ستتكبد عناء احتواء التهديد لأنها قريبة جغرافيا من التهديد، ويصف ميرشايمر استراتيجية الموازنة التي تتبعها قوى الجزيرة بالموازنة عبر البحار (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)[6]. بينما ستختار الدول الصغرى المسايرة بدل الموازنة إذا كانت القوة العظمى هي

---

[1]Ibid, p.55.
[2]Ibid, p.57.
[3]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.23.
[4] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.280.
[5] المرجع نفسه، ص.265.
[6] المرجع نفسه، ص. 278.

جار قريب، وهو ما أظهرته فنلندا بعد هزيمتها مرتين من طرف الاتحاد السوفييتي، حيث أصبح اسمها مرادفا للمسايرة نتيجة القرب الجغرافي من قوة عظمى مهددة[1]. سويسرا أيضا من الدول الصغرى التي فرضت الجغرافيا عليها نمط محدد من السلوك، مثلما أشار لذلك إيريك لابز: " إن أحد أسباب عدم محاولة دولة صغرى مثل سويسرا، التوسع لمدة خمسمئة سنة، هو نتيجة أنها كانت محاطة بالقوى العظمى لعدة قرون"[2]. إذن، "كلما كان الاقتراب من دولة قوية مُهددة، كلما زاد ميل القريبين منها إلى الاصطفاف ضدها"[3].

3-**النوايا العدوانية المُدركة**؛ إن الدولة الصاعدة والتي حققت نمو معتبر في قوتها الكلية، من دون شك ستؤدي تحركاتها أو خطابات قادتها المفعمة بالحماس والطموح إلى استفزاز الدول الأخرى لتشكيل تحالف موازنة ضدها. بحيث تثبت هذه المؤشرات من خلال تصورات صناع القرار في التحالف المضاد، أن هذه الدولة تحمل نوايا عدوانية تجاه جيرانها، تستوجب أخذ الحذر وإتخاذ قرار الموازنة لمحاصرة طموحها التوسعي. وهذا ما واجهه العقيد معمر القذافي جراء أنشطته وخطاباته الهجومية التي حركت تحالف من عدة دول (فرنسا، إسرائيل، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، تشاد، السودان)، حيث تم من خلال هذا التحالف تنسيق الردود السياسية والعسكرية ضد ليبيا[4].

إدراك النوايا هو عامل حاسم جدا في خيارات التحالف، على سبيل المثال، يشير جريجوري جوز Gregory Gause إلى أن الدول في منطقة الخليج الفارسي تتحرك انطلاقا من ادراكها للتهديدات والتي يحصرها في فئتين، الأولى، القوة والقدرات العسكرية للدولة المجاورة، والثانية، "التهديدات الخارجية على الأمن الداخلي وإستقرار النخبة". ويلاحظ جوز أن "الدول الخليجية تولي تخوفا بالغا تجاه تدخل الدولة الجارة في شؤونها الداخلية، وتعتبره سلاحا أبلغ خطورة من القوة العسكرية" وما تحالف كل من سوريا والأردن والسعودية وإسرائيل ضد العراق الذي شكل تهديدا داخليا لهذه الدول إلا مثالا على ذلك[5]. لذلك يشدد والت على متغير النية المُدركة وليس القوة، فالدولة التي تُظهر نواياها العدوانية، لا خيار يردعها إلا الموازنة لأن المسايرة تزيد من حدة نواياها التوسعية، وتصبح الدولة المسايرة في وضع ضعيف وربما تكون الضحية التالية. يلخص والت هذه الفرضية كالتالي: "كلما كانت النوايا المُدركة للدولة أكثر عدوانية، زاد احتمال اصطفاف الآخرين ضدها"[6].

---

[1]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.23.
[2]Eric J. Labs," Beyond victory: Offensive Realism….. ", Op.Cit, p.12.
[3]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.32.
[4]Ibid, p.25.
[5]F. Gregory Gause III, "Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region", *Middle East Policy*, Vol. XIV, No. 2, (Summer, 2007), p.122.
[6]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.32.

4-**القوة الهجومية**؛ تؤثر القوة الهجومية بشكل كبير على خيارات التحالف، ويقصد بالقوة الهجومية هي "قدرة الدولة على تهديد السيادة أو السلامة الإقليمية لدولة أخرى بتكلفة مقبولة". ويرى والت أن القرب الجغرافي يلعب دورا في حدة تأثير القدرة الهجومية على تشكيل التهديد تجاه الدول القريبة من بعضها البعض. "فالدول التي تكون قريبة من الدولة التي تتمتع بقدرات هجومية كبيرة، وبعيدة عن حلفائها المحتملين، حتما ستختار المسايرة على الموازنة، لأن الأخيرة غير قابلة للتطبيق في هذه الحالة"[1]. وبالتالي، الدولة التي تتمكن من تفعيل القوة الكلية إلى قوة هجومية، هي بذلك، تحفز الدول الأخرى على تشكيل تحالف ضدها لموازنة قوتها. أما الدول الضعيفة غير القادرة على مقاومة الغزو السريع الناتج من القوة الهجومية، سيكون قرار موازنة هذه القوة غير حكيم لأن حلفائها قد يتأخرون عن تقديم المساعدة في الوقت المناسب[2]. باختصار، صاغ والت هذه الفرضية كالتالي: " كلما زادت القدرات الهجومية للدولة، زاد ميل الدول الأخرى للاصطفاف ضدها. من المرجح أن تستفز الدول التي لديها قدرات عسكرية الدول الأخرى لتشكيل تحالفات دفاعية ضدها"[3].

إذن، يولي رجال الدولة أهمية بالغة لهذه العوامل مجتمعة أثناء اتخاذ قرار التحالف، وهذا يعني حسب والت أن العوامل الأخرى، التي من المرجح أن تؤثر على عملية اختيار الاصطفاف مثل الأيديولوجية والمساعدات الاقتصادية الخارجية، هي عوامل غير قوية[4]. فإذا كان القرب الجغرافي يشير إلى إمكانية تقاسم الدول المتجاورة أيديولوجية مشتركة، وبالتالي، من المفترض أن هذه الدول ستتحالف معا ضد معتدي محتمل يهدد أيديولوجيتهم. فإن الواقع أثبت العكس، لذلك والت يشكك في هذا الافتراض ويرى أن القرب الجغرافي كان سببا في تحالف الدول ذات الأيديولوجية المشتركة ضد بعضها البعض[5].

في الواقع، هناك دراسات أثبتت الفرضيتين المتعاكستين، بمعنى وجدت بعض الدراسات أدلة تاريخية على التضامن الأيديولوجي وأثره على تشكيل التحالف، وأخرى أثبتت أن الأيديولوجية المشتركة كانت سببا في الكثير من الخلافات التي انتهت بالنزاع بدل التحالف والتماسك. على سبيل المثال، ناقش هاس في أطروحته "القطبية الأيديولوجية والموازنة في سياسة القوى العظمى"، أثر التشابه الأيديولوجي لقادة الدول في إدراك التهديد الخارجي، بمعنى أن اشتراكهم في أيديولوجية واحدة سوف يعزز من ترابط مصالحهم على المستوى الدولي، وهذا يؤدي بلا شك إلى التوافق في خياراتهم الأمنية. ويعتقد هاس "أنه كلما كان هناك تماثل في الهوية المحلية للقادة مثل اللغة والدين

[1]Ibid, p.25.
[2]Ibid, p. 24-25.
[3]Ibid, p.32 .
[4]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.450.
[5]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.33.

المشترك والعادات والقيم، كلما زاد إحتمال رؤية بعضهم البعض كأعضاء في نفس المجموعة على المستوى الدولي"، بينما يؤدي التباين الأيديولوجي إلى نتيجة معاكسة[1].

من جانب آخر، أثارت بعض الدراسات التي تناولت خلفية تشكيل تجمع دول مجلس التعاون الخليجي مفارقة جمعت هذه الفرضيتين المتناقضتين[2]. كان التجمع نتاج تضامن أيديولوجي وفق فرضية هاس، بينما الواقع أثبت أن هذه الدول المتماثلة في الهوية تخشى بعضها البعض، وفي كثير من الأحيان شكل هذا الخوف نزاعات متعددة كان آخرها الأزمة الخليجية 2017. لذلك يبدوا افتراض والت صحيح حينما أشار إلى أن المنظمات أو التجمعات المبنية على أساس أيديولوجي والتي تخضع لقيادة دولة ذات سلطة على بقية الأعضاء، من المتوقع أن يتأثر التجمع بعدة خلافات إلى حد النزاع لسببين، أولا، لأن الأيديولوجية هي مصدر شرعية المنظمة، وهذا يعني أن المنظمة تتطلب زعيم يقود المجموعة بإسم الأيديولوجية. يبرز الاشكال هنا عندما يتم فرض توجه معين من الدولة القائد على بقية الأعضاء مما يهدد ذلك استقلاليتهم ويجعلهم في تبعية كاملة لإملاءات الدولة القائد[3].

السبب الثاني، وهو أنه من المحتمل أن تؤدي المراقبة المستمرة لأفعال الأعضاء من طرف الدولة القائد، إلى خلافات أيديولوجية، خاصة عندما تخرج بعض الأفعال عن الخط الأساس أو التصور الأيديولوجي المشترك، مما يؤدي إلى تبادل الاتهامات إلى حد تصوير البعض على أنهم خونة[4]. أثبتت هذه القراءة صحتها في الأزمة الخليجية 2017، إذ أثرت القيادة السعودية وسلطتها على الدول الصغرى داخل مجلس التعاون الخليجي، مما أدى بقطر والإمارات العربية المتحدة في أحايين كثيرة، إلى رفض بعض توجهات المملكة، والأكثر من ذلك هو التمرد الصريح من طرف قطر على أيديولوجية المنظمة، والإنشقاق عن مسار السياسة الأمنية المشتركة بتبني خيار الاستقلالية في السياسة الخارجية والحرية في اختيار الحلفاء. مما جعلها خائنة في نظر دول الحصار (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين).

لذلك يرى والت أن احتمال تحالف الدول ذات الأيديولوجية المشتركة وارد، لكن إذا كانت هذه الدول أعضاء في منظمة تتميز بالهرمية ومركزية القرار في يد دولة تلعب الدور القيادي وتفرض سياساتها على البقية بإسم الأيديولوجية المشتركة. فإن احتمال التحالف يقل وربما ينعدم بسبب

[1]Mark L. Haas, "Ideological Polarity and Balancing in Great Power Politics", *Security Studies*, Vol.23, No.04 (2014), p.719.
[2]David Priess, Balance-of-Threat Theory and the Genesis of the Gulf Cooperation Council: An Interpretative Case Study, *Security Studies*, Vol.5, No.4 (1996), pp.143-171 ; F. Gregory Gause III, "Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region", Op.Cit ; Scott Cooper, "State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining the Misunderstood Gulf Cooperation Council", Op.Cit.
[3]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.35-36.
[4]Ibid.

هشاشة التنظيم وكثرة نزاعاته[1]. كما استبعد والت عامل المساعدات الاقتصادية الخارجية كسبب في تشكيل التحالف والإصطفاف، بالرغم من أن الدول المانحة قد تستفيد من ولاء الدول المتلقية للمساعدات، وربما يؤدي ذلك إلى تشكيل تحالف فعال، بمعنى، أنه كلما "زادت المساعدات، كلما زاد إحكام التحالف". وهي السياسة التي اتبعها الاتحاد السوفييتي تجاه دول العالم الثالث، كإستراتيجية لقطع الطريق في وجه الولايات المتحدة الأمريكية. لكن والت بالرغم من اقتناعه بأن تقديم المساعدات الخارجية هو جزء من عملية تشكيل التحالفات، إلا أنه يرى أن هذه الفرضية ضعيفة بدليل أن تقديم المساعدات وقبولها من طرف المتلقي هي إحدى الطرق التي يمكن أن تستجيب بها الدول ذات القدرات المختلفة للتهديد المشترك، بمعنى هناك مصلحة متبادلة وقناعة من الطرفين أن هذه الطريقة توفر الأمن للطرفين. وليست أسلوب استقطاب أو مصلحة أحادية الطرف[2]. أخذت هذه الفرضية حيزا من البحث والتمحيص، في سبيل تأكيد صحتها، حيث قدم العديد من العلماء مقاربات تعديلية لنظرية ميزان القوى وميزان التهديد، كونها لم تفحص الجذور الحقيقية لاصطفاف الدول العربية مع القوى العظمى، بما فيهم الدول الصغرى[3].

الفرع الثاني: المسايرة: الاصطفاف مع الدولة الأكثر تهديدا

إذا كانت الموازنة في نظرية والت هي اصطفاف الدولة مع الجانب الأضعف ضد الدولة الأكثر تهديدا، فإن المسايرة وفق تعريف والت هي الاصطفاف مع الدولة الأكثر تهديدا وليس الأكثر قوة مثل ما أشار والتز. قام والت بإعادة تعريف المصطلحات لتتوافق مع افتراضات نظريته[4]. أولا قدم مراجعة للمفهوم حيث لاحظ أن فكرة المسايرة ارتبطت بسياق الحرب الباردة ومعتقدات المسؤولين السوفييت والأمريكيين، إذ كلاهما كان يفترض أن الزيادة في قوتهما العسكرية ستجعل الدول الأخرى تتحالف أو تساير مع القوة المتفوقة أو الاتجاه المهيمن. بمعنى أن القوى العظمى من خلال زيادة قوتها هي تفرض سلوك المسايرة على الدول الأخرى لأن قوتها المتنامية تشكل تهديدا يستوجب مسايرته. وهو "ما كشفت عنه الجهود السوفييتية الرامية لترهيب كل من النرويج وتركيا بهدف منعهم من الانضمام إلى حلف الناتو، قناعة منها أن هذه التهديدات ستجعل هذه الدول تساير الاتحاد السوفييتي ضد الغرب، ولكن ما حدث هو العكس، شجعت هذه التهديدات، النرويج وتركيا على تمتين التحالف مع الغرب". وهي الرؤية ذاتها التي حركت السياسة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، أو ما يصطلح عليها بسياسة الاحتواء (احتواء المد الشيوعي)[5].

---

[1]Ibid, p.40.
[2]Ibid, p. 41.
[3]Steven R. David, "Explaining Third World Alignment", *World Politics*, Vol. 43, No. 2, (Jan., 1991), pp.233-256 ; Michael N. Barnett and Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt", 1962–73, Op.Cit.
[4]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.19-20.
[5]Ibid.

هذا يعني ضمنا أن فرضية المسايرة وفق المنطق أعلاه، تفيد بأن الدول تنجذب إلى الدولة الأكثر قوة، والدولة التي تتراجع قوتها ستفقد حلفائها وربما ينحازون للجانب الآخر الذي اكتسب قوة على حليفهم السابق. بالرغم من خطورة هذا السلوك وما ينجر عنه من آثار سلبية، إلا هناك دوافع تحرك الدول لتبني هذا الخيار، حصرها والت في دافعين اثنين؛ بمعنى تتبع الدولة سلوك المسايرة لتحقيق هدفين؛ أولا؛ إما لتجنب الهجوم من طرف دولة مفترسة وتحويله إلى مكان آخر. ثانيا؛ "قد تصطف الدولة مع الجانب المهيمن في زمن الحرب، من أجل تقاسم غنائم النصر"، بمعنى اختيار المسايرة بهدف تحقيق المكسب في نهاية القتال، وهو دافع نابع من اعتقاد الدول المُسايرة للجانب المهيمن بأن الأخير سينتصر في الحرب. يستشهد والت بستالين وقرار مسايرته مع هتلر عام 1939، بهدف تحقيق الهدفين. يشدد والت على نقطة هامة وهو أن سلوك المسايرة هو في "تناقض حاد مع تنبؤات فرضية الموازنة"[1]، لأن المسايرة يدرجها والت في خانة واحدة مع الاسترضاء، من خلالها-المسايرة-تقوم الدول بتقديم التنازلات للدولة الأكثر تهديدا (الدولة المهيمنة) وفي بعض الأحيان تقبل بتجاوزاتها وتمرر أفعالها غير المشروعة، لذلك يعلق شويلر على تعريف والت حيث يرى أن تعديله للمفهوم المقتبس من نظرية ميزان القوى التقليدية، مال عن مدلوله الحقيقي الذي "هو الاصطفاف مع الجانب الأقوى" ليتحول إلى " الاصطفاف مع مصدر الخطر" أو" الاستسلام للتهديدات" [2].

في الواقع، هذا الجانب المأساوي الذي يفرزه سلوك المسايرة جعل والت يقر أن الدول تفضل سلوك الموازنة على المسايرة وأن الموازنة أكثر شيوعا من المسايرة. لأن الأخيرة لا تحقق الأمن بل تزيد من حالة التنافس، فالدول من خلال اصطفافها مع الجانب المهيمن هي بطريقة غير مباشرة تضيف له القوة وتزيد من وتيرة نواياه العدوانية. ومع ذلك، يربط والت اختيار الدول لأحد السلوكين بالظروف التي تجد الدول نفسها فيها، وبالتالي هي من تحدد الحالات التي تستلزم المسايرة أو الموازنة[3]. وطبعا كواقعي بنيوي فهو يرسم المسار الذي يفصل السلوكين وفق القدرات والقوة، لذلك قدم والت عدة فرضيات تحدد متى الدول (القوية والضعيفة) تساير ومتى توازن؟

يعتقد والت أنه "كلما كانت الدولة أضعف كلما زاد احتمال تبنيها سلوك المسايرة بدلا من الموازنة"، لسببين أولا، لأن الموازنة تتطلب القدرة على المشاركة في تقاسم أعباء وتكاليف الموازنة في تحالف دفاعي ضد القوة المُهددة، والدولة الصغرى (الضعيفة) تضيف القليل لقوة هذا التحالف الدفاعي. ثانيا، إذا اختارت الموازنة "ستثير غضب الدولة الأكثر تهديدا وبإعتبارها لا تستطيع التأثير على النتيجة لذلك يجب عليها اختيار الجانب الفائز". على عكس الدول القوية التي تستطيع التأثير

[1]Ibid, p.21.
[2]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy*, Op.Cit, p.57.
[3]Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Op.Cit, p.28.

على النتيجة من "خلال تحويل التحالف الخاسر إلى تحالف رابح ولأن قرارهم يحدث الفرق بين الهزيمة والنصر فمن المرجح أن يكافؤوا على مساهمتهم"[1].

هناك حالة أخرى يعتقد والت أنها ستغري الدول الصغرى لاختيار المسايرة، وهي عندما تجاورها قوة عظمى مُهددة، تملك قدرات هجومية قوية وفعالة، بحيث تجعل الدول الصغرى تلغي التفكير في الاصطفاف مع تحالف محتمل لموازنة هذه القوة العالمية. الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن في وضع القوة المهيمنة عالميا، حيث تسعى الدول الصغرى والمتوسطة إلى مسايرتها لأنها تملك قدرات هجومية فعالة تعززها قواعدها العسكرية المنتشرة في عدة نقاط استراتيجية من بينها قاعدة العديد في قطر. ناهيك عن قدرتها على توفير الأمن لهذه الدول مجانا، لذلك يرى والت أن الدول التي لا تتوفر على حلفاء محتملين فإن **الركوب المجاني** من خلال مسايرة القوة العظمى هي السياسة المثلى لهذه الدول[2].

كما يشير والت أيضا، إلى أن ظروف الحرب والسلم تؤثر بدرجة كبيرة على خيارات التحالف، إذ من المرجح أن توازن الدول في وقت السلم أو في المراحل الأولى من الحرب"، بينما تتبع الدول سلوك المسايرة في التوقيت الذي تظهر فيه نتيجة الحرب، أين تنشق الدول عن الجانب الخاسر وتقفز إلى عربة المنتصر. إذ تحالفت كل من رومانيا وبلغاريا مع ألمانيا النازية في بداية الحرب العالمية الثانية، ثم تخلت عنها في آخر المطاف وقفزت لعربة الحلفاء. لكن بمجرد استعادة السلام يعود الوضع إلى حالة الموازنة حيث تتفكك الائتلافات المنتصرة. وتاريخ العلاقات الدولية مليء بأمثلة عن دول كانت يجمعها تحالف وبمجرد توقيع السلام عادت لتتوازن ضد بعضها. وأبرز مثال هو الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك يلاحظ والت أن هذه الحالات المتكررة تثبت فرضيته التي تفيد بأن "الموازنة هو الاتجاه السائد في السياسة الدولية وأن المسايرة هي الاستثناء"[3].

بالنسبة للدول الصغرى، يتفق والت مع والتز حول فرضية أن الدول الصغرى بسبب ضعفها ستصطف مع الجانب الأقوى أو الأكثر تهديدا، أما الموازنة فهو خيار الدول القوية التي يمكنها أن تضيف قوة للتحالف الدفاعي، أو يمكن للدول الصغرى أن توازن فقط في حالة مواجهة معتدي ضعيف مثلها[4]. تلقت هذه الحجة قراءة نقدية وتفنيدا من طرف إريك لابز مثل ما أشرنا سابقا، حيث وجد من خلال مراجعته لتاريخ الدول الصغرى الأوروبية في فترة القرن التاسع عشر، أن ترتيب التفضيلات السياسية والتحالفية التي أقرتها الأدبيات كانت خاطئة. إذ اعتمدت على الترتيب

[1]Ibid, p.29.
[2]Ibid, pp.29-30.
[3]Ibid, p.31.
[4]Ibid, p.33 ; Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.469 ; Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories" , Op.Cit, p.915.

التالي: 1-عدم الانحياز؛ 2-المسايرة مع الدولة المهددة؛ 3-الموازنة مع قوة عظمى حامية (الركوب المجاني)؛ 4-الموازنة مع قوة عظمى والقتال؛ 5-التحالف مع دولة ضعيفة؛ 6-القتال وحدها[1]. من خلال هذا الترتيب أجمعت الأدبيات أن عدم الانحياز هو الخيار المفضل للدول الصغرى خاصة عندما تكون في ساحة مواجهة بين قوتين عظميين، وإذا لم تستطع الدولة الصغرى الالتزام بالحياد، ستنتقل إلى الخيار الثاني وهو استرضاء العدو الأكثر تهديدا وقوة. وهذا في حالة إذا شعرت أن ميزان القوى بدأ يختل لصالح هذه القوة، ستقبل بالمخاطرة وهي تعي أنها ستنعم بالأمن لفترة وجيزة فقط وفي "النهاية ستؤكل أخيرا" مثلما أشارت حجة روثستاين: "بمجرد أن يبدأ ميزان القوى في التحول، ستسعى الدول الصغرى للحصول على النعمة التي سعى أوديسيوس إليها بنجاح من العملاق: أن تؤكل أخيرا "[2].

(They seek the boon Odysseus sought so successfully from Cyclops: to be eaten last)

في الغالب تفضل الدول الصغرى الموازنة مع قوة عظمى بمعنى التحالف معها دون المشاركة أو تقديم تضحية، لأنها ستكون راكب مجاني ينعم بالأمن بدون تكاليف. بينما يشير الخيار الرابع إلى الوضع الذي تكون فيه الدولة الصغرى مجبرة على القتال ودفع تكاليف لحماية استقلالها، في الواقع، هذا الخيار يكون مفروض عليها إذا كانت تجاور قوة معتدية وفي هذه الحالة لا خيار أمامها إلا القتال لأنها لن تضمن توفر المساعدة من القوة العظمى الحامية بشكل فوري. أما الخيار الخامس يشير إلى الحالة التي تفتقر فيها الدولة الصغرى لحليف قوي، وهذا يجعلها تقبل بحليف ضعيف، هذا يعني أنها ستبذل جهود مكثفة للمساهمة بقوة، لأنه ببساطة لا توجد مظلة أمنية توفرها القوة العظمى، والخيار الأخير هو أصعب حالة تواجهها الدولة الصغرى بمفردها حينما تجد نفسها تقاتل قوة عظمى لوحدها[3].

اعترض لابز على هذا الترتيب، وخاصة إصرار العلماء بما فيهم والت على تقديم خيار المسايرة كتفضيل تتبناه الدول الصغرى في حالة النزاع والحرب، وقدم حجة بديلة ترتكز على فرضية أن "**الدول الصغرى نادرا ما تساير**". تولدت حجته من ندرة الأدلة التجريبية التي تدعم فرضية المسايرة، إذ لاحظ أن النظريات التي قام بمراجعتها وهي نظرية العمل الجماعي Collective) (Action Theory، ونظرية ميزان التهديد، لم تقدم الدليل الكافي الذي يثبت أن الدول الصغرى تفضل المسايرة على الموازنة[4]. بالرغم من أن منطق والت يبدوا سليما في تناوله للظروف التي تفرض هذا الخيار على الدول الصغرى، بالمقارنة بما قدمه العلماء الباقيين، إذ حصر هذه الظروف في:"

---

[1]Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, p.391-392.

[2] مقتبس في:

Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, p.391.

[3]Ibid.

[4]Ibid.

1-إذا لم يتوفر الحلفاء؛ 2-إذا كانت القوة المُهددة تقبل الاسترضاء؛ 3-إذا كانت الدولة الصغرى ضعيفة لدرجة أن حتى مساعدة الحلفاء العاجلة لا يمكن أن تنقذها من الغزو"[1].

لكن لابز يعتقد أن والت بالغ في حجته، لأن الأدلة التاريخية أثبتت عكس ذلك، في ساحة الحروب بين القوى العظمى، وبعد خيار الحياد، واجهت الدول الصغرى هذه المخاطر بالقتال والموازنة وليس المسايرة. بدليل أن القرب الجغرافي من العدو قد يقلل من فعالية الركوب المجاني، إذ ستضطر الدولة الصغرى إلى تقوية دفاعاتها بجانب دفاع القوى العظمى الحامية، لأنها ستكون الهدف الأول للتوسع. وبناءً على أمثلة تدعم هذا الطرح قام لابز بإعادة ترتيب تفضيلات الدول الصغرى، لتتماشى مع حجته البديلة "الدول الصغرى نادرا ما تساير"، كالتالي: 1-عدم الانحياز؛ 2-الموازنة مع القوة العظمى الحامية (الركوب المجاني)؛ 3-الموازنة مع قوة عظمى حامية والقتال؛ 4-تسعى للتحالف مع دولة ضعيفة؛ 5-تقاتل وحدها؛ 6-المسايرة[2].

ومع ذلك يشير لابز أن الخيارين الأخيرين لا يمكن التأكد منهما (القتال وحدها والمسايرة) من خلال نظرية عامة بل يتم تحديدهما بناءً على الوضع الداخلي للدولة الصغرى، بمعنى يجب دراسة المتغيرات المحلية مثل " المعنويات الوطنية، القدرات العسكرية، القرب من التهديد، كفاءة ومستوى القادة، علاقة الدولة بالمجتمع وإمكانية استخراج الموارد". بينما يمكن تفسير المفاضلة بين الخيارين من خلال مراجعة التاريخ، حيث قدمت الحالات التاريخية المدروسة دعما لحجة لابز خاصة تفضيل الدول الصغرى القتال على المسايرة[3]. إذ أظهر الفحص التاريخي للحروب التي خاضتها كل من الدنمارك في مواجهة بروسيا والنمسا القوتين العظميين في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم الحروب التي خاضتها الدول الصغرى الألمانية في مواجهة نفس القوى العظمى، أن ترتيب التفضيلات التي اعتمده لابز كحجة نظرية كان صحيحا. إذ فضلت هذه الدول الصغرى خيار القتال والنضال من أجل السيادة وحماية أراضيها بدل المسايرة والتنازل عن أراضيها مقابل سلامتها[4].

مع أن لابز في بداية طرحه لحجته قد استبعد فرضية والت، إلا أنه في نهاية دراسته أقر بالقوة التفسيرية لنظرية ميزان التهديد، خاصة الشرط الذي يفرض على الدول الصغرى اتباع المسايرة، يقول لابز: " تعتبر نظرية ميزان التهديد قوية في تنبؤها بسلوك الدولة الضعيفة في ساحة المواجهة بين القوى العظمى". وأضاف، " تتفق هذه الدراسة مع فرضية والت التي تفيد بأن توفر حلفاء محتملين سيؤثر على اختيار الدول الصغرى بين سلوك المسايرة وسلوك الموازنة"، على سبيل المثال، أظهرت السعودية حيادها في بادئ الأمر عندما قام العراق بغزو الكويت، لكن قربها الجغرافي

[1]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.469.
[2]Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, p.393.
[3]Ibid, p.394.
[4]Ibid, p.407.

من العدو ومناورته على حدودها جعلها تختار موازنته على مسايرته، لكن هذا الخيار نتج من ثقتها بالحليف الأمريكي المتاح لمساعدتها[1]. طبعا والت استقبل هذا النقد والإشادة في الوقت ذاته من لابز وقام بتوضيح حجته وموقفه من ذلك عبر مقالته التي نظمها خصيصا للرد على انتقادات كل من روبيرت كوفمان وإيريك لابز. حيث وجد أن الخلاف الوحيد بينه وبين لابز بشأن فرضية المسايرة هو أن الأخير اعتمد تعريفا مغايرا للمسايرة، بإعتبارها سلوك ينطوي على تقديم تنازلات أو امتيازات دبلوماسية للقوة العظمى المهددة، وليس له علاقة بالاصطفاف[2]، عندما أشار لابز أن الدنمارك كان أمامها القتال والدفاع عن هولشتيان (Holstein) وشليسفيغ (Schleswig)، أو الانصياع لمطالب النمسا وبروسيا والتنازل عن هذه الدوقيتين[3].

انتقد والت رؤية لابز للمسايرة بهذه الطريقة معتبرا أن هذا التوظيف مضلل لأن التراجع عن المواجهة ليس هو نفسه المسايرة، بدليل أن هناك حالات تنازل للخصوم كثيرة اقترنت بسلوك الموازنة وليس المسايرة، وتاريخ العلاقات الدولية سجل مثل هذه التصرفات التي حدثت في ظروف استثنائية. استشهد والت بمثالين أثبت من خلالهما حجته، وهو تراجع الاتحاد السوفييتي في أزمة الصواريخ الكوبية، وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من التنازلات لإيران بشأن تحرير الرهائن الأمريكيين. لم تُعبر هذه التنازلات حسب والت على سلوك المسايرة ولم تنهي سلوك الموازنة المتبع من طرف هذه القوى العظمى. لذلك يرى والت أن خروج تعريف المسايرة بهذا الشكل عن

---

[1]Ibid, pp.407-408.

[2]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.470.

[3] تنافست النمسا وبروسيا على إخضاع الدوقيتين شليسفيغ وهولشتاين الواقعتين شمال ألمانيا، واللتان كانتا يسيطر عليهما ملك الدنمارك، خاصة شليسفيغ التي ضمها ملك الدنمارك رسميا سنة 1863. منتهكا بذلك معاهدة وبروتوكول لندن الموقع في ماي 1852، هذه المعاهدة التي منحت الدوقية حق الاستقلال الذاتي عن التاج الدنماركي. أما هولشتيان احتفظت باستقلالها الذاتي، لكن كان سكان الدوقيتنان الألمان يتلقون معاملة قاسية من ملك الدنمارك إلى حد طمس لغتهم وثقافتهم الألمانية، هذا الوضع جعل بيسمارك وزير بروسيا يحتج على انتهاك الدنمارك للمعاهدة وهدد بالتدخل العسكري لاسترجاع الدوقيتين، ودعا النمسا لمثل هذا التحرك، بصفتهما قوى عظمى ويملكان حق الوصاية على الدويلات الألمانية الصغيرة. تقاسمت بروسيا والنمسا وظيفة الوصاية وحماية الدويلات المندمجة ضمن الاتحاد الكونفيدرالي الألماني بموجب قرار مؤتمر فيينا 1815، بعد هزيمة نابليون. لذلك قبلت النمسا دعوة بيسمارك بإعلان التدخل العسكري ضد النمارك، إذ تحركت قواتهما في 31يناير 1864باتجاه هولشتاين، وفي 1فبراير من نفس السنة دخلت قواتهما شيلسفيغ متخذين معاهدة1852التي ألغتها الدنمارك كذريعة للغزو. يقول لابز:" كانت خيارات الاستجابة للتهديد أمام الدنمارك محدودة للغاية، أولا، كان الحياد غير وارد بسبب أن الأراضي الدنماركية كانت موضوع النزاع. ثانيا، خيار الانضمام إلى قوة عظمى دون الأخرى كذلك لا يمكن لنفس السبب، ثالثا، التحالف مع دولة ضعيفة لا صلة له بالنزاع، رابعا، كان أمامها خيار المسايرة مع القوتين العظميين والتنازل وقبول شروطهما، وهذا يعني التنازل عن الدوقيتين للأبد، وهذا ما لا تحبذه الدنمارك. خامسا، كان أمام الدنمارك القتال والإعتماد على حلفائها فرنسا وبريطانيا وروسيا، لكن تدخلهم غير فوري ولا يغير النتيجة لأن القوات البروسية والنمساوية زحفت وعبرت الأراضي الدنماركية. سادسا، أمام الدنمارك خيار أخير وهو القتال وحدها وهو قرار مؤلم ومكلف"، لذلك يرى لابز أن قرار الدنمارك القتال وحدها يتماشى مع الحجة البديلة وقائمة ترتيب التفضيلات التي قدمها في الدراسة. للمزيد أنظر:

Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, pp.394-398.

التعريف الحقيقي غير مبرر ويجب تجنبه، لأن المسايرة تبقى الخيار الذي يعبر عن "اصطفاف الدولة مع الدولة الأكثر قوة أو الأكثر تهديدا لتحقيق هدف القوة كما تأمل الدولة المُسايرة"[1].

من جانب آخر واصل لابز متابعة تحركات القوى العظمى بعد هزيمة الدنمارك وإستسلامها وتوقيع معاهدة لندن التي قضت بتسليم الدوقيتين لبروسيا والنمسا لتتقاسما أخيرا السيطرة عليهما. لكن هذه المرة التفتت القوى العظمى لمحاربة بعضهما البعض بهدف توسيع السيطرة على جميع الدويلات الألمانية. هذه الحالة تُعد بمثابة الاختبار الحقيقي لفرضية لابز، إذ ماهي الاستجابة المثلى التي تبنتها هذه الدويلات الصغيرة تجاه حرب القوى العظمى؟ قبل بدأ الحرب بين بروسيا والنمسا في 1866وبشهرين تقريبا، حاول بسمارك كسب ولاء الدول الألمانية الصغرى بجانب بروسيا في مواجهة الإمبراطورية النمساوية أو على الأقل حيادهم، وبالتالي، لاحظ لابز أن الخيارات السياسية التي كانت مفتوحة أمام ثمانية دول صغرى، هو إما البقاء على الحياد، أو الركوب المجاني، أو الموازنة، أو المسايرة[2].

وضح التحليل التاريخي أن "بافاريا الدولة الأكبر نسبيا بالمقارنة بالدويلات الباقية، أنها فضلت الحياد على الركوب المجاني، ثم الركوب المجاني على القتال، فالقتال على المسايرة، وبالمثل اتبعت الدويلات الأخرى، دارمشتات، وبادن، وفورتمبورغ نفس النمط". يخلص لابز إلى نتيجة مفادها أن الدول الألمانية الثمانية كان سلوكها خلال المواجهة بين النمسا وبروسيا في 1866يتوافق مع قائمة تفضيلاته وعكس ما أقرته الأدبيات التقليدية. يقول لابز: " فضلت جميع الدول الصغرى أن تظل محايدة، وحاولت البحث عن طريقة تبقيها بعيدة عن الحرب، لكن عندما واجهت تهديدا من بيسمارك باختيار أحد الجانبين رفضوا المسايرة مع بروسيا لصالح الموازنة مع النمسا، كما سمحت المسافة الجغرافية من مكان القتال للدول الصغرى بتفضيل الركوب المجاني والموازنة، بدل الموازنة والقتال"[3].

لم يقتنع والت بحجج لابز ورأى أن هذه الحالة ليست اختبارا قويا، بدليل أن الدول الألمانية الصغرى اختارت الموازنة ضد بروسيا باعتبارها قوة توسعية ومُهددة، على عكس النمسا التي كان طموحها معتدلا مما جعل الدويلات يسايرون معها على خلفية توقعهم بأنها الأقوى وستفوز. يقول والت:" ماذا لوكان توقع الدول الألمانية الصغرى أكثر دقة وتنبأت من البداية بفوز بروسيا، كيف ستتصرف؟ تساير مع بروسيا أم تواصل الموازنة ضدها"[4]. النقطة الأهم وهي أن والت استغرب مبالغة لابز في تقدير الخلاف بينهما بشأن فرضية "الدول الصغرى تميل للمسايرة أكثر من الموازنة". حيث يعترف والت أن لابز أساء فهم الفرضية والسبب يرجعه والت لعدم تقديمه توضيح

[1]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, pp.470-471.
[2]Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, pp. 400-401.
[3]Ibid, p.406.
[4]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.471.

كافي للفرضية، ومع ذلك يرى أن استنتاجات لابز تتوافق وإستنتاجاته الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث أظهرت تحليلاته في كتابه أصول التحالفات أن الدول العربية الصغرى بالرغم من ضعفها، أظهرت ميلا مدهشا للموازنة على المسايرة. وفي أعمال أخرى لاحقة أيضا أثبت والت أن كلا الدول القوية والضعيفة تسعى للموازنة أكثر من المسايرة، وإنما المسايرة تضل خيار تتحكم فيه الظروف خاصة بالنسبة للدول الصغرى. فكتب والت:" بعيدا عن الادعاء بأن الدول الضعيفة تفضل المسايرة، فإن كتاباتي تظهر أنها تميل بقوة إلى الموازنة، إن لم تكن بقوة أكثر مثل القوى العظمى ". وأشار أيضا أنه كتب في 1988مايلي: "ما هو مقدار الدعم المطلوب لإقناع الدول بموازنة التهديد؟ وكان جوابي واضحا: قرارات المسايرة تتخذ بتردد كبير"[1].

في الواقع؛ بالرغم من قوة الأدلة المقدمة من طرف لابز ووالت حول سلوك الدول الصغرى في فترة النزاعات والحروب، إلا أن حججهم لم توضح بشكل كافي لماذا تقرر هذه الدول سلوك المسايرة؟ في الوقت الذي يستوجب الوضع سلوك الموازنة والعكس صحيح، لماذا تقرر سلوك الموازنة؟ عندما تستوجب الظروف الدولية سلوك المسايرة. بمعنى أن كلاهما يعاملان الدول الصغرى على أنها دول عقلانية ومتماسكة، وتقترب من أنموذج الدولة القومية الموحدة في نظرية والتز. بعبارة أخرى، كلاهما أثبت حججه بناءً على القيود الخارجية كمحدد نهائي لتبني أحد السلوكين. بينما أغفل كلاهما نقطة حاسمة وهي أن قرارات الموازنة أو المسايرة، لا تتوقف فقط على الشروط والضغوط البنيوية التي سردها والت في نظريته، بل تتوقف بشكل أكثر على الظروف والقيود الداخلية للدول الصغرى. أي نعم أدرج والت في نظريته متغير محلي وحيد وهو المتغير الإدراكي (النوايا العدوانية المُدركة) لكنه لم يتعامل معه بشكل أكثر تحديدا وتركه غامضا لكي يتجنب تهمة الاختزالية. بمعنى ما الذي يثبت أن صناع القرار في الدول الصغرى سيستجيبون للنوايا العدوانية المُدركة في الوقت المناسب؟ وهل كل الظروف المحلية ستكون مهيأة لإختيار القرار المناسب للرد على التهديد الخارجي؟ لذلك نعترض على حجج والت ولابز بشأن اغفالهم لنقطة أن المتغيرات المحلية قد تلعب دورا أكثر في تحديد نوع القرار المناسب، وخاصة متغير إدراك صانع القرار.

سأقدم بناءً على ذلك حجة أخرى متعددة المستويات، أثبت من خلالها أن متغير كيفية إدراك صانع القرار للقيود البنيوية على المستويين الدولي والإقليمي والقيود على المستوى المحلي (المثبطة أو المتساهلة) يؤثر على نوع القرار. إذ توفر حالة قطر اختبار مناسب لهذه الحجة، لعدة أسباب من بينها أن تغير صناع القرار في قطر أفرز نوعين من السلوك تجاه السعودية باعتبارها قوة مُهددة في الفترة التي تلت غزو العراق للكويت. الفترة الأولى بقيادة الشيخ خليفة حيث كانت قطر في مسايرة كاملة مع السعودية، وبعد الانقلاب على الشيخ خليفة أظهر الأمير الجديد سياسة خارجية جديدة ومختلفة تماما عن فترة والده، حيث قفزت قطر من سفينة السعودية لتبحر بعيدا مستغنية

[1]Ibid, pp. 741-743.

بذلك عن مظلتها الأمنية. السبب الثاني؛ وهو أقوى ويملك حجة بالغة؛ وهو التمرد الصريح من قطر حينما أطلقت العنان لسياستها الخارجية الهجومية متحدية بذلك معضلتها الأمنية المتمثلة في أنها تجاور قوة عظمى، مما أوقعها في فخ تحالف مضاد كان يهدف لغزوها وإسقاط نظامها. ومع ذلك لم تقبل بشروط المساومة والتنازل على استقلالها وسيادتها، وفضلت البقاء على نهجها التعديلي. في الحقيقة قد تفيدنا حجج كل من لابز ووالت في فك جزء بسيط فقط من هذا اللغز. لكن يبدوا أن نظرية ميزان المصالح ستكون مناسبة لمقاربة السياسة الخارجية الهجومية التي تبنتها قطر في النظام الإقليمي العربي، بينما فك اللغز كاملا سيعتمد على التوليف بين النظريتين لانتاج مقاربة مناسبة تشرح خيارات قطر التحالفية وتقدم إجابة للغز التالي: لماذا لم تسقط قطر؟ الأجزاء القادمة تحمل تفصيل لهذه الجدلية.

المطلب الثالث: نظرية ميزان المصالح

خاض راندال شويلر هو الآخر المناظرة حول هل الدول تساير أم توازن؟ وأيهما أكثر شيوعا الموازنة أم المسايرة. لكن هذه المرة كان الهدف من إنتقاده لنظرية والتز، ونظرية والت، هو تقديم وجهة نظر معارضة تماما. إذ لاحظ أنهما أظهرا إنحيازا واضحا إلى الوضع الراهن، وذلك من خلال تصوير لنا أن الدول في الغالب تميل للحفاظ على الوضع الراهن، وتسعى لتحقيق الأمن كهدف وحيد ونهائي، بمعنى تقدر ما تملكه وليس لها أهداف توسعية[1]. كان الاعتراض البارز الذي أبداه شويلر في العديد من الدراسات التنقيحية لنظرية ميزان القوى ونظرية ميزان التهديد، هو إغفال والت ووالتز أو تجاهلهما المتعمد لوجود الدول التعديلية في النظام الدولي. لذلك، كانت أعماله النيوكلاسيكية الهجومية تدعوا "أدبيات التحالف الى إعادة هذه الدول التعديلية لمركز التحليل"[2]. وكان هو أول من قام بذلك، إذ قدم نظرية بديلة سماها **ميزان المصالح**(Balance of Interests) وهي نظرية تبحث في أسباب ودوافع الدول التعديلية. أسس شويلر نظريته على افتراض مركزي مفاده أن الدول التعديلية تُفضل المسايرة من أجل تحقيق هدف الربح. منتقدا بشدة في الوقت ذاته، التعريف المضلل الذي اعتمده والت للمسايرة بأنها "الاستسلام للتهديدات"، أو التنازل للدولة المُهددة"[3].

يعامل شويلر سلوك المسايرة في نظريته كخيار نفعي يهدف لزيادة القيم والكسب والتوسع، وليس كخيار تمليه الضرورة الأمنية مثلما صورته أدبيات التوازن التقليدية، التي أطرت تحليلاتها سلوك

[1]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994), pp.85-86 ; Randall L. Schweller," Neorealism's Status-Quo Bias : What Security Dilemma ?", Op.Cit, p. 101.
[2]Randall L. Schweller,"Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", Op.Cit, p.74. ; Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.76.
[3]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy*, Op.Cit, p.57

التحالفات كاستجابة للتهديدات من منظور أمني بحت. في مقابل ذلك، يؤطر شويلر نظريته في الاتجاه المعاكس، ليبحث في التحالفات التي يقودها الربح وليس الأمن[1].

وتجدر الإشارة إلى أن شويلر لا يركز فقط على القوى العظمى التعديلية، بل تناقش رؤيته كذلك الدول الأقل قوة التي تسعى إلى القفز إلى عربة القوى التعديلية، ليس بهدف الأمن بل بهدف الكسب، وهو ما يعبر عنها شويلر بدول ابن آوى. قدمت الأدلة التاريخية دعما لحججه في كون أن خيار المسايرة ارتبط فعليا بالمكسب وليس الأمن، خاصة بالنسبة للدول التي تحركها أهداف تعديلية وغير راضية على مكانتها بحيث تسعى لتحسينها على حساب أمنها. كما لا ينفي شويلر أهداف المسايرة غير المرتبطة بأهداف التعديلية مثل المسايرة مع التحالفات الفائزة (موجة المستقبل)، أو حتى المسايرة التي تهدف لتبادل المنافع مثلما أفرزته اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أين تحركت بعض الدول العربية المجاورة في اتجاه مسايرة الوضع الجديد، وذلك بالإستفادة من التطبيع لتحقيق مكاسبها الخاصة من الجانب الإسرائيلي[2]. بشكل عام؛ سيحمل هذا الجزء مناقشة مستفيضة لهذه النقاط، بداية نحدد ماذا يقصد شويلر وزملاؤه النيوكلاسيك بالدول التعديلية؟ وماهي معايير فرزها من الدول الراضية؟ ثم نمر لشرح الحجة المركزية لنظرية ميزان المصالح وتحديدا رصد جدلية الفرق بين مفهوم المسايرة ومصادرها في نظريتي والت ووالتز، والمفهوم التعديلي الذي أضافه شويلر في نظريته الجديدة.

الفرع الأول: السياسة الخارجية التوسعية: عودة الدولة التعديلية لمركز التحليل

كان أول ظهور لمصطلح الدولة التعديلية (Revisionist State)، في كتابات الواقعية الكلاسيكية وبتسميات مختلفة[3]. إذ حاول علماء الواقعية الكلاسيكية تقديم تعريف واضح لهذا النوع من الدول من خلال رصد المعايير التي تساعد على فرز الفرق بينها وبين ما يقصد بالدولة الراضية. حيث لاحظ قوجيلي من خلال مراجعته المستفيضة لأدبيات هؤلاء العلماء (مورغانثاو، إدوارد هاليت. كار E.H.Carr، كيسنجر، أرنولد وولفرز، وجون هيرز) إلى أن هناك صعوبة في الاتفاق بينهم على "نسب أصول السياسات التعديلية إلى الطبيعة البشرية أو المنزلة التي تتبوؤها الدولة في النظام الدولي"[4]. تبنى العلماء الأربعة عدا مورغانثاو، الموقف الثاني، الذي ينسب جذور الدولة التعديلية إلى العوامل الموضوعية المتعلقة **بالمنزلة**، أو ما يعبر عنها "بالصورة الذاتية"، التي "تحملها الدولة

---

[1]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit...", Op.Cit, p.99.

[2]Ibid, pp.102-107.

[3] يشير شويلر إلى عدة تسميات مختلفة لمصطلح الدولة التعديلية؛ تم تداولها في كتابات الواقعية الكلاسيكية؛ من بينها الدولة الإمبريالية في مؤلف مورغانثاو، كما دعاها كيسنجر بالدولة الثورية، أما فيبر فاختار لفظ الدولة التوسعية، وروبيرت جارفيس فضل لفظ الدولة المعتدية، بينما شومانFrederick Schuman فلقبها بالدول الغير مشبعة. أنظر:

Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.76.

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 76.

عن منزلتها وقوتها وموقعها قياسا بالأمم الأخرى"، بينما تبنى مورغانثاو الموقف الأول، لأن جذور الدولة التعديلية حسبه يحركها طموح القادة لتعظيم القوة[1]. حيث تلعب العوامل السيكولوجية (الشخصية) لصناع القرار دورا في دفع الدولة إلى التوسع الخارجي اللامحدود، يقول مورغنثاو:" تشترك جميع السياسات الامبريالية التي سار عليها الاسكندر الأكبر والرومان ونابليون الأول وهتلر، في حافز واحد، وهو أن التوسع لا يعرف لنفسه حدودا عقلانية، ويعيش ويموت على ما يحققه من نجاح، ولا يتوقف إلا إذا قامت قوة تفوق قوته بوقفه عند حده"[2].

بشكل عام، حدد علماء الواقعية الكلاسيكية المعايير التي تميز بين الدول الراضية والدول التعديلية، وحصرها قوجيلي في أربعة عناصر وهي: قضايا النزاع؛ والقدرة؛ ونتيجة الحرب؛ والصور الذاتية[3]. **أولا**، "تختلف دول الوضع الراهن عن الدول التعديلية في طبيعة التفضيلات التي تملكها حيال ما هو موجود"[4]. بحيث تظهر هذه التفضيلات في صميم السياسة الخارجية للدول، مما يساعد ذلك على فرز أهداف كل صنف. تسعى دول الوضع الراهن إلى الحفاظ على ما تملكه من موارد وليس زيادتها، مع الابقاء على الوضع كما هو، بالنسبة إلى هذه الدول تكاليف الحرب تفوق المكاسب. بينما تسعى الدول التعديلية إلى تغيير الوضع القائم، وتهدف إلى زيادة مواردها، لأنها غير راضية على **توزيع السلع** في العلاقات الدولية مثل توزيع الأراضي. بالنسبة إلى هذه الدول، المكاسب من الحرب تفوق التكاليف[5].

ثانيا، لا يكفي إظهار التفضيلات والأهداف في السياسة الخارجية للدول، كمؤشر لفرز من هي الدول الراضية والتعديلية[6]. يرتبط تغيير الوضع القائم أو الحفاظ عليه من خلال إظهار كلا الصنفين **للقدرة** على القيام بتلك المهام. مثلما أشار لذلك وولفرز:" يستخدم مصطلح قوة الوضع الراهن (Status Qus Power) للاشارة إلى الدول التي ترغب في الحفاظ على النظام الراهن، في موقعها هذا ما تحتاج إليه هو القوة أو قوة مضادة كافية لردع أو إيقاف خصم يُعتقد أنه يسعى للتغيير". وكذلك يجب أن تتوفر الدول التعديلية على القدرة الكافية لتغيير الوضع الراهن، كتب أيضا وولفرز: " الفئة الأخرى التي تُعرف بالدول التعديلية، فهي مصممة على تغيير الوضع الراهن بالقوة، لا يمكنهم قبول القوة المتوازنة إلا بتنازل مطلق من طرف قوى الوضع الراهن، لأنهم يعرفون أنه في حالات استثنائية فقط يمكن تعديل النظام القائم بشكل جدي، بدون اللجوء إلى

---

[1] المرجع نفسه. ص. 76، 79.

[2] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص.92.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.77.

[4] المرجع نفسه.

[5]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", *Security Studies*, Vol.11, No.4, (Summer., 2002), p.126 ; Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit., p.76; Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, Op.Cit, p.125.

[6]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", Op.Cit, p.126.

التهديد بالقوة"[1]. في الغالب يرتبط هذا التصنيف بالقوى العظمى في النظام الدولي، لأنها وحدها من تملك القدرة على الحفاظ أو تغيير الوضع الراهن، لكن وولفرز يشير إلى أن هناك "توازن إقليمي للقوى بين الدول الصغرى مثل الذي بين الدول العربية وإسرائيل، وباكستنان والهند"[2].

ثالثا، غالبا ما يميز العلماء بين الدول الراضية والتعديلية من خلال معيار **نتيجة الحرب**، مثلما أشرنا في الجزء السابق، اعتمد مورغانثاو هذا المعيار في تحديد القوى الامبريالية وقوى الوضع الراهن، ولاحظ أن معاهدة الصلح القانونية تفصل بين الجانب الرابح في الحرب الذي سيؤسس لنظام دولي جديد وفقا لمصالحه، والجانب الخاسر الذي اعتدى على الوضع القائم قبل الحرب. وبالتالي، "تهدف معاهدات الصلح إلى وضع التغير في القوة الناشئة عن النصر والهزيمة في الحرب التي انتهت في شكل قانوني"، حيث تتحول هذه المعاهدة إلى ضامن لاستمرار الوضع الجديد، أو بمعنى آخر، ستتعهد الدول المنتصرة بحماية الوضع القائم والدفاع عن معاهدة الصلح التي أسست توزيع قوة جديد لصالحها على حساب القوى التي خرجت مهزومة[3]. وفقا لذلك، تكون الدول التعديلية هي الدول التي خسرت الحرب الأخيرة مع القوى العظمى، حيث يولد الوضع الجديد بالنسبة لهذه الدول، حالة من الاستياء والشعور بالاذلال من التسويات غير العادلة فيما يخص بتوزيع الأراضي وترسيم الحدود وفقدان الهيبة. لذلك ستسعى دائما إلى رفض هذا الوضع من خلال المطالبة بالتغيير وإعادة تعديل ومراجعة المعاهدات[4].

رابعا، يرى علماء الواقعية الكلاسيكية في معيار "**الصورة الذاتية**" مؤشرا آخر، من خلاله يمكن تحديد الدولة على أنها تعديلية أو راضية، يعتمد العلماء هذا المعيار عندما تنتهج الدولة سياسة خارجية تعديلية في غياب الشروط الحقيقية للدولة التعديلية. وهو تناقض تفرزه حقيقة أن هذه الدولة ليست مستاءة من التوزيع الحالي للسلع في العلاقات الدولية والوضع القائم يدعم مصالحها، ولكنها مع ذلك تسعى إلى تغييره. يربط العلماء ومن بينهم مورغانثاو هذا النوع من السلوك بسياسة تحقيق المكانة[5]. وتتعلق هذه السياسة بالصورة التي تحملها الدول عن قوتها ومكانتها، وترى أنها تعبر عن أحقيتها في تبوء مكانة أفضل تتماشى مع ما تملكه من قوة وهيبة. يقودها هذا الوضع المُتصور إلى التفكير في تبني سياسة خارجية تعديلية[6]. يشدد مورغانثاو على نقطة مهمة وهو يجب أن يكون هناك توافق بين الصورة العقلية التي تحملها الدول الأخرى عن الدولة وبين وضعها الفعلي. لأن الهدف من هذه السياسة –حسبه-هو "التأثير في الآخرين من خلال

---

[1]Arnold Wolfers, Ibid.

[2]Ibid.

[3] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص.70.

[4]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.76.

[5] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.79.

[6] المرجع نفسه.

القوة التي تملكها بصورة فعلية، والقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها"[1]. ويلاحظ مورغانثاو أن الدول تاريخيا استخدمت أداتين أساسيتين لتحقيق هذه السياسة، هما الدبلوماسية وعرض القوة[2].

في الواقع؛ تُعبر السياسات الخارجية لكل من قطر والإمارات العربية المتحدة عن هذه الحالة؛ إذ تسعى هذه الدول الصغرى إلى تحقيق المكانة بالرغم من تمتعها بالسلع الضرورية، وإستفادتها من الوضع الراهن الذي يخدم مصالحها. ومع ذلك ترى الدولتان أن مقومات القوة الاقتصادية التي تملكها بالمقارنة مع الدول الأخرى في محيطها الإقليمي والدولي، تتطلب وضعا جديدا يُعدل من **ترتيبها** وموقعها في النظام الدولي. حيث اتجهت لتحقيق هذا الهدف من خلال توظيف الأداة الدبلوماسية والتنافس المحموم بينهما على امتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية وعرضها، عندما شاركت قواتهما العسكرية في اسقاط النظام الليبي. وتدخلت أنظمتهما بالوكالة في الثورات العربية من خلال صرف مبالغ خيالية لتجنيد أطراف تؤدي مهمة إسقاط الأنظمة العربية الأخرى.

يلاحظ قوجيلي أن علماء الواقعية الكلاسيكية حاولوا رصد المتغيرات السببية التي تدفع بالدول إلى تبني سياسات خارجية تعديلية، إلا أن هذا المسعى-حسبه-بقي ناقصا بسبب افتقاره إلى نظرية متماسكة تجمع وتنظم هذه الأفكار والملاحظات المتناثرة. والنقطة الأهم أنهم لم يهتموا بفحص الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى السياسات التوسعية، باستثناء محاولة مورغانثاو الذي أرجع هذه السياسات إلى الطبيعة البشرية والصراع على زيادة القوة والمكانة[3].

اختفت دراسة الدولة التعديلية تماما في نظرية الواقعية البنيوية ونظريات التوازن، بسبب ما دعاه شويلر "بتحيز هذه النظريات إلى الوضع الراهن، ورؤية العالم من عدسة دولة راضية عن الوضع الراهن"[4]. إذ يعتقد والتز ومؤيدوه أن الهدف الذي تسعى إليه الدول في النظام الدولي هو البقاء وحفظ الأمن، لأن تعظيم القوة والهيمنة، هي مساعي الدول التعديلية التي سيردعها ميزان القوى ويقضي عليها فور صعودها. وهذا ما أظهرته ردود فعل الدول على دافع هيمنة تشارلز الأول ملك إسبانيا، ونابليون بونابرت، وهتلر. يقول والتز: " في السياسة الدولية، القوة الساحقة تُنفر الآخرين وتقودهم إلى التوازن ضدها"، وكتب أيضا، " بما أن الطبيعة تكره الفراغ، كذلك فإن السياسة الدولية تمقت القوة غير المتوازنة"[5]. ربما هذا هو السبب لعدم تضمين نظرية والتز

[1] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص.115.

[2] المرجع نفسه.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص.83.

[4]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit...", Op.Cit, p.85.

[5]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories" , Op.Cit, p.915.

للدوافع، التي تؤدي بهؤلاء القياصرة المجانين إلى انتهاج السياسات التوسعية، اكتفى والتز بوصفهم بالحمقى، الذين خرقوا قانون البنية الدولية ونالوا عقابها.

لذلك يرى قوجيلي، أن "النيوكلاسيكية دخلت النقاش في تسعينيات القرن العشرين من بوابة إعادة الدولة التعديلية إلى نظرية ميزان القوى، بهدف تصحيح خطأ التحيز إلى الوضع الراهن الموجود في الواقعية البنيوية"[1]. اتجهت أعمال النيوكلاسيك إلى تصميم نماذج نظرية تبحث في أسباب ودوافع السياسات التوسعية، إذ يرجع شويلر وزملائه مثل دايفيدسن أسباب تبني الدول التعديلية لخيار التوسع إلى الاعتبارات المحلية، أو المتغيرات المحلية الفاصلة[2]. وتحديدا قوة الدولة، إذ يتبنى معظمهم معيار النمو اللامتكافئ للقوة الذي قدمه كل من كاغلر وأورغانسكي في نظريتهم " إنتقال القوة"[3].

إذ يربط هؤلاء العلماء بين القوة الصاعدة للدولة وأهدافها التعديلية، يقول دايفيدسن: " إن نمو القوة النسبية للدولة يجعلها أكثر قدرة على إجراء التغييرات في توزيع السلع، وبالتالي هذا يشجعها على التفكير في تبني سياسة خارجية تعديلية"[4]. وهو تفسير يشاطرهم فيه كل من روبيرت غيلبين وفريد زكريا، حيث جادلت أعمالهم-مثلما أشارت لذلك الأجزاء السابقة-بأن "الدولة التي تشهد زيادة في قوتها، سيتبنى قادتها أهداف وطموح التوسع الاقتصادي والسياسي والإقليمي"[5]، لأن الدول حسب فريد زكريا "تسعى إلى أكثر من تحقيق الأمن. هي تسعى للتأثير على البيئة الدولية، فكلما زادت قوتهم زاد تأثيرهم"[6]. لكن هذا الطموح قد تحركه متغيرات أخرى غير القوة، إذ لا تكفي القدرات المادية الكامنة وحدها في تقرير طموح التوسع. إذ يرتبط جانب اختيار أهداف ومصالح الدولة بشكل كبير بتوزيع القوة بين الائتلافات المحلية. بحيث إذا تغيرت هذه الائتلافات، تتغير معها تبعا أهداف الدولة[7]. وهو ما عبر عنه شويلر بالاجماع النخبوي وقوة النظام والتماسك الاجتماعي، كمتغيرات حاسمة تؤثر على قرارات الدولة في تحديد أهدافها الخارجية، والجانب الأكثر انعكاسا لهذه المتغيرات هو الاستجابة المثلى للضغوط والفرص الدولية[8].

يتفق دايفيدسن مع طرح شويلر وغيلبين، في أن المجموعات السياسية التي تملك الموارد اللازمة التي تحتاجها الحكومة للبقاء في السلطة، تستطيع التأثير على عملية صنع القرار بشأن تحديد الأهداف الخارجية. بحيث إن كانت ميول هذه المجموعات تعديلية ستسعى بل شك إلى الضغط

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 253، 259.
[2]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", Op.Cit, p.128 ;
[3]Ibid, p.127.
[4]Ibid, p.128.
[5]Robert G. Gilpin, *War and Change in World Politics*, Op.Cit, p.106 ;
[6]Fareed Zakaria, *From Wealth to Power…..*, Op.Cit, p.183-185.
[7]Robert G. Gilpin, *War and Change in World Politics*, Op.Cit, p.22.
[8]Randall L.Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism", Op.Cit, p.341.

باتجاه هذا المسعى، وإن كان العكس سوف تسعى إلى الحد من الطموح التعديلي للمجموعات الأخرى المتنافسة معها. لذلك يرى دافيدسن أن اعتماد معيار القوة اللامتكافئ لا يكفي وحده في تحديد جذور الدولة التعديلية. وجد دايفيدسن تأكيد حجته في الحالة الإيطالية التي أظهرت ميولا تعديلية في سياستها الخارجية في فترة 1939. إذ مثلت العوامل المحلية التالية: سعي الحكومة للبقاء في السلطة، وإدراكها لقدراتها الصاعدة، والأيديولوجية الفاشية، مدخلا لتحفيز النخبة الإيطالية في التفكير جديا في قلب الوضع الراهن. بالإضافة طبعا إلى العوامل الدولية التي شكلت المتغير المستقل، مثل توفر الحليف النازي والخوف من فقدان السيادة[1]. لذلك يلاحظ قوجيلي، "أن أسباب التوسع في الواقعية النيوكلاسيكية، تستقر في البنية المحلية، وليس البنية الدولية"[2].

إذن، يتفق علماء النيوكلاسيك مبدئيا مع المعايير التي خطها أسلافهم، في أن الدول التعديلية تحركها إما ميول تحقيق المكانة وتحسينها، أو السخط من التسويات غير العادلة التي أفرزتها اتفاقيات الصلح، أو عدم الرضا على التوزيع الحالي للسلع في العلاقات الدولية. لكن ما يتميز به النيوكلاسيك حقيقة هو رصدهم وتفكيك الأسباب الحقيقية التي تتجاوز هذه المعايير. إذ يرتبط ظهور الدولة التعديلية بالنسبة لهم، بنمو قوتها الناتجة عن قوة النظام وقدرته على الاستخراج والتعبئة، بالإضافة إلى عوامل محلية أخرى حاسمة مثل التماسك الاجتماعي والإجماع النخبوي، التي تساعد رجال الدولة على توسيع مصالحهم خارجيا. يأخذ شويلر مسألة التحقيق في محركات القوى العظمى التعديلية والدول التعديلية الأقل قوة، بجدية أكثر من زملائه، ليبرز من خلال نظريته ميزان المصالح أن الدول التعديلية بشكل عام هي دول تسعى إلى الربح وليس الأمن، وتحركها مصالح وأهداف سياسية مشتركة.

الفرع الثاني: ميزان المصالح: المسايرة للربح(التوسع)

مهد شويلر لنظريته البديلة بمراجعة مفهوم المسايرة في الأدبيات التقليدية، التي عرفت المسايرة على أنها "اتجاه أو طرف يجذب الأتباع"، وتم التعبير عنها بعبارة" الصعود على متن العربة"، والتي تعني "اتباع اتجاه حالي أو الانضمام إلى الجانب الذي من المحتمل أنه سيفوز". خيار المسايرة في هذه الأدبيات ناتج إما من حرية الدولة في خيارها، أو استسلام الدولة لقوة مهددة. يلاحظ شويلر أن تعريف والت للمسايرة على أنها " الاصطفاف مع مصدر الخطر" لا يتماشى ومعايير مفهوم المسايرة في هذه الأدبيات، على عكس تعريف والتز الذي يتطابق تماما مع الاستخدام الشائع للمفهوم عندما عرفها على أنها " الانضمام إلى التحالف الأقوى"[3].

---

[1]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy", Op.Cit, p.129.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية، مرجع سابق، ص. 290.

[3]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", Op.Cit. pp.80-81.

لا يوافق شويلر مدلول المسايرة الذي استقر عليه والت في نظريته، لأنه يعادل مفهوم الاستسلام، بالرغم من أنه في الوقت ذاته، يحدد الدوافع التي تؤدي بالدول إلى اختيار المسايرة، والتي ينسبها إلى رغبة الدولة في تجنب الهجوم بتحويله إلى مكان آخر، أو الرغبة في الكسب وتقاسم الغنائم[1]. هذا الافتراض صحيح بالنسبة لشويلر فقط في الشق الذي يرجح أن الهدف من المسايرة هو الرغبة في الاستفادة من نصر متوقع، وهو الدافع الذي أدى بإيطاليا إلى الاصطفاف مع ألمانيا، بمعنى سايرت لتكسب وليس بهدف حفظ أمنها[2]. في الحقيقة يشير دايفيدسن إلى أن ميول موسيليني التعديلية كانت تهدف إلى المكسب الداخلي المتمثل في الشرعية، بمعنى إذا نجحت مساعيه الخارجية التعديلية ستترجم إلى مكسب شرعية النظام، لأن "الشرعية كانت هي المورد الأساسي لبقاء النظام الفاشي". وبالتالي، كان موسيليني يرى في المجموعة القومية التي كانت تشجع أهداف السياسة الخارجية التعديلية، المساندة المطلوبة للخروج من أزمة الشرعية، ومواجهة والتخلص من منافسيه وخصومه المحليين[3].

لذلك يرى شويلر أن تجاهل والت لهذا الدافع-**المسايرة للكسب**-نابع من كون هذا الافتراض يتناقض مع الحجة المركزية لنظريته، لأن "منطق نظريته يجبره على دمج الأشكال المختلفة للمسايرة في فئة واحدة وهي: الاستسلام للتهديدات"[4]. لكن في الشق الذي يربط المسايرة بالدول الأكثر تهديدا هو توقع ضعيف، لأن الدولة عندما تكون في ساحة مواجهة بين القوى العظمى، ستختار حتما الاصطفاف مع الجانب الأقوى الذي يحقق لها الأمن، أي التحالف ذو الأعداد الكبيرة من الدول، والذي من المحتمل أنه سيفوز. لذلك الخطر أو التهديد الحقيقي بالنسبة لشويلر هو لا يأتي من طرف أو آخر وإنما تواجهه الدولة عندما تصطف مع الجانب الخاسر[5]. لهذا السبب يرى شويلر أن خسارة موسيليني في الحرب ليس بسبب مسايرته مع ألمانيا فحسب، بل لأن معادلة القوة تغيرت بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، لذلك وجد موسيليني نفسه في الجانب الأضعف[6].

انتقد شويلر نظرية والت ونظرية والتز لتحيزهم إلى الوضع الراهن؛ إذ رأى أن منطق حججهم يتجاهل وبشكل مقصود الاشارة إلى الدول التعديلية، التي تسعى إلى تعظيم القوة وزيادة قيمها وتحسينها. بمعنى تُعامل نظريتهما الدول بمنطق واحد وهو السعي وراء تحقيق هدف الأمن، والمساعي التعديلية للدول، بالنسبة لهم هي مجرد قرارات لا عقلانية تتلاعب بالأمن والبقاء[7].

---

[1]Stephen M. Walt ,*The Origins of Alliances*, Op.Cit, p. 21; Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances Tripolarity and Hitler's Strategy*, Op.Cit, p.58.
[2]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances….,* Ibid.
[3]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy", Op.Cit, pp.136-137,157.
[4]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances…*, Op.Cit, p.58.
[5]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.82.
[6]Ibid, p.89.
[7]Ibid, p.85.

بالرغم من أن والتز يشير إلى هذا الافتراض ولكن بتحفظ عندما صرح "أن الدول التي تسعى إلى تعظيم القوة ستصطف مع الدول الأقوى" ويرى أن المسايرة مع الأقوى تؤدي إلى الهيمنة العالمية، ولأن الدول يشغلها أمنها أكثر من أي هدف آخر، ستختار الموازنة وليس المسايرة، فالموازنة تحقق الأمن وتحفظ للدولة موقعها في النظام الدولي[1]. يتفق شويلر مع والتز في كون الدول التي تسعى إلى تعظيم القوة تساير الجانب الأقوى، ولكن يختلف معه في كون نظريته تعامل جميع الدول من "منظور عدسة دولة راضية عن الوضع الراهن"[2].

لذلك قدم شويلر حجة بديلة، وهي أن الدول تنجذب إلى التحالفات القوية للفوز بالمكافآت، وهو جانب تجاهله والت عندما ربط المسايرة بالجانب القسري المتمثل في الانصياع والطاعة للطرف الأقوى، بينما أهمل أن الجانب الإيجابي للمسايرة هو من يحفز الدول للاصطفاف مع القوى التعديلية. قدم شويلر العديد من الأدلة التاريخية التي تثبت حجته، إذ لاحظ أنه تاريخيا تمكنت القوى العظمى التعديلية من الظفر بالهيمنة نتيجة أنها كانت تجذب الدول لمسايرتها مقابل وعدها بالجوائز والمكافآت. ويستشهد شويلر بملك فرنسا لويس الرابع عشر، الذي تمكن من تحقيق هيمنته على أوروبا في الفترة(1667-1779)، بواسطة الوعد بتقديم المكافآت للدول التي تنجذب لمسايرته. وبالمثل تمكن نابليون من اقناع الدويلات الألمانية الصغرى (بافاريا، دارمشتات، هيس، بادن، فورتمبيرغ)، بمسايرته مقابل وعدها بالمكافآت، وكون معها إتحاد الراين (1806) كقوة موازية لقوة بروسيا والنمسا[3].

لا ينكر شويلر أن المسايرة مع القوى التعديلية هو سلوك ينطوي على مخاطر ويهدد استقرار النظام الدولي، على عكس الموازنة التي في الغالب تهدف لتحقيق استقراره، ولكن من جانب آخر لا ترتبط المسايرة فقط بالتغيير. فالدول التي تختار المسايرة مع قوى الوضع الراهن، هي بذلك تحقق استقرار النظام ولا تهدف لقلب الوضع الراهن إذا كان يحقق مصالحها. وتختار الدول غالبا المسايرة على الموازنة لأن الأخيرة مكلفة وتتطلب قدرات لكي تحمي الدولة قيمها، لذلك يعد خيار غير مرغوب فيه، وهو ما يجعل الدول تفضل الخيار الأول لأنه يحقق المكسب بأقل التكاليف، وهي حجة تفند فرضية والت ووالتز، التي تفيد بأن الموازنة أكثر شيوعا من المسايرة[4]. هناك عدة حالات مختلفة تختار فيها الدول سلوك المسايرة بهدف تحقيق الربح، وصف شويلر هذه الحالات بموجة المستقبل؛ مسايرة إبن آوى؛ تأثير وعدوى قطع الدومينو المتساقطة، والتكدس على عربة المنتصر.

أولا، **مسايرة ابن آوى** (Jackal Bandwagoning)، شبه شويلر الدولة التعديلية التي تنجذب إلى التحالفات التعديلية القوية بـ"ابن آوى" وهو تشبيه مستعار من حقيقة أن ابن آوى يساير ويتبع

[1]Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, p.126.
[2]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.87.
[3]Ibid, p.89.
[4]Ibid, p.93.

الأسد، وبالتالي، هي قوى انتهازية تسعى إلى الكسب من غنائم النصر. وهنا يقسم شويلر القوى التعديلية إلى صنفين، الصنف الأول، وهي "الدول التعديلية ذات الأهداف غير المحدودة"، وهي عادة القوى التي تجذب الدول لمسايرتها. في الغالب هي القوى العظمى التعديلية التي تسعى إلى قلب الوضع القائم. والصنف الثاني يمثل "الدول التعديلية ذات الأهداف المحدودة"، وهي قوى أقل قوة تسعى إلى التوسع والربح من خلال المسايرة الهجومية (Offensive Bandwagoning) مع التحالف التعديلي. بحيث يدعم الشريك التعديلي الأقل قوة، الأهداف التوسعية للقائد التعديلي والأخير يضمن للأول المكسب مقابل أن يفي بتعهده الذي يقضي بأن لا ينضم إلى التحالف المعارض[1].

ثانيا، يشير شويلر إلى نوع ثاني من المسايرة، وهو التكدس على عربة المنتصر (Piling-on Bandwagoning)، يرتبط هذا النوع بنهايات الحروب، أي عندما تتضح نتيجة الحرب، تتسابق وتهرول الدول للاصطفاف مع الجانب الرابح، في حالة أشبه بالتكدس أو التراكم، لأن الكل يريد أن يستفيد من الوضع الجديد. المكسب من الغنائم هو المحرك لهذا النوع من المسايرة. وكذلك يرى شويلر أن الدول تساير المنتصر لضمان أمنها، وخوفا من أن تُعاقب لعدم ابداء خيارها المعارض للخاسرين. يربط شويلر هذا النوع من المسايرة بسلوك "مسايرة ابن آوى" وهو شكل من أشكال "تمرير الدور المفترس "(Predatory Buck-Passing). بمعنى تنحاز القوى التعديلية الأقل قوة من الجانب التعديلي الذي بدأت تتضح خسارته، إلى الجانب الرابح خوفا من العقاب وطمعا في المكسب. وهذا ما أظهرته العديد من الأمثلة التاريخية. على سبيل المثال، يقول شويلر: " انتهت حروب نابليون عندما انحازت السويد، والنمسا، وإسبانيا، وبعض الدول الألمانية، والإيطالية، إلى جانب بروسيا وبريطانيا وروسيا في اللحظة التي بدت فيها هزيمة نابليون مؤكدة"[2].

ثالثا: **موجة المستقبل** (Wave of The Future)، يقصد شويلر بموجة المستقبل هو التوقع الذي تحمله الدول عن فوز أحد القوى العظمى في المستقبل. بالتالي بناءً على ذلك تساير الدول الجانب الذي يُتوقع أنه سيفوز. وإرتبط هذا النوع من المسايرة في فترة الحرب الباردة، أين أظهرت العديد من الدول بما فيهم دول العالم الثالث ميولا لمسايرة الاتحاد السوفييتي ظنا منها أنه سيكون موجة المستقبل. بينما أدت نهاية الحرب إلى تغيير وجهة المسايرة من الكتلة الشيوعية التي تراجعت وأفل نجمها، إلى الكتلة الديمقراطية (الليبيرالية) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أخيرا، أشار شويلر إلى نوع آخر من المسايرة، وهو **عدوى أو تأثير الدومينو** (The Contagion or Domino Effect)، في هذه الحالة يحاول شويلر أخذ هذه الاستعارة ليطابقها مع ديناميكية المسايرة، بمعنى أي ترتيب ناتج من تأثير القوى العظمى خارجيا على المناطق الإقليمية سيؤدي إلى

[1]Ibid, pp.93-94.
[2]Ibid, p.95.
[3]Ibid, p.97.

تحريك المسايرة. سواء كانت ثورات تنتشر عدوى مسبباتها في المنطقة، أو تحول في طبيعة العلاقة الصراعية بين قوى تتنازع وجوديا من معادلة العداء إلى الصداقة. الوضع الأول تؤدي ديناميكية المسايرة فيه إلى زعزعة الاستقرار، بينما الوضع الثاني تفرز المسايرة فيه نمطا جيواستراتيجيا جديدا تحركه المصالح المتبادلة، ويؤول إلى الاستقرار نسبيا. يستشهد شويلر باتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (إتفاقية الأرض مقابل السلام سنة1993)، إذ لاحظ بناءً على تصريح أحد القادة الإسرائيليين "أن بعض الدول العربية سعت إلى ترتيب مماثل مع إسرائيل"[1]. وبالفعل، قفزت الأردن بعد عام واحد فقط من توقيع اتفاقية السلام إلى العربة الجديدة، كان قرار القيادة الأردنية بمسايرة إسرائيل وحلفائها الغربيين يحركه توقع نيل المكاسب المادية[2]. كون الأردن عانى كثيرا من قرار اصطفافه مع العراق، بدى له هذا الوضع الجديد بمثابة الرافعة التي تضمن له الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وكذلك تضمن "استعادة الدور الإقليمي البارز الذي فقده في الفترة المريرة التي مر بها أثناء وبعد حرب الخليج سنة 1991 "[3]. وبذلك يثبت شويلر حجته المعاكسة للمنطق الوالتزي. من خلال هذه الأنواع المختلفة من المسايرة يؤكد شويلر أن المسايرة كانت أكثر شيوعا من الموازنة، وأنها خيار للربح وليس للأمن[4].

وهذا ما قاد شويلر إلى طرح نظرية بديلة سماها ميزان المصالح، تهدف هذه النظرية في المقام الأول إلى "إعادة الدولة التعديلية إلى دراسة التحالفات"[5]. وهي نظرية تنظر في مصالح الدول سواء الدفاعية أو الهجومية. يعيد شويلر من خلال نظريته إحياء البؤرتين التوأم في الواقعية الكلاسيكية وهي **قوة** الدولة و**المصلحة**[6]. بحيث تناقش نظريته البديلة الحجة المركزية على مستويين، أولا، على مستوى الوحدة؛ ويشير مفهوم ميزان المصالح إلى "التكاليف التي تكون الدولة على استعداد لدفعها من أجل الدفاع عن قيمها بالنسبة إلى التكاليف التي ترغب في دفعها لتوسيع قيمها". أما على المستوى النظمي؛ يشير مفهوم ميزان المصالح إلى "القوة النسبية لدول الوضع الراهن والدول التعديلية"[7]. إذن؛ ميز شويلر في نظريته بين أهداف ومصالح الدول التعديلية والدول الراضية على **مستوى الوحدة**. حيث قسم أنواع الدول إلى أربعة أنواع، النوع الأول والثاني وهم الدول الراضية التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم. وفي الغالب تقدر ما تمتلكه أكثر

---

[1] صرح أوري سافير مسؤول الخارجية الإسرائيلية الذي قاد الفريق الإسرائيلي في المفاوضات السرية مع منظمة التحرير الفلسطينية في النرويج:" مع كل هذا التقدم، يبدو أن الجميع في المنطقة يبذلون جهدا للانضمام إلى هذه العربة الجديدة". مُقتبس في:

Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.99.

[2] محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، مرجع سابق، ص.344.

[3]Curtis R. Ryan, *Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy* (Florida: University Press, 2009), p.162.

[4]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances…,* Op.Cit, p.61.

[5]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p. 99.

[6]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.74

[7]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.99.

مما تشتهيه. والنوع الثالث والرابع يمثل الدول التعديلية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم، وهي قوى تقدر ما تشتهيه أكثر مما تملكه[1].

أولا؛ **الدول الراضية "المشبعة"**. وهي دول الوضع الراهن التي تكلم عنها والتز في نظريته، التي تسعى إلى الدفاع عن الوضع الراهن ومستعدة لدفع تكاليف باهظة لحماية قيمها الحالية. وقد تسعى لزيادة قيمها ولكن بثمن ضئيل. ويندرج تحت هذا التصنيف نوعين من الدول؛ الدول **الأسود** (Lions) وهي القوى العظمى التي أسست النظام الدولي، وتتمحور مصلحتهم في الدفاع عليه من خلال موازنة ومحاصرة الدول التعديلية التي تسعى إلى تغييره[2]. أما النوع الثاني فهي الدول **الحملان** (Lambs) وهي الدول التي "ستدفع تكاليف منخفضة فقط من أجل حماية قيمها أو توسيعها". لأنها ضعيفة من حيث القدرات والقوة، وكذلك قد تكون من الدول التي تعاني انقساما مجتمعيا ولها العديد من المشاكل الداخلية. مثل التجزؤ النخبوي، والطائفية، وضعف النظام، وعدم قدرته على اختراق المجتمع من أجل التعبئة والإستخراج. تؤدي هذه العوامل مجتمعة بالحملان إلى اتباع سياسة خارجية حذرة تسعى من خلالها إلى حفظ الذات. بمعنى ليس لها أهداف وحدوية أو طموح للتضحية بأمنها من أجل توسيع قيمها. ستتبع هذه الدول الضعيفة إما استرضاء القوى العظمى والقفز إلى عربتها، أو الحياد، أو الاختباء، أو المسايرة مع موجة المستقبل، أو مسايرة الدومينو[3].

ثانيا؛ **الدول التعديلية "غير المشبعة"**. وهي الدول المستعدة لدفع تكاليف باهظة لتوسيع قيمها، تكون في الغالب قوى غير راضية. يميز شويلر بين نوعين من الدول التعديلية، النوع الأول وهي **الذئاب**(Wolves)؛ وتمثل الدول المفترسة التي تقدر ما تشتهيه أكثر مما تمتلكه، هذه الدول يقودها قياصرة مجانين. يصفهم شويلر بالمرضى الميؤوس من شفائهم مثل هتلر، ونابليون، ولويس الرابع عشر. بينما النوع الثاني من الدول التعديلية هي **ابن آوى**(Jackals)، وتمثل الدول التي "ستدفع تكاليف باهظة للدفاع عن ممتلكاتها لكنها ستدفع تكاليف أكبر لتوسيع قيمها". ما يميزها عن الدول المفترسة أنها لا تهوى المخاطرة وتعتمد على تمرير الدور المفترس. بمعنى تساير التحالف التعديلي لتحقيق المكاسب، لكن إذا شعرت أن هذا التحالف على وشك الخسارة، تنحاز بسرعة إلى جانب الأسود (دول الوضع الراهن)، لذلك هي قوى تعديلية إنتهازية[4].

---

[1]Ibid, p.100.

[2] يجادل شويلر بأنه إختار تشبيه القوى العظمى بالأسود، بناءً على النصيحة التي قدمها ميكيافيلي للأمير، والتي حاكى فيها الأسد والثعلب. يقول ميكيافيلي:" يجب على الأمير أن يعرف جيدا كيف يتصرف كوحش. يجب أن يقلد الأسد والثعلب، لأن الأسد لا يستطيع أن يحمي نفسه من الفخاخ، والثعلب لا يستطيع أن يدافع عن نفسه من الذئاب. لذلك يجب أن يكون المرء ثعلبا حتى يتعرف على الفخاخ، وأسدا لتخويف الذئاب". مُقتبس في:

Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.101.

[3]Ibid, pp.101-102

[4]Ibid, p.103.

على **مستوى النظام الدولي**، يكمن الاختلاف بين نظرية والتز لميزان القوى، ونظرية ميزان المصالح في أن الأخيرة تفترض أن "التغيرات في مصالح وأهداف الدول يمكن أن تغير ديناميكيات النظام واستقراره بشكل جذري". بينما يفترض والتز أن الأنظمة ذات القطبية تتصرف بشكل مشابه بالرغم من الاختلاف في مصالح الدول[1]. يرفع شويلر مصلحة الدولة في منزلة واحدة مع توزيع القدرات التي يأخذها والتز كشرط لتمييز الأنظمة القطبية. بمعنى من خلال توزيع القدرات، تبرز القوى الرئيسية في النظام، التي تشكل أقطاب ثنائية أو ثلاثية أو متعددة. بينما يعامل شويلر متغير **مصلحة الدولة** كمحدد بارز من خلاله يمكن التمييز بين قوى الوضع الراهن، والقوى التعديلية[2]. إذ يعتقد شويلر "أن توزيع القدرات، في حد ذاته، لا يحدد استقرار النظام. والأهم من ذلك هو الأهداف والوسائل التي ستستخدم من أجلها تلك القدرات. بمعنى، هل سيتم توظيف تلك القدرات لإدارة النظام أو تدميره؟" ويضيف أن " استقرار النظام يعتمد على التوازن بين القوى التعديلية وقوى الوضع الراهن". بمعنى يرتبط استقرار النظام بما إذا كانت قوى الوضع الراهن أقوى من القوى التعديلية. والعكس الصحيح، عندما تكون الدول التعديلية أو التحالف التعديلي أقوى من المدافعين عن الوضع الراهن، سيخضع النظام إلى التغيير في النهاية"[3].

لذلك يصف شويلر الدول التعديلية **بالمحركات** الرئيسية للتحالف، لأنها هي من تبادر بالحرب. وترد قوى الوضع الراهن بتشكيل التحالف المضاد، لذلك هي "**المفاعلات**". تختلف قوى الوضع الراهن عن القوى التعديلية، في أن الأخيرة تستخدم القوة العسكرية للتغيير والتوسع، والمكاسب من الحرب بالنسبة لها تفوق التكاليف. بينما دول الوضع الراهن تقدر ما تمتلكه ولا تسعى إلى توسيع قيمها بالقوة العسكرية، لأن تكاليف الحرب تفوق المكاسب، "لذلك هي معززات للأمن وليس معززات للقوة"[4]. وبالتالي تجذب قوى الوضع الراهن الدول التي تشاركها نفس هذه الأهداف، بينما تجذب التحالفات التعديلية، الدول التي تشاركها أهداف توسعية[5].

إذن تتبنى الدول أهداف تعديلية إذا كانت المكاسب تفوق تكاليف الحرب. لكن شويلر يرى أن هذا ليس الشرط الوحيد، الذي من خلاله تنخرط الدول في الحرب لتغيير الوضع الراهن. يجب أن يبحث المرء في المتغيرات الداخلية للدولة التي قد تسهل من هذا الهدف أو تقيده. بمعنى قد تكون الدولة تتوقع نيل المكاسب بشكل مؤكد، لكن متابعتها لهذا الهدف يتوقف على مدى استفادة المجموعات الداخلية المتنافسة والقوى المجتمعية من هذه المكاسب. لذلك يعود شويلر من خلال هذه النقطة إلى التأكيد على أن القوة العسكرية لا تكفي لتقرر من خلالها الدولة تبني مساعي

[1]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.76.
[2]Ibid, pp.76-77.
[3]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.104.
[4]Ibid,
[5]Randall L. Schweller, "Tripolarity and The Second World War…", Op.Cit, p.83.

توسعية. يلعب الاجماع النخبوي، مثلا، دور محوري في تقرير وتحديد مصلحة الدولة التعديلية[1]. وهو ذات التفسير الذي قدمه دافيدسن، بشأن قرار موسوليني بتبنيه سياسة خارجية توسعية. إذ أثرت المجموعة القومية الداخلية بشكل كبير على قراره بالمضي بإيطاليا إلى الاصطفاف مع التحالف التعديلي بقيادة هتلر[2].

من خلال هذه الافتراضات التي قدمها شويلر في نظريته، يمكن تفسير لماذا تبنت قطر سياسة خارجية تعديلية؟ شكل متغير المصلحة والأهداف السياسية المشتركة، وتراجع متغير قوة دول الوضع الراهن، الفرصة للنخبة القطرية بإستغلال هذه النافذة التي فُتحت، لتقود رياح التغيير في النظام الإقليمي العربي. بحيث رأت قطر أن مصلحتها وأهدافها تتوافق مع القوى التعديلية في المنطقة. بينما من جانب آخر، رأت دولة الامارات العربية المتحدة، أن أهدافها ومصالحها تتوافق مع قوى الوضع الراهن. مما جعلها تقود هي الأخرى الثورة المضادة للحفاظ على الوضع القائم. المفارقة هنا أن هذه الدول الصغرى صنفها شويلر في خانة الدول الحملان التي تسعى فقط إلى الحفاظ على بقائها. بيد أن تحركاتها الخطيرة هي الأخرى لا تتوافق وتصنيفها بدول ابن آوى، لأن الأخيرة لها أهداف محدودة ولا تهوى المخاطرة وتعتمد فقط على تمرير الدور المفترس. بحيث تقتنص الفرص التي تكسب منها من خلال مسايرة إما الأسود (دول الوضع الراهن) أو مسايرة الذئاب (الدول التعديلية). بينما السياسات الخارجية الهجومية لكل من قطر والإمارات العربية المتحدة، أظهرت ميلا شديدا للمخاطرة، إلى الحد الذي يتوافق وتصنيفها بالدول الذئاب، التي تتبنى أهداف غير محدودة ومستعدة لدفع تكاليف باهظة لتوسيع قيمها حتى ولو استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية وتعريض بقائها للخطر. لذلك هي دول ليست انتهازية وليست راكب مجاني. وتجدر الإشارة إلى، أن الإمارات لعبت الدورين، دولة وضع راهن، ودولة توسعية في الوقت نفسه، كما سنرى في الجزء القادم.

قدم شويلر سلوك المسايرة كاستراتيجية لتحقيق الربح وليس الأمن. نتفق معه في كون أنها استراتيجية تحالفية تضمن تحقيق المصالح المشتركة بين القوى التعديلية. لكن تفسير السياسة الخارجية التعديلية القطرية بالإعتماد على افتراضات نظرية ميزان المصالح لا تكفي وحدها. بدليل، أن السلوك التعديلي الذي انتهجته قطر أوقعها في فخ تحالف مضاد من طرف قوى الوضع الراهن، حيث كاد هذا التحالف أن يقضي على دولة قطر من خلال مخطط عسكري كان يهدف لإسقاط نظامها المُحاصر. وهي نتيجة متوقعة في أدبيات التحالف. لكن ما هو غير متوقع فعلا، أنها نجت بأعجوبة من مخطط للغزو، وخرجت من الحصار مُنتصرة على خصومها. لذلك أضيف تصنيف خامس لنظرية شويلر وهي أن قطر غزالة صعبة الصيد والافتراس. صحيح ستساعدنا افتراضات

[1]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances…,* Op.Cit, p.61.
[2]Jason W. Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy", Op.Cit, p.157.

نظرية ميزان المصالح في مقاربة وتفسير السياسة الخارجية القطرية التعديلية في النظام الإقليمي العربي. لكن **صمودها** في وجه التحالف الرباعي يتطلب نموذج نظري آخر يفكك هذا اللغز.

المبحث الثاني: "ميزان الإدراك" مقاربة لتفسير السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى

نادى العديد من العلماء وفي فترات تاريخية مختلفة، بضرورة مراجعة الأطر التحليلية الغربية. خاصة التقليد الواقعي الذي لم تعد افتراضاته المركزية، تفسر ديناميكية الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية[1]، مثل، توزيع القدرات وممارسة القوة. فمنهم من رأى أن عدم قدرة الواقعية على تفسير التفاعلات الاستراتيجية بين الدول العربية، والإنقسام في السياسة العربية. ليس نتاج تجاهل النظرية للمنطقة وإنما هي "عيوب نظرية شديدة"[2]. بحيث اتجهت اهتمامات البعض الآخر منهم، في الآونة الأخيرة، إلى تجاوز هذه العيوب من خلال البحث ورصد الأسباب الحقيقية لمجمل السياسات الخارجية العربية، عبر الدراسة الميدانية، وذلك، بهدف تقديم نماذج نظرية تتناسب وخصوصية المنطقة. مثل، المساهمة النظرية "التوازن الشامل" (Omnibalancing)التي قدمها ستيفن دايفيد Steven David حول شرح أنماط اصطفافات دول العالم الثالث[3].

كان المحرك الأساسي لهذه الدعوة هو ما دعاه كل من مايكل بارنيت وجاك ليفي "بالصمت النسبي لهذه الأدبيات التقليدية بشأن دول العالم الثالث" وتحديدا المنطقة العربية[4]. خاصة ما تعلق بجانب التحالفات والاصطفافات العربية، حيث شكل هذا الموضوع أحد أبرز النقاشات، التي نالت نصيبا لا بأس به من الاهتمام التنظيري. والسبب يعود كونها من أعقد المواضيع وأغربها، نتيجة ما أظهرته السياسات الخارجية العربية البينية من ديناميكية، إلى الحد الذي عجزت فيه الأدبيات الغربية المتخصصة من ضبط والتحكم في الأدوات التحليلية المناسبة لتفسير هذا التعقيد. مثل التغير الشديد في طبيعة العلاقات بين الحلفاء والأعداء، بحيث يتغير الحليف بين ليلة وضحاها

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى؟ نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد:44، ص.25-86.

[2]Gregory Aftandilian, *The New Arab Regional Order: Opportunities and Challenges for U.S. Policy* (U.S.A: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, 2015), pp.9-11. ; Michael N. Barnett and Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt", Op.Cit.,

[3]Steven R. David, "Explaining Third World Alignment", Op.Cit, p.233 ; Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics*, Op.Cit, p.241 ; Curtis R. Ryan, *Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy*, Op.Cit, p.3.

[4]Michael N. Barnett and Jack S. Levy, "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt", Op.Cit, p.373.

إلى عدو والعكس صحيح، يصبح العدو حليفا. أو الجانب الهجين الأعدقاء (Frenemy)[1] في الاصطفافات العربية أو ما يصطلح عليه بالتحوط الاستراتيجي. بحيث لا يمكن التمييز إن كانت الدولة تكن عداءً أو صداقة للدولة المُهددة. والجانب الأكثر غرابة والذي يدعوا إلى التمعن حقيقة، في المنطقة العربية، هو تبدل الأدوار الرئيسية في قيادة النظام الإقليمي العربي. بحيث تراجعت أدوار القوى الكبرى لصالح بروز أدوار القوى الصغرى. هذه الأخيرة التي انتهجت سياسات خارجية مليئة بالمغامرة والمخاطرة، ولا تتوافق مع حجمها وتمس بمعضلتها الأمنية كونها تجاور القوى العظمى.

شكل تحرك هذه القوى الصغرى تحديا كبيرا لنظريات العلاقات الدولية. ناقشت الفصول السابقة جانب كبير منه. وخلصت المناقشة إلى أن النظرية الواقعية البنيوية تتراجع قوتها التفسيرية لصالح الواقعية النيوكلاسيكة. كون الأخيرة، أولا، تختص بتفسير السياسات الخارجية للدول الفردية سواء الكبرى أو الصغرى. ثانيا، لأنها أعادت نظرية الدولة إلى مركز التحليل، وفتحت العلبة السوداء لترصد المتغيرات التفسيرية الفاصلة والمسؤولة عن ترجمة الضغوط البنيوية إلى سياسات خارجية دفاعية أو هجومية. إذ اختارت الباحثة بناءً على ذلك، المتغيرات المحلية الفاصلة التي تتناسب وخصوصية السياسات الخارجية للدول الصغرى العربية. وبالمثل انتقلنا لمناقشة نظريات التحالف التابعة للواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية، بهدف رصد الاستراتيجيات التحالفية الممكن توظيفها لشرح أنماط التحالف الخاصة بتحرك هذه الدول. وخاصة السلوك الخارجي التعديلي، الذي يستعصي تفسيره في الواقعية البنيوية. ومرة أخرى تقدم الواقعية النيوكلاسيكية التفسير للسلوك التوسعي من منظور نظرية الدولة.

في هذا الجزء سنقدم الحجة النظرية للأطروحة والمضافة لتلك المساهمات. وهي مقاربة **"ميزان الادراك"** لنشرح من خلالها السياسة الخارجية التوسعية للدول الصغرى. وذلك بالاسقاط على حالة قطر كونها الحالة الأنسب لأنها خاضت سياسة خارجية تعديلية في فترة الثورات العربية. وكذلك صمودها في وجه التحالف الرباعي يجعل اختيارها بدل الإمارات العربية المتحدة أمر لا لبس فيه. مع أنه سيتم تفسير النظرية بذكرهما معا كونهما خاضتا جهود تعبوية واستخراجية لخلق

[1]"يعد مفهوم الأعدقاء (Frenemy) من المفاهيم المركبة، وهو خليط من كلمة عدو، وكلمة صديق. وهو مفهوم مستخدم منذ سنوات طويلة في المجالات الإجتماعية. انتقل هذا المفهوم إلى مجال العلاقات الدولية، لتوصيف سلوكيات الدول في تعاملاتها مع بعضها البعض. أستخدم لأول مرة في 1953، في مقال للصحفي الأمريكي والتر ينشل، في مجلة Nevada State Journalبعنوان": "How About Calling The Russian Our Frenemies ? "

وترى الباحثة أمل صقر في مقالتها التي وضحت من خلالها هذا المفهوم، "أن هناك سمات في حال توفرها في علاقة دولة بكيانات أخرى فإنها تقع ضمن فئة "الأعدقاء"، فوجود هذه السمات تجعل من الصعب أن تلجأ دولة ما إلى تبني علاقة عداء واضحة مع طرف آخر، كما أنها لا يمكنها تبني علاقة صداقة واضحة أيضا". للمزيد حول هذا المفهوم أنظر: أمل صقر،" Frenemy: تراجع ثنائية الأصدقاء أو الأعداء في النظام الدولي"، اتجاهات الأحداث، **المجلد الأول**، العدد:1، أغسطس2014، ص.3.

القوة وتوسيعها على المستوى الإقليمي، إلا أن قطر مثلت المعسكر التعديلي، والإمارات مثلت معسكر قوى الوضع الراهن.

المطلب الأول: مقاربة ميزان الإدراك

تتلخص حجة هذ المقاربة؛ في أن الدول الصغرى تستطيع اتباع استراتيجيات متعددة لتحقيق هدفين في آن واحد؛ أمنها ومصالحها من خلال انتهاج سياسة خارجية توسعية، بحيث توازن إدراكها للتهديدات والفرص. وتُبنى هذه الحجة على مستويات متعددة (محلية، نظمية، إقليمية)، بحيث تبرز المتغيرات المحلية الفاصلة كمتغيرات تفسيرية للأنموذج. ناقش الفصل السابق هذه المتغيرات المُختارة بشكل مفصل، بحيث توصلنا إلى أن إدراك صانع القرار (القوة المُدركة)، وعامل الأفكار (التفكير الاستراتيجي)، هي المتغيرات التفسيرية المركزية للأنموذج. وأن المتغيرات المحلية التالية: علاقة الدولة بالمجتمع، والقدرة الاستخراجية والتعبوية، ومُعدلات القوة الإيجابية (الإجماع النخبوي وبناء التحالف، والتماسك الإجتماعي، قوة النظام)، هي بمثابة مؤشرات على قوة الدولة الصغرى وهي المحركات الأساسية للسلوك الخارجي التوسعي. بعبارة أخرى يتحكم إدراك صانع القرار وتفكيره الاستراتيجي في إدارة هذه المؤشرات بشكل إيجابي، مما يجعلها روافع حاسمة تخدم وتحقق الأهداف الاستراتيجية الخارجية التالية: الأمن، والمكانة والنفوذ، والتوسع الاقتصادي والسياسي والعسكري.

تتشابك هذه المتغيرات على مستوى الوحدة (الموازنة الداخلية)؛ لتُنتج السلوك الخارجي الاستراتيجي (الموازنة الخارجية) على مستويين الاقليمي والنظمي. بحيث ترد الدولة الصغرى على الفرص والحوافز والضغوط البنيوية من خلال اتباع استراتيجيات متعددة في آن واحد. أولا؛ سلوك المسايرة مع القوى العظمى على مستوى النظام الدولي لضمان الأمن والبقاء. بمعنى توفير مظلة أمنية تحقق من خلالها الدولة الصغرى الأهداف الاستراتيجية الأخرى في محيطها الإقليمي. ثانيا؛ موازنة المصالح على المستوى الإقليمي وتبني سياسة خارجية تعديلية (توسعية)، وذلك بتحدي الوضع الراهن واستغلال نوافذ الفرص التي تُفتح والحوافز التي تحقق مصالحها. وهو سلوك استراتيجي محفوف بالمخاطر، لكن تتبعه الدولة الصغرى التي تطمح للتوسع ومستعدة لدفع تكاليف باهظة لتوسيع قيمها.

يتحدى هذا الأنموذج فكرتين أساسيتين كانتا بمثابة الحكمة الراسخة التي ميزت التقليد الواقعي بشكل عام. أولا، محدودية تأثير ونفوذ الدول الصغرى في محيطها الخارجي. وبالتالي، استحالة تبني هذه الدول سياسة خارجية نشطة أو تعديلية. ثانيا، فكرة أن السياسة الخارجية التعديلية هي بالأساس سياسة انتحارية. لأنها تنتهي بالهزيمة وعقاب البنية الدولية من منظور ميزان القوى الوالتزي. لذلك سنثبت من خلال هذا الأنموذج أن هذه الحكمة تتوقف صحتها في حال كانت الدولة

الصغرى تُسيرها قيادة سياسية ضعيفة، وتفتقر للقدرة الاستخراجية والتعبوية، وتعاني من انقسام اجتماعي وتفكك نخبوي. وبالتالي إذا كانت هذه المتغيرات في شكلها الإيجابي تتوفر في الدولة الصغيرة. وخاصة الجانب الشخصي لصانع القرار (إدراكه وتفكيره الاستراتيجي)، فإن هذه الحكمة تتراجع لصالح حجة هذا الأنموذج. سيركز هذا الجزء على مناقشة الفكرة الأولى ونؤجل مناقشة الفكرة الثانية إلى الجزء التالي، أين نثبت من خلال هذا الأنموذج أن الدولة الصغرى تستطيع الصمود ضد مخطط اسقاط النظام، من خلال تبنيها مزيج متعدد من الاستراتيجيات المبتكرة. سيتم تقريب فكرة وحجة الأنموذج بالاسقاط على حالة قطر في الفترة (1995-2022).

الفرع الأول: الموازنة الداخلية على مستوى الوحدة: التفكير الاستراتيجي

إن البحث في أسباب السياسة الخارجية التعديلية للدولة بشكل عام والدولة الصغرى بشكل خاص، يتطلب فتح العلبة السوداء ورصد مجمل التفاعلات بين مكوناتها. إذ أن طموح التوسع وتغيير النظام لا يمكن تفسيره دون الرجوع إلى مستوى الوحدة. هكذا جادل أغلب علماء النيوكلاسيكية[1]. وعلى رأسهم روبيرت غيلبين (أب الواقعية النيوكلاسيكية) الذي رأى أن التغيير في النظام أو ميل الدول للسلوك التوسعي يرتبط بالتكوين الداخلي للدولة من حيث شخصيتها الوطنية؛ وثقافتها السياسية؛ وبنيتها الاقتصادية؛ وطبيعة المجتمع وعلاقته بالدولة[2]. غير أن غيلبين يعتقد وبناءً على دراسات كلاسيكية، أن شخصية صانع القرار تعد عاملا حاسما؛ بحيث لا يمكن تحليل السياسة الخارجية لأي دولة توسعية دون أخذ هذا العامل بعين الاعتبار. يستشهد غيلبين بإحدى هذه الدراسات الكلاسيكية، ويلاحظ أن ثوكسيديس أثبت في دراسته للحرب البيلبينوزية، بأن الشخصية المتناقضة لصناع القرار في كل من أثينا وإسبارطا إنعكست على سياساتهما الخارجية. حيث كانت أثينا دولة نشطة وديمقراطية ومبتكرة. إذ اغتنمت الفرص التي فُتحت في بيئتها الخارجية من خلال تطويرها للقوة البحرية والتجارية، مما أدى ذلك إلى نمو ثروتها وقوتها. بينما فشلت إسبارطا من الاستفادة من الفرص والظفر بنفس الثروة والقوة والسبب يعود لقيود بنيتها المحلية وإخفاق صانع قرارها من محاكاة نجاح أثينا وتطورها[3].

لذلك؛ تعد قطر من الدول الصغرى التي ذاع صيتها واقتنصت المكانة والتأثير إقليميا ودوليا، حيث لم يرتبط هذا البروز والنشاط الخارجي فقط بمواردها من الغاز والبترول. بل لعبت فيها شخصية صانع القرار الدور المحوري. قبل تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الحكم عبر انقلاب أبيض على والده الأمير خليفة آل ثاني في 1995، لم تكن قطر بالكاد تُعرف على المستوى العربي، ناهيك عن المستوى الدولي. لذلك مثل وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، إلى سدة الحكم في

[1]Gideon Rose,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", Op.Cit, p.148.
[2]Robert G.Gilpin, *War and Change inWorld Politics*, Op.Cit, pp.70.
[3]Ibid, P.80-94.

قطر، نقطة بداية لبناء الدولة القطرية كما هي عليه الآن. ارتبط نجاح قطر حقيقة، بتوفر عامل الأفكار والإبداع الذي نسج منه صانع القرار حمد بن خليفة وزوجته الشيخة موزا، العديد من المشاريع الناجحة. التي تجسدت على أرض الواقع وخلقت القوة الاقتصادية، وحولت قطر من الدولة الضعيفة إلى الدولة ذات النفوذ والتأثير الخارجي.

كانت أول هذه المشاريع هو تطوير فكرة الغاز المُسال بعد اكتشاف حقل غاز الشمال. حيث تزامن التخطيط لهذا المشروع بطرح الشيخة موزا فكرة مشروع مؤسسة قطر للتربية والعلوم، الذي يهدف إلى عصرنة التعليم وتحديثه، والإستثمار فيما يعرف "**بالاقتصاد القائم على المعرفة**". وذلك باستضافة قطر لفروع من الجامعات الغربية الأكثر تطورا وعصرنة. لم يرفض الأمير حمد فكرة زوجته وإعتبر أن بداية أي نهضة تتطلب الاستثمار في العقول لأنه هو الاستثمار الحقيقي. ووازن بين مشروعه للغاز المُسال الذي كان يتطلب ميزانية ضخمة، ومشروع زوجته، في الوقت الذي كانت قطر تمر بأزمة ديون خانقة. في مقابلة لها مع الإعلامية خديجة بن قنة شرحت الشيخة موزا الصعوبات التي واجهتها هي والأمير حمد في بداية نهضة قطر، حيث أشارت إلى أن إيمانهم (النخبة القطرية) بهذه الأفكار جعلهم يتغلبون على مختلف العقبات. صرحت الشيخة موزا ما يلي:

" لقد أدركت في تلك المرحلة؛ "مرحلة بناء دولة قطر الحديثة أننا نواجه تحديا وطنيا في قضية التعليم، وأنه لابد من إحداث تغيير جذري في المنظومة التعليمية، وأننا بحاجة إلى توفير تعليم متقدم وذي جودة، مبني على التحليل المنطقي والإستنباط العقلي الذي عرفته الحضارات العربية السابقة وتُطبقه الحضارات الغربية. وفي الوقت نفسه الحفاظ على تراثنا ولغتنا وهويتنا الوطنية (....) مسألة بناء ثقافة البحث العلمي شكلت تحديا حقيقيا، لكننا نؤمن بأن **الابتكار** هو أساس فلسفة مؤسسة قطر، أردنا أن تكون هذه المؤسسة حاضنة للعلماء والباحثين والمبتكرين والمخترعين العرب وغيرهم من كافة أنحاء العالم"[1].

كان لنجاح مشروع صناعة الغاز المُسال، أثر كبير على التحول السريع في الاقتصاد القطري من الركود إلى الريادة. حيث "أصبحت قطر أكبر منتج له في العالم بطاقة إنتاجية تبلغ 79 مليون طن سنويا، ومرشحة للزيادة إلى 126 مليون طن بحلول 2027، وصارت تهيمن على 25 بالمئة من سوقه في العالم"[2]. وتحولت إيرادات هذا المشروع إلى تمويل مؤسسة قطر؛ حيث قُدرت ميزانية تكلفة الفروع الستة للجامعات الأمريكية في المدينة التعليمة بقطر، بحوالي، 320مليون دولار سنويا[3]. شكلت هذه الرؤية "الاستثمار في التعليم" اللبنة الأولى والأساسية لنهضة قطر وحداثتها، حيث

[1] "قصص من مؤسسة قطر لم تحكى بعد"، **مؤسسة قطر**، شوهد في: 2022/12/25، على الموقع الالكتروني:
https://www.qf.org.qa/ar/stories/hh-sheikha-moza-gives-unique-insight-into-how-qatar-foundation-went-from

[2] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا**، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.104.

[3] Abdullah Baabood, "Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations", *IAI Working Papers*, Vol.17, No.36 (December, 2017), p.17.

اعتبرها البعض الرافعة التي حققت لقطر الريادة في التعليم والتنمية والعلوم والثقافة عالميا وإقليميا[1]. واصلت الشيخة موزا والأمير حمد مشروع الحداثة، حيث تحول الأمير حمد بعد تمتين الأساس الاقتصادي والأساس العلمي والمعرفي، إلى فكرة أخرى أكثر تأثيرا وقوة. وهي الأساس الاعلامي حيث طرح فكرة قناة الجزيرة، التي تزامن التخطيط لإنشائها مع تعصب السعودية من قناة BBCحيث طردتها من القمر الاصطناعي السعودي. اغتنم الأمير حمد هذه الفرصة وطلب من فريق القناة الجديدة أن يستضيفوا عشرات الصحفيين ممن فقدوا وظائفهم وضمهم إلى قناة الجزيرة[2]. بغض النظر إن كانت هذه الخطوة تسعى إلى محاكاة جيرانه السعودية والإمارات العربية، السباقين لامتلاك قنوات إعلامية تخدم أجنداتهم السياسية الخارجية. فإن فكرة الأمير حمد كانت تهدف ليس فقط للمنافسة وإنما كانت تهدف لأن تكون السلاح ذو الحدين. بمعنى الواجهة تخدم الإعلام العربي وترتقي بحرية التعبير والصحافة كما روج لها الأمير حمد، أما الجانب الخفي فكان أعظم. إذ تحولت القناة إلى منبر يهدد الأمن الداخلي للدول العربية. يعترف وزير الخارجية السابق حمد بن جاسم بأن القناة "خلقت لهم المشاكل من أول يوم"، يقول في إحدى مقابلاته:

" أنشأنا القناة بفكرة الأمير حمد، وصممنا شعارها في مكتبي(...) الأمير لديه أفكار ثورية ويؤمن بحرية الاعلام. لكن أفكاره تسبب لنا إشكالية ونسعى دائما إلى تلطيف هذه الأفكار(...) زار الأمير القناة الفضائية قبل ساعة من انطلاقها وقال للصحفيين: 'هنا لا توجد حدود أكتبوا ما تمليه عليه ضمائركم. (...) صارت القناة مهمة إلى الحد الذي أصبحت مُتابعة من طرف مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية 24/24ساعة. لكنها خلقت لنا المشاكل من أول يوم"[3].

ولكي تكون أفكاره الثورية ذات مصداقية؛ تحول الأمير بعد تأسيس قناة الجزيرة، إلى طرح فكرة تبني الأنموذج الليبيرالي، ودمقرطة الحياة السياسية وهو ما شكل تحديا صعبا بالنسبة للإمارة الصغيرة، التي يغلب عليها الطابع القبلي. لكن الثنائي المعاصر، الأمير حمد والشيخة موزا استطاعا التغلب على إشكالية الحداثة في مواجهة التقليد، وابتكرا نمطا متميزا يوازن ويزاوج بين العصرنة والحداثة والتقليد والقبلية، مع التركيز على الهوية الإسلامية والعربية كهوية أساسية لا يمكن الانفصال عنها في مشروع الحداثة. أفرز هذا التوازن الدقيق هوية قطر الفريدة من نوعها. وهذا ما أشارت إليه الشيخة موزا في حوار لها مع الباحثة دانة حرمانDanna Harman ، قالت: " يميل

[1]Crystal A. Ennis, " Reading Entrepreneurial Power in Small Gulf States: Qatar and the UAE ", Op.Cit, p.784.

[2]The Economist, "Why Al Jazeera is under Threat", accessed on 25/11/2022, at: https: //www.economist.com/middle-east-and-africa/2017/07/01/why-al-jazeera-is- under-threat.

[3] "مرحلة تأسيس قناة الجزيرة"، الصندوق الأسود، **القبس**، بُثت المقابلة في: 2022/02/09، شوهد في: 2022/12/27 على الموقع الإلكتروني:

https : //www.youtube.com/watch?v=-pu9NGvcYYw

الناس إلى الاعتقاد بأنه لكي تكون حديثا عليك أن تنفصل عن تراثك، لكن هذا ليس صحيحا. وهذا ما نحاول اثباته"[1].

تجدر الإشارة إلى أن الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، تخرج من الأكاديمية العسكرية البريطانية ساندهيرسيت. في سنة 1972بدأ مشواره المهني في الجيش القطري برتبة لواء. وفي سنة 1977 عينته الأسرة الحاكمة وريثا للحكم، نظير حنكته السياسية. في هذه المرحلة بالتحديد بدأت بوادر التغيير وفكرة الانقلاب تُسيطر على ولي العهد الذي لم تعجبه سياسة والده، حيث استغل فرصة التعديل الوزاري لسنة 1989 ثم تعديل آخر سنة1992، ليُقرب العديد من حلفائه إلى دائرته من خلال تنصيبهم في وزارات رئيسية في مجلس الوزراء[2]. وبذلك، استطاع الأمير حمد بن خليفة وضع حد للانقسام المرير الذي كان يميز آل ثاني قبل توليه الحكم. فتخلص من الحرس القديم وإستبدله بمجموعة من أفراد الأسرة الأصغر سنا والمتقاربة معه في التفكير[3]. هنا برز الضلع الثالث في النخبة القطرية، وهو الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، الذي يُعتبر الذراع الأيمن للأمير حمد ومهندس ومنفذ السياسة الخارجية القطرية من 1995إلى غاية 2013. دهائه السياسي وقدرته على المناورة السياسية جعلت الأمير حمد يفوضه في العديد من الملفات. على سبيل المثال؛ يقول الوزير السابق في احدى مقابلاته:" صرح الشيخ زايد في مصر؛ بأن تعداد سكان قطر لا يتجاوز سكان حي من أحياء مصر السكنية. طلب مني الأمير حمد بأن أرد على هذا التصريح بشكل إيجابي. فكان ردي هو: الشيخ زايد والدنا جميعا"[4].

ساهم هو الآخر في نهضة قطر، كونه رجل أعمال، حيث طرح فكرة شركة الخطوط الجوية القطرية، ومول المشروع بتشجيع من الأمير حمد بن خليفة، كمحاكاة لتجربة شركات الطيران الإماراتية. يقول الشيخ حمد بن جاسم: " دبي كانت أنموذج قمنا بمحاكاته"[5]. حيث أضحت "القطرية للطيران" من أقوى الشركات عالميا وأصبحت تحمل العلامة التجارية المميزة لقطر. كما دخلت في منافسة حادة مع شركات الطيران الإمارتية؛ حتى باتت هذه الشركات الخليجية المتنافسة، المحدد الرئيسي لخريطة الطيران العالمية. كما تمكنت الشركات الثلاث، الخطوط الجوية القطرية، وطيران الإمارات في دبي، وشركة الإتحاد للطيران في أبوظبي، من اقتناص الريادة

---

[1]Danna Harman, "Backstory: Qatar Reformed by a Modern Marriage", *Christian Science Monitor*, 6/3/ 2007, accessed on 09/11/2022, at: https://www.csmonitor.com/2007/0306/p20s01-wome.html.

[2]Esra Cavusoglu, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership", *Turkish Journal of Middle Eastern Studies*, Vol.7, No.1 (Jun, 2020), p.85.

[3]Mahran Kemarava, *Qatar: Small State, Big Politics* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2013), p.129.

[4] "مقابلة الوزير السابق حمد بن جاسم عبر برنامج الحقيقة"، **تلفزيون قطر**، بتاريخ، 2017/10/25، شوهد في: 2022/12/4. على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=bBZph3LVs5g

[5] المصدر نفسه.

من شركات الطيران الأمريكية[1]. هذه الأخيرة التي رفعت شكوى قانونية ضد قطر والإمارات العربية، لأنها تسببت في تعريض ملايين الوظائف الأمريكية للخطر. والشكوى تمثلت في أن كل من قطر والإمارات العربية المتحدة انتهكتا إتفاقية الأجواء المفتوحة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية[2]. حيث هناك من يرجح سردية أن هذه المنافسة هي أحد أسباب الأزمة الخليجية 2017، أو كما دعاها البعض "بحرب تكسير الأجنحة".

تميز الأمير حمد بن خليفة عن والده، بحب المخاطرة والمجازفة، وهذا ما أشار إليه مقربيه[3]، حيث كان الأمير حمد يحمل مشروعا تغييريا طموحا قوبل بالرفض من طرف والده، الذي رأى أن هذه الأفكار تحمل فناء دولة قطر. كون الأمير الوالد، كان شديد الولاء للمملكة العربية السعودية، لذلك بعد تولي ابنه الحكم، لجأ مباشرة إلى السعودية وحلفائها من أجل مساعدته على العودة إلى الحكم. إذ ساند محاولة الانقلاب الفاشلة على ابنه، الذي خططت له السعودية والإمارات والبحرين ومصر في 1996. مثلما رأينا في الفصل السابق؛ تؤثر المعتقدات الرئيسية التي يحملها صانع القرار على نوع القرارات التي يتخذها في الحكم. لذلك تمثل الفترة التي مكث فيها الأمير حمد في بريطانيا والتي اكتسب فيها مجموعة من المعارف الحداثية، اللبنة الأساسية التي كونت مع خبرته ومهارته السياسية، النسق العقيدي، الذي بلور من خلاله مجمل أفكاره وتوجهاته السياسية. حيث يبدوا من خلال المقارنة بين فترتي حكمه وحكم والده، أن النسق العقيدي الذي يحمله الشيخ خليفة يختلف عن النسق العقيدي الذي يحمله ابنه. من حيث العقائد الفلسفية ونظرتهم للحياة السياسية وكيفية بلورة العقائد الأدائية (الإستراتيجيات) للسياسة الداخلية والخارجية، وكذلك التصور الذي يحملانه عن طبيعة العدو الخارجي. في حين يتضح من خلال ذلك أن الشيخ خليفة يدين بالولاء لجيرانه من منظور التماسك القبلي والمصير المشترك، يرفض ابنه في المقابل، هذا المنظور ويرى عكس ذلك، هم بالنسبة إليه مجموعة من الخصوم يحملون رؤى وأهداف توسعية تسعى لتقويض سيادة قطر. بناءً على المساعي المشتركة والمعلنة للدول الأربعة بمحاصرة الطموح الخارجي للأمير الجديد.

---

[1]Kristian Coates Ulrichsen, " Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring", Op.Cit, p.7.

[2]Shea Byom, *Open and Fair Skies: A Level Playing Field for American Workers* (A Thesis Submitted to University of North Dakota, North Dakota, 2021), pp.11-15.

[3] إعتمدت الباحثة في تحليلها للسياسة الخارجية القطرية على تحليل ورصد الخطابات الرسمية المسجلة والمرئية للنخبة القطرية، وقدمت الملاحظات بناءً على رصد 40 مقابلة وخطاب رسمي من خلال تقنية تحليل المضمون. بالإضافة إلى فيلم وثائقي يحقق في خلفية الإنقلاب الفاشل في 1995، بعنوان "ما خفي أعظم" أين قدم هذا التحقيق وثائق سرية مسربة من المخابرات مع اعترافات لدبلوماسيين وأفراد من المخابرات والشرطة الذين جندتهم الإمارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين ومصر للانقلاب على النظام القطري.

بينما نلاحظ أن فترة حكم الأمير تميم تميزت بالاستمرارية على نهج والده ولم تشهد تغيير يذكر، وخاصة ما تعلق بالتصور تجاه طبيعة العدو والعقائد الأدائية. والسبب يعود ربما إلى تأثير الشيخة موزا على ابنها. حيث يبدو أنه كان لها الأثر البارز في توريث النسق العقيدي الذي يحمله زوجها إلى ابنها الأمير تميم. الذي كان قريبا من دائرة الحكم وشارك في العديد من الملفات من بينها أنه كان صاحب فكرة استضافة كأس العالم في قطر. وهذا ما يتضح في خطابه الرسمي فور تنصيبه أميرا على قطر، إذ حملت الكلمات والعبارات المستترة في خطابه تعبيرا عن طبيعة العدو الخارجي، حيث أخفت تلك العبارات والكلمات الإشارة لدول الانقلاب الأربعة، الذين واصلوا بعد توليه الحكم رسميا، بالتخطيط مجددا لإسقاط النظام القطري. وهذا مقتطف من الخطاب:

"لقد تحولت قطر من دولة بالكاد يُعرف موقعها في الخريطة، إلى فاعل رئيسي في الاعلام والسياسة والاقتصاد والرياضة على مستوى العالم. وهذا الواقع الجديد قد يُبهر الأنظار، **فيفقد البعض توازنهم**، من بلاغة المديح والإطراء، وهو من جهة يُثير **حسد الحاسدين فيُسيئون** لقطر ولأهلها ظلما وبهتانا"[1].

لذلك شكل الاجماع النخبوي القطري أحد ركائز السياسة الخارجية. بعد صدها مؤامرة الانقلاب في1996، تحولت النخبة القطرية إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بشكل جذري. حيث مثلت أزمة الانقلاب مع حرب الخليج 1991، **الحوافز** الخارجية التي أدت بالأمير حمد ونخبته إلى الالتفات داخليا لبناء الدولة، من خلال تصفية الخصوم وإعادة هيكلة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع والخوض في عملية الاستخراج والتعبئة لخلق القوة. يتوافق هذا التحرك مع رؤية الواقعية النيوكلاسيكية، حيث يقول فريدبيرغ " بدون وجود جو من الأزمة المحفزة والقوية، فإن محاولات بناء الدولة محكوم عليها بالفشل"[2]. كانت النخبة القطرية تدرك جيدا أن تحقيق طموحها على المستوى الخارجي يرتبط باستقلاليتها من كلا القيود المحلية والخارجية، وهذا يتطلب شرعية محلية وقدرة فعلية على بناء الدولة، بحيث يؤدي النجاح في ضبط هذين المتغيرين إلى تجاوز القيود الخارجية بسهولة[3]. وبالفعل بدأ الأمير حمد بن خليفة أولا، بضبط محيطه الدائر بالأسرة الحاكمة، حيث قام بتغيير الدستور بهدف تقنيين قانون الخلافة الجديد الذي يقتصر فقط على أبناء الأمير حمد. حيث مثلت هذه الخطوة إقصاء مجموعة كبيرة من أفراد أسرة آل ثاني، من أعمام وأبنائهم وإخوة الأمير الجديد، كمنافسين محتملين للعرش[4]. النقطة الحاسمة التي حرص عليها الأمير حمد بعد انقلابه على والده، هي استبعاد النخبة التي كانت تُدين بولائها للأمير الوالد خليفة،

[1] "كلمة الأمير تميم بن حمد آل ثاني: فور تنصيبه أميرا لدولة قطر"، **BBC News**، بُث الخطاب بتاريخ 2013/06/26. شوهد في: 2022/12/6. على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=lMX6VdcsTPo

[2]Aaron L. Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State : America' s Anti- Statism and its Cold War Grand Strategy*, Op.Cit, p.20.

[3]Gerd Nonneman, *Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe* (London: Routledge, 2005), p.16.

[4]Mahran Kemarava, *Qatar: Small State, Big Politics*, Op.Cit, P.132.

وكانت تحمل نفس التصور (أشرنا إليه بالنسق العقيدي) أي تتخوف من الطموح المحفوف بالمخاطر، الذي يحمله الأمير الجديد. لذلك حرص الأمير حمد على استبدالهم بنخبة أصغر سنا وتتوافق معه في نفس النسق العقيدي والطموح[1].

حقيقة بالنظر إلى الخصوصية القطرية يمكن وصف علاقة الدولة بالمجتمع على أنها علاقة الدولة بالقبيلة. لأن ما قام به الأمير حمد هو التعبئة القبلية، خاصة وأن القبيلة كانت إحدى الأوراق التي استغلتها دول الانقلاب لتنفيذ مخططها. ما جعله يركز بشكل كبير على كسب ولائها لدعم شرعيته في الحكم[2]. مثلت مسألة الاستقرار السياسي والشرعية المحلية المطلب الذي اعتمدت عليه الأسرة الحاكمة، إذ استطاعت تحقيق التحالف بين الدولة والمجتمع(القبيلة). وذلك عبر تدخل الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة بضبط وهيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال " إعادة ترتيب وتوزيع السلطة والثروة بين العائلات المؤثرة ومجموعات التجار الفعالة"[3].

ومع ذلك ترى الدكتورة مريم الكواري أنه يرتبط ولاء القبيلة للأسرة الحاكمة بقوة الأخيرة وقدرتها على إدارة العلاقة، لأن القبيلة هي صديق وعدو الدولة الحديثة في دول الخليج. صديق لأن ولائها للأسر الحاكمة ضروري ودورها كان بارز في قيام الدولة الحديثة، بينما هي عدو محتمل لأن "الهويات القبلية هي أصل العديد من الصراعات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في المنطقة، وكلما ضعفت الدولة أو فشلت، كلما ظهرت الهويات أو الانقسامات أو النزاعات القبلية على السطح على حساب الدولة الحديثة"[4]. وخاصة عندما تكون القبيلة لها هوية مزدوجة مثل قبيلة آل مرة التي تشترك في النسب مع السعودية، حيث وظفتها الأخيرة في الانقلاب الفاشل على نظام قطر مرتين، الأولى في 1996، والثانية في 2005. مما أدى بالنظام القطري إلى استبعادها من خلال جملة من الإجراءات الإقصائية، مثل تجريد حوالي 5000 شخص من عشيرة الغفران التابعة لقبيلة آل مرة من الجنسية القطرية وحقوق المواطنة[5].

حقيقة كان تداول الأدبيات الخاصة بقطر لهذه النقطة شحيح، حيث كان هناك تحفظ كبير حول هذا الملف، لكن مقتضيات التحليل هنا تستوجب إدراجها كأحد العناصر المُهددة داخليا والتي كانت تشكل خطرا على بقاء النظام السياسي في قطر. لذلك ما قام به النظام هو يندرج ضمن الخطوات الوقائية، بالرغم من حساسية الملف وأثره على مكانة قطر، إذ قدمت هذه القبيلة

---

[1] Ibid.

[2] مريم الكواري، " حول التعبئة القبلية في انتخابات قطر"، **منشور**، 2021/08/20، شوهد في:2022/12/23، على الموقع الإلكتروني:

https://manshoor.com/politics-and-economics/qatar-laws-tribal-sensitivities/

[3]Esra Cavusoglu, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership", Op.Cit, pp.91-92.

[4]Maryam Al-Kuwari, " Tribal Revival in the Gulf: A Trojan Horse or a Threat to National Identities?", *Blogs.Lse*, 31/08/2018, accessed on 23/12/2022, at https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/08/31/tribal-revival-in-the-gulf-a-trojan-horse-or-a-threat-to-national-Identities/

[5]Kristian Coates Ulrichsen, *Qatar and the Arab Spring* (New York: Oxford University Press), p.30.

شكوى لجمعيات حقوق الإنسان. كما استغلت دول الحصار الرباعي هذا الملف وإستثمرت فيه للتحريض على إسقاط نظام الحكم في قطر.

بالرغم من أن النظام القطري حاول دمقرطة الحياة السياسية من خلال تبني وثيقة الدستور لسنة 2003التي تم الموافقة عليها بنسبة 98بالمئة، إلا أن البعض يعتبرها خطوة رمزية فقط ولا تعكس الطموحات السياسية للنخب المجتمعية. بسبب القيود التي وضعها نظام الحكم في قطر على حرية تكوين الأحزاب، وعلى حرية التجمع[1]. لكن القيادة السياسية القطرية تداركت هذه المطالب بإصدارها لقانون رقم 6 لنظام إنتخاب مجلس الشورى لسنة 2021الذي يتمتع بصلاحيات أكبر من المجالس البلدية، بحيث يسيطر على الموازنة العامة وله تأثير كبير على السياسة الداخلية[2]. وتكشف التجربة الانتخابية المحدودة في قطر، عن تنظيمها على أسس قبلية، إذ تم تحديد "الدوائر الإنتخابية على طول الحدود الجغرافية للقبائل، كل دائرة انتخابية ارتبطت بالسكن الفعلي أو مسقط رأس القبيلة، مما يجعل القبيلة من أقوى العوامل المؤثرة في اختيارات الناخبين"[3]. وتضيف الدكتورة مريم أن التفسير الأكثر ترجيحا لسبب تعزيز الدولة للقبلية وتشجيع صعودها، هو حاجة بيروقراطية الدولة إلى زعماء القبائل للتوسط بين الدولة والمواطنين من أجل تخفيف وطأة الدولة المركزية[4]. لذلك شكلت أزمة 2017، الاختبار الحقيقي لمدى التماسك الاجتماعي في قطر، يبدوا أن السياسات التعبوية القبلية التي انتهجتها القيادة السياسية كان لها نتيجة إيجابية. حيث دفع الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرضته دول الحصار الرباعي، إلى تعبئة غير مسبوقة للمواطنين القطريين لدعم الدولة، متحديين الجهود المتضافرة من قبل دول الحصار لتقويض شرعية النظام القطري[5].

إن مناورة الأمير حمد في ملف القبيلة ومشاركتها في صنع القرار السياسي، هو أسلوب يهدف إلى التطويع الناعم للقبيلة، باعتبارها مكون أساسي في المجتمع القطري. بحيث كانت فكرة التحكم في علاقة الدولة بالقبيلة سياسة ذكية من القيادة السياسية القطرية التي وُفقت في إدارة هذه الورقة بنجاح. ومع ذلك، هناك اشكالية تواجه النظام القطري بخصوص التكوين الديموغرافي لسكان قطر. إذ تشير الإحصائيات إلى تفوق عدد المهاجرين على السكان الأصليين للإمارة، بمعنى تحول القطريين إلى أقلية بالمقارنة بالمهاجرين، حيث أضحى تعدادهم يشكل الغالبية في التركيبة الديمغرافية القطرية. وهذا يطرح تحدي للأسرة الحاكمة التي يجب أن تبتكر حلا يدمج هؤلاء

[1]Amy Hawthorne, "Qatar's New Constitution: Limited Reform from the Top", 26/08/2008, accessed on: 17/11/2022, at https:// carnegieendowment.org/sada/21605.

[2]Justin Gengler, "Qatar's first Elections since 2017 Reveal Unexpected Impact of GCC Crisis", *Al-Monitor*, 24/04/2019, accessed on 23/12/2022, at https://www.al-monitor.com/originals/2019/04/qatar-first-elections-reveal-unexpected-impact-gcc- crisis.html

[3] مريم الكواري، "حول التعبئة القبلية في انتخابات قطر"، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

[5]Justin Gengler, "Qatar's first Elections since 2017 Reveal Unexpected Impact of GCC Crisis", Op.Cit.

المهاجرين ضمن المجتمع القطري كضرورة أمنية، لأنه من السهل اختراق هذه الشريحة وتوظيفها لإسقاط النظام. إذن؛ بينت المناقشة أعلاه أن قطر تتوافق مع افتراض الواقعية البنيوية كدولة متماسكة وعقلانية وفاعلة تسعى للقوة والأمن في بيئة خطيرة. هي وحدوية لأنها تتميز باجماع نخبوي وخالية من الانقسام الاجتماعي أو التنوع الطائفي. وهي عقلانية لأنها اعتمدت على استراتيجيات العون الذاتي (الموازنة الداخلية)، حيث وظفت الابتكار والمحاكاة، والإستخراج والتعبئة، للتغلب على القيود المحلية والدولية على حد سواء ناهيك عن معضلة حجمها. لم تكن الموارد الكامنة وحدها من حققت هذه الاستقلالية والقوة الفعلية، بل لعبت شخصية صانع القرار وأفكاره الاستراتيجية دورا في تحقيقها، حيث تمكن من إدارة علاقة الدولة -المجتمع، ومُعدلات القوة (التماسك الاجتماعي، والإجماع النخبوي وبناء التحالف وقوة النظام) بالشكل الايجابي، الذي حول قطر من دولة ضعيفة إلى دولة لها وزنها إقليميا وعالميا. وهي بذلك تقترب مما دعاه شويلر "**بدولة التعبئة المثالية**".

الفرع الثاني: المسايرة على مستوى النظام الدولي

تفرض البيئة الخارجية المُهددة على الدول الصغرى -كما ناقشت الأجزاء السابقة-اتباع ا

استراتيجيات أمنية تضمن بقائها. تتراوح بين إظهار الحياد وعدم الانحياز للأطراف المتصارعة في ساحة الحروب، إلى إظهار الولاء والمسايرة مع القوة المُهددة كخيار أمني يضمن البقاء "ولو لفترة محدودة ثم تؤكل أخيرا"، مثلما أشارت أدبيات التحالف. بينما خيار موازنة القوة بالتحالف مع القوى العظمى هو سلوك تنتهجه الدول الصغرى في حال توفر الحلفاء مع وجود نظام من الاتصال الدبلوماسي، يربط الدول الصغرى مع حلفائها المحتملين للتنسيق حول مصالحهم المشتركة. وهي الفرضية التي قدمها والت، وأثبتها لابز كما رأينا سابقا[1]. وبالتالي يبرز خيار مسايرة القوى العظمى كسلوك عقلاني تنتهجه الدول الصغرى لحفظ بقائها وأمنها، في ظل قدراتها المحدودة التي لا تؤمن لها هدف البقاء. وهو أيضا ذات التفسير الذي قدمه كينيث والتز، عندما أشار أن هذه الدول ليس لديها ما تقدمه لذا هي مجبرة لا مخيرة في أن تقفز لعربة تجرها الدول القوية[2]. بينما قدم شويلر تفسيره للمسايرة كسلوك للربح وليس للأمن، إذ تقدم الأوضاع الدولية المتغيرة فرصا مختلفة تستغلها الدول لتحقيق مصالحها مثل مسايرة موجة المستقبل، أو مسايرة الدومينو، أو المسايرة بالتراكم على عربة الطرف الرابح في الحرب، أو مسايرة إبن آوى بالانضمام للطرف الأقوى (الذئاب

[1]Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy, Op.Cit, p.30 ; Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon ?", Op.Cit, p.406.
[2]Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories" , Op.Cit, p.915.

أو الأسود) للكسب[1]. بمعنى أن الدول يحفزها الربح وليس الأمن عند اختيار استراتيجية المسايرة، وأثبت فرضيته من خلال عدة أمثلة تاريخية.

يفترض أنموذج "ميزان الإدراك"، بالمقابل؛ على أن سلوك المسايرة مع القوى العظمى في النظام الدولي، هو استراتيجية تحقق الهدفين في آن واحد، الأمن والربح. خاصة بالنسبة للدول الصغرى التي تطمح لتحقيق أهداف توسعية في محيطها الخارجي. طبعا، يجب أن تكون الدولة الصغرى مستعدة لدفع تكاليف باهظة لتوسيع قيمها، وبالمثل يتوجب عليها كذلك دفع تكاليف بنفس القدر لتحقيق أمنها. بعبارة أخرى، ما نقصده بسلوك المسايرة مع القوى العظمى ليس الركوب المجاني، لكن ما نقصده في هذه الحالة، هو تشابك العلاقات بين الدول الصغرى والقوى العظمى إلى الحد الذي يصبح أمن القوى العظمى مرتبط بأمن هذه الدولة الصغرى. هنا لا يتوقف الأمر عند استراتيجية المسايرة فقط؛ بل يجب على الدولة الصغرى تطوير استراتيجيات أخرى ثانوية، تحقق للدولة الصغرى مرتبة الحليف الاستراتيجي، الذي لا يُستغنى عنه في توفير بعض المزايا أو السلع التي قد يستعصي توفيرها من طرف القوى العظمى. بحيث يصبح هناك تبادل للمنافع بين الطرفين. القوى العظمى توفر الأمن والدولة الصغرى، بالمقابل، تقدم وتوفر السلع الضرورية، التي تحقق مصالح القوة العظمى في النظام الدولي والمناطق الحيوية والإستراتيجية التي تسيطر عليها. بحيث تضمن هذه الاستراتيجيات المبتكرة للدولة الصغرى النجاة من مصير أوديسيوس "أن تؤكل أخيرا". وتتوقف هذه الاستراتيجيات في هذا الأنموذج على قدرة ومهارة صناع القرار في الدولة الصغرى على التفكير الاستراتيجي والمناورة الذكية لربط أمنها بأمن القوى العظمى. إدراكا منها أن سلوك المسايرة وحده لا يكفي خاصة وأن القوة العظمى هي في النهاية تمتلك القدرة على تغيير سياستها من ضامن للأمن إلى مفترس بشكل سريع.

لذلك يتعين على الدولة الصغرى أن تسعى لتوفير خدمة أو قيمة تمكنها من الظفر بموقع حساس في عربة القوة العظمى، بحيث يعزز هذا الموقع مكانة الدولة الصغرى ويجعلها تمر من حالة التبعية للقوة العظمى، إلى حالة تسمح لها باستقلالية نسبية في التحرك. على سبيل المثال، أشارت أدبيات التحالف إلى أن استراتيجية الربط (Bonding) وإستراتيجية الإلزام (Binding) تُمكن الدول الصغرى من تحقيق ذلك الهدف. لكن الإشارة هنا ليس لابتكار قيمة وإنما تعاملت هذه الأدبيات مع هذا النوع من الاستراتيجيات ضمن إطار مؤسسي يضمن للدولة الصغرى مقعدا على طاولة الكبار[2]. أو كما وصفها جريكو Joseph Grieco ، في أطروحته بـ"فرصة الصوت" عند تناوله لاتفاقية

[1]Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances…,* Op.Cit, p.61.

[2]Chong Ja. Ian, "Revisiting Responses to Power Preponderance: Going Beyond the Balancing-Bandwagoning Dichotomy", *Singapore: Nanyang Technological University*, RSIS Working Paper, No. 54, (2003), pp. 10-11 ; Paul W. Schroeder, "Alliances, 1815–1945: Weapons of Power and Tools of Management", in Klaus Knorr, ed., *Historical Dimensions of National Security Problems*(Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 1976), p.195.

ماستريخت التي أسست الاتحاد الأوروبي، بحيث قدمت هذه الاتفاقية فرصة لبروز الدول الأقل قوة ومشاركتها في صنع القرار في إطار مؤسسة الاتحاد الأوروبي[1]. بحيث ينشأ الإلتزام من القواعد التي تؤسس لاتفاقية تجمع طرفين أو عدة أطراف. مثل اتفاقية التحالف التي تلزم أطرافها باستخدام القوة للدفاع عن الشركاء في حال تعرضهم للغزو، كما يمكن أيضا أن تكون الاتفاقية بمثابة داعم لشرعية نظام حكم الأطراف، أو مدخل لتحقيق مكانتهم ونفوذهم[2]. لذلك يعتقد جريكو أن اتفاقية ماستريخت أسست لمصالح مشتركة لكل من الدول الكبرى والدول الصغرى، وبموجبها أصبح للدول الأقل قوة صوت يدافع عن مخاوفها ومصالحها، وفي هذه الحالة ستضمن القواعد التي تم التفاوض عليها، تقييد هيمنة الكبار على الصغار[3].

إذا نجحت الدولة الصغرى في تشبيك القوة العظمى، ستتحول من تابع إلى حليف استراتيجي يربطهما اتفاقية ملزمة. بمعنى تعترف القوة العظمى بتأثير وقدرة هذه الدولة على تقديم قيمة تستحق أن تبذل القوة العظمى جهدها للحفاظ على أمنها خاصة في حالة التهديد الوجودي. ويجب أن تستغل الدولة الصغرى كل الفرص التي تزيد من ثقة القوة العظمى بها لأن ذلك، سيحقق لها هدفين أمنها ومصالحها التوسعية على المستوى الإقليمي. بينما إذا تماطلت الدولة الأقل قوة أو الدولة الصغرى في بذل جهود تخلق من خلالها قيمة أو خدمة تربط بها أمنها بأمن القوة العظمى، فإن حظوظها في تحقيق أهدافها التوسعية على المستوى الإقليمي تقل أو تنعدم. تمثل حالة العلاقات العراقية الأمريكية مثالا على الدولة التي فشلت في مواصلة تحقيق أهدافها التوسعية، بينما تمثل قطر الدولة الصغرى التي نجحت في تحقيق الهدفين، الأمن والتوسع. فالعراق مثلا؛ استفاد من مسايرته للولايات المتحدة الأمريكية في فترة حربه مع إيران. إلا أنه غير من استراتيجيته بعد الحرب، من المسايرة إلى الموازنة وتحدى القوة العظمى، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحول من ضامن للأمن إلى مفترس أسقط نظام الحكم في العراق وأنهى طموح قوة صاعدة في الشرق الوسط.

مثلت المرحلة الممتدة من 1979-1989 المرحلة التي خاض فيها صدام حسين حربه مع إيران، وهي ذات المرحلة التي أدرك فيها صدام أنه بحاجة إلى مظلة أمنية لتحقيق هدفه وطموحه التوسعي. في هذه الفترة التقت مصالح صدام حسين مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعدما تحولت إيران من حليف أمريكا إلى عدوها. وإغتنم صدام حسين هذه الفرصة ليُطور علاقاته مع الإدارة الأمريكية إدراكا منه أن المزيد من التنسيق والمسايرة سيقلب نتائج الحرب لصالح العراق. وبالفعل دعمت

[1]Joseph M. Grieco, "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-realist Research Programme", *Review of International Studies*, Vol. 21, No.1, (January 1995), p.34.
[2]Paul W. Schroeder, "Alliances, 1815–1945: Weapons of Power and Tools of Management", Op.Cit, p.195.
[3]Joseph M. Grieco, "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-realist Research Programme", Op.Cit, p.34.

الإدارات الأمريكية المتعاقبة مساعي صدام حسين في تطوير الأسلحة والمعدات الحربية لقلب معادلة الحرب، خاصة في مرحلة تفوق الجانب الإيراني. حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في شخص صدام الرجل المناسب لحماية مصالحها في المنطقة، فدعمته سريا وعلنيا، وفي المقابل، أبدى صدام حسين نوايا حسنة تجاه هذا الدعم فخفف لهجته المعادية لإسرائيل حتى بعد أن قصفت منشآته النووية في سنة 1982.

حقق صدام حسين المزيد من المكاسب نتيجة مسايرته للولايات المتحدة (القوة العظمى). على سبيل المثال، زودت الإدارة الأمريكية صدام حسين في سنة 1983بمعلومات استخباراتية لاستخدامها في حربه مع إيران، وتراجعت عن قرار إدانته لاستخدامه أسلحة كيمياوية ضد إيران في 1984. وأصدرت قرار "توجيه الأمن القومي" لإعداد خطة دعم عسكري تهدف لتجنب الانهيار العراقي في الحرب. سمحت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين بتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية للعراق. كان مسار تسوية الحرب في مصلحة بقاء الدولة العراقية حيث "انتهت الحرب الإيرانية العراقية المكلفة للغاية في أغسطس / آب 1988 بوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة وبدعم أمريكي. وبعد نهاية الحرب أظهرت الولايات المتحدة تفضيلها للحوار والتعاون كجزء من سياسة 'المشاركة البناءة مع العراق' "، بدلاً من العقوبات والإدانة، حيث منعت إدارة ريغان حملة قوية من الكونجرس عام 1988 لفرض عقوبات على العراق لاستخدامه أسلحة كيماوية ضد شعبه[1].

بينما مثلت المرحلة الممتدة من 1989-2003 المرحلة التي تحولت فيها السياسة الخارجية العراقية من المسايرة إلى موازنة القوة على مستوى النظام الدولي. وتحول صدام حسين من الحليف إلى العدو. إذ مثلت سنة 1989 نقطة محورية في سير العلاقات الأمريكية العراقية، حيث قدمت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش وثيقة توجيه الأمن القومي (NSD 26) في أكتوبر 1989. عرضت فيها الولايات المتحدة الأمريكية "حوافز اقتصادية وسياسية للعراق لتهدئة سلوكه"، فيما يتعلق بحقوق الإنسان في كردستان، وكذلك متابعة، والسعي لتسهيل فرص الشركات الأمريكية، للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي. لكن هذه الحوافز لم تنجح في إغراء العراق لتهدئة سلوكه. على الرغم من وجود بعض الاستجابة المحدودة في عام 1989، مثل "وقف شحنات الأسلحة إلى لبنان، وإمكانية وضع دستور جديد، وتقليل الخطاب العدائي بشأن الصراع العربي الإسرائيلي"[2].

[1] Gary M. Boutz & Kenneth H. Williams, *U.S. Relations with Iraq: From the Mandate to Operation Iraqi Freedom* (Washington, D.C., 2015), pp.37-39.
[2] F. Gregory Gause III, *The International Relations of the Persian Gulf* (New York: Cambridge University Press, 2010), p.90.

أدرك صدام حسين أن جهوده الدبلوماسية، لجني ثمار "انتصاره" على إيران لم تنجح. وفي المقابل، توصل إلى الاعتقاد بأن القوى المحلية والإقليمية والدولية كانت تعمل ضده للإطاحة به، وبدأت خطاباته تأخذ منحى تصعيدي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. في خضم هذا التصعيد وجهت إدارة بوش إنذار لصدام على خلفية تحويله القروض الأمريكية التي كانت موجهة إلى تمويل المشتريات الزراعية العراقية، إلى تطوير الأسلحة النووية. وبحلول 1990 اتخذ صدام موقفا أكثر عدوانية تجاه ما "اعتبرهم حلفاء غير مخلصين-الولايات المتحدة الأمريكية والدول الخليجية-ولاسيما الكويت، وعاد إلى الخطاب المناهض لإسرائيل لحشد الدعم الإقليمي من أجل طموحه التوسعي على حساب الكويت[1]. حيث جاء قرار التوسع على خلفية اتهام صدام حسين للكويت ودول أخرى منتجة للنفط بالمشاركة في تدبير مؤامرة ضده من خلال الانتاج المفرط للنفط.

كان رد صدام حسين هو المزيد من التصعيد وهدد باستخدام القوة العسكرية ضد دول الخليج، وضد إسرائيل. وأدت عبارته المشهورة "سأجعل النار تلتهم نصف إسرائيل"، إلى رد حازم من الرئيس جورج دبليو بوش حيث وصف البيان بأنه "مؤسف وغير مسؤول"[2]. في هذه المرحلة بالذات أثبت صدام حسين أنه غير مُدرك لحجم الدمار الذي سيلحق بدولته (تحالف دولي مضاد، وعقوبات اقتصادية صارمة، وإستنزاف قوته ثم سقوطه في2003) على خلفية تصريحاته العدوانية وسياساته غير العقلانية، هنا يبرز عامل "إدراك صانع القرار" و"تفكيره الاستراتيجي" كمحدد حاسم في تفسير السياسة الخارجية العراقية، بحيث فشل صدام حسين في موازنة إدراكه للفرص والتهديدات. كما أخفق في تحويل قوته النسبية إلى **قوة فعلية** تضمن له البقاء وتحقق له المكاسب في آن واحد، بل كانت سياسته **الاستخراجية والتعبوية** موجهة لموازنة قوة القوى الكبرى على مستوى النظام الدولي، بامتلاك أسلحة نووية (طموحه لإنتاج أول قنبلة نووية عربية). فلو اغتنم فرصة الحوافز الأمريكية المعلنة في تقرير توجيه الأمن القومي (NSD26) في 1989وعدل من سلوكه العدواني على المستوى المحلي والخارجي. كما واصل في تحسين علاقاته مع الإدارة الأمريكية، وخفف من لهجته العدائية مثل ما فعل في فترة حربه مع إيران. وقبل بدور حامي المصالح الأمريكية في المنطقة، لربما كانت مكافأته هي الكويت. لكن ما حدث، هو نتيجة سوء إدراكه لشروط وضوابط البنية الدولية التي تُحتم على الدول الصغرى والمتوسطة التقيد بضوابطها أو ستُعاقب.

[1]F. Gregory Gause III, *The International Relations of the Persian Gulf*, Op.Cit, p.90.
[2]Gary M. Boutz & Kenneth H. Williams, *U.S. Relations with Iraq: From the Mandate to Operation Iraqi Freedom*, Op.Cit, p.43.

الشكل 3: سقوط الدولة (السياسة الخارجية العراقية 1989-2003)

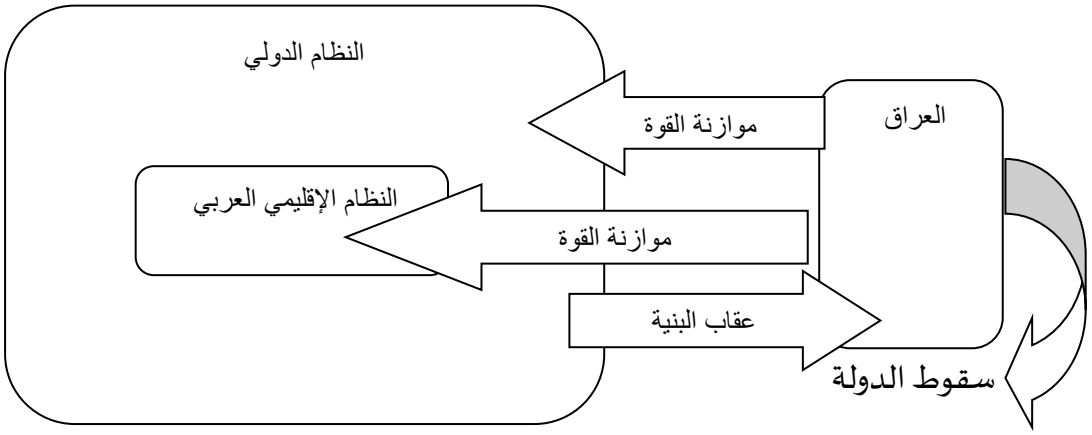

المصدر: من إنجاز الباحثة

تمثل قطر المثال المعاكس لحالة العراق، كما رأينا في الفرع السابق، يعتبر غزو العراق للكويت والانقلاب الفاشل في 1996 بمثابة الحوافز الخارجية التي جعلت صانع القرار القطري يعيد حساباته الخارجية الأمنية. التفت أولا؛ إلى بناء الدولة داخليا من أجل خلق القوة الاقتصادية، حيث عالج مكامن ضعف دولته بابتكار استراتيجيات اقتصادية وإجتماعية وإعلامية وسياسية (الموازنة الداخلية) كأدوات ينفذ بها سياسة بلاده الخارجية ويحقق بها مصالحها. ثانيا؛ تحول صانع القرار القطري إلى **الموازنة الخارجية**، التي كانت تقتضي في المقام الأول اختيار تحالفاته الخارجية على مستويين إقليمي ونظمي. ثم تقوية دفاعاته من خلال الخوض في صفقات التسلح. أدرك الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بعد محاولة الانقلاب التي أدت إلى توتر العلاقات بين بلده والسعودية، أن القفز لعربة الولايات المتحدة الأمريكية، هو بمثابة الخيار الاستراتيجي الذي يضمن أمن قطر. لكنه كان يبحث في الوقت ذاته على استراتيجية أخرى لتشبيك وربط أمن الولايات المتحدة الأمريكية بأمن قطر، أو ربط مصالح القوة العظمى بمصالح قطر. فكان قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بمثابة المدخل الذي يحقق هذا الهدف. يقول مروان قبلان:" حاولت قطر التقرب أكثر من الولايات المتحدة، ورأت أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل يُمكن أن يساهم في تعزيز روابطها مع واشنطن ورفع مستوى **الالتزام** الأمريكي بأمن الدوحة التي كانت تواجه تهديدات جدية من السعودية، المتحالفة مع مصر والإمارات"[1].

[1] مروان قابلان، "قطر والولايات المتحدة الأمريكية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف"، **سياسات عربية**، الدوحة: المركز العربي، العدد: 40، سبتمبر 2019. ص. 57.

كانت قطر أول دولة خليجية تُطبع علاقتها مع إسرائيل، من خلال استضافتها لمكتب تمثيل تجاري لإسرائيل في سنة 1996. هذه الخطوة كانت نابعة من عدة أسباب، أهمها، هي دعم الرئيس ياسر عرفات لصدام حسين في غزوه للكويت، بحيث اعتبرت قطر وجيرانها الخليجيين هذا التحرك بمثابة خيانة. لذلك، أعادت قطر النظر في مقاربتها للصراع العربي الإسرائيلي، وأقدمت على التفكير جديا بوقف مقاطعة إسرائيل وتطبيع علاقتها معها بشرط أن توقف الأخيرة مساعيها الاستيطانية[1]. وبالتالي، ساعد قرار ياسر عرفات النخبة القطرية في تبرير هذه الخطوة التي تخفي أهداف غير معلنة، والتي تصب في مصلحة قطر الأمنية. اعتبرت النخبة القطرية خيار التطبيع مع إسرائيل خطوة جريئة ولكنها كانت علنية. عكس ما قامت به أنظمة عربية أخرى التي فضلت التحفظ على إظهار تطبيعها للعلن[2]. يقول وزير الخارجية القطري السابق، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في إحدى تصريحاته:

"علاقتنا مع إسرائيل كلها واضحة، وممارسات قطر واضحة ولا نعمل شيء في الخفاء (...) المعاملات التجارية الإسرائيلية مع الدول العربية موجودة. وظهور إسرائيليين في قناة الجزيرة هو بهدف أن نفهم عدونا كيف يفكر ونحاوره ونتكلم معه(...) ومستقبل العلاقات الإسرائيلية القطرية يتوقف على مدى تطور العملية السلمية، إذا توقفت، تتوقف العلاقات، إذا سارت العملية السلمية، قد يكون هناك استمرار في الاتصالات بين الجانبين"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن قطر اتخذت هذه الخطوات بالتقرب لكلا الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، إلا أنها ناورت في علاقاتها معهما. إذ قامت بغلق المكتب التجاري الإسرائيلي في 2009، وتقاربت مع خصوم واشنطن في المنطقة كاستراتيجية دشنت من خلالها قطر عهد جديد لسياستها الخارجية المبنية على "التوازن والتشبيك"[4]. هنا يبرز عامل التفكير الاستراتيجي، حيث كانت تهدف

---

[1]Uzi Rabi, "Qatar's Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms", *Middle East Journal*, Vol.63, No. 3, (Summer., 2009), pp.444-448.

[2] الإمارات من الأنظمة التي تربطها علاقات مع إسرائيل، حيث تعود العلاقات الإسرائيلية الإماراتية إلى تاريخ توقيع اتفاقية أوسلوا، وكان سبب التطبيع السري هو رغبة الإمارات في شراء طائرة مقاتلة متطورة من طراز F16من الولايات المتحدة. وقرار بيع الطائرة للجانب الإماراتي كان يتوقف على موافقة إسرائيل، حيث اغتنم المسؤولون في إسرائيل هذه الفرصة لطرح إمكانية تطوير العلاقات مع الإمارات، وفي المقابل، الموافقة على بيع هذا النوع من الطائرة. وافق الجانب الإماراتي وقبل بشروط الصفقة واستلم الباحث الأكاديمي "جمال السويدي" مؤسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإشراف على هذه العلاقات السرية، حيث تحول هذا المركز الفكري إلى قناة للتواصل مع إسرائيل. و"بمباركة محمد بن زايد بدأ جمال السويدي بجلب اليهود الأمريكيين المؤثرين إلى أبو ظبي للقاء المسؤولين الإمارتيين، حيث أثمرت اللقاءات على إنشاء علاقة للتبادل الاستخباراتي". لذلك كانت هذه الجهود مقدمة لاتفاقية آبراهم والتطبيع الإسرائيلي الإماراتي العلني في خضم الأزمة الخليجية 2017. للمزيد أنظر:

Adam Entous, "Donald Trumps's New World Order ", *The New Yorker*,18/6/2018, accessed on 20/1/2023, at https://www.newyorker.com/magazine/2018/06/18/donald-trumps-new-world-order.

[3] "سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ حمد بن خليفة من عام 1995، مع وزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني السابق"، برنامج بلا حدود، **الجزيرة**، 2000/3/15، شوهد في: 2022/12/5. على الموقع الإلكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=qEF1dQzCFAY&list=PLUxAs6a2fGkUTUFyw4War0SpmzUqq7ugj&index=4

[4] مروان قابلان، "قطر والولايات المتحدة الأمريكية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف"، مرجع سبق ذكره، ص.57.

قطر من هذه المناورة إلى ترك مسافة أمان وهامش من الحرية والاستقلالية في قرارها الخارجي. لم تشأ أن تكون تابعة بشكل كلي بل فضلت التحرك بحرية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها. هناك عدة محطات تُبرز هذه الاستقلالية في القرار، منها تصويتها في مجلس الأمن في 2006ضد قرار الذي يدين ممارسات إيران بشأن تخصيب اليورانيوم. وتصويت آخر يدين ممارسات إسرائيل العسكرية التي شنتها على لبنان في صيف 2006. وهذا ما جعل الولايات المتحدة وإسرائيل ينزعجان من تحركات قطر التي لم تراعي الصداقة والتحالف المُبرم بينهم[1]. ولكن قطر كانت تريد تسويق فكرة أنها دولة مستقلة ولا تقبل إملاءات من أحد.

في يونيو 2009، لخص السفير الأمريكي لدى قطر جوزيف لوبارون سياسة قطر بالعبارات التالية:" أعتقد أن قطر تحتل مساحة في وسط الطيف الأيديولوجي في العالم الإسلامي، بهدف فتح الأبواب أمام جميع هذا الطيف الأيديولوجي. لديهم الموارد اللازمة لتحقيق هذه الرؤية، وهذا نادر"[2]. يعتبر البعض أن قطر بانحيازها للحركات الإسلامية هي بذلك تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في الواقع هي تبنت هذه الاستراتيجية لكي تتفرد بقدرتها في التعامل مع الحركات المتمردة. وهذا ما نقصده في هذا الأنموذج، القدرة على ابتكار استراتيجيات تربط مصالح الدولة الصغرى بمصالح القوة العظمى. وما ملف الوساطة الذي خاضته قطر بين الولايات المتحدة وحركة طالبان إلا مثالا على ذلك. يقول محمد بن عبد الرحمان وزير خارجية قطر الحالي: " لقد نجحت قطر في ملف الوساطة بين الولايات المتحدة وطالبان، لقد أحدثت قطر اختراق غير مسبوق". وأضاف " قطر مستعدة للوساطة بين طهران والولايات المتحدة إذا طُلب منها ذلك"[3]. كما اكتسبت قطر خبرة في معالجتها لأصعب ملفات النزاع، كان أصعبها هو انقاذ لبنان من الولوج في حرب أهلية ثانية، عندما استلمت قطر ملف التوفيق بين 15 فصيلا لبنانيا في أزمة عجز البرلمان اللبناني على الاتفاق على رئيس جديد. "وبإبرام اتفاق تقاسم السلطة، في 2008، حققت قطر اختراقا دبلوماسيا في الوقت الذي فشل فيه الآخرون من إحراز هذا النجاح، لتبدوا قطر فاعلا إقليميا أنقذ لبنان من شفا حفرة الحرب الأهلية"[4].

يُرجع وزير الخارجية القطري السابق نجاح قطر في لعب دور مؤثر، إلى الاجماع النخبوي كأحد ركائز السياسة الخارجية القطرية. يقول الشيخ حمد بن جاسم: "دولتنا صغيرة، ولدينا **قرارواحد**

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مقتبس في:

Christopher M. Blanchard, " Qatar: Background and U.S. Relations", *Congressional Research Service*, Report Prepared for Members and Committees of Congress, (November, 2014), p.4.

[3]"حديث خاص مع وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، تلفزيون العربي، 03/ 06/ 2019، شوهد في: 2022/12/10، على الموقع الإلكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=PeE2uDnoHyI

[4]Uzi Rabi, "Qatar's Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms", Op.Cit, p.457.

في الدولة، وهذا هو الذي يميزنا في سياستنا الخارجية، والقضايا التي نمسكها والدور الذي نلعبه"[1].
وبالتالي، استطاعت قطر خلق نمط دبلوماسي مركب؛ يوازن وينسج علاقتها بين خصومها وحلفائها، وفق منطق تلاقي وتناغم مصالح الأضداد؛ أو ما يصطلح عليه "بسياسة الأضداد" التي تتطلب حنكة سياسية ودبلوماسية بالغة الدقة والتعقيد في التعاطي مع المتغيرات الإقليمية المتسارعة لإنجاحها. وتعتبر قطر الدولة الوحيدة القادرة على اتباع هذا النهج المعقد، والذي مكنها من مراوغة القوى الكبرى، وإقتناص اعتراف منهم بدورها ونفوذها في المنطقة، فأضحت وسيطا دبلوماسيا موثوقا، يلج أصعب ملفات النزاع.

الشكل 4: أنموذج ميزان الإدراك

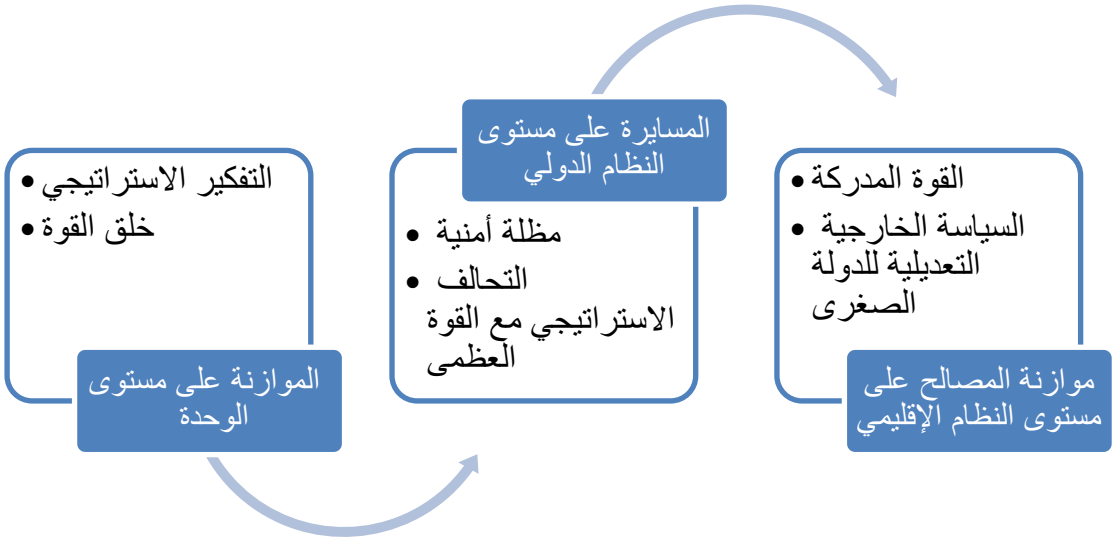

المصدر: من إنجاز الباحثة

الفرع الثالث: موازنة المصالح على المستوى الإقليمي: القوة المُدركة

جادل الفصل السابق؛ بأن الدول التي تشهد زيادة في قوتها الوطنية سيسعى صناع قرارها إلى توسيع هذه القوة خارجيا أو على الأرجح عرضها لتحقيق هدف المكانة أو النفوذ. وهذا ما أثبته النيوكلاسيك أمثال، فريد زكريا، وروبيرت غيلبين، وتوماس كريستنسن، في أعمالهم التي اختصت بتفسير التغيير والتوسع الخارجي. وللعلم لم تقتصر تحليلاتهم على القوة المادية أو الوطنية الكامنة، بقدر ما ركزت تلك التحليلات، على كيفية خلق القوة واستخراجها من طرف الأنظمة القوية والمتماسكة والمركزية. التي تملك القدرة على اختراق المجتمع وتطويعه لتحقيق طموح

[1] "سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ حمد بن خليفة من عام 1995"، مصدر سابق.

التوسع. كما تميز النيوكلاسيك أيضا -كما رأينا سابقا-بإعادة مفهمة القوة. حيث ما يهم بالنسبة لهم هو كيفية إدراك الدولة لهذه القوة، بمعنى كيف تُدرك الدولة قوتها بالنسبة للدول الأخرى، وكيف يدرك الآخرون قوة هذه الدولة. وهو ما سماه وولفورث **بالقوة المُدركة** ومن خلال هذا المفهوم درس وولفورث تغيرات ميزان القوى في فترة الحرب العالمية الأولى وأثبت، "أن القوة تؤثر في السياسة الدولية من خلال تصورات صناع القرار"[1].

بناءً على ذلك اخترنا في هذا الأنموذج متغير إدراك صانع القرار (القوة المدركة) كمتغير تفسيري ثاني بعد عامل الأفكار (التفكير الاستراتيجي). حيث ناقشنا أهمية هذه المتغيرات بشكل مفصل في الفصل السابق؛ كمتغيرات فاصلة للسياسة الخارجية للدول الصغرى، بحيث يتم ترجمة الضغوط والفرص الدولية في البيئة الخارجية إلى سياسات خارجية دفاعية أو هجومية من خلال هذه المتغيرات الفاصلة. لذلك أنموذج "ميزان الإدراك" هو أنموذج متفرع من الواقعية النيوكلاسيكية. يختص بتفسير السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى، وهو يجمع بين نظريتين، ميزان المصالح وميزان التهديد.

عندما تخلق الدولة المركزية والمتماسكة القوة، فإن صناع قرارها يُدركون أن هذه القوة المتنامية يجب أن تتناسب مع مكانتهم ونفوذهم، لذلك، يلجأ القادة الطموحين إلى ترقية مكانة دولتهم، وذلك بالبحث عن الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك الطموح. كما يؤدي إدراكهم الصحيح لتغيير موازين القوى إلى اغتنام فرصة تراجع قوة الدول الرئيسية في النظام-أو ما يسمى بفراغ القوة وفتح نافذة الفرصة-والتفكير في ملأ هذا الفراغ وتغيير النظام بما يتماشى مع مصالح وأهداف هذه الدول. من هنا يرتبط استقرار أو تغيير النظام كما جادل –شويلر في نظريته ميزان المصالح-"بما إذا كانت قوى الوضع الراهن أقوى من القوى التعديلية. والعكس صحيح، عندما تكون الدول التعديلية أو التحالف التعديلي أقوى من المدافعين عن الوضع الراهن، سيخضع النظام إلى التغيير في النهاية"[2].

بناءً على ذلك، يفترض أنموذج "ميزان الإدراك" أن الدول الصغرى التي نمت قوتها وتحولت من دولة ضعيفة ومتخلفة إلى دولة حديثة وقوية بالمقاييس التي خطها النيوكلاسيك، من تماسك اجتماعي وإجماع نخبوي، وبناء التحالف، وقدرة استخراجية وتعبوية على خلق الثروة والقوة. ستنحو إلى عرض هذه القوة لتحقيق المكانة والنفوذ الذي يتوافق ووضعها الجديد. بعدما تكون قد ضمنت أمنها من خلال مظلة أمنية على مستوى النظام الدولي، كما جادلنا في الفرع السابق. تنتظر هذه الدول الصغيرة الطموحة فراغ القوة في النظام الإقليمي لكي تُطلق العنان لسياستها التعديلية. مُستخدمة في ذلك ثروتها وأدوات مختلفة مبتكرة، بالإضافة إلى القوة العسكرية. في هذا

[1]William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance", Op.Cit, P.353.
[2]Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit…", Op.Cit, p.104.

الأنموذج تكون الدولة التعديلية هي القائد في التحالف التعديلي، وليس راكب مجاني وهدفها هو توسيع قيمها من خلال دفع تكاليف باهظة متساوية لتحقيق هدف التوسع ومصالحها على المستوى الإقليمي، وضمان أمنها على مستوى النظام الدولي.

في الواقع، تمثل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، الدول الصغرى الصاعدة والطموحة للعب أدوار فوق وزنها في النظام الإقليمي العربي، حيث دخلت الدولتان في منافسة شرسة لاقتناص الدور المهيمن في تفاعلات النظام الإقليمي. وتحولت من حملان باحثة عن الأمن إلى ذئاب تسعى إلى التوسع وعرض القوة بعدما ضمنت أمنها من الأسود. والأكثر من ذلك، أن طموحها تخطى الحدود الإقليمية إلى النظام العالمي الاقتصادي أين أظهرت الدولتان قدرتهما على إدارة تفاعلاته بصناديقهما السيادية التي أضحت تمول وتحرك اقتصاد العالم كلما ركد. يقول الباحث كريستيانKristian Coates Ulrichsen : " عبَر صناع القرار في الدول الخليجية الصغرى عن دهشتهم، عندما طُلب منهم إنقاذ أزمة (الأزمة المالية 2008) بدا لهم أنها نشأت في الولايات المتحدة". وأضاف:" اغتنمت كل من الإمارات وقطر والكويت هذه الفرصة، وأبدوا رغبتهم للمشاركة في نقاشات إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي"[1].

أدى الصندوق السيادي والموارد المالية التي حققتها الإمارات، إلى رغبتها في أن تصبح قوة عسكرية، لكي تحقق هدف توسيع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية. فانخرطت في بناء قوتها العسكرية، حيث أبرمت العديد من صفقات التسلح مع كل من فرنسا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى خوضها تجربة صناعة السلاح الخاص بها[2]. كما اعتمدت في توسعها الإقليمي في كل من ليبيا والصومال واليمن، على مقاتلين من الشركات الأمنية الخارجية أو كما يسميهم البعض بـ"المرتزقة" كتعويض على قلة الموار البشرية في قوتها العسكرية[3]. هذا النجاح في بلوغ قوة عسكرية لها قدرات متطورة احتلت بها موقعا رياديا في العالم العربي، جعل وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس ماتيس يطلق عليها لقب "ليتل سبارتا" أو "اسبرطة الصغيرة"[4].

في الوقت الذي اتجهت جهود الإمارات في تحويل الثروة وعائدات الاستثمارات إلى تحقيق طموحها العسكري، فضلت قطر المسار المعاكس، وهو تحويل ثروتها إلى بناء البنية التحتية والإنخراط في السياسة الدولية والمشاركة في تفاعلاتها. لذلك يلاحظ روش أن جانب القدرات العسكرية لقطر

---

[1]Kristian Coates Ulrichsen, *The GCC States and the Shifting Balance of Global Power* (Qatar: Center for International and Regional Studies &Georgetown University School of Foreign Service, 2010), p.9.
[2]Imad K. Harb, "Shelter and Strategic Hedging in the Gulf Cooperation Council", in eds, Anne-Marie Brady, Baldur Thorhallsson, *Small States and the New Security Environment* (New Zealand /UK: Wellington & Caroline Morris, 2021), p.192.
[3]Andreas Krieg, "The UAE's 'Dogs of War': Boosting a Small State's Regional Power Projection", Small Wars & Insurgencies, (2021), DOI: 10.1080/09592318.2021.1951432. p.3.
[4] دي.بي دو روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، تر: كريم الماجري، **سلسلة تقارير**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، 20ماي 2018، ص.7.

متواضع بالمقارنة مع الإمارات، بالرغم من صفقات التسلح التي خاضتها قطر في السنوات السابقة وخاصة في فترة الحصار. حيث أن " امتلاك القدرات العسكرية لا يكمن في عملية شراء العتاد فقط؛ بل يتطلب ذلك جيلا كاملا حتى يتم اكتساب وتعليم وتدريب وتأهيل قيادات عسكرية"[1].

الجدول 1: مقارنة حجم قوة قطر العسكرية بحجم قوتي الإمارات والبحرين

	قطر	الإمارات	البحرين
حجم الانفاق العسكري/مليار دولار	6	30	1.5
عدد القوات المسلحة/ألف عنصر	12	64	13
ترتيب القوة العسكرية على مستوى العالم	90	45	93

المصدر: "Global Firepower Nations Index (2020)" مقتبس في: مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، مرجع سابق، ص.87.

بالرغم من امتلاك الإمارات العربية لقوة عسكرية متفوقة على قوة قطر، إلا أن الأخيرة كانت تدرك أنها تستطيع موازنة هذه القوة بأدوات أخرى، أكثر فتكا من قوة السلاح. بغض النظر عن استضافتها للقاعدة العسكرية الأمريكية المتواجدة في العُديد، التي هي حسب المحللين العسكريين "مجرد قاعدة تختص بالمراقبة والقيادة، والعمليات اللوجستية، ولا تتوفر على قوات قتال بري. وفي حال تعرضت قطر لغزو عسكري من جيرانها، سيكون الرد الأمريكي سياسيا وليس عسكريا"[2]. لذلك، ابتكرت قطر أدوات أخرى توازن بها التهديد، إدراكا منها أن جيرانها يولون أهمية لأمنهم الداخلي أكثر من أمنهم الخارجي. والحقيقة كان هذا حال كل الدول العربية. من هنا اعتبرت قطر أن الخطاب السياسي له تأثير مماثل أو يتجاوز التهديد العسكري. مثلما أشار لذلك جوز حيث يقول: "أن الكلمات إذا وجدت لها صدى بين المواطنين، فهي أخطر من السلاح". وهو اعتقاد صحيح، إذ رأت دول الحصار الرباعي أن الخطاب الأيديولوجي والسياسي، هو من يشكل التهديد وليس القرب الجغرافي أو القوة الكلية أو القدرات الهجومية، كما تفترض نظرية ميزان التهديد

[1] دي.بي دو روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص.8.

[2] المرجع نفسه. ص.6.

لستيفن والت[1]. من هذا المنظور يلاحظ فيليب سيب أن قناة الجزيرة لعبت دورا محوريا في تغيير المشهد السياسي في المنطقة العربية. إذ تجاوز دورها الطبيعي كقناة تنقل الأخبار والأحداث السياسية، إلى دور اختص برسم "هوية عربية "، مثل الدور الذي قامت به إذاعة القاهرة التي بدأ بثها في 1953، مع برنامج "صوت العرب" الذي كان يهدف لتمرير رسالة نشر القومية العربية التي قام جمال عبد الناصر بالتنظير لها، "وهي مزيج ثوري من الاشتراكية ومناهضة الاستعمار، كانت تستهدف الأنظمة الملكية والحكومات العربية المحافظة"[2]. حيث كان البث الإذاعي لبرنامج "صوت العرب" بمثابة الأداة القوية في يد عبد الناصر الذي أدرك أنه يمكن من خلالها التعبئة من الأسفل(الجماهير) لنسف الأنظمة الفاسدة[3]. لذلك يرى فليب "أن الجزيرة هي سليلة صوت العرب لما تقوم به من دور في تحقيق التماسك لمفهوم 'العروبة' "[4].

وبما أن الأمير حمد بن خليفة آل ثاني؛ كان يحمل فكرا ثوريا ومشروعا تغييريا، فإن قناة الجزيرة كانت المنبر المناسب لتسويق أفكاره الثورية. التي حاول تغليفها بالفكر الديني المعتدل، فكان القرضاوي بمثابة الواجهة الشرعية لهذا المشروع الفكري التغييري. ومثل سلفه عبد الناصر كان لزاما أن يتم التنظير لهذا الفكر، لكي يحصد مصداقية أكثر ويرصد صدى أكبر في العالم العربي. وهو ما أشار إليه مورغانثاو فعلا، حيث رأى "أن السياسة التعديلية تحتاج دائما إلى المذهبية، وذلك لأنها على النقيض من سياسة الوضع القائم، تحتاج في كل حين إلى ما يقيم الدليل على صحتها. فعليها أن تبرهن على أن الوضع القائم الذي تعمل على الإطاحة به، يستحق هذه الإطاحة"[5]. على هذا النحو كان برنامج الجزيرة " الشريعة والحياة" الذي كان يقدمه القرضاوي، المدخل الذي التقت فيه رؤية الداعية مع توجه كل من الجزيرة وفكر الأمير حمد بن خليفة آل ثاني. حيث استقطب البرنامج في ذروته ما يقارب من 60مليون مشاهد[6].

كشفت تصريحات الأمير حمد بن خليفة في بداية موجة الانتفاضات العربية، عن طبيعة تصوره الداعم للديمقراطية والشعوب والتغيير، حيث تكررت هذه المصطلحات ما يقارب من 10مرات في التصريح الواحد. إذ رأى أن ما يسمونهم بـ "المتشددون الإسلاميون" هم نتيجة منطقية لتسلط وديكتاتوريات الحكومات، والسبب الذي جعل قطر تدعم هؤلاء الإسلاميين حسب -تصريح الأمير

---

[1]F. Gregory Gause III, "Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf", *Security Studies*, Vol. 13 No.2, (2003).

[2] فيليب سيب، **تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، تر: عز الدين عبد المولى، ط1، (الدوحة/ لبنان: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص.34.

[3]Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, AL-Jazeera, and Middle East Politics to Day* (New York: Columbia University Press, 2006), p.36.

[4] فيليب سيب، **تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[5] هانس مورغانثاو، **السياسة بين الأمم**، مرجع سابق، ص. 138.

[6]David H. Warren, *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE Contest Over the Arab Spring and the Gulf Crisis*, Op.Cit, p.32.

حمد-هو بهدف تغيير نمط الحكم من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وأن تحقيق العدالة والمشاركة السياسية تؤدي بشكل سلس إلى تفكيك هذه الجماعات المتشددة وزوالها"[1]. التقت مقاربة الأمير حمد بن خليفة مع مقاربة الداعية يوسف القرضاوي حول مفهوم الديمقراطية وجوهرها، حيث احتلت الديمقراطية مكانة بارزة بين المفاهيم التي روج لها الداعية في كتبه في بداية التسعينيات. مثل كتابه "فقه الدولة في الإسلام" أين عرف الديمقراطية كما يلي:" جوهر الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم ويدير شؤونهم". وكتب أيضا" من يفكر في جوهر الديمقراطية يجد أنها تتفق مع جوهر الإسلام"، من "حيث أن التصويت هو ما يعادل شهادة شاهد في قاعة المحكمة، وتعدد الأحزاب السياسية هو مثل تعدد المدارس القانونية في الإسلام"[2]. يجادل دافيد بأن تبني القرضاوي لمقاربة الديمقراطية كمفهوم متوافق مع جوهر الإسلام، والترويج له كمقاربة تتناسب مع المجتمعات العربية، هو توقع خاطئ. بدليل أن الحراك العربي كشف عن عمق الانقسام المتجذر في المجتمع العربي وعن الواقع المعقد للسياسات الديمقراطية. لأن القرضاوي سوق لمفهوم الديمقراطية من منظور الأغلبية، ولم يولي الاهتمام لحقوق الفرد في مواجهة القوة القسرية للدولة. رؤيته كانت تهدف لإقامة دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية[3].

في الواقع؛ تبنت قطر هذه المقاربة وروجت لها عبر الجزيرة، إلى الحد الذي تم فيه تصوير القرضاوي على أنه "الواجهة الشبه الرسمية للدولة القطرية"، فتبنيه لنهج إسلامي يتسم بالوسطية[4]، جعل جيران قطر ينزعجون من هذه الخطوة باعتبارها تحريضا مباشرا ضد الفكر الوهابي الذي تتقاسمه الدول الخليجية، وخاصة السعودية التي تعتبره تهديدا لهويتها حيث ترى أن الدولة السعودية قامت على الهوية الإسلامية الوهابية، وأن أي دولة أخرى تنافسها في هذه الهوية تتحول إلى دولة معادية ومُهددة. أثارت الباحثة مي درويش[5] هذه الجدلية في محاولة لها

---

[1] "تطورات الأوضاع في المنطقة العربية وموقف قطر منها"، لقاء خاص مع الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، **قناة الجزيرة**، 2011/09/07، شوهد في: 2022/12/04، على الموقع الإلكتروني:

https:// www.youtube.com/watch?v=cP0gsV1hfUA

[2]David H. Warren, *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE Contest Over the Arab Spring and the Gulf Crisis*, Op.Cit, p.32.

[3]Ibid, p.33.

[4] جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر: روافعها واستراتيجيتها (1995-2013)**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص141-142.

[5] مي درويش: دكتورة مصرية، أشرفت مع أساتذة آخرين على تكوين الباحثة في ورشة عمل: "تطوير بحوث العلوم السياسة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، التي نظمتها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في ماي 2022بالدوحة. وهي أستاذة مشاركة بجامعة برمنجهام في المملكة المتحدة، نالت شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أدنبرة، المملكة المتحدة، وماجستير العلاقات الدولية من معهد الدراسات السياسية بجامعة بوردو، فرنسا، وبكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة. تتضمن دائرة تخصصها العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. صدر لها كتاب في 2019 بعنوان: Threats and Alliances in Middle East: Saudi and Syrian Policies in a Trubulent Region، وصدرت لها مقالات في العديد من المجلات الأكاديمية المحكمة منها، Foreign Policy Analysis، Journal of Global Security Studies ، وهي حاليا عضوة في اللجنة المنظمة لمشروع العلوم

لتقديم تفسير مغاير للسرديات التي ترجح التهديد المادي على التهديد الوجودي. فقدمت أطروحتها "الأمن الوجودي" (The Ontological (In)security) كتفسير جديد يقارب ويفسر تخوف السعودية من صعود الاخوان المسلمين في مصر، وقارنته بالثورة الاسلامية الايرانية في 1979أين كان رد فعل السعودية وخطابها في ذلك الوقت، مماثل تماما لردها وخطابها تجاه حكومة مرسي المنتخبة[1]. تقول مي درويش أن فرضية "التشابه في الهوية يسبب القلق وإنعدام الأمن الوجودي". وهذا ما أظهره خطاب السعودية في سياستها الخارجية تجاه الحالتين، "إذ تعرضت هوية السعودية الذاتية إلى التهديد حيث تآكل مصدر تميزها". في حالة الثورة الاسلامية "قامت السعودية بتبسيط هويتها من هوية بطلة للخطاب الاسلامي، إلى كونها زعيمة للعالم السني". أما في حالة جماعة الاخوان المسلمين "قامت المملكة بتقليص هويتها وذلك بتصوير نفسها على أنها تدعم الرواية السلفية الوهابية"[2]. لأن الدولة السعودية لم تقم على أساس هوية وطنية مثل بعض الدول العربية، بل نشأت المملكة نتيجة محاولة آل سعود إقامة مملكة إسلامية، تتخذ من استملاك الرموز الاسلامية "دستورنا القرآن وتطبيق الشريعة" هوية لها. وبالتالي "مكن الاسلام وتفسيره الوهابي على وجه الخصوص، النظام السعودي من تمييز نفسه عن الجهات الاقليمية الفاعلة الأخرى"[3].

وبالمثل يرجح ريان Curtis R. Ryan فرضية أمن النظام كمحرك رئيسي لسياسات التحالف في الشرق الأوسط، وخاصة في العلاقات العربية البينية، بمعنى أن أمن الدولة الفردي هو الهاجس الذي من خلاله تستجيب الدولة للتهديدات. على سبيل المثال، اشتركت السعودية والبحرين في نفس المخاوف تجاه المد الشيعي في الدول العربية مثل لبنان والعراق واليمن وسوريا وحتى داخل دولهما، إذ توجد طوائف شيعية ترعى أهداف شيعية وتسعى إلى التغيير في هذه الدول. بينما اشتركت كل من مصر والإمارات في مخاوف تجاه حركة الاخوان المسلمين التي تدعمها كل من تركيا وقطر. أما الأردن لا تتخوف من الاخوان المسلمين كثيرا لأنها "معارضة مخلصة" عكس الحركات الاسلامية السلفية الصاعدة داخلها، والتي تكن ولاءً للحركات الاسلامية العابرة للقوميات مثل القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية[4]. يلاحظ جوز كذلك، أنه بالرغم من أن الطائفية لها دور في تفسير ديناميكية التحالف في المنطقة العربية إلا أنها ليست السبب الوحيد، بدليل أنه من

السياسية في الشرق الأوسط، ومديرة وعضوة مؤسسة للشبكة العربية للعلوم السياسية، وعضوة مجلس أمناء المعهد البريطاني لدراسات الشام. وهي محررة سابقة في APSA (American Political Science Association) MENA Newsletter

[1]May Darwich, "The Ontological (In) security of Similarity Wahhabism Versus Islamism in Saudi Foreign Policy", *Foreign Policy Analysis*, (2016), doi: 10.1093/fpa/orw032, p.3.
[2]May Darwich, "The Ontological (In) security of Similarity Wahhabism Versus Islamism in Saudi Foreign Policy", Op.Cit, p.3.
[3]Ibid, p.8.
[4]Curtis R. Ryan, "Regime Security and Shifting Alliances in the Middle East", *Political Science*, accessed on 22/01/2023, at https://pomeps.org/regime-security-and-shifting- alliances-in-the-middle-east.

المفروض أن تصطف الدول السنية مع الدول السنية، بمعنى اصطفاف تركيا مع مصر والدول الخليجية. ولكن الانقسام بين هذه الدول في خياراتها التحالفية أظهرت ضعف ونسبية هذا التفسير. والتفسير المرجح هو أن أمن النظام هو التفسير المناسب لشرح الاصطفافات العربية وليست الطائفية[1].

بناءً على ذلك، استثمرت قطر في ذلك التخوف وحولت الدين الاسلامي بنسخته القرضواية "الوسطية" من أيديولوجية إلى استراتيجية، من خلالها نافست السعودية في أمنها الوجودي، لكن ما تقصده قطر من هذه الاستراتيجية هو تسويق لجارتها الكبرى أنها مستقلة في سياستها الخارجية وفي خياراتها التحالفية. ولم تتوقف استراتيجية قطر عند دعمها للاخوان المسلمين فقط بل تجاوزت ذلك، إلى تأسيس الفكر الاسلامي الوسطي المنافس للفكر الوهابي من خلال منظمة علماء جديدة عابرة للحدود، ومقرها الدوحة، كما أُنتخب القرضاوي رئيسا للمنظمة. كوجه آخر من قوة قطر الناعمة التي تناور بها في سياستها الخارجية[2]. ما ساعد قطر على تبني هذه الاستراتيجية، هو الأمن الداخلي الذي تنعم به عكس جيرانها، حيث استفادت قطر من وضعها الداخلي الخالي من الطائفية والتعدد الهوياتي الذي يتخبط فيه جيرانها[3]. وبالتالي لم يكن لديها ما تخافه، بالتعامل مع هذه الكيانات. تبني قطر مقاربة دعم بعض الحركات الاسلامية كانت في الواقع مقاربة مدروسة بعناية. لذلك، يُعد هذا التصور نتيجة إدراك الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أن موقع بلده بين قوتين عظميين، يُحتم عليه البحث عن مقاربات وإستراتيجيات تضمن له البقاء في المقام الأول، والإستقلالية التي تحقق له مصالحه الخارجية الأمنية والمادية.

بعد انطلاق انتفاضات الربيع العربي ونجاح الاخوان المسلمين في الانتخابات العامة تونس ومصر، شرع القرضاوي وحلفائه وبدعم وتشجيع الحكومة القطرية، في انتاج فقه جديد للثورة وذلك بهدف توفير الشرعية للمزيد من الاحتجاجات، سمي بـ "**فقه الثورة**"[4]. في المقابل، حاولت الإمارات وكرد على هذه الاستراتيجية، باستمالة الداعية عبد الله بن بية الذي كان نائبا للقرضاوي في الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، حيث استقال من منصبه في 2013، وفي مارس 2014أعلن عن انشائه رسميا منظمة علماء مسلمين جديدة ينافس بها القرضاوي. سماها "منتدى تعزيز السلام في المجتمعات الاسلامية" ومقرها أبوظبي وبرعاية شخصية من قبل وزير الخارجية الاماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان. حيث أعلن بن بية في خطابه الأول في افتتاح منظمته الجديدة عن مشروع

[1]Gregory Gause, III, "Ideologies, Alignments, and Underbalancing in the New Middle East Cold War", Politics Symposium, *American Political Science Association*, (2017), P.674.
[2]David H. Warren, *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE Contest over the Arab Spring and the Gulf Crisis*, Op.Cit, p.35 .
[3] Mahran Kemarava, *Qatar: Small State, Big Politics* , Op.Cit, p.126
[4]David H. Warren, *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE...*, Op.Cit, p.41.

جديد لاصدار نوع بديل من الفقه يسمى "**فقه السلم**"[1]. لم يتوقف التنافس بين الدولتين الصغيرتين عند هذا الحد بل واصلت القيادات السياسية في كلا البلدين في السعي لصياغة المزيد من الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم التوسعية في المنطقة. حيث مضت الامارات في كونها منافس قطر في ضخ المزيد من الأموال للدفاع عن الوضع الراهن، الذي حاولت قطر قلبه مع القوى التعديلية الأخرى مثل تركيا، حيث أدى دعم الأخيرة للاخوان المسلمين في مصر وتونس إلى توترات وخلافات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الامارات التي ترى في الاخوان المسلمين أيضا تهديدا داخليا لها[2]. لتنقسم المنطقة في خضم الانتفاضات العربية إلى معسكرين، المعسكر الأول يقود رياح التغيير تحالفت فيه الدول التعديلية وعلى رأسهم قطر مع الاخوان المسلمين، والمعسكر الثاني يدافع عن الوضع الراهن، حيث شكل هذا المعسكر تحالفا ضد الاخوان المسلمين قادته الإمارات المتحدة. إذ دعمت الجنرال عبد الفتاح السيسي لاسقاط نظام مرسي، مما أدى سقوطه إلى تغيير في التحالفات حيث سحبت قطر دعمها المالي الذي كان موجه لحكومة مرسي، وفي المقابل، قدمت الامارات والسعودية دعما ماليا وسياسيا لحكم الجنرال عبد الفتاح السيسي. لتتحول مصر إلى التحالف مع السعودية والامارات[3].

وبالتالي، شهدت السنوات السبع التي تلت انتفاضات الربيع العربي، تسابق قطر والامارات في لعب الدور الأبرز الرامي لتشكيل النتائج السياسية في النظام الإقليمي العربي. وشهدت الدولتان مدا وجزرا في التنافس بينهما على تغيير الوضع الراهن أو الدفاع عنه[4]. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات لعبت الدورين في المنطقة كدولة تعديلية توسعية ودولة وضع راهن في الوقت ذاته. لكن بالتركيز على أهدافها من المشاركة في الانتفاضات العربية هي بذلك، كانت تسعى إلى قطع الطريق في وجه أهداف قطر التعديلية، وبالتالي في هذه الحالة ينطبق عليها تصنيف دولة وضع راهن. باختصار، في هذا الأنموذج يرتبط تحقيق الأهداف التوسعية للدولة (الصغرى) بتبني سلوك المسايرة مع القوى العظمى في النظام الدولي، مع استراتيجيات أخرى ثانوية تحقق الأمن وتجعل القوة العظمى ترعى المساعي التوسعية للدولة على المستوى الاقليمي. في مقابل أن توفر الدولة التعديلية في الوقت ذاته السلع والمصالح التي تسعى إليها القوة العظمى. لذلك إدراك صانع القرار وتفكيره الاستراتيجي هي متغيرات تفسيرية توضح كيف يمكن للدولة الصغرى تحقيق هدفين في آن واحد مصالحها على المستوى الإقليمي وأمنها على المستويين. كما أثبت التحليل السابق صحة حجة أنموذج "ميزان الإدراك"، في مواجهة افتراض والتز القاضي بأن الدول الصغرى ليس لديها ما تقوم به في السياسة

[1]Ibid, p. 2.
[2]Hussein Ibish, "GCC-Turkish Relations: Gulf Arab Perspectives", in Steven A. Cook & Hussein Ibish, eds., *Turkey and the GCC: Cooperation Amid Diverging Interests* (Washington: Arab Gulf States Institute, 2017), p.7.
[3]Curtis R. Ryan, "Regime Security and Shifting Alliances in The Middle East ", Op.Cit.
[4]Crystal A. Ennis," Reading Entrepreneurial Power in Small Gulf States: Qatar and the UAE", Op. Cit, p.593 .

الدولية، وهي دول ضعيفة تسعى لحفظ أمنها عن طريق الركوب المجاني والإنصياع لاملاءات القوى العظمى.

الشكل 5: التحالفات الإقليمية وأضدادها

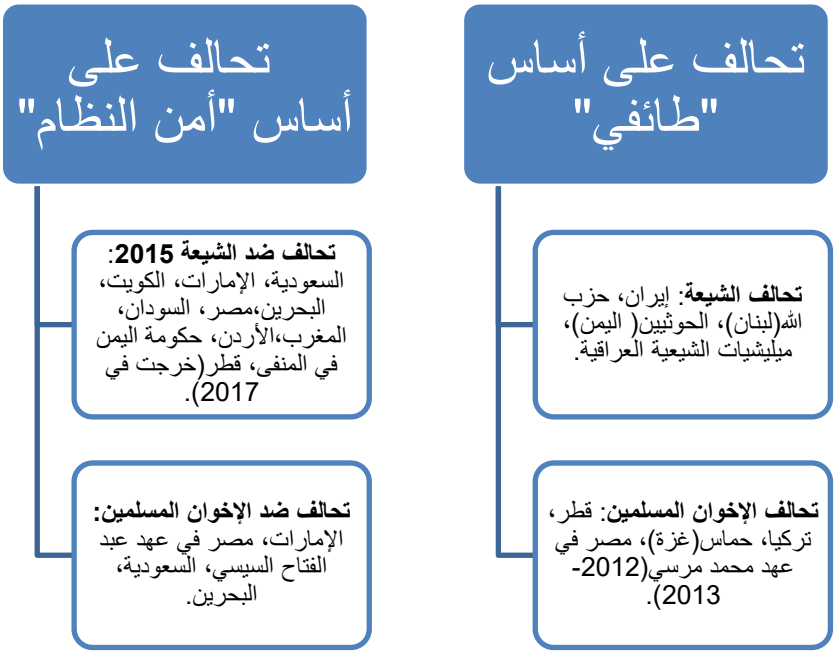

المصدر: من إنجاز الباحثة

المطلب الثاني: اختبار "ميزان الإدراك": تفسير صمود قطر في وجه التحالف الرباعي

كانت اتفاقية العلا التي وقعتها قطر مع دول التحالف الرباعي، في القمة الخليجية الحادية والأربعين في 5يناير 2021، بمدينة العلا السعودية[1]. بمثابة إعلان الانتصار لدولة صغرى أظهرت قدرتها ومهارتها الدبلوماسية في إدارة أصعب أزمة كادت تعصف بسيادتها. كما شكلت هذه النهاية حجة امبريقية تتحدى فرضية الدولة التعديلية تسقط في النهاية. إذ ومن المسلم به في أدبيات التحالف التقليدية أن الدولة الصغرى التي تفتقر لمقومات القوة التقليدية من مساحة وعدد سكان وقدرات عسكرية عالية، هي دولة ضعيفة لا تقوى على إدارة ملف بقائها وأمنها دونما اللجوء إلى الاعتماد على القوى الكبرى. وهي قراءة سليمة، وواقعية، لكن ما يعتبر سلوك شاذ ويدعو إلى الملاحظة هو تبني مثل هذه الدول لسياسة خارجية لا تتوافق ومحددات القوة السابقة الذكر، مثل السلوك التعديلي والاستقلالية عن ركب القوى العظمى المجاورة لهذه الدولة. خاصة في فترات الأزمة الوجودية التي تقتضي منطقيا التخلي والتنازل عن هذا السلوك الخطر. لذلك يحمل هذا الجزء تفسيرا للغز صمود دولة قطر في وجه تحالف يفوقها قوة.

الفرع الأول: التحالف الرباعي(2017): أسباب توزان القوى المضاد ضد قطر

لقد كان سياق انشاء مجلس التعاون الخليجي أمنيا بامتياز؛ حيث أدى تغير الوضع الاقليمي القائم، بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وخطورة التهديد الشيعي بعد الثورة الإسلامية عام 1979، إلى ضرورة إنشاء مؤسسة إقليمية كإطار للتعاون الأمني. ظاهريا، "كان مجلس التعاون الخليجي العربي يهدف للحفاظ على المصالح المشتركة، مثل، الطابع الملكي للأنظمة، تجانسهم الطائفي كمسلمين سنة، ومخاوفهم الأمنية تجاه إيران والمد الشيعي في المنطقة". لكن في حقيقة الأمر اختلفت وجهات نظرهم في تعريف البيئة الخارجية، وأدت تلك التصورات المتناقضة للتهديدات إلى صعوبة وضع استراتيجية أمنية مشتركة[2]. مما أدى ذلك إلى "نشأة تكتلات سياسية داخل المجلس؛ ذات مصالح متضاربة"، فاصطفت كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات، ومملكة البحرين ضد دولة قطر، لتدخل هذه الدول في نزاع سياسي، تجنبته كل من سلطنة عُمان والكويت ككتلة لعدم الانحياز لأي طرف في المجلس[3]. بحيث مثلت كتلة السعودية والإمارات والبحرين دول الوضع الراهن، بينما تزعمت قطر معسكر التغيير بجانب الاسلام

---

[1] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، مرجع سبق ذكره، ص.311.

[2] Yoel Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf", *Middle East Policy*, Vol. XXII, No. 1 (Spring, 2015), pp.112-113.

[3] إسلام خالد حسن، "الخلافات الخليجية –الخليجية: الأسباب، والقضايا، وآليات الحل"، في جمال عبد الله ومجموعة مؤلفين، **مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية**، (الدوحة /بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص. 124.

السياسي الذي كان يُشكل تهديدا لأمن أنظمة كتلة الوضع الراهن. إذ أصبح **أمن النظام** هو القضية المركزية في ظهور الصدام السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي[1].

تُشير أدبيات التحالف كما ناقشنا سابقا، إلى أن القوة الصاعدة التي تُهدد بقلب التوازن في النظام وتتبنى أهداف تعديلية، ستواجه مقاومة وتتحالف قوى الوضع الراهن ضدها للاطاحة بها. وهذا ما حدث فعلا، حيث أجلت دول الحصار الرباعي تصفية الحسابات مع قطر إلى غاية وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في واشنطن، لأن باراك أوباما كان ميالا للاخوان المسلمين، وكان غير راضيا على سياسات كل من الامارات والسعودية تحديدا. وفي المقابل، لم تكن عهدته تروق لهم جملة وتفصيلا. وبالتالي، لم تتمكن دول الحصار من تنفيذ مخططها في عهدته وإكتفت فقط في 2014 بسحب سفراء دولهم من الدوحة فقط كتدبير عقابي جراء السياسات الخارجية القطرية المُهددة لأمن أنظمتهم، والخطابات المعادية لهم التي كانت تبثها قناة الجزيرة. انتظرت الدول الأربعة الفرصة السانحة إلى أن تولى ترامب الحكم، حيث شكل توجهه المناوئ للاسلام. المدخل المناسب للالتفاف على الدوحة والضغط عليها بتجاه تغيير سياستها الخارجية لتتماشى مع توجهات دول الحصار المعادية للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية بشكل عام.

لعب العامل الأمريكي دورا محوريا في كلا الأزمتين أزمة 2014، وأزمة 2017، حيث يجادل زهير المخ معلقا على أثر تغيير القيادات السياسة الأمريكية على حلفائها في الشرق الأوسط. "أن مراكز البحوث والمنابر الاعلامية المنتجة للأفكار لها دور حاسم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. والنخبة المسؤولة عن صنع القرار في واشنطن ليست كتلة متماسكة ومتراصة"[2]. لذلك، كلما تغيرت الادارات تتغير معها نسبيا السياسات الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. حيث أدى توجه الإدارة الأمريكية الجديدة إلى اختلاف في الرؤى بين قطر وواشنطن، فبعكس "إدارة أوباما التي ساندت الانتفاضات العربية ودعمت المعارضة السورية، ونظرت إلى النموذج التركي باعتباره مثالا للتصالح بين الإسلام والديمقراطية، وسعت لحل قضية البرنامج النووي الإيراني، كانت إدارة ترامب على النقيض تماما"[3].

كانت العلاقات القطرية الجيدة مع القوى التعديلية في المنطقة العربية، إيران وتركيا أحد أبرز الأسباب التي ذكرتها دول الحصار، في قائمة المطالب 13 التي قدمتها إلى قطر. من بينها: "الإعلان رسميا خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق البعثات الدبلوماسية الإيرانية في قطر، كما يجب على قطر طرد عناصر الحرس الثوري الايراني من قطر وقطع أي تعاون عسكري مشترك مع

---

[1]Esra Cavusoglu, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership", Op.Cit, p.95.

[2] زهير المخ، "الإدراك الأمريكي المتغير للأزمة الخليجية"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، العدد 27، جويلية 2017، ص 33.

[3] مروان قبلان، **السياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، مرجع سبق ذكره، ص.261.

إيران، ولن يُسمح إلا بالتبادل التجاري مع إيران الذي يمتثل للعقوبات الأمريكية والدولية، بشرط ألا يعرض ذلك أمن دول مجلس التعاون الخليجي للخطر. قطع أي تعاون عسكري أو استخباراتي مع إيران"[1]. كما كان لدى دول الخليج العربية مخاوف من العلاقات التركية القطرية، خاصة امكانية أن تتطور تركيا في نهاية المطاف إلى قوة عسكرية وإقتصادية اقليمية لها طموحاتها الخاصة في بعث العثمانية من جديد والهيمنة على المنطقة عسكريا وإقتصاديا. والشغل الشاغل حقيقة كان هو التغلغل الأيديولوجي لتركيا في المنطقة وميولها الإسلامية التي لا تعجب الامارات بشكل خاص[2]. وكما رأينا سابقا، السبب الأساسي للانقسام بين قطر وجيرانها الخليجيين كان بسبب مصر. لم تتقبل السعودية والإمارات، دعم قطر لحكومة الإخوان المسلمين المنتخبة في مصر، وإعتبرتا ذلك سلوك متعمد لزعزعة الاستقرار في مصر باعتبارها دولة مركزية في المنطقة. وفي المقابل، قدمت الإمارات والسعودية والكويت الدعم المالي للجيش المصري بهدف الاستلاء على السلطة عبر انقلاب عسكري ضد حكومة محمد مرسي في 2013. حيث قُدرت المساعدات الاماراتية لحكومة عبد الفتاح السيسي في عام 2015، 2.5مليار دولار أي ما يعادل 0.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات[3].

كشفت تقارير أمريكية نُشرت في مجلة فورين بوليسي عن نية السعودية والإمارات بغزو قطر، ولكن المخطط قوبل بالرفض من طرف ترامب. والسبب هو قاعدة العُديد وأهميتها الاستراتيجية في مشروع مكافحة الإرهاب. حيث أفادت إحدى المقالات المنشورة في المجلة، في أن ترامب كان ينوي تشكيل تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط، يضم الدول الخليجية الست بالاضافة إلى الأردن ومصر. وتم إعلان التحالف رسميا في ماي2017، ومقره في العديد بقطر[4]. لكن مسار الأزمة والحصار حال دون تحقيق ذلك، إذ استطاع محمد بن سلمان الذي تم تعيينه وليا للعهد في أبريل 2017، من اقناع ترامب بالمضي قدما في معاقبة قطر والضغط على حكومتها. حيث رأى بعض المراقبين أن هناك توافق وإنسجام بين الحكام الثلاث محمد بن سلمان ومحمد بن زايد ودونالد

[1] "القائمة الكاملة الموجهة لقطر حصلت عليها شبكة CNNوأكد مسؤولون قطريون موثوقيتها"، **CNNبالعربية**، 2017/06/24، شوهد في 2022/12/14، في الموقع الالكتروني:

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/24/cnn-obtains-full-list-qatar-demands

[2]Hussein Ibish, "GCC-Turkish Relations: Gulf Arab Perspectives", in Steven A. Cook & Hussein Ibish , eds, *Turkey and the GCC: Cooperation Amid Diverging Interests*, Op.Cit, p.7.

[3]Jane Kinninmont, "The Gulf Divided: The Impact the Impact of the Qatar Crisis", Research Paper, *Middle East and North Africa Programme*, 30/05/2019, accessed on22/11/2022, at https://www.chathamhouse.org/2019/05/gulf-divided-impact-qatar-crisis-0/about-future-dynamics gulf-project.

[4]"Trump Firmly Rejected Saudi Proposal to Invade Qatar in 2017", *The Peninsula*, 09/08/2020, accessed on 20/11/2022, at: https:// thepeninsulaqatar.com/article/09/08/2020/Trump-firmly-rejected-Saudi-proposal-to-invade- Qatar-in-2017.

ترامب، هذا الأخير الذي شجع ودافع عن ولي العهد السعودي وولي العهد الإماراتي، "كونهما قوى أساسية للتغير الايجابي في المنطقة"[1].

مثلت خطوة غزو قطر بالنسبة للسعودية والإمارات العربية فرصة للاستلاء على دولة قطر وإسقاط النظام الذي طالما نافس الدولتين على نفوذهما في المنطقة. توقع محمد بن سلمان وحليفه محمد بن زايد أن الحرب ستكون قصيرة والإختراق العسكري سينجح ويُقابل بالترحيب الدولي. كما أدى الاعتقاد المتزايد أن الغزو لن يستغرق أقل من أسابيع مثلما حدد سابقا مدة غزوه لليمن، بأن الاستيلاء سهلا ولن يدوم أكثر من أسبوع. كان هذا الاعتقاد مبنيا على يقين أن الولايات المتحدة وإسرائيل سيدعمان هذه الخطة، لذلك كان التطبيع مع إسرائيل كخطوة ضرورية لضمان سير الاستراتيجية العسكرية المُخطط لها. تم التحالف على مستويين مستوى دولي وعربي، كما تم التمهيد لغزو قطر بسلسلة من الحملات منها اعلامية وإقتصادية كطريق أسهل ومتاح للمرور إلى الحملة العسكرية.

يشير أليكس Alex Emmons في مقالته، أن الخطة حددها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد مسبقا قبل إعلان الحصار. حيث تضمنت الخطة؛ تجهيز قوات برية سعودية تعبر الحدود إلى قطر، وتتقدم نحو 70 ميلا نحو الدوحة، بدعم عسكري إماراتي. وبالتحايل على القاعدة الأمريكية في العديد ستستولي السعودية على العاصمة. والخطة جاءت بناءً على الدعم العلني لترامب لمساعي دول الحصار، حيث نشر تغريدة يشيد فيها بدور الحصار كتب فيها:" ربما تكون هذه بداية النهاية لرعب الارهاب"[2].

أشار العديد من المراقبين الأمريكيين إلى أن فكرة غزو قطر كانت نابعة من حاجة السعودية للخروج من الضائقة المالية التي كانت تعصف بها داخليا. حيث أنفقت أكثر من ثلث احتياطاتها البالغة 737 مليار دولار، مما تسبب ذلك في ركود الاقتصاد السعودي بشكل فظيع. وبالتالي كان محمد بن سلمان ينظر إلى قطر وحقل غاز الشمال كمخرج ومنفذ من الأزمة الاقتصادية التي تواجه السعودية. وإذا نجحت خطة الاستيلاء على الدوحة، سيكون من السهل الوصول إلى صندوق قطر السيادي البالغ 320مليار دولار. لكن بعد أشهر من الحصار وفشل الخطة، قام العاهل السعودي باعتقال وإحتجاز العشرات من أقاربه في أحد الفنادق المرموقة، وعرضهم

[1]Jane Kinninmont, "The Gulf Divided: The Impact of the Qatar Crisis",Op.Cit.
[2]Alex Emmons, "Saudi Arabia Planned to Invade Qatar Last Summer: Rex TIllerson's Efforts to Stop it May Have Cost Him His Job", *The Intercept*, 1/8/2018, accessed on 21/11/2022, at: https://theintercept.com/2018/08/01/rex-tillerson-qatar- saudi-uae/.

للتعذيب بهدف اجبارهم على توقيع التنازل على ثروتهم المقدرة بالمليارات لإنقاذ الاقتصاد المتعثر. وهكذا عوض العاهل السعودي خسارته من فشل خطة غزو قطر[1].

تراجع السعودية والإمارات عن قرار الغزو، كان نتيجة الضغوطات التي قام بها تيلرسون وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، حيث حذر الجانب السعودي من خطورة هذه الخطوة، لأنها ستضر بالعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة على المدى الطويل. خاصة وأن قطر تربطها اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة وتستضيف القاعدة الجوية الأمريكية في العُديد وهي بقرب الدوحة وتضم 10000جندي أمريكي، وأن التحرك العسكري ضد قطر هو مخاطرة لا تصب في مصلحة السعودية والإمارات. أدت هذه المساعي الداعمة لقطر من طرف تيلرسون إلى استياء محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، اللذان أقدما على المزيد من الضغوط على اللوبيات اليهودية وعائلة ترامب لإقالة تيلرسون حليف قطر[2]. وبالفعل نجحت هذه الضغوط التي نتج عنها إقالة تيلرسون في مارس 2018، وبذلك خسرت قطر الورقة الداعمة لها في واشنطن[3].

بعد فشل خطة غزو قطر، استثمر القائدان في ورقة ضغط من نوع آخر وهي تأجير أكاديميين من أصول يهودية، وذلك، بفتح النار على السياسات الخارجية القطرية، عن طريق تنظيم محاضرات ومؤتمرات، حثت المؤسسة العسكرية الأمريكية ودوائر صنع القرار باتخاذ إجراءات عقابية تجاه قطر، مقابل تواطؤها مع الجماعات الإسلامية. وكانت أكثر المطالب إلحاحا هي إعادة النظر في الاتفاقيات الدفاعية المشتركة وتحديدا مركز القاعدة العسكرية الأمريكية العُديد، بتحويلها إلى الظفرة بالإمارات. كما قاد الحملة أيضا مسؤولون سابقون في مؤسسات صنع القرار الأمريكي، مثل، السفير السابق دينيس روسDennis Ross مستشار في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وخدم في مناصب عليا في الأمن القومي العليا وفي إدارات ريغان وبوش وكلينتون وأوباما. كان أبرز من أشار إلى أن استراتيجية قطر في ربط علاقاتها مع الكيانات الاسلامية، تصرف غير مرغوب ولا يتوافق وكون قطر حليف أمريكا. حيث طالب بإعادة النظر في هذا التحالف بناءً على إصرار قطر باللعب في الاتجاهين، دونما مراعاة لالتزامات التحالف التي تقتضي الاتفاق على طبيعة العدو المشترك. فكتب: " يجب على القطريين أن يعلموا، وأن يكونوا مستعدين، لفكرة أن لدينا بدائل لقاعدة العُديد ويمكن تطويرها في الإمارات وأماكن أخرى، مالم تكن قطر على استعداد لتكون شريكا حقيقيا وليس حزبا يُساهم في التهديدات"[4].

---

[1]Alex Emmons, "Saudi Arabia Planned to Invade Qatar Last Summer: Rex TIllerson's Efforts to Stop it May Have Cost Him His Job", Op.Cit.

[2]Ibid.

[3] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، مرجع سابق، ص. 279.

[4]Dennis Ross, "Qatar Needs to Stop Funding Islamists", *USA To day*, 08/05/2017, accessed on20/11/2022, at https:// www.usatoday.com/story/opinion/2017/05/08/qatar-funding-islamism-muslim- brotherhood-hamas-column/101300766/.

وبالمثل قام كل من تشارلز وولد Charles Waldنائب القيادة الأمريكية في أوروبا وزميل المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي، ومايكل ماكوفسكي Michael Makovsky مسؤول سابق في البنتاغون. بانتقاد قطر لدعمها الصريح لبعض الحركات الاسلامية المصنفة في خانة االإرهاب. حيث طالبا أيضا بإعادة النظر في قاعدة العُديد، ونقلها للإمارات كونها شريك مخلص وفاعل في مواجهة إيران ومساندة واشنطن في محاربة الارهاب. حيث كتبا: " الدوحة تقوض أمن أمريكا بدعمها للتطرف الاسلامي. على إدارة ترامب توجيه رسالة واضحة للدوحة، فوائد العُديد مقابل وقف دعم قطر للتطرف"[1]. وهناك من رأى أن قطر تلعب لعبة مزدوجة، من جهة تُظهر أنها الصديق والحليف للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى تدعم الاخوان المسلمين والفروع الأخرى من الحركات الاسلامية. وهذا تناقض -من وجهة نظرهما-لابد أن توقفه الإدارة الجديدة، وذلك، بإصدار تشريع جديد للضغط على الحكومة في الدوحة[2].

وبالنسبة لجوناثان شانزر Jonathan Schanzer؛ وهو نائب أول لرئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، فقد دعا من خلال مقالاته التي كتبها خصيصا للتحريض ضد قطر، وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف قطر كدولة راعية للإرهاب. وذلك بسبب تمويلها للجماعات الارهابية ودفع الفدية لهم، وحسبه هي الطريقة التي تشجع المزيد من اختطاف الرهائن الغربيين[3]. وكتب أيضا:" قطر استخدمت ثروتها وقوتها الناعمة لتقويض المصالح الأمريكية، بما في ذلك حلفاء أمريكا في المنطقة(...) نقدنا للسياسة الخارجية القطرية كان على خلفية دعمها لحركة حماس وطالبان، والجهاديين في سوريا، والجهاديين في ليبيا والإخوان المسلمين"[4]. وبالتالي ساهمت مراكز البحوث والمنابر الإعلامية المنتجة للأفكار، مثلما -أشار زهير المخ-في تأليف عالم "ترامب"[5].

ثم جاءت خطوة التطبيع مع إسرائيل وإعلان الاتفاق الرُباعي المعروف باتفاق أبراهام بين كل من أمريكا ممثلة بصهر الرئيس ترامب "كوشنر" وولي العهد الإماراتي ووزير خارجية البحرين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان هذا التقارب أو التحالف تجمعه رؤية واحدة تجاه ما يسمى بقوى التغيير، إذ عبرت إسرائيل عن انزعاجها من القادة الاسلاميين المنتخبين ديمقراطيا في مصر وتونس وتركيا والمغرب، إلى جانب قطر وحماس باعتبارهم يهددون مكانتها الإقليمية. لذلك كان أمامها خيار واحد

---

[1]Charles Wald &Michael Makovsky, "The Two Faces of Qatar, a Dubious Mideast Ally", *Wall Street Journal*, 24/04/2017, accessed on 21/11/2022, at: https://www.wsj.com/articles/the-two-faces-of-qatar-a- dubious-mideast- ally-1493075654.

[2]Thomas Seibert, "Qatar faces Threat of Punitive Legislation as US Officials Decry Brotherhood Ties" *The Arab Weekly*, 28/05/2017, accessed on 14/12/2022, at : https punitive-legislation-us-officials-decry- brotherhood-ties.

[3]Jonathan Schanzer, "Time For the US to Stop Qatar's Support for Terror", *New York Post*, 21/04/2017, accessed on 20/10/2022, at: https://www.fdd.org/analysis/2017/04/21/time-for-the-us- to-stop-qatars-support-for-terror/.

[4]Jonathan Schanzer,"Assessing the U.S-Qatar Relationship", *Foundation for Defense of Democracies, Washington.DC*, (26 Julay2017), p.2.

[5] زهير المخ، "الإدراك الأمريكي المتغير للأزمة الخليجية"، مرجع سبق ذكره، ص.33.

وهو الاصطفاف مع الدول العربية التي يُطلق عنها "بالمعتدلة" لموازنة هذه الكتلة الإسلامية، فقامت بتحسين علاقاتها مع السعودية وحلفائها الخليجيين، ومصر السيسي[1]. وأمام هذه التحالف المضاد واجهت قطر أصعب أزمة هددت سيادتها وإستقلالية سياستها الخارجية التي طالما كافحت للحفاظ عليها. في هذه الحالة كان أمام قطر خيارين إما المواجهة والحفاظ على سيادتها وإسقلاليتها على المستوى الدولي والإقليمي، أو الإنصياع لمطالب التحالف الرباعي والتنازل. بعد إحكام دول التحالف حصارها على قطر على المستويين الدولي والإقليمي، هنا بدأ رد فعل قطر من خلال التحرك عبر ثلاث مستويات، كما يتنبأ أنموذج "ميزان الإدراك". مستوى النظام الدولي، ومستوى الوحدة، ومستوى النظام الاقليمي.

الفرع الثاني: السلوك القطري على مستوى النظام الدولي

كان لتغير التوازنات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، دورا مباشرا في اصطفاف ترامب وحلفائه في إدارته مع التحالف الرباعي، في بداية الأزمة، وهو ما يتماشى وحجة الواقعيين النيوكلاسيك حول أهمية المتغيرات المحلية وتحديدا اللوبيات اليهودية كإحدى الجهات المحلية الفاعلة في التأثير على صنع القرار وتفسير السياسة الخارجية الأمريكية المتغيرة تجاه حلفائها في منطقة الخليج. حيث سبب هذا الاصطفاف معضلة أمنية بالنسبة لقطر، فامكانية خسارة الحليف القوي في هذه الحالة أمر وارد، وبالتالي رقصة السيف باتت تلوح في الأفق (رقصة ترامب بالسيف مع حلفائه الخليجيين في مؤتمر الرياض، والتي حللها بعض المراقبين على أنها إعلان للحرب على قطر).

مثلت القمة العربية -الاسلامية -الأمريكية التي عُقدت في 21 ماي 2017 بالرياض، نقطة تحول فارقة في السياسة الخارجية الأمريكية. حيث دشن من خلالها الرئيس الجديد عهدا جديدا في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها في الخليج. إذ حمل خطابه في قمة الرياض جملة من الرسائل الضمنية التي كانت تخفي نوايا حلفائه الامارات والسعودية والبحرين تجاه قطر[2]. حيث أشار في خطابه إلى "ضرورة معالجة أزمة المتطرفين الاسلاميين من كل الأطياف"، وإلى معاقبة من يدعمهم، تاركا المهمة لقادة المنطقة[3]. كان هذا التصريح بمثابة دعما لقوى الوضع الراهن الممثلة بدول التحالف الرباعي وحليفتهم إسرائيل، في مواجهة قوى التغيير الممثلة بقطر وحلفائها التعديليين والتي يُشار إليهم بالكتلة الإسلامية[4]. لذلك، كان مؤتمر الرياض بمثابة الضوء الأخضر للإمارات

[1]Mehran Kamrava, "Hierarchy and Instability in the Middle East Regional Order", *International Studies Journal*, Vol. 14, No. 4 (Spring, 2018), p.19.

[2] مروان قبلان، "قطر والولايات المتحدة الأمريكية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف"، مرجع سبق ذكره، ص.67.

[3] "In Saudi Visit, Trump Offers Contradictions Form Campaign", *PBSNews Hour*, 21/5/2017, accessed on 21/03/2022, at https://www.pbs.org/newshour/politics/saudi-visit-trump-contradictions -campaign.

[4]Esra Cavusoglu, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership", Op.Cit, 99.

والسعودية بإعادة فتح ملف الخلاف بينهم وبين قطر، وبمباركة ترامب خططت هذه الدول للحصار وللإطاحة بالنظام القطري. شكلت ورقة دعم ترامب لدول الحصار أزمة حقيقية لقطر، من باب أنها على وشك فقدان أهم وأقوى حليف، الذي كانت تعول عليه كمظلة أمنية ترعى سياستها الخارجية النشطة والمستقلة. وبذلك دخل صانع القرار القطري في مقايضة صعبة بين أمن وبقاء دولته، وبين استقلالية سياسة خارجية دولته. كيف واجهت قطر هذه المعضلة؟

أولا.التحالف الأمريكي القطري ومعضلة الفخ والترك

شكل التعاون الضعيف بين دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في بعده العسكري مدخلا لقطر بالتفكير بجدية في البحث عن حلول أمنية بعيدة عن هذا التجمع الذي يفتقد لشروط التحالف الحقيقية التي تضمن الأمن لشركاء التحالف. فبالرغم من وصفه على أنه تحالف مثلما أشار ستيفن والت لذلك في كتابه أصول التحالفات، إلا أن البعض الآخر ومن بينهم سكوت كوبر يرى أن هذا التحالف على أنه مجرد "نمر من ورق" بمعنى، العديد من التصريحات خالية المضمون. وفي النهاية دول المجلس يعتمدون على أنفسهم في توفير الأمن[1]. حرك هذا الواقع صانع القرار القطري باتجاه تمتين العلاقات القطرية الأمريكية التي تُوجت بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع الجانب الأمريكي في 23 يونيو 1992، وهي "أول اتفاقية دفاعية توقعها قطر خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، ثم جُددت لمدة عشر سنوات في عام 2003، ثم في عام 2013، بعد إضافة بعض التعديلات عليها"[2].

كان السياق الخارجي في المحيط الإقليمي، المحدد المباشر لهذا التحرك، إذ كان صانع القرار القطري حريص على استغلال الفرص والحوافز الخارجية المختلفة لترقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية. وكما يحصرها مروان قبلان في، غزو العراق للكويت في 1991، والإنقلاب الفاشل من طرف دول الحصار في 1996، وتوتر العلاقات السعودية الأمريكية على خلفية أحداث 11سبتمبر 2001. حيث استغلت قطر ورقة تورط سعوديين في الهجمات الإرهابية على واشنطن، وطلب السعودية من الأمريكان بإخلاء قاعدتها في الظهران، لتعرض استضافتها للقوات الأمريكية على الأراضي القطرية[3]. وبحلول 2003 أصبحت قطر موطنا لأكبر قاعدتين أمريكيتين خارج الأراضي الأمريكية. الأولى هي قاعدة العديد الجوية، والتي تضم نحو 120 طائرة مقاتلة، و11 ألف

---

[1]Scott Cooper, "State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining the Misunderstood GULF Cooperation Council", Op.Cit, p.321.

[2] "تمحورت الإتفاقية حول ثلاث قضايا رئيسية: تنظيم الوجود العسكري الأمريكي في قطر، وتحديد نطاق استخدام الولايات المتحدة المنشآت العسكرية القطرية، وتدريب القوات المسلحة القطرية وتأهيلها". أنظر: مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، مرجع سابق، ص.226-227.

[3] المرجع نفسه.

جندي أمريكي، والثانية هي السيلية وهي قاعدة تختص بتخزين الأسلحة[1]. لعبت هذه القواعد دورا في تمتين التحالف الأمريكي القطري، بالرغم من أن البعض يرى أن العلاقات بين البلدين أكبر من مجرد قواعد عسكرية، ومع ذلك، تعتبر هذه القواعد التعبير الظاهر لهذا التحالف[2].

لذلك كانت دول الحصار تعي جيدا أهمية هذه القواعد في العلاقات القطرية الأمريكية، مما جعلها تركز في حملتها التحريضية ضد قطر، على محورية تجريد قطر من هذه القواعد، كونها الركن العسكري الأساسي في اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين. وكما رأينا في الفرع السابق، بذلت شخصيات أكاديمية مرموقة كل الجهود لتغيير وجهة نظر دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة تجاه هذه القواعد، كون قطر أخفقت في التزامها تجاه حليفتها واشنطن، وذلك بالإصرار على دعم ملف الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأخرى خاصة حماس. وبالتالي، في هذه الحالة، يجب على قطر تحديد المصلحة العليا المتمثلة في حفاظها على تحالفها الاستراتيجي، وفي نفس الوقت ترتيب أولويات الاصطفاف على المستوى الإقليمي من خلال إعادة النظر في دعمها للحركات الاسلامية. هذا هو رد الفعل الذي كان متوقعا من الجانب القطري في مواجهة هذه الأزمة المتصاعدة. كون أن هدف البقاء هو الذي تسعى إليه قطر في هذه المرحلة الحرجة. خاصة في ظل رجحان كفة الأزمة الخليجية لصالح التحالف الرباعي، الذي استفاد من دعم ومساندة الرئيس ترامب.

لقى الضغط المتزايد والمتواصل على قطر من طرف دول التحالف الرباعي، إشادة من ترامب الذي كرر تأكيده على أن نجاح الضغط على قطر هو بداية النجاح في القضاء على الارهاب. لكن هذا الدعم لدول التحالف الرباعي، لم يُقابل بالترحيب والإجماع في دوائر صنع القرار الأمريكية، بل كان محصورا فقط في الدائرة العائلية المقربة من البيت الأبيض، الممثلة في صهر ترامب، "جاريد كوشنر"، وكبير مستشاري ترامب، "ستيف بانون"[3]. هذا الأخير الذي كانت له آراء معادية للاسلام، ونظير ذلك منحه ترامب امتيازات الدخول للبيت الأبيض. حيث صرح في العديد من المناسبات أن هناك صراع وجودي يلوح في الأفق بين الاسلام والعالم اليهودي والمسيحي، بينما، أكد وزير الخارجية أليكس تيلرسون ومسؤولون آخرون في الحكومة الأمريكية أن هذا الادعاء غير صحيح، وأن الولايات المتحدة ستواصل دعمها للتحالف بين الناتو وشرق آسيا[4]. كما أظهر تيلرسون خلافه مع ترامب ومستشاره بشكل واضح حيال أزمة قطر، حيث كان يمضي في الاتجاه المعاكس، وكان

[1] مروان قبلان، "قطر والولايات المتحدة الأمريكية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف"، مرجع سابق، ص.67.

[2] دي.بي دو روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، مرجع سابق، ص.6.

[3]Gerald Feierstein, "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?", *The Middle East Institute*,12/06/2017, accessed on 12/12/2022 at https://www.mei.edu/publications/can-trump-admin-get-its-act-together-gcc-crisis-monday-briefing.

[4]Mark Landler & Eric Schmitt, "H.R. McMaster Breaks With Administration on Views of Islam", *The New York Times*, 24/02/2017, accessed on12/12/2022, at https://www.nytimes.com/2017/02/24/us/politics/hr-mcmaster-trump-islam.html.

حريصا على دعم ومساندة جهود الوساطة الكويتية لإنهاء الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي[1]. وأدى هذا الاختلاف بين الرئيس ووزير خارجيته إلى تباين وجهات النظر تجاه الأزمة بين مؤسسات صنع القرار الأمريكي، بين البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، مما حذا بالأزمة إلى المزيد من التعقيد.

تقترب هذه الحالة التي وقعت فيها كل من قطر وحليفتها واشنطن بما دعاه جيلين سنايدر بمعضلة أمن التحالف، حيث جادل في دراسته الرائدة " المعضلة الأمنية في سياسات التحالف"؛ أن شركاء التحالف في ظل بعض الظروف الطارئة التي قد تُهدد التحالف، سيكونون في حالة من الخوف بين **ترك** (Abandonment)الحلفاء أو الإنجرار إلى **الفخ** (Entrapment) وخوض حروب لا مصلحة لهم فيها، بمجرد أنها ستلتزم بالدفاع عن الحليف ضد خصمه. وتتوقف الخيارات الاستراتيجية تجاه الحلفاء في هذه الحالة على عدة عوامل وهي: التبعية المباشرةأو غير المباشرة، وضوح الالتزام، وتباين المصالح المتعارضة مع الخصم، والسجل السلوكي. وبالتالي يعتبر سنايدر هذه العوامل بمثابة المحددات الرئيسية للقيم والإحتمالات، التي تنسبها الأطراف إلى العواقب المحتملة للخيارات الاستراتيجية[2]. بمعنى إذا شعرت الدولة أنها تعتمد على الحليف بشكل مباشر، وفي المقابل، الحليف اعتماده عليها قليل، وهناك غموض في الالتزام نحوها، نتيجة سلوك الحليف الأخير المشكوك في ولائه. فإن الدولة هنا سينتابها الخوف من الترك أكثر من خوفها من الوقوع في الفخ. لذلك في هذه الحالة "ستختار استراتيجية طمأنة الحليف بإلتزامها ودعمها للحليف في مواجهات محددة ضد الخصم، وتجنب مصالحة الخصم، وتميل الظروف المعاكسة إلى استراتيجيات معاكسة"[3].

بعبارة أخرى، إن الفخ يحدث عندما تُقدر الدول التحالف وتسعى إلى الحفاظ عليه، حتى ولو تطلب ذلك دفع تكاليف الاشتراك في حرب الحليف مع خصمه والدفاع عن مصالح الحليف التي لا يشترك فيها معه. يلخص سنايدر هذه الفرضية كالتالي: "كلما زاد اعتماد الفرد على الحلف، كلما كان التزامه أقوى تجاه الحليف، وهذا يؤدي بشكل آلي إلى زيادة خطر الوقوع في الفخ". وبالتالي، "تكون مخاطر الترك والفخ متباينة، ويؤدي تقليل أحدهما إلى زيادة الآخر". لذلك، تقلل استراتيجية الالتزام القوي تجاه الحليف خطر الترك، بينما في الوقت ذاته قد تشجع هذه الاستراتيجية الدولة على الجرأة المفرطة أو الأزمات مع الخصم، مما يؤدي ذلك إلى انجراره لحرب قد لا يرغب فيها. والعكس صحيح، "تضمن استراتيجية الالتزام الضعيف تجاه الحليف، والسجل الفاشل في دعم

[1]Gerald Feierstein, "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?", Op.Cit.
[2]Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics", *World Politics*, Vol.36, No.04 (July 1984), p.476.
[3]Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics", Op.Cit, p.475.

الحليف في أوقات الأزمات، تقليل مخاطر الوقوع في فخ الحرب". لكنه في الوقت ذاته يعرض الحليف إلى خطر الترك، لأن الحليف يشك في ولائه نظير التزامه الضعيف[1].

يؤكد سنايدر على نقطة مهمة وهي أن التحالفات ليست ثابتة دائما، وأن الاتفاقية المكتوبة ليست ضامن لاستمراريتها، فتخلي الحليف عن حليفه أمر وارد. وهذا التخلي أو الانشقاق تحدده ليست الظروف فقط مثل حالات الطوارئ التي تلزم الحليف بدعم حليفه وإنما ممارسات الحليف أيضا في الحالات العادية، مثل، نيته وتفكيره بإعادة الاصطفاف مع تحالف جديد، مما يجعله ينشق عن تحالفه الحالي. والحل الذي يرجحه سنايدر لحل معضلة أمن التحالف هوتوخي الحذر في اختيار الاستراتيجية المناسبة، من "خلال المقارنة والمفاضلة بين تكاليف ومخاطر الترك والفخ"[2]. لذلك، شكلت الأزمة الداخلية بين الرئيس ترامب ووزير خارجيته، معضلة أمن التحالف بين قطر والولايات المتحدة. وكان منعرجا حاسما في الأزمة، زج بقطر في معضلة حقيقية كادت أن تؤدي إلى سقوطها. فمن جهة كانت تخاف من مخاطر ترك الحليف في حال تمكن دول الحصار من الالتفاف أيضا على مؤسسات صنع القرار، ومن جهة أخرى شكل هذا الخلاف معضلة بالنسبة لوزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين، من باب هل ستدعم قطر وتتبنى الالتزام القوي تُجاهها، أم ستدعم دول الحصار الذين هم أيضا حلفاء أمريكا ولا يمكن التخلي عنهم وبالتالي، الانجرار إلى فخ الحرب معهم ضد قطر.

شبه "دي بي دوروش"، حالة النزاع القطري مع دول التحالف الرباعي بحادثة النزاع اليوناني-التركي، خلال فترة الحرب الباردة. أين وصل النزاع بينهما إلى حد التهديد بالحرب بسبب غزو قبرص في سنة 1974، وكون أن الطرفان هما عضوان في حلف شمال الأطلسي وكلاهما يعتمد على المظلة الأمنية الأمريكية. شكل هذا معضلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب من تقف في النزاع، وحاول الطرفان، استمالة الولايات المتحدة من خلال إيجابيات كل طرف. اليونان لعبت على وتر الديمقراطية، وتركيا أشادت بالتزامها العسكري تجاه الناتو كخط دفاع على الحدود السوفيتية[3]. وهو ما قامت به الدول التحالف الرباعي وقطر بالتحديد، إذ كل منهم حاول التأكيد على عامل وضوح الالتزام وسلوك الحليف في التحالف. غير أن قطر كانت حذرة أكثر في هذا الشأن، لأنها لا تريد خسارة استقلالية سياستها الخارجية، إذ ناورت ووازنت بين الحفاظ على الحليف وبين الحفاظ على المسافة بينهما وهامش المناورة الذي خطته في سياستها الخارجية، فتحالفها مع الولايات المتحدة لا يعني أنها في تبعية كاملة، ومع ذلك، حاولت إبراز أنها شريك موثوق، وملتزم بضوابط وشروط التحالف، دون أن تتخلى عن استراتيجيتها في دعم الكتلة الاسلامية، التي تراها

[1]Ibid, p.467.
[2]Ibid, p466-467.
[3] دي.بي دو روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، مرجع سابق، ص.4.

الورقة الحساسة التي لا يمكن التنازل عليها، وهي البند الأساسي في مطالب 13 التي أكدت عليها دول التحالف كمخرج للأزمة.

دخلت قطر في منافسة شديدة مع خصومها في واشنطن، وعملت بجهد وذكاء لتحفيز حضورها المتواضع في دوائر صنع القرار، مقارنة بالحضور الفاعل والحيوي لسفير دولة الإمارات المؤثر جدا "العتيبة". وفعلا لاقت جهود قطر بعض النجاح، في قلب وجهة نظر عدد متزايد من المسؤولين والمراقبين الأمريكيين حيال الأزمة الخليجية، معتبرين ذلك شأنا خليجيا داخليا، وهذا رجح الكفة نوعا ما لصالح قطر[1]. الفرق بين استراتيجية قطر وإستراتيجية دول التحالف الرباعي، هو أن قطر كانت أذكى عندما وثقت علاقتها بمؤسسات صنع القرار، بينما اتجه خصومها إلى شخصنة تحالفهم بربط علاقات وثيقة مع ترامب وعائلته، حيث اعتبر وزير خارجية قطر الحالي، محمد بن عبد الرحمان آل ثاني، أن تحركات خصوم قطر هي مجرد "مراهقة سياسية". فقال في إحدى مقابلاته:

"كان هناك تعبئة لدول العالم باتجاه دعم سياسات دول الحصار، حيث اعتمدوا في ذلك على روايتين، الرواية الأولى وهي، قطر تدعم الإرهاب وكانت موجهة للغرب، والرواية الثانية قطر تدعم إسرائيل وكانت موجهة للعرب، هذه التحركات من طرف دول الحصار لا تعبر إلا عن **مراهقة سياسية** "[2].

بعد مرور أكثر من عام عن الحصار، اتضح أن الحملة التي قادتها الرياض والإمارات ضد قطر، سلطت الضوء على محدودية قدرة القادة في دول الحصار على تشكيل النظام الاقليمي العربي وفق شروطها. وفي المقابل، واصلت قطر المضي في سياستها الخارجية المستقلة عبر تقوية تحالفاتها وشراكاتها مع دول الغرب، التي لم تقتنع بروايات دول الحصار. خاصة في ظل سياسات العزل المجحفة التي اتخذتها في حق قطر، هذه الأخيرة التي لجأت لمحكمة العدل الدولية في 25 يوليو 2018، بشأن انتهاك الإمارات لالتزامها بالاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري. حيث صدر حكما يدين ممارسات الإمارات، وبذلك تحول المشهد من عزل العالم لقطر، إلى عزل العالم للإمارات والرياض[3].

حقيقة بالرغم من أن الأزمة بين حلفاء واشنطن شكلت نوعا من المعضلة، إلا البعض رآها فرصة جنت منها الولايات المتحد الكثير من المصالح، باعتبار أن السياسة الأمريكية ومقتضياتها في المنطقة هي تشكل جزء من تحليل "التكلفة/الفائدة". بمعنى إذا كانت الأزمة الخليجية لم تقوض الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة وهو اعتبار إيران التهديد الرئيسي. فإن إدارة ترامب

---

[1] المرجع نفسه.

[2] "حديث خاص مع وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، **تلفزيون العربي**، مصدر سبق ذكره.

[3] جورجيوكافيرو، " التحالف السعودي-الإماراتي في شرق أوسط خاضع للإستقطاب"، تر: حسن حمادة، في خالد الجابر، سيغورد نيوباور، **أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط**، (قطر: دار الوتد، ب.ت)، ص. 59-60.

جنت الفوائد بدل التكاليف نتيجة الحصار على قطر[1]. حيث يُشير بعض المحللين إلى أن السبب الخفي للأزمة وطول أمدها يعود، إلى عائلة ترامب وتاريخها الاستثماري في منطقة الشرق الأوسط، خاصة تعاملهم السابق مع رجال أعمال قطريين، الذين رفضوا التعامل مع ترامب وعائلته، وبالتالي يرجح الكثير من المحللين، أن القطريين كانو يعرفون السبب جيدا، ولكنهم يتضايقون عند تذكره. إذ لم يكن أحد يتوقع منهم أن تلك العائلة وبالتحديد رجل الأعمال ترامب سيكون في المستقبل صانع قرار لأقوى دولة في العالم، وأنه سيأتي يوم ويُعرض بقاء وأمن قطر للخطر[2]. حيث اسثمرت الإمارات والرياض في هذه الورقة بالتحديد، الميول التجارية لترامب، بالاضافة إلى "قلة خبرته في عالم السياسة، خاصة على المستوى الدولي، وعملوا على دفع السياسة الخارجية لإدارة ترامب في الاتجاه الذي يخدم مصالح البلدين"[3].

العامل الذي نجحت فيه هذه الدول في مسار الأزمة هو دفع ترامب للتخلص من وزير خارجية الولايات المتحدة، وحليف قطر، أليكس تيليرسون، الذي قاد جهودا كبيرة لحل الأزمة الخليجية. كما لم تستجب دول التحالف لجهود الوساطة التي خاضتها الكويت، حيث أدت هذه المتغيرات المتسارعة في الأزمة بقطر إلى الاعتماد على نفسها في حل الأزمة وذلك بالتركيز على إعادة تمتين علاقاتها وتحالفها مع واشنطن، وتجريد خصومها من أوراق القوة التي تملكها[4]. وبدأت تحركاتها الدبلوماسية الممزوجة بالتفكير الاستراتيجي، لقلب الوضع لصالحها، عبر مجموعة من الاستراتيجيات التي كانت تهدف في الأساس لتغيير وجهة نظر ترامب تجاه قطر. أهمها كان منتدى الحوار الاستراتيجي القطري –الأمريكي.

ثانيا.الحوار الاستراتيجي الأمريكي القطري: انفراج معضلة أمن التحالف

راهنت قطر طيلة الأزمة على التمسك بأهداف سياستها الخارجية، دونما التنازل عن أي هدف، سواء ما تعلق بأمنها وبقائها، أو مصالحها وإستقلالية سياستها الخارجية على المستويين الدولي والإقليمي. وأهم ملف راهنت عليه، هو ملف دعمها للحركات الاسلامية، الذي شكل نقطة حساسة في سير العلاقات بين الجانبين. في الوقت الذي رأت فيه الولايات المتحدة وبالتحديد الجهات المتحالفة مع دول الحصار، أن قطر تتواطئ مع هذه الكيانات ولا تُبالي. ترى قطر في المقابل أن هذا الملف يمثل مدخلا لممارسة مناورتها وذلك لكونها تتفرد بقدرتها على متابعة هذا الدور. أي التوسط بين القوى الكبرى وبين هذه الكيانات في أوقات الأزمات. وفي هذه الحالة، تكون قطر قد قدمت

[1]Beverley Milton-Edwards, "The Blockade on Qatar: Conflict Management Failings", The *International Spectator*, (2020), DOI: 10.1080/03932729.2020.1739847, pp.1-15.

[2]Clayton Swisher, "Trump Says Qatar Funds Terror. Here's His Record Of Trying To Get It To Fund Him", *HuffPost*, 11/06/2017, accessed on 12/12/2022, at https://www.huffpost.com/entry/trump-says-qatar-funds-terror-heres-his-record-of-trying-to-get-it-to-fund-him_n_593d6691e4b0c5a35ca06118.

[3] جورجيو كافيرو، " التحالف السعودي-الإماراتي في شرق أوسط خاضع للإستقطاب "، مرجع سبق ذكره، ص. 57.

[4] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الإستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، مرجع سابق، ص. 277.

نمطا جديدا لتحالف واصطفاف الدولة الصغرى، متحدية بذلك حجة والتز التي تفيد بأن الدول الصغرى أمامها فقط خيار المسايرة مع القوى الكبرى وقبول إملاءاتهم. التأكيد على استقلالية قرارها الخارجي تجاه قوة كبرى مثل الولايات المتحدة، وتحديها في ملف الحركات الإسلامية، أثبتت قطر مجددا من خلال ذلك، أن سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة هي مسايرة دونما تبعية مباشرة، بمعنى أسايرك في حدود ما يحفظ استقلالية سياستي. تشبث قطر بملف الحركات الاسلامية بشكل عام هو جزء من استراتيجية رسمتها القيادة القطرية لكي تتفرد بمزايا الدولة المحافظة على الهوية وفي نفس الوقت الدولة التي تملك حرية التحرك والمناورة في كل الاتجاهات. حيث أدركت الولايات المتحدة أن سياسة قطر التي تسعى للحفاظ على مسافة أمان مع الكيانات العابرة للدولة وتحديدا الاسلامية منها هو منفذ قد يساعد في الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة.

التقت مقاربة قطر مع وجهة نظر وزير الخارجية أليكس تيلرسون، تجاه ملف الاخوان المسلمين تحديدا، حيث صرح أثناء مخاطبته لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب:" من الخطأ تصنيف الاخوان المسلمين على أنها جماعة إرهابية، هناك عناصر من الاخوان أصبحوا جزءا من حكومات بعض دول منطقة الشرق الأوسط"[1]. شكل هذا التصريح نقطة إيجابية دفعت بقطر إلى المزيد من المساعي الدبلوماسية لحلحلة الأزمة وقطع الطريق في وجه خصومها. وما جعل الكفة تميل لصالح قطر، هو سجل الاخفاق الذي تتخبط فيه الرياض والإمارات من جراء تورطهم في حرب اليمن، حيث شكل هذا نقطة إيجابيةأخرى صبت في مصلحة قطر. وبإعتراف كبار المسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة، الذي انتقد سياسات الإمارات والرياض، فصرح قائلا: " لقد كانت مساعدة قطر لنا في ليبيا ومحاربة داعش من الدرجة الأولى، بينما السعوديين لم يكونو كذلك، كانوا مجرد مشكلة في اليمن، حولوا اليمن إلى كارثة وهي وصمة عار"[2].

واجهت قطر الاتهامات التي نسبها لها دول الحصار حول دعمها للجماعات الإرهابية، بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون ضد الإرهاب الدولي مع الولايات المتحدة في 2017[3]. حيث اختارت قطر مواجهة الأزمة ليس بنفس المقاربة التي اتبعها خصومها، بالتحريض وتشويه سمعة قطر عن طريق الرشاوي والدفع لجماعات الضغط الأمريكية، بل خطت لها مسارا متزن وعالي المستوى يركز على تغيير وجهة نظر دوائر صنع القرار الأمريكية دونما المساس بسمعة خصومها. من خلال جملة من الاتفاقيات والمنتديات التي جمعت مسؤولين رفيعي المستوى من كلا البلدين، مع التركيز على

[1]Mark Perry, "Tillerson and Mattis Cleaning Up Kushner's Middle East Mess", *The American Conservative*, 27/06/2017, accessed on 12/12/2022, at https://www. The american conservative. com/tillerson- and-mattis- cleaning-up-kushners- middle- east-mees.
[2]Mark Perry, "Tillerson and Mattis Cleaning Up Kushner's Middle East Mess", Op.Cit.
[3]Kenneth Katzman, "Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy", *Congressional Research Service*, Report Prepared for Members and Committees of Congress, (April 11, 2022), pp.1-24.

استغلال ورقة الميول التجارية والإقتصادية لترامب. إدراكا منها أن هذا هو المدخل الوحيد الذي يرجح امكانية تغيير وجهة نظر صانع القرار الأمريكي تجاه قطر.

إن أهم خطوة أقدمت عليها قطر وتعتبر اختراقا كبيرا حققته في خضم الأزمة، "تمثلت في ترتيب منتدى الحوار الإستراتيجي القطري-الأمريكي الأول، في واشنطن الذي عُقد في واشنطن في 30يناير 2018"[1]. ثم ترتيب الحوار الاستراتيجي الثاني بين البلدين في 19 يناير 2019بالدوحة، حيث استعرض فيه الطرفان التقدم الذي أحرزه المنتدى الأول. كما أكد هذا المنتدى قوة العلاقات بين البلدين والفرص المتاحة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية[2]. من خلال "رؤية قطر 2040"للتعاون العسكري الأمريكي القطري، التي تحوي خططا لاستضافة سفن أمريكية حربية، وتوسيع قاعدة العديد، وزيادة الطاقة الاستيعابية للقاعدة، ببناء 200منزل لعائلات الجنود الأمريكيين مع تشييد منشآت ترفيهية[3]. جاءت هذه المبادرات بالتزامن مع ما تمر به الولايات المتحدة من تقشف مالي. حيث أدركت قطر أن لديها ورقة العُديد التي يمكن أن تناور بها لكسب التأييد الأمريكي في أزمتها مع خصومها[4]. وبالفعل، أثمرت هذه المنتديات والمشاريع التي وعدت قطر بتنفيذها لترقية قاعدة العديد، إلى "انتزاع تعهد رسمي أمريكي بالعمل معها لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لسلامة ترابها بشكل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة". شكل هذا التعهد إعلان رسمي وواضح بالتزام واشنطن بحماية أمن وإستقرار قطر[5].

واصلت قطر مبادراتها لتمتين تحالفها مع الولايات المتحدة، من خلال المزيد من المشاريع والإتفاقيات التي تصب في مصلحة عهدة دونالد ترامب، كخطوة نحو تليين وجهة نظره تجاه قطر. حيث استغلت الضائقة المالية للولايات المتحدة ووظفت "الدبلوماسية المالية" وكان أهم إجراء اتخذته في هذه الحالة هو حل مشكلة الأجواء المفتوحة، التي طالما أرقت المسؤولين في واشنطن. والتي أشرنا إليها سابقا، إذ تعرضت الحكومة الأمريكية لضغوط من طرف شركات الطيران الأمريكة، بدعوى أن الطيران الخليجي الممثل بالطيران القطري والطيران الإماراتي، يتلقى دعما حكوميا. وهو ما أثر بشكل كبير على المنافسة بين شركات الطيران العالمية، والأكثر من ذلك أثر

---

[1] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سابق، ص.278.

[2] " الحوار الإستراتيجي القطري-الأمريكي الثاني يبرهن على الالتزام بمواصلة تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين"، **مكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر**، 2019/1/13، شوهد في: 2023/06/20، على الموقع الإلكتروني:
https://www.gco.gov.qa/ar/top-news/the-second-annual-qatar-us-strategic-dialogue-demonstrates-commitment-to-further-advance-strategic-ties/#:

[3]Marcus Weisgerber,"Qatar Wants to Host US Ships, Expand Air Base For American Families", Defence one, 31/1/2018, accessed on 12/12/2022, at:
http://www.defenseone.com/policy/2018/01/qatar-wants-host-us-ships-expand-air-base-american-families/145638/.

[4] دي.بي دو روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، مرجع سابق، ص.5.

[5] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سابق، ص.279.

على مستقبل صناعة الطيران الأمريكي التي تساهم في اقتصاد البلد، بالاضافة إلى تضرر ملايين الوظائف الأمريكية[1]. وبالتالي، بعد نزاع دام 3سنوات بين شركات الطيران الأمريكية وشركة الطيران القطرية، توصل الطرفان إلى اتفاق يعالج مخاوف أصحاب هذه الشركات، من خلال صفقة أبرمها وزير خارجية قطر ووزير خارجية الولايات المتحدة، من شأنها كذلك تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين[2]. أدت هذه التحركات الدبلوماسية القطرية، إلى تضييق وتحجيم صورة خصومها في دوائر صنع القرار الأمريكية، مقابل، تلميع صورة قطر، حيث أكد ذلك وزير خارجيتها محمد بن عبد الرحمان آل ثاني، في تصريحه التالي:

" مقاربتنا مع الولايات المتحدة، مقاربة مؤسساتية وليست شخصية ولم تتأثر بغياب ترامب، وعلاقتنا متجذرة وقوية وليست مرتبطة بأشخاص. وتم عقد حوارين إستراتيجيين أثناء الحصار، وهما يعكسان عمق العلاقات القطرية الأمريكية"[3].

تمكنت قطر من خلال مبادراتها الاقتصادية والعسكرية من تغيير موقف ترامب، الذي أصبح أكثر اتساقا مع مواقف وزارتي الخارجية والدفاع، وأدى ذلك إلى تسهيل عقد الحوارين الاستراتيجيين، والنقطة الأهم أنه تم تنظيم لقاء بين أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، مع دونالد ترامب في 10أبريل 2018في البيت الأبيض. هذا اللقاء الذي اعتبره المحللون مؤشرا واضحا لتحول موقف ترامب، حيث وصف هذا الأخير قطر بـ "الصديق العظيم"، وبأن العلاقات بين البلدين تسير بشكل ممتاز. وبالتالي، مثل هذا التحول والنجاح في تغيير موقف ترامب، انجازا يُحسب لصالح قطر، حيث "تمكنت من تجريد خصومها من أهم أوراق القوة التي استندت إليها في محاولاتها إخضاع قطر ودفعها إلى الاستسلام لمطالبها"[4].

الفرع الثالث: السلوك القطري على المستوى الإقليمي

يجادل مهران كيمرافا أن هناك أربع قوى تتربع على قمة التسلسل الهرمي للنظام الإقليمي العربي، وهي المملكة العربية السعودية، وإسرائيل كقوى تدافع عن الوضع الراهن، وإيران وتركيا القوى المضادة والتي تسعى إلى تعديل وتغيير الوضع القائم. واتضح توجههما المعارض بشكل جلي بعد 2011، "حيث عارضا ما اعتبراه نظاما إقليميا مُهَندَساً للهيمنة"[5]. شكل توافق المصالح والأهداف

---

[1]Shea Byom, *Open and Fair Skies: A Level Playing Field for American Workers*, Op.Cit, pp.11-15.

[2]Bart Jansen," U.S., Qatar reach agreement in long-running dispute involving Qatar Airways", USA To Day, 30/01/2018, accessed on 03/12/2022, at https://www.usatoday.com/story/travel/flights/todayinthesky/2018/01/30/us-qatar-reach-agreement-airline-finances/1079830001/.

[3] "حديث خاص مع وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، **تلفزيون العربي**، مصدر سبق ذكره.

[4] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية، مرجع سابق، ص.278-281.

[5]Mehran Kamrava,"Hierarchy and Instability in the Middle East Regional Order", *International Studies Journal*, Vol. 14, No. 4 (Spring, 2018), p.17.

بين هذه القوى التعديلية وقطر تهديدا وجوديا للسعودية وحلفائها، مما أدى ذلك إلى إطلاق تحالف مضاد كان يهدف لإسقاط النظام القطري. تتنبأ أدبيات التحالف التقليدية كما ناقشنا في الأجزاء السابقة، وبالتحديد في مناقشة دراسة كل من إيريك لابز وستيفن والت. أن الدولة الصغرى عندما تواجه تهديد وجودي، سيكون أمامها عدة خيارات إما مسايرة القوة العظمى المُهددة والإستسلام، أو موازنة القوة ضدها وذلك بالتحالف مع القوى المضادة لهذه القوة المُهددة. في الواقع، بالرغم من خطورة الأزمة والحصار الذي واجهته قطر وخاصة اصطفاف الولايات المتحدة ممثلة بصانع قرارها مع التحالف الرباعي في بداية الأزمة، إلا أن قطر لم تختر الخيار الأول أي الاستسلام والرضوخ للمطالب 13، والتنازل على سيادتها وإستقلالية سياسة خارجيتها. ولكنها أصرت على المضي في نهجها التعديلي والتغييري ولم توافق على قطع علاقاتها مع القوى التعديلية في المنطقة إيران وتركيا. ولم توافق على غلق قناة الجزيرة الأداة القوية التي ساهمت في دفع رياح التغيير في النظام الإقليمي العربي.

أولا. التحالف مع القوى التعديلية

أدى التحالف الأمريكي القطري المهزوز في بداية الأزمة إلى سلوك قطر لمقاربة الانفتاح جزئيا على إيران، والتحالف الاقليمي الدفاعي مع تركيا، كتدابير احترازية لتعطيل الحصار الاقتصادي المفروض عليها من دول التحالف الرباعي[1]. في الواقع، بالرغم من التحفظ الذي كانت تبديه قطر في علاقاتها مع إيران، خاصة اختلاف وجهات النظر تجاه أزمة سوريا، إلا أن حيثيات الأزمة الخليجية خطت مسارا تجاوز ذلك الخلاف السياسي، ليتم التركيز على الجانب الاقتصادي. حيث صرح وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان، في إحدى مقابلاته، بأنه بعد إعلان دول التحالف الرباعي الحصار الاقتصادي على قطر، تم تكثيف الاتصالات مع الجانب الإيراني، لأنه المنفذ الوحيد الذي فُتح لقطر في مواجهة غلق الطرق البرية والبحرية والجوية[2].

وفي الساعات الأولى من بدء الحصار تحركت تركيا لمساندة قطر، بالرغم من الظروف الإقليمية الحساسة، إذ اضطرت تركيا لتقديم تنازلات وذلك بالتقرب من إيران من أجل التنسيق الثلاثي لكيفية فك العزلة عن قطر. شكلت هذه الدول مثلث تنسيق سياسي قطري-تركي-إيراني من خلاله وزانت قطر التهديد[3]. هذا التقارب لم يرق للولايات المتحدة، حيث صرح مسؤول في البنتاغون

---

[1] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، في: عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصاروقوة الدول الصغيرة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص.76.

[2] "حوار خاص مع وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، برنامج الحقيقة، **تلفزيون قطر**، 2018/01/10، شوهد في:2022/12/15 على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=bBZph3LVs5g

[3] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، في: عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصاروقوة الدول الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص. 69-70.

قائلا:" إن تصرفات السعودية جاءت بنتائج عكسية. فبدلا من ترهيب القطريين، فإن السعوديين ألقو بهم في ملعب الإيرانيين، والنتيجة هي تحالف تركي –قطري-إيراني غير مستقر ولكنه ناشىء تدعمه روسيا"[1]. وبالفعل كانت الأزمة في صالح إيران لعدة أسباب؛ سياسيا؛ شكل الحصار فرصة ذهبية لطهران لأنها استفادت من تفكيك المحور الإقليمي المناهض لها، الذي طالما اجتهدت واشنطن في حشده[2]. اقتصاديا؛ شكل المتغير الاقتصادي أهم المكاسب التي توقعت إيران الحصول عليها من الأزمة؛ "فمن المعروف أن إيران وقطر منتجان بارزان للغاز، وأمام التطور الإيجابي في العلاقات القطرية – الروسية والعلاقات الإيرانية – الروسية، فإن احتمال تبني سياسة موحدة متعلقة بسوق الغاز سيفيد إيران، وقطر وروسيا أيضا"[3].

لكن، بالرغم من أن إيران حققت مكاسب من أزمة الخليج، إلا "أنها كانت حذرة في تبني موقف داعم لقطر، نتيجة مواقف قطر السابقة والتي هددت الأمن القومي الإيراني في سوريا والعراق، على حد تعبير الدبلوماسي "قاسم محبعلي" في دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإيرانية". كما نبع هذا التصريح من تخوف الجانب الإيراني من كون قطر تربطها علاقات جيدة مع الحركات الاسلامية وبالأخص مع طالبان. وفي نفس الوقت لم تنسى إيران مواقف قطر الايجابية، ورأت أيضا أن اتخاذ موقف مؤيد لها قد يضر بقطر ويؤكد التهمة الموجهة لها من دول الحصار. وهذا سيؤدي إلى تقوية جانب التحالف ضدها وضد إيران كونها مصنفة دولة إرهابية من طرف الولايات المتحدة[4]. لذلك كان تعاون إيران مع قطر في الأزمة في إطار ما تسمح به المصالح الإقتصادية، لكونهما يتقاسمان حقول الغاز والجوار الجغرافي. كما كان الجانب القطري أيضا حذر بنفس القدر ليس خوفا من دول التحالف الرباعي، بقدر ما كان حذر من الجانب الأمريكي. لأنه في هذه المرحلة من الأزمة، كل الجهود القطرية كانت تسعى إلى تغيير وجهة نظر صانع القرار الأمريكي بشتى الطرق تجاه قطر وأزمتها مع دول الحصار. يقول وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمان آل ثاني:

"قطر تسعى إلى تحقيق التوازن بين علاقتها بإيران وعلاقتها بأمريكا، مع أنها مسألة صعبة أن تحقق التوازن بين طرفي أزمة. علاقتنا بالولايات المتحدة استراتيجية ومتينة، وعلاقتنا بإيران هي علاقة حق الجوار ومصالح مشتركة. إيران ساندتنا في الأزمة، فتحت لنا أجوائها وموانئها "[5].

---

[1]Mark Perry, "Tillerson and Mattis Cleaning up Kushner's Middle East Mess", Op.Cit.

[2] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.303.

[3] محجوب الزويري،" إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، العدد: 27، جويلية 2017، ص.42.

[4] محجوب الزويري،" إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر"، مرجع سبق ذكره، ص.42.

[5] "لقاء خاص مع وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، **الجزيرة**، 2019/06/03، شوهد في: 2022/12/10، على الموقع الالكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=IxrCgsSWxHw

ومع ذلك، لم يقتصر التقارب القطري الإيراني على الجانب الاقتصادي، إذ حاولت إيران الاستفادة القصوة من هذه الأزمة بالمرور إلى الجانب السياسي، حيث قامت قطر بإعادة سفيرها إلى طهران في 29 أغسطس 2017، كما حصل تقارب بين البلدين تجاه الأزمة اليمنية، خاصة بعد خروج قطر من التحالف الذي أنشأته السعودية ضد الحوثيين والشيعة بشكل عام. أبدت قطر أيضا دعمها للملف النووي الإيراني، عندما لم تدعم انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي في 8ماي 2018، كخطوة في صالح استقرار المنطقة[1]. كان انفتاح قطر على إيران والمرور لتحالف سياسي بهدف كسر الحصار. حيث استفاد الطرفان من هذا التقارب، كما تفهمت إيران خطوات قطر الحذرة في التحفظ على هذا التحالف والتقارب السياسي لحساسية الوضع الذي كان يُحتم على قطر مراعاة الجانب الأمريكي في المقام الأول[2]. ومرةأخرى أثبتت القيادة السياسية براعتها في موازنة إدراكها لأمنها ومصالحها في آن واحد، في أصعب اللحظات التي كان من المفروض وفق ما تمليه أدبيات التحالف التقليدية على سلوك الدولة الصغرى، أن تتجه قطر للتركيز على أمنها وبقائها من خلال التنازل والإستسلام والإنصياع لمطالب السعودية القوة المُهددة الكبرى في جوارها الإقليمي. وهذا يعد تأكيدا لصحة حجة أنموذج "ميزان الإدراك".

ثانيا. التحالف الاستراتيجي القطري التركي

يعود التحالف الاستراتيجي القطري إلى ما قبل أزمة 2017، وتحديدا بعد أزمة 2014، حيث كانت قطر تتوقع وتتحسب لمزيد من التوتر بينها وبين جيرانها. لذلك وقعت اتفاقية دفاعية بينها وبين الجانب التركي في 19 ديسمبر 2014. حيث شكلت الإتفاقية الأساس القانوني لإنشاء قاعدة عسكرية في قطر. ويعتبر التعهد الدفاعي على قطر في حالة تعرضها لعدوان عسكري، جوهر الاتفاقية[3]. وهو ما أدى بدول الحصار إلى الانزعاج من هذه القاعدة العسكرية، حيث تم ادراجها كمطلب في قائمة المطالب 13، التي قدمتها دول التحالف الرباعي لقطر في بداية الأزمة. لكن هذا المطلب والقاضي بغلق القاعدة العسكرية التركية في قطر لقى رفضا من الجانب التركي، الذي مالبث أن بدأ الحصار، حتى بدأ في إرسال القوات العسكرية التركية إلى قطر على 6دفعات، وصل تعدادها إلى 300عسكري[4]. ثم أتبع تلك التحركات بتقنينها، بعد يومين فقط من بداية الحصار، أي في 7 يونيو 2017، وذلك، بمصادقة البرلمان التركي في جلسة استثنائية، على اتفاقيتين سابقتين

[1] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية، مرجع سابق، ص. 305.

[2] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر". مرجع سبق ذكره، ص.71.

[3] هاني البسوس، "الدبلوماسية الدفاعية القطرية: إستراتيجيات التحالفات العسكرية"، سلسلة: **دراسات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.10.

[4] محمود الرنتيسي، "التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص.141.

تسمحان بنشر القوات التركية في قطر. حيث وصلت الدفعة الأولى إلى قاعدة طارق بن زياد في 18 يونيو 2017، مع خمس عربات مدرعة[1]. ثم تم إرسال الدفعات العسكرية الأخرى بالتدرج[2].

الجدول 2: الدعم العسكري التركي لقطر في حصار 2017

الدفعات العسكرية التركية إلى قطر	تاريخ الوصول
الأولى (وفد عسكري)	8يونيو 2017
الدفعة الثانية	22يونيو 2017
الدفعة الثالثة	29يونيو 2017
الدفعة الرابعة	1يوليو 2017
الدفعة الخامسة	11يوليو 2017
الدفعة السادسة	17يوليو 2017

المصدر: محمود الرنتيسي، "التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، مرجع سبق ذكره، ص.141.

أكدت قطر شراكتها الاستراتيجية مع تركيا في مرحلة الحصار من خلال زيارة الأمير تميم بن حمد لتركيا كأول زيارة قام بها بعد الحصار، والتي حملت رسالة قوية لخصومه، جوهرها أن قطر ترفض مطلب قطع العلاقات الدبلوماسية والعسكرية بينها وبين تركيا. وأثمرت هذه الزيارة على تنظيم قطر للدورة الثالثة للجنة الاستراتيجية العليا المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2017[3]. في المقابل رفضت تركيا الاتهامات التي وجهها دول التحالف الرباعي لقطر، وتحركت سريعا على ثلاث محاور، سياسية وإقتصادية وعسكرية، لدعم قطر. سياسيا؛ كان دعم تركيا لقطر يتمحور على الادانة العلنية للحصار، ودعوة الأطراف لتغليب الحوار على التصعيد. كما حثت تركيا ممثليها في المؤسسات الدولية على بذل الجهود لدعم ومساندة الموقف القطري[4]. كما تعاونت تركيا مع قطر في التحقيق المشترك حول ملابسات اختراق وكالة الأنباء القطرية من طرف دول التحالف الرباعي، إذ أفادت نتيجة التحقيق أن الوكالة القطرية تعرضت لعملية اختراق إجرامية يعاقب عليها القانون

[1] "Turkey and Qatar: Behind the strategic alliance", *Al Jazeera*, 16/08/2018, accessed on 18/12/2022, at: https://www.aljazeera.com/economy/2018/8/16/turkey-and-qatar-behind- the-strategic-alliance.

[2] محمود الرنتيسي، "التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، مرجع سبق ذكره، ص.141.

[3] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سابق، ص.301.

[4] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، مرجع سبق ذكره، ص.70.

الدولي. وأن الخطاب المنسوب للأمير كان ملفقا. كما أفادت تقارير أمريكية بضلوع الإمارات في هذه الجريمة[1]. نجحت مساعي تركيا الدبلوماسية في اسقاط مطلب غلق القاعدة العسكرية التركية في قطر، كما قامت دول التحالف الرباعي بتقليص المطالب من 13 إلى 6 مطالب، بعد ما طمأنت تركيا الجانب السعودي وحلفائها بأن القاعدة تهدف لحماية أمن المنطقة بأكملها وليس قطر فقط، وأن قطر هي من تقرر قرار الغلق. والإصرار على هذا المطلب هو تدخل في العلاقات الثنائية القطرية التركية[2].

من الجانب الاقتصادي، وبصفتها الحليف الإقليمي الرئيسي للدوحة، حاولت تركيا كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وذلك بإنشاء جسر جوي ينقل البضائع والمواد الغذائية التركية عبر طائرات الشحن الجوي. وفي غضون 48 ساعة أغرقت البضائع التركية السوق القطري، مما أدى ذلك إلى تعطيل أول هدف خطته دول التحالف الرباعي، وهو خنق قطر محليا لتجهيزها للإستسلام[3]. أما على الصعيد البري، فقامت تركيا بشحن البضائع إلى الدوحة عبر إيران، هذه الأخيرة التي تسابقت مع تركيا في الاستفادة من الأزمة مما جعل الجانب الإيراني يستفيد أكثر لقربه الجغرافي من قطر[4].

بالرغم من أن جملة الردود التركية الاستراتيجية حيال الأزمة القطرية، هي من مخرجات العلاقات الثنائية المتينة بين البلدين، إلا أن الأزمة كانت بالنسبة لصانع القرار التركي أحد تداعيات انتفاضات الربيع العربي، وبالتالي، كان الدور الذي خطته لا يخرج عن كونه جزء من رؤيتها الاستراتيجية الجديدة تجاه النظام الإقليمي في ظل المعطيات الجيوسياسية الجديدة. ناهيك عن تعهدها بالدفاع عن جناح الاخوان المسلمين، الذي تسعى دول التحالف الرباعي إلى تقويضه من خلال حملتها الشرسة التي شنتها على قطر حول ملف الاخوان المسلمين. ومع ذلك، يشير بعض المحللين، أن المعطيات الإقليمية الجديدة والمتغيرات المتناقضة والمتسارعة كانت "الدافع الحقيقي وارء زيادة حجم الشراكة الإستراتيجية القطرية-التركية"[5].

يحصر الباحث يشلتاش الدوافع التي دفعت الطرفين لتعميق علاقاتهما الاستراتيجية في: أولا؛ يتشارك الطرفان وجهات النظر ذاتها حيال ثورات الربيع العربي، فكلاهما يدعمان القيم التي تأسس عليها الحراك العربي. ففي الوقت الذي ترأست السعودية التحالف المناهض للاخوان

---

[1] الحواس تقية، "رهانات تفاوت الحجم والقوة في حصار قطر"، في في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، مرجع سبق ذكره، ص.37.

[2] محمود الرنتيسي، "التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، مرجع سبق ذكره، ص.142-143.

[3] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، مرجع سبق ذكره، ص.73.

[4] المرجع نفسه، ص.74.

[5] مرات يشلتاش، "من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج"، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، مرجع سابق، ص.78-79.

المسلمين. اصطفت تركيا وقطر في المقابل مع التحالف التعديلي في المنطقة، إذ رأى كلاهما أن "الاخوان المسلمين لاعبا سياسيا طبيعيا". لذلك، لم يقتصر هذا التقارب فقط في حالة مصر ودعم حكومة مرسي، بل شمل أيضا المتغيرات التي حدثت في كل من ليبيا وسوريا وتونس[1]. ثانيا، يحمل البلدان رؤية مشتركة حيال القضايا الأمنية في المنطقة، إذ تمثل تركيا بالنسبة لقطر الحليف الاستراتيجي الذي لايمكن التنازل عنه مهما كانت الظروف. وبرز هذا الولاء أكثر في أزمة الإنقلاب العسكري التي واجهها النظام التركي في 15 يوليو 2016، حيث دعمت قطر تركيا في أزمتها[2]. وكان الأمير تميم أول زعيم دولة يزور تركيا بعد فشل المحاولة الانقلابية. كما دعمت قطر تركيا في أزمة الليرة التركية، التي كانت ورائها الولايات المتحدة، عندما فرضت الأخيرة عقوبات على تركيا في صيف 2018، إذ "ضخت قطر في المصارف التركية ما يقارب 15 مليار دولار لتحصين الليرة التركية من الانهيار"[3]. مما جعل قطر ترتقي لدرجة الحليف الاستراتيجي، وهذا ما عبر عنه الرئيس أردوغان في تصريح له بقوله: "كانت قطر دائما، وخاصة خلال الأزمات الصعبة التي مررنا بها مؤخرا، صديقا قويا لتركيا. إننا مع قطر ننظر إلى جميع المشاكل الإقليمية من نفس الزاوية"[4]. ثالثا، تعتبر التحديات الأمنية التي تواجهها تركيا وقطر الدافع وراء توثيق علاقاتهما في المجالات الدفاعية والأمنية، لذلك، "فإن إقامة منشأة للصناعات العسكرية تُحسن الدولتان من خلالها قدراتها الدفاعية، يُمثل الجانب الاستراتيجي لهذه العلاقة"[5].

بالتالي تؤكد هذه الدوافع مجتمعة، فرضية شويلر حول الدول التعديلية التي تصطف مع بعضها لأنها تتقاسم الأهداف والمصالح ذاتها تجاه التغيير وتعديل الوضع الراهن. والمُلاحظ هنا أن قطر لم تتنازل عن أهدافها ورؤيتها التعديلية حتى في ظل التهديد الوجودي لبقائها. بل واصلت تحدي البنية الإقليمية كتأكيد على استقلاليتها التي لن تتنازل عنها مهما كانت الظروف، وهو الخيار الذي تنبأ به إيريك لابز في قائمة الخيارات المتاحة لدولة صغرى في مواجهة التهديد، وفي المقابل، هو الخيار الذي يراه والتز انتحاري وغير عقلاني بالنسبة لدولة صغرى. فمن المتوقع ووفق رؤية والتز أن تستسلم قطر لرغبة السعودية وحلفائها كون الأخيرة قوة عظمى مُهددة في المنطقة وتقود قوى الوضع الراهن. وهنا أيضا فرضية ستيفن والت القاضية بأن الدول الصغرى تُساير القوة الأكثر تهديدا غير صحيحة في حالة قطر التي فضلت موازنة التهديد بدل المسايرة مع القوة المُهددة. وبالتالي، حجة "ميزان الإدراك" تقتنص التفسير الصحيح من هذه التفسيرات المتنافسة، وتجادل بأن قطر وازنت إدراكها لأمنها ومصالحها في آن واحد في خضم أصعب أزمة تهدد سيادتها. إذ أثمرت

---

[1] المرجع نفسه، ص.79.

[2] المرجع نفسه.

[3] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سابق، ص.301.

[4] مقتبس في: مرات يشلتاش، "من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج"، مرجع سابق، ص.80.

[5] المرجع نفسه.

الاستراتيجيات التي اتبعتها قطر في سياستها الخارجية منذ 1995في بسط أرضية صلبة ورصينة لتحرك قطر على المستويين الدولي والإقليمي. وبالتالي، كان صانع القرار القطري يُدير الأزمة بثبات وإدراك ممزوج بالتفكير الاستراتيجي للحفاظ على أمن وبقاء قطر مع الاستقلالية التي تضمن مصالحها على المدى الطويل.

الشكل 6: صمود الدولة (السياسة الخارجية القطرية 1995-2020)

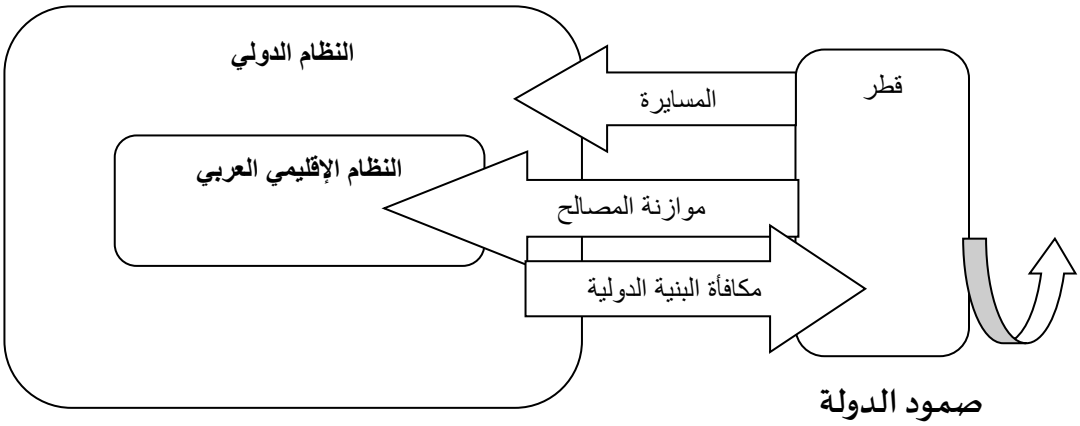

المصدر: من إنجاز الباحثة

الفرع الرابع: الموازنة الداخلية على مستوى الوحدة: تحدي تنظيم كأس العالم 2022

لم تُثني الأزمة الخليجة قطر من متابعة تحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية بالرغم من الضغوط وجو الحصار الاقتصادي الذي فرضه خصومها عليها، وفي هذا الوضع الحرج أثبتت القيادة السياسية القطرية قدرتها على التعامل مع "عنصر المفاجأة" وإدارة الأزمة على عدة مستويات[1]. على المستوى المحلي كان أكبر تحدي واجهته قطر هو كيفية الوفاء بالتزامها تجاه التظاهرة العالمية، "كأس العالم 2022"، التي نجحت في اقتناص تنظيمه متفوقة بذلك على أقوى دول العالم التي تنافست معها للفوز بهذه التظاهرة. بالرغم من التشكيك الذي واجته قطر والحملات التحريضية التي قادتها دول الحصار في وقت سابق لقطع الطريق أمام قطر في الالتزام بموعد تنظيمه. حيث يرجح الكثير من المحللين في كون الأزمة تم افتعالها لتطويق هذا الهدف. لذلك، ناورت قطر في ظل الأزمة لإنجاح المشروع بكل السبل وراهنت على الوفاء بالموعد. لأن المشروع

[1] نواف التميمي، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد:27، يوليو2017، ص.8.

بالنسبة لها تحدي جديد خاضته هذه الدولة الصغرى لتضيفه لسلسلة التحديات السياسية والإقتصادية والثقافية والدبلوماسية التي خاضتها سابقا وعبرت من خلالها إلى المسرح العالمي.

حاولت قطر بتبنيها الدبلوماسية الرياضية منح سرد جديد لما تبدوا عليه الأحداث الرياضية الضخمة في العالم العربي. حيث وبالإستفادة من هويتها ومكانتها السياسية، استطاعت قطر سحب البساط من تحت مراكز القوة الغربية، بهدف تقديم معنى وتعريف للأحداث الرياضية الضخمة في عالم غير غربي. وهذا أزعج نوعا ما القوى الغربية التي ترفض تغيير النموذج الغربي والثقافة الغربية التي تحيط بحيثيات تنظيم كأس العالم[1]. إذ تمكنت قطر بالفعل، من تغيير هذا النموذج حيث ألبست هذه التظاهرة العالمية عباءة النموذج العربي والإسلامي العريق.

كتب المحلل الفرنسي باسكال بونيفاس المتخصص في العلوم الجيوسياسية في جريدة ليكيب L'Equipe معلقا على ذلك، مايلي[2]:

"إختارت قطر الدبلوماسية الرياضية؛ حتى توجد في الخريطة (....) وفي منطقة جيوسياسية مضطربة، فإن القوة الناعمة والصورة والجاذبية باتت عوامل رئيسية (....) واليوم من الصعب على أي دولة قد تكون لها شهية نحو قطر أن تُقْدم على أية محاولة طالما أن قطر باتت تملك هذه الرؤية والوضوح (....) وصارت **قوة عظمى صغيرة** لأنها تؤدي دورا دبلوماسيا يفوق ثقلها السكاني (....) وأن تصبح عاملا رئيسيا في الرياضة العالمية يعني أن تصبح عاملا رئيسيا في الدبلوماسية العالمية".

إن تمكن قطر من المضي في مجاراة الكبار حول هذه التظاهرات الكبيرة يُعيد طرح التساؤل من جديد حول إمكانية الواقعية البنيوية من توفير التفسير، وخاصة مفهوم الصغر وما يحمله من مدلول خاطئ. إذ في ظل هذه المعطيات الجديدة مع تصدر الدول الصغرى للعديد من المجالات العالمية الاقتصادية والرياضية والسياسية، بات لزاما إعادة النظر في مفهوم القوة والقدرات، حيث يقترح البعض توسيع المفهوم ليشمل متغير المال، لأن ما قامت به قطر من رعاية عالية المستوى لمصالحها، أربك افتراضات الواقعية البنيوية[3]. في بداية الأمر اتخذت قطر من الرياضة أداة استثمارية تنوع بها اقتصادها مثل امتلاكها للأندية العالمية الكبرى، مثل نادي باريس سان جيرمان المملوك لشركة قطر للاستثمار الرياضي[4]. وفي الآونة الأخيرة تجاوزت قطر الرياضة كمورد للثروة إلى رؤية أبلغ تأثيرا وهي محاولة تحطيم الصورة النمطية الغربية تجاه العالم العربي والإسلامي، إذ تعهدت قطر من خلال استضافة كأس العالم على تسويق طرح مضاد يفيد بأن

[1]Al-Dosari Noof, "Sport and International Relations: Qatari Soft Power and Foreign Policy Making", *Tajseer*, Vol.3, No.2 (2012), pp.158-159.

[2] مقتبس في: نواف التميمي، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، مرجع سبق ذكره، ص.12.

[3]Barrie Houlihanab & Jinming Zhengc, "Small States: Sport and Politics at the Margin", *International Journal of Sport Policy and Politics*, Vol.7, No.3 (2015), p.5.

[4]Barrie Houlihanab & Jinming Zhengc, "Small States: Sport and Politics at the Margin", Op.Cit, p.6.

العالم العربي بإمكانه منافسة العالم الغربي في قيمه والتفوق في قدرته على تنظيم مثل هذه التظاهرات الضخمة[1].

لذلك، شكل الحصار تحديا كبيرا في وجه هذا المشروع القيمي، الذي اشتغلت عليه الدوحة منذ 2010، تاريخ فوزها باستضافة كأس العالم. حيث لم تتأثر وتيرة العمل والتحضير لكأس العالم بجهود دول الحصار الهادفة لقطع كل المنافذ التي من شأنها أن تُسرع من إنهاء مشاريع البنية التحية. خاصة ماتعلق ببناء الملاعب الرئيسية التي ستستضيف هذه التظاهرة. إذ شيدت قطر في ظل الحصار سبعة من "استادات" المونديال، إضافة إلى استاد خليفة الذي افتتح في 2017، وبذلك يبلغ عدد الملاعب التي خططت قطر لتشييدها ثمانية وهم: "استاد خليفة الدولي، واستاد البيت، واستاد الوكرة، واستاد مؤسسة قطر، واستاد الريان، واستاد لوسيل، واستاد رأس أبو عبود، واستاد الثمامة"[2]. بالرغم من الضغوط التي كانت تواجهها قطر من خصومها إلا أنها نظرت لمشروع كأس العالم كفرصة ليس فقط لترقية صورة قطر والعالم العربي على المستوى الدولي. وإنما فرصة أيضا لتمتين البنية التحتية القطرية، إذ ساهم هذا المشروع في تمديد المزيد من الطرق والسكك الحديدية والموانئ، والفنادق التي ترتقي بالسياحة إلى أعلى مستوياتها كما تضيف موردا هاما للاقتصاد القطري مابعد الغاز[3]. لذلك، عملت اللجنة العليا المشرفة على منشآت كأس العالم، بالبحث عن مصادر بديلة للمواد الخام ومواد البناء، لتسريع وتيرة العمل وإنهاء تسليم المشاريع في وقتها المحدد[4].

وأهم انجاز قامت به الدوحة في ظل الأزمة هو افتتاح ميناء حمد الدولي، بعد خمسة أشهر من غلق دول الحصار المنافذ البرية والبحرية والجوية في وجه قطر. إذ شكل هذا المشروع مخرجا من هذه الأزمة حيث وفر هذا الميناء خطوط نقل بحرية عالمية مباشرة. أعادت ربط قطر تجاريا بدول العالم[5]. ومن بينها سلطنة عمان التي فتحت موانئها لشحن البضائع ومواد البناء في الأيام الأولى للحصار، كما تم تدشين ممرات بحرية جديدة ووضعها قيد الاستخدام الفوري للسفن التي تحوي مئات الحاويات بين مينائي صلالة وصحار العمانيتين وميناء حمد الجديد بالدوحة[6].

---

[1]Al-Dosari Noof, "Sport and International Relations: Qatari Soft Power and Foreign Policy Making", Op.Cit, p.158.

[2] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.292.

[3]Danyel Reichea, "Investing in Sporting Success as a Domestic and Foreign Policy Tool: The Case of Qatar", *International Journal of Sport Policy and Politics*, Vol. 7, No. 4 (2014), p.8.

[4] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.292.

[5] ناصر التميمي، "توسعة ميناء حمد في قطر: التداعيات الاقتصادية والجيو-سياسية"، في: عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصاروقوة الدول الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص.141.

[6]Imad K. Harb, "Determinants of Oman's Strategic Position on the Gulf Crisis", *Arab Center Washington DC*, 23/01/2018, accessed on 18/12/2022, at https://arabcenterdc.org/resource/determinants-of-omans-strategic-position-on-the-gulf-crisis/

وبالتزامن مع التحضير لفعالية كأس العالم، كانت قطر تتابع موازنتها الداخلية من استخراج وتعبئة لزيادة قوتها في عدة مجالات، الاقتصادية والعسكرية، كما عملت على معالجة أمنها الغذائي الذي أصبح أولوية ملحة، بعدما أدى الحصار الاقتصادي إلى كشف النقاب عن هذه المعضلة. وذلك لكون قطر تعتمد بشكل شبه كلي على استيراد المواد الغذائية من الخارج بنسبة 80بالمئة، وهذا شكل خللا في أمنها الغذائي، وتحديا كان لابد من إيجاد حل له بعدما استهدف الحصار ما أسماه علي حسين باكير "الخاصرة الرخوة للدوحة"، أي نقطة ضعفها المتمثلة في كونها تعتمد على دول الحصار في توفير احتياجاتها الغذائية. وهي استراتيجية أرادتها دول الحصار طريقا مختصرا لإجبار قطر على الاستسلام[1]. لذلك استثمرت قطر 444مليون دولار في منشأة لتخزين الأغذية ومعالجتها بمساحة 530ألف متر مربع في ميناء حمد. " كجزء من البرنامج الوطني للأمن الغذائي حيث خططت قطر لإنتاج 70بالمئة من احتياجاتها الغذائية بحلول 2024"[2].

على صعيد قطاع الطاقة والغاز؛ منذ اليوم الأول للحصار شعرت قطر بأن اقتصادها مستهدف، لذلك عمدت إلى وضع خطة للتوسع في إنتاج الغاز المُسال بهدف دخول أسواق جديدة عبر نقاط مختلفة في أنحاء العالم. حيث قامت شركة "قطر للبترول" بعدة خطوات من شأنها تُسرع من وتيرة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، أولا، "تعاقدت مع شركة يبانية لتنفيذ تصاميم هندسية للمنشآت البرية الخاصة بمشروع توسعة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المُسال. وكخطوة ثانية قررت الشركة رفع إنتاج الغاز من 77مليون طن سنويا إلى 110ملايين طن، ثم إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027"[3]. أما على الصعيد العسكري، بالرغم من أن قطر تربطها اتفاقيات دفاعية بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أنها فضلت أيضا تمتين ترسانتها العسكرية خاصة مع جو الأزمة والحصار الذي شكل محركا طبيعيا لهذا الهدف، إذ وقعت الدوحة في 14 يونيو 2017 صفقة بقيمة 12مليار دولار لشراء 36 طائرة مقاتلة من طراز (F-15) من واشنطن. كما أبرمت قطر صفقة أخرى مع شركة (BAE Systems) تقدر بـ 6.7 مليار دولار لشراء 24 طائرة مقاتلة من طراز تايفون (Typhoon)، كما تم التوصل لاتفاق مع فرنسا لشراء 12 طائرة من طراز (Dassault Rafale)، وفي سبيل استكمال تحديثها العسكري أنشأت الدولة "برزان القابضة" كأول شركة دفاعية تستثمر في الصناعة العسكرية. كما تعمل الشركة كمستشار لوزارة الدفاع في صفقاتها العسكرية[4]. أدت هذه المشتريات من الأسلحة والإستثمارات الكبيرة في الدول الأوربية إلى دعم هذه الدول قطر في أزمتها مما جعلها

[1] علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، مرجع سبق ذكره، ص.71.

[2] "Turkey and Qatar: Behind the strategic alliance ", Op.Cit.

[3] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.292.

[4]Brahim Saidy, "Qatar's Military Power and Diplomacy: The Emerging Roles of Small States in International Relations", in Anne- Marie Brady, Baldur Thorhallsson, eds, *Small States and the New Security Environment*, Op.Cit, p.233.

تكسب ورقة قوية في مواجهة خصومها. كما أثبت أن قطر قد خطت مكانتها نظير قوتها في مجال الطاقة وقدراتها المالية والتجارية بالرغم من حملة الضغوط المختلفة التي انتهجتها دول الحصار.

المفارقة هنا، أن ما قامت به دول الحصار من جهود لإضعاف الاقتصاد القطري انعكس على هذه الدول، إذ أشارت الإحصائيات التي نشرتها وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية، أن أداء الأسواق المالية القطرية في عام 2018 قد تفوق على سائر الأسواق الخليجية الأخرى، لتتجاوز بذلك تداعيات الحصار المستمر منذ 2017. ووفق مسح للوكالة، كان سوق المال القطري هو الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية التي بلغت قيمتها 2.4مليار دولار في حين حلت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 794مليون دولار، في حين خسر سوق دبي حوالي 245دولار. كما حقق الاقتصاد القطري نموا بنسبة 2.8بالمئة متجاوزا بذلك توقعات صندوق النقد الدولي[1].

الشكل 7: أداء الأسواق الخليجية في 2018

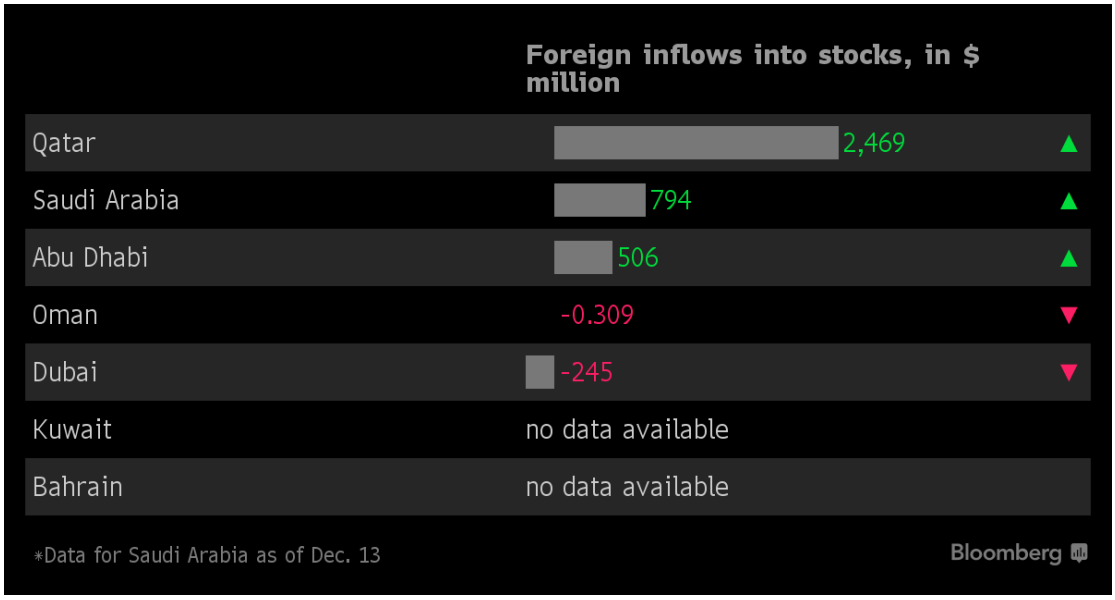

المصدر: https://alkhaleejonline.net

أكدت هذه الاحصائيات من جديد محدودية التفسير الواقعي البنيوي من منظور القوة المادية البحتة، هذا المنظور الذي يبدوا أن دول الحصار حسمت خطة حصارها لقطر وفقه وبناءً على معطياته. إذ اعتمدت على "قياس التفاوت في القوة من منظور اختزالي"، بمعنى منحت دول الحصار أهمية للعوامل التي تتفوق فيها على العوامل التي تتفوق بها قطر. مثل عدد السكان، المساحة،

[1] "بلومبير: قطر تتفوق بجدارة على إقتصاد دول الحصار في 2018"، **الخليج أون لاين**، شوهد في: 2019/7/17 على الموقع الإلكتروني:

https://alkhaleejonline.net

القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية. بينما أغفلت هذه الدول مقومات القوة القطرية التي حققتها وبمراتب عالية، مثل دخل الفرد، وإمتلاكها ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد إيران وروسيا، والمرتبة الأولى في تصدير الغاز المسال[1].

جدول 3: مقارنة حجم قوة قطر بحجم قوة دول التحالف الرباعي

الدولة / عوامل القوة	قطر	دول التحالف الرباعي: السعودية، الامارات، البحرين، مصر
عدد السكان مليون نسمة	2.7مليون/ن	140مليون/ن أي أكثر من 200ضعف سكان قطر
حجم الانفاق العسكري	6مليار دولار	100مليار دولار أي 20 ضعف إنفاق قطر الدفاعي
حجم الاقتصاد وفق الناتج المحلي	183مليار دولار	1.5 تريليون دولار أي نحو 20ضعف إقتصاد قطر

المصدر: بتصرف، مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية**، مرجع سبق ذكره.

والأكثر من ذلك، أن هذه الدول لم تدرك أن هناك عوامل أخرى تتفرد بها قطر بالمقارنة بهم، باستثناء الإمارات، وهي ما اقترحناه كمتغيرات تفسيرية لأنموذج "ميزان الإدراك"، من **قوة مدركة وتفكير استراتيجي**، نابع من نخبة متماسكة وموحدة بالاضافة إلى التماسك الاجتماعي الذي لعب دورا محوريا في هذه الأزمة. حيث نجح صانع القرار القطري في تعبئة وحشد المجتمع لمساندته كما يعد ذلك ثمارا لسياسات حكيمة انتهجتها القيادة السياسية منذ 1995، كما ساعد **الاجماع النخبوي ووحدوية القرار**، قطر في صمودها وإدارة الأزمة على جميع المستويات الإقليمية والدولية والمحلية.

[1] الحواس تقية، "رهانات تفاوت الحجم والقوة في حصار قطر"، مرجع سبق ذكره، ص.40-41.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى الموازنة الخارجية في نظريات التحالف والتوازن الدولي لكل من الواقعية البنيوية والنيوكلاسيكية. كما قدم القسم الأول مراجعة مفصلة لنظريات التحالف الدولي، ميزان القوى، وميزان التهديد، وميزان المصالح. وشرح مختلف الاستراتيجيات التحالفية المحتملة التي تختار منها الدول الصغرى ما يحقق بقائها وأمنها. وناقش القسم بشكل مستفيض جدلية هل الدول الصغرى توازن أم تساير؟ حيث تنافس إيرك لابز وستيفن والت على تقديم الحجج التي توفر الإجابة على هذه الجدلية. كما قدمت نظرية ميزان المصالح إجابة مختلفة لتلك الجدلية من خلال تأطير المسايرة كخيار تحالفي يهدف لتحقيق المكاسب والربح وليس الأمن. كما نظم افتراضات نظريته لتبحث في السياسات الخارجية التعديلية التي تهدف إلى قلب الوضع القائم. تولد عن هذه المراجعة المفصلة أنموذج "ميزان الإدراك" الذي يبحث في تفسير السياسات الخارجية التعديلية للدول الصغرى. حيث أخذ الأنموذج جدلية هل الدول تساير أم توازن؟ ليُصيغها في قاعدة عامة تُفيد بأن الدول الصغرى توازن وتساير في آن واحد. ولكن ليس لتحقيق أمنها فقط، بل لتحقيق هدف الأمن والربح في آن واحد. بحيث تساير على مستوى النظام الدولي لتوفير مظلة أمنية للسياساتها التوسعية والتعديلية، إذ يوفر سلوكها على مستوى النظام الدولي غطاءً أمنيا لكي توزان مصالحها بأمان وتحقق أهدافها التوسعية على المستوى الإقليمي.

بالإسقاط على حالة قطر كونها الحالة الأنسب لأنها خاضت سياسة خارجية تعديلية في فترة الثورات العربية. تتلخص حجة هذ المقاربة؛ في أن الدول الصغرى تستطيع اتباع استراتيجيات متعددة لتحقيق هدفين في آن واحد؛ أمنها ومصالحها من خلال اتباع سياسة خارجية توسعية، بحيث توازن إدراكها للتهديدات والفرص. وتُبنى هذه الحجة على مستويات متعددة (محلية، نظمية، إقليمية)، بحيث تبرز المتغيرات المحلية الفاصلة كمتغيرات تفسيرية للأنموذج.

شكل صمود قطر اللغز الذي سعى الأنموذج لتفسيره، كيف لدولة انتهجت سياسة خارجية تعديلية توسعية، متحدية بذلك القيود البنيوية الإقليمية، وتهديدات القوى العظمى في جوارها الجغرافي. أن تقود وتُدير أزمة وجودية بالمناورة على ثلاث مستويات، مع التصميم والإصرار في مواصلة سياستها الخارجية التعديلية والمستقلة، دونما تردد أو خوف من فقدان سيادتها وسقوطها. لا تملك النظريات الثلاث المُراجعة هنا في هذا الفصل، التفسير المناسب، لذلك تملك حجة أنموذج "ميزان الإدراك" التفسير كما فندت حجة والتز القاضية بمحدودية تأثير وقوة الدول الصغرى في السياسة الدولية.

خاتمة

إنطلاقا من الهدف الذي خطته هذه الدراسة والذي يتمحور في تقديم قيمة أو مساهمة مضافة تفكك لغز التحرك الشاذ للدول الصغرى، الذي لا يتوافق وحجمها في النظام الإقليمي العربي. فإن "ميزان الإدراك" يعتبر القيمة المضافة لهذه الدراسة، وبالتالي، تستقر نتائج هذه الدراسة على المستوى النظري.

عالجت الفصول الثلاثة مكامن التفسير المرجح لتحرك الدول الصغرى بشكل عام، من خلال التحقيق والتدقيق في حدود القوة التفسيرية للافتراضات المختلفة للنظريتين الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية. حيث تنافس رواد النظريتين في تقديم التفسير المناسب لسلوك الدول تجاه البيئة الدولية، وضغوطها وحوافزها. تنطلق حجة النظرية الواقعية البنيوية من الأناركية التي يتميز بها النظام الدولي، في ظل غياب حكومة عليا تحرس الدول وتحميها من العدوان والتوسع الذي تنتهجه القوى الامبريالية أو التعديلية. وبالتالي، تؤدي ضغوط البنية الدولية وشروط التعايش في بيئتها الأناركية، بالدول إلى الاعتماد على أنفسهم. أو كما أصطلح عليها والتز بالعون الذاتي، وذلك، من خلال اتباع استراتيجيات مثل الابتكار ومحاكاة النجاحات التي توصلت إليها الدول الأخرى في المجالات الاقتصادية والعسكرية تحديدا. كون نظرية والتز تُؤطر قوة الدول وقدراتها من ذلك المنظور، فإن الدولة القوية هي من تملك قدرات عسكرية وإقتصادية تجعلها في مصاف الدول الرئيسية التي يُنتج تفاعلها بنية دولية. كما تُهيأ هذه الدول المسرح الدولي لنفسها ولباقي الوحدات الأخرى. لذلك، يتعامل والتز فقط ما يسمى بسياسة التقاطب التي يستثني منها باقي الوحدات الثانوية والصغيرة. وبالتالي، يرفض والتز التعامل في نظريته مع سياسات القوى الصغرى أوالوحدات الصغرى.

فرض السياق المتغير بعد نهاية الحرب الباردة ظروفا جديدة تغيرت معها الحسابات الواقعية ومنطقها البنيوي، ومفاهيمها الصلبة والمركزية للتفاعل الدولي في عالم القدرات المادية، لصالح المنطق المعولم والمفاهيم الجديدة للقوة والتأثير. هذا الوضع الجديد الذي شكك في حجج والتز حول النفوذ والتأثير، خاصة مع تفوق بعض الدول الصغرى في تحكمها وإدارة أحد أهم مجالات التفاعل الدولي في عالم العولمة، وتماهي حدود الدولة القومية التقليدية لصالح الحدود الافتراضية وتداعياتها الأمنية. إذ شكل متغير العولمة مدخلا جديدا عبرت من خلاله الدول الصغرى إلى المسرح العالمي، لتقتنص أدوارا توازي أو تفوق أدوار القوى الكبرى. مما طرح ذلك المزيد من الألغاز التي تراكمت على واقعية والتز وبات حلها مستعصيا. إذ منحت العولمة صدقية وحجية التفسير للمدرسة الليبيرالية، والتي بدورها منحت الدول الصغرى فرصة وأملا بالانغماس في التفاعلات الدولية، من خلال التعاون الدولي والتأثير من منبر المؤسسات الدولية. حيث لم تعد التفاعلات الدولية الجديدة في عالم العولمة، تولي أهمية للحجم. بل أصبحت العلامة التجارية والصورة

الذهنية هي العملة المتداولة والتي تتنافس عليها الدول، لاقتناص المكانة في النظام الدولي. هذه الترتيبات الدولية الجديدة شككت في المنطق البنيوي الوالتزي.

أدت الانتقادات المتصاعدة والمتراكمة على والتز، ليس فقط بشأن تأثير العولمة، بل بشأن الألغاز العالقة التي تعود إلى ماقبل نهاية الحرب الباردة، وفترة الحربين العالميتين، التي عجز والتز من خلال منطقه البنيوي والنظمي من أن يقدم حلولا لها تتجاوز ما سماه التفسير الاختزالي. حيث أدى تجاهله لنظرية الدولة، والمستوى المحلي في تفسير الحالات الشاذة بزملائه من داخل المدرسة الواقعية البنيوية، إلى الانحراف قليلا عن منطق النظرية البنيوية، وذلك، بالنزول لمستوى الوحدة للبحث عن متغيرات تفسيرية تسد ثغرة هذه الألغاز. لكن النظريات التي أنتجها هؤلاء الرواد والتفسيرات لم تكن محددة ولم تحل إشكالية غياب نظرية الدولة في الواقعية البنيوية. أدى هذا الإخفاق في تقديم نظرية صريحة للدولة، إلى بروز مدرسة جديدة اتفق روادها على حل إشكالية غياب الدولة في واقعية والتز. كما حددت هذه المدرسة توجهها كنظرية تُعنى بتفسير السياسات الخارجية لدول معينة في فترة تاريخية معينة. والأكثر من ذلك أنها تقدم نظريتها كنظرية صالحة لتفسير السياسات الخارجية لكل من الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء. لذلك لقبها البعض بالنظرية الصاعدة لتفسير السياسة الخارجية، أطرت بنائها النظري كتوليف يجمع افتراضات كل من واقعية والتز وواقعية مورغانثاو في قالب واحد، لذلك سماها غيدعون روز مكتشف هذه المدرسة بالواقعية النيوكلاسيكية.

قدمت هذه المدرسة الجديدة أجندة بحثية مليئة بالمتغيرات التفسيرية المحلية الفاصلة، حيث يرى روادها أن الدول تستجيب للتهديدات أو الفرص الدولية من خلال هذه المتغيرات التفسيرية التي تترجم تلك الضغوط والحوافز والفرص الدولية إلى سياسات خارجية هجومية أو دفاعية. وبالتالي، انتقل النيوكلاسيك بموجب ذلك من البنية الدولية كمحدد للسياسات الخارجية، إلى البنية المحلية كمحدد فاصل للسياسات الخارجية. وبذلك حلت النيوكلاسيكية الألغاز العالقة والحالات الشاذة، إذ يكمن التفسير في البنية المحلية إذا كانت متساهلة ستساعد رجال الدولة على الرد الكفء تجاه الضغوط أو التهديدات الخارجية، وإذا كانت مقيدة بشدة فإن ذلك سيحد من كفاءة رجال الدولة أو السلطة التنفيذية من تبني ردود مناسبة تجاه التهديدات والفرص والحوافز الدولية. فالنيوكلاسيك من خلال فحصهم للعلبة السوداء وما تحتويه من مكونات مجتمعية وقوى وفواعل رئيسية وثانوية، هم بذلك، يؤكدون أن الدول باختلاف أنظمتها السياسية وإختلاف مواقعها وقوتها النسبية في النظام الدولي، هي تشترك في ميزة واحدة، بغض النظر إن كانت دول كبرى أو صغرى، وهي أن خيارات سياساتها الخارجية مرهونة بمدى طبيعة قيود (شديدة أو مرنة) بناها المحلية. علاوة على ذلك، يتميز النيوكلاسيك أيضا بفحصهم للمتغيرات غير المادية أي

المتغيرات المعيارية أو المثالية الفاصلة، مثل الإدراك والأفكار والتصورات، والثقافة والأيديولوجية والهوية والقيم الوطنية، ويعتقدون أن هذه المتغيرات تلعب دورا أساسيا وموازيا للمتغيرات المادية.

إن أهم إضافة تميزت بها النيوكلاسيكية هي مراجعتها لمفهوم القوة، حيث تجاوزت الطرح المادي الموجود في التصور الواقعي البنيوي للقوة. إذ يعتقد علماء النيوكلاسيكية أن هذا الطرح غير دقيق في توصيف قوة الدول. وفي مقابل ذلك، قدموا تعديلا وتحسينا للمفهوم بالبناء على العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع. بمعنى ما يهم بالنسبة للنيوكلاسيك هو قوة جهاز الدولة على إنتاج القوة وتفعيلها، وقدرته على اختراق المجتمع لتعبئة الموارد البشرية والمالية. فالفرق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة بالنسبة للنيوكلاسيك لا تحدده القوة الوطنية الكامنة، بل تحدده قوة وقدرة رجال الدولة على تحويل القوة الوطنية إلى قوة فعلية قابلة للاستخدام. وبالتالي يضع النيوكلاسيك القدرة على الاستخراج والتعبئة من خلال اختراق المجتمع، كمؤشر على قوة الدول، كما تساعد العوامل الفكرية والإدراكية في إنتاج القوة وإستخلاصها من المجتمع، فقد تشكل القومية والأيديولوجية والثقافة والأفكار وتصورات القادة مدخلا حاسما لتعبئة وإستخراج القوة. إذ شكل الإدراك متغيرا مركزيا في العديد من دراسات النيوكلاسيك، حيث خلصت أغلب هذه الدراسات أن عامل الإدراك (القوة المدركة) يلعب دورا محوريا في تحديد النتائج الدولية وليس الظروف الموضوعية.

من خلال هذه الطروحات الثرية التي قدمها النيوكلاسيك، حددت هذه الدراسة المتغيرات التفسيرية الفاصلة للسياسات الخارجية للدول الصغرى، وتم حصرها في المتغيرات الإدراكية، عامل إدراك صانع القرار (القوة المدركة)، وعامل الأفكار (التفكير الاستراتيجي). كمتغيرات تفسيرية رئيسية للأنموذج النظري المُراد تطويره في هذه الدراسة "ميزان الإدراك". كما حددت الدراسة أيضا المتغيرات المحلية التالية: علاقة الدولة –المجتمع، والمتغيرات الاستخراجية والتعبوية كمؤشرات على قوة الدول الصغرى. بالإضافة إلى مُعدلات القوة التي من شأنها أن تزيد من قوة الدولة أو تنقص منها وهي، التماسك الإجتماعي، والاجماع النخبوي، وقوة النظام وبناء التحالف. بحيث يمكن ربط هذه المتغيرات، وذلك بتوقع وجود علاقة إيجابية سببية بين هذه المتغيرات والمتغيرات التفسيرية (عامل إدراك صانع القرار وتفكيره الاستراتيجي). بحيث كلما كانت هناك قيادة مُدركة وتملك تفكير استراتيجي كلما كانت هذه المتغيرات المحلية تسير في شكلها الإيجابي بما يضمن الردود الإيجابية والمناسبة للدولة تجاه التهديدات والفرص الخارجية. بمعنى يساعد متغيرإدراك صانع القرار وتفكيره الاستراتيجي على إدارة الموازنة الداخلية، لكي تنجح الموازنة الخارجية وتحقق الدولة بموجب ذلك أمنها وبقائها وفي الوقت ذاته مصالحها المختلفة.

شكل موضوع الموازنة الخارجية الفكرة الأساسية التي أطر بموجبها رواد كل من النظريتين الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية نماذج نظرية تختص بتفسير سياسات التحالف والتوازن الخارجيين. فأنتج والتز أنموذجه المُعدل لنظرية ميزان القوى التقليدية. أين حدد فيه الاستراتيجيات التي من الواجب على الدول اتباعها في النظام الدولي كرد على الضغوط والحوافز الدولية. وفي خضم تلك الاستراتيجية حدد والتز الاستراتيجية المناسبة لتحرك الدول الصغرى. حيث رأى أن مسايرة ركب الدول الكبرى والقفز لعربة تجرها قوة عظمى هو الخيار الاستراتيجي الذي يضمن بقائها في بيئة أناركية. وبإعتبارها دول فاقدة التأثير والقوة بسبب حجمها وقدراتها المحدودة، فإن الانضمام لتحالف الدولة الأقوى هو طريق آمن ويحقق لها القوة المنشودة.

قدم ستيفن والت تلميذ والتز نظرية تعديلية أخرى لنظرية ميزان القوى سماها ميزان التهديد، حيث رأى من خلالها أن الدول لا توازن ضد القوة بل توازن ضد الدول الأكثر تهديدا. وبالتالي، تُعالج نظرية ميزان التهديد القضية المركزية في السياسة الدولية وهي كيف تستجيب الدول عندما تواجه تهديدات، هل تساير أم توازن؟ وماهي العوامل أو المؤشرات التي ستؤثر بشكل مباشر على مستوى التهديد بالإضافة إلى القوة الكلية؟ إذ يعتقد والت أن القوة الكلية ليست العامل الوحيد الذي يعتمد عليه صناع القرار عند تقييمهم للتهديدات. هناك ثلاثة عوامل أخرى يتأثر بها مستوى التهديد وهي القرب الجغرافي؛ والقوة الهجومية؛ والنوايا العدوانية المُدركة. الميزة التي تفردت بها نظرية والت عن نظرية والتز هو أنها صُممت لتفسر أنماط التحالف والسياسات الخارجية لدول العالم الثالث، وتحديدا دول الشرق الأوسط. إذ وجدت في ديناميكية التحالفات العربية الحجة الرصينة لمنطلقات النظرية، بحيث تم تطبيقها بشكل واسع على دول المنطقة بما فيها الدول الخليجية الصغرى.

إن التركيز المفرط من طرف والتز وستيفن والت في نظرياتهم على قوى الوضع الراهن، وتأطيرهم للاستراتيجيات التحالفية كخيارات تسعى لحفظ الأمن والبقاء فقط، أدى براندال شويلر إلى تقديم نظرية بديلة سماها ميزان المصالح، حيث تؤسس لطرح يبحث في السياسات الخارجية التعديلية(التوسعية). إذ لاحظ وبالاعتماد على السجل التاريخي للعلاقات الدولية، أن الدول انتهجت سلوك المسايرة أكثر من سلوك موازنة القوة، وأن هذا السلوك لم يكن يحركه هدف الأمن والبقاء بل كان يحركه هدف الربح والمكسب. وبالتالي، السياسات الخارجية التوسعية كانت تهدف لتحقيق الربح وإستغلال الفرص. يعامل شويلر متغير "مصلحة الدولة" كمحدد بارز من خلاله يمكن التمييز بين قوى الوضع الراهن، والقوى التعديلية.

تختلف قوى الوضع الراهن عن القوى التعديلية، في أن الأخيرة تستخدم القوة العسكرية للتغيير والتوسع، والمكاسب من الحرب بالنسبة لها تفوق التكاليف. بينما دول الوضع الراهن تقدر ما

تمتلكه ولا تسعى إلى توسيع قيمها بالقوة العسكرية، لأن تكاليف الحرب تفوق المكاسب. وبالتالي تجذب قوى الوضع الراهن الدول التي تشاركها نفس هذه الأهداف، بينما تجذب التحالفات التعديلية، الدول التي تشاركها أهداف توسعية. وبالتالي، يستقر تفسير هذه السياسات التعديلية من وجهة نظر النيوكلاسيك أمثال -دافيدسن وشويلر-في البنية المحلية. إذ تلعب المتغيرات المحلية (الإجماع النخبوي) دورا في تقرير هذ المصالح والأهداف.

وجدت الدراسة في افتراضات ميزان المصالح تفسير للسياسة الخارجية التعديلية القطرية في النظام الإقليمي العربي. شكل متغير المصلحة والأهداف السياسية المشتركة، وتراجع متغير قوة دول الوضع الراهن، الفرصة للنخبة القطرية باستغلال هذه النافذة التي فُتحت، لتقود رياح التغيير في النظام الإقليمي العربي. بحيث رأت قطر أن مصلحتها وأهدافها تتوافق مع القوى التعديلية في المنطقة. بينما من جانب آخر، رأت دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أهدافها ومصالحها تتوافق مع قوى الوضع الراهن. مما جعلها تقود هي الأخرى الثورة المضادة للحفاظ على الوضع القائم. لكن تفسير السياسة الخارجية التعديلية القطرية بالاعتماد على افتراضات نظرية ميزان المصالح لا تكفي وحدها. بدليل، أن السلوك التعديلي الذي انتهجته قطر أوقعها في فخ تحالف مضاد من طرف قوى الوضع الراهن، حيث كاد هذا التحالف أن يقضي على دولة قطر من خلال مخطط عسكري كان يهدف لإسقاط نظامها المُحاصر. وبالتالي **صمودها** في وجه التحالف الرباعي يتطلب نموذج نظري آخر يفكك هذا اللغز.

قدمت الدراسة انطلاقا من مراجعة شاملة للنظريات السابقة، أنموذجا بديلا "ميزان الإدراك"، كأنموذج يهدف لشرح السياسة الخارجية التوسعية للدول الصغرى. وذلك بالإسقاط على حالة قطر كونها الحالة الأنسب لأنها خاضت سياسة خارجية تعديلية في فترة الانتفاضات العربية بعد سنة 2011. تتلخص حجة هذ المقاربة؛ في أن الدول الصغرى تستطيع اتباع استراتيجيات متعددة لتحقيق هدفين في آن واحد؛ أمنها ومصالحها من خلال اتباع سياسة خارجية توسعية، بحيث توازن إدراكها للتهديدات والفرص. وتُبنى هذه الحجة على مستويات متعددة (محلية، نظمية، إقليمية)، بحيث تبرز المتغيرات المحلية الفاصلة كمتغيرات تفسيرية للأنموذج. بحيث ترد الدولة الصغيرة على الفرص والحوافز والضغوط البنيوية من خلال اتباع استراتيجيات متعددة في آن واحد. أولا؛ سلوك المسايرة مع القوى العظمى على مستوى النظام الدولي لضمان الأمن والبقاء. بمعنى توفير مظلة أمنية تحقق من خلالها الدولة الصغرى الأهداف الاستراتيجية الأخرى في محيطها الإقليمي. ثانيا؛ موازنة المصالح على المستوى الإقليمي وتبني سياسة خارجية تعديلية (توسعية)، وذلك بتحدي الوضع الراهن وإستغلال نوافذ الفرص التي تُفتح والحوافز التي تحقق مصالحها. وهو سلوك استراتيجي محفوف بالمخاطر، لكن تتبعه الدولة الصغرى التي تطمح للتوسع ومستعدة لدفع تكاليف باهظة لتوسيع قيمها.

عمل هذا الأنموذج على تحدي فكرتين أساسيتين كانتا بمثابة الحكمة الراسخة التي ميزت التقليد الواقعي بشكل عام. أولا، محدودية تأثير ونفوذ الدول الصغرى في محيطها الخارجي. وبالتالي، استحالة تبني هذه الدول سياسة خارجية نشطة أو تعديلية. ثانيا، فكرة أن السياسة الخارجية التعديلية هي بالأساس سياسة انتحارية. لأنها تنتهي بالهزيمة وعقاب البنية الدولية من منظور ميزان القوى الوالتزي. أثبت الأنموذج أن هذه الحكمة تتوقف صحتها في حال كانت الدولة الصغرى تُسيرها قيادة سياسية ضعيفة، وتفتقر للقدرة الاستخراجية والتعبوية، وتُعاني من انقسام اجتماعي وتفكك نخبوي. وبالتالي إذا كانت هذه المتغيرات في شكلها الإيجابي تتوفر في الدولة الصغرى. وخاصة الجانب الشخصي لصانع القرار (إدراكه وتفكيره الاستراتيجي)، فإن هذه الحكمة تتراجع لصالح حجة هذا الأنموذج. توصلت الدراسة من خلال اختبار هذا الأنموذج على حالة صمود دولة قطر في وجه التحالف الرباعي، وتفكيك ذلك اللغز. إلى أن هذا الأنموذج تنطبق عليه معايير لاكاتوس لتحول المشكلة التقدمي. بحيث قدم فرضية مساعدة لتفسير لغز لا يجد حله في النظريات المناقشة في هذه الدراسة. وكتوصية بإمكان صقل هذه المقاربة وتهذيبها أكثر لتناسب تفسير ليس فقط السياسات الخارجية التعديلية للدول الصغرى، وإنما تفسر أيضا سياسات القوى المتوسطة.

قائمة المراجع

أولا. باللغة العربية

-أبو زيد، أحمد محمود، "كيف تتحرك الدول الصغرى؟ نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد:44، ب، د، ت، ص.25-86.

-أبو ليلة، سعاد محمود، "الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى"، مجلة كلية **الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، العدد:2، 2017، ص.144-109.

-باكير، علي حسين، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، في: عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

-البسوس، هاني، "الدبلوماسية الدفاعية القطرية: إستراتيجيات التحالفات العسكرية"، **سلسلة: دراسات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.1-15.

-بوسكران، فاطمة الزهراء، " الأزمة اليمنية: صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد: 2، سبتمبر 2021، ص. 328-349.

-بيليس، جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

-"تطورات الأوضاع في المنطقة العربية وموقف قطر منها، لقاء خاص مع الأمير حمد بن خليفة آل ثاني"، **قناة الجزيرة**، 2011/09/07، شوهد في: 2022/12/04، على الموقع الإلكتروني:

https:// www.youtube.com/watch?v=cP0gsV1hfUA

-التميمي، نواف، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد:27، يوليو2017.

-جرجس، فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية**، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

-"حديث خاص مع وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، **تلفزيون العربي**، 03/ 2019/06، شوهد في: 2022/12/10، على الموقع الإلكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=PeE2uDnoHyI

-حسن، إسلام خالد، "الخلافات الخليجية –الخليجية: الأسباب، والقضايا، وآليات الحل"، في جمال عبد الله ومجموعة مؤلفين، **مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية**، (الدوحة /بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).

-" الحوار الإستراتيجي القطري-الأمريكي الثاني يبرهن على الالتزام بمواصلة تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين"، **مكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر**، 2019/1/13، شوهد في: 2023/06/20، على الموقع الإلكتروني:

https://www.gco.gov.qa/ar/top-news/the-second-annual-qatar-us-strategic-dialogue-demonstrates-commitment-to-further-advance-strategic-ties/#:

-"حوار خاص مع وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان آل ثاني"، برنامج الحقيقة، **تلفزيون قطر**، 2018/01/10، شوهد في:2022/12/15 على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=bBZph3LVs5g

-الرنتيسي، محمود، "التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

-روش، دي.بي دو، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجا"، تر: كريم الماجري، **سلسلة تقارير**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

-الزويري، محجوب،" إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد: 27، يوليو 2017.

-سكوكبول، ثيدا، "إستعادة الدولة: إستراتيجيات التحليل في البحث الراهن"، تر: علي حاكم صالح، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد:47، نوفمبر 2020، ص.89-115.

-"سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ حمد بن خليفة من عام 1995، مع وزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني السابق"، برنامج بلا حدود، **الجزيرة**، 2000/3/15، شوهد في: 2022/12/5. على الموقع الإلكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=qEF1dQzCFAY&list=PLUxAs6a2fGkUTUFyw4War0SpmzUqq7ugj&index=4

-سيب، فيليب، **تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، تر: عز الدين عبد المولى، ط1، (الدوحة/ لبنان: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

-شلبي، محمد، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-"الإسرائيلي" (1979-1994)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006.

-عبد الله، جمال، **السياسة الخارجية لدولة قطر: رو افعها واستر اتيجيتها (1995-2013)**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

-فوت، روز ماري، نبيل ماكفرلين وآخرون، **الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات متعددة الأطراف**، تر: أحمد مالي والطيب غوردور، ط1، (لندن: إي –كتب، 2016).

-"القائمة الكاملة الموجهة لقطر حصلت عليها شبكة CNNوأكد مسؤولون قطريون موثوقيتها"، CNNبالعربية، 2017/06/24، شوهد في 2022/12/14، في الموقع الالكتروني:
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/24/cnn-obtains-full-list-qatar-demands

-قبلان، مروان، **سياسة قطر الخارجية: الإستر اتيجية في مواجهة الجغر افيا**، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

_____،"قطر والولايات المتحدة الأمريكية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والإختلاف"، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد: 40، سبتمبر 2019.

-" قصص من مؤسسة قطر لم تحكى بعد"، مؤسسة قطر، شوهد في: 2022/12/25، على الموقع الالكتروني:
https://www.qf.org.qa/ar/stories/hh-sheikha-moza-gives-unique-insight-into-how-qatar-foundation- went-from

-قوجيلي، سيدأحمد، "الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية: منطق الأناركية وجذور السياسة الخارجية التوسعية"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2015-2016.

_____، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

-كافيرو، جورجيو، " التحالف السعودي-الإماراتي في شرق أوسط خاضع للإستقطاب"، تر: حسن حمادة، في الجابر، خالد، سيغورد نيوباور، **أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط**، (قطر: دار الوتد، ب.ت).

-"كلمة الأمير تميم بن حمد آل ثاني: فور تنصيبه أميرا لدولة قطر"، **BBC News**، بُث الخطاب بتاريخ 2013/06/26. شوهد في: 2022/12/6. على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=lMX6VdcsTPo

-الكواري، مريم، " حول التعبئة القبلية في انتخابات قطر"، **منشور**، 2021/08/20، شوهد في:2022/12/23، على الموقع الإلكتروني:

https://manshoor.com/politics-and-economics/qatar-laws-tribal-sensitivities/

-ليتل، ريتشارد، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطيروالنماذج**، تر: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).

-المخ، زهير، "الإدراك الأمريكي المتغير للأزمة الخليجية"، ملف الأزمة الخليجية، **سياسات عربية**، العدد 27، يوليو 2017، ص.32-38.

-"مرحلة تأسيس قناة الجزيرة"، الصندوق الأسود، **القبس**، بُثت المقابلة في: 2022/02/09، شوهد في: 2022/12/27 على الموقع الإلكتروني:

https : //www.youtube.com/watch?v=-pu9NGvcYYw

-"مقابلة الوزير السابق حمد بن جاسم عبر برنامج الحقيقة"، **تلفزيون قطر**، بتاريخ، 2017/10/25، شوهد في: 2022/12/4. على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=bBZph3LVs5g

- مورغانثاو، هانز، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، ج1، (القاهرة: الدار القومية، 1965).

-مينتس، أليكس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرارفي السياسة الخارجية**، تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2016).

-ناي، جوزيف، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البيجيرمي، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

-صقر، أمل،" Frenemy: تراجع ثنائية الأصدقاء أو الأعداء في النظام الدولي"، إتجاهات الأحداث، **المجلد الأول**، العدد:1، أغسطس2014

-يشلتاش، مرات، "من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج"، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية(محرران)، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

ثانيا.باللغة الإنجليزية:

Abozaid, Ahmed M., "The Rise of Small States in the Arabian Gulf: The Case of UAE and Qatar: A Historical Sociology Perspective", *Journal of Rising Powers and Global Governance*, Vol. 1, No. 2 (2020), pp.7-41.

Aftandilian, Gregory, *The New Arab Regional Order: Opportunities and Challenges for U.S. Policy* (U.S.A: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, 2015).

Al-Kuwari, Maryam, " Tribal Revival in the Gulf: A Trojan Horse or a Threat to National Identities?", *Blogs.Lse,* 31/08/2018, accessed on 23/12/2022, at https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/08/31/tribal-revival-in-the-gulf-a-trojan-horse-or-a-threat-to-national-Identities/.

Aron, Raymond, *Peace and War: A Theory of International Relations* (New York: Routledge, p.2003).

Ashley, Richard k., "The Poverty of Neorealism", *International Organization*, Vol.38, No.02, (March, 1984), pp.225-286.

Baabood, Abdullah, "Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations", *IAI Working Papers*, Vol.17, No.36 (December, 2017), pp.1-28.

Barnett, Michael N., *Confronting the costs of war: military power, state, and society in Egypt and Israel* (New Jersey: Princeton University Press, 1992).

_____, Jack S. Levy,"Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt 1962–1973, *International Organization*, Vol.45, No.03 (June, 1991), pp.369-395.

_____, Raymond Duvall, "Power in International Politics", *International Organization,* Vol. 59, No.01 (January, 2005), pp.39-75.

Barnett, Michael N., *Dialogues in Arab Politics* (New York: Columbia University Press, 1998).

Blanchard, Christopher M., " Qatar: Background and U.S. Relations", *Congressional Research Service*, Report Prepared for Members and Committees of Congress, (November., 2014), pp.1-20.

Bond, Brian, "The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars by Barry R. Posen, *The Journal of Modern History*, Vol. 58, No. 1(Mar, 1986), pp.284-287.

Boutz, Gary M., Kenneth H. Williams, *U.S. Relations with Iraq: From the Mandate to Operation Iraqi Freedom* (Washington, D.C., 2015).

Browning, Christopher S., "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 19, No.04 (December, 2006), pp.669-684.

Buzan, Barry, Charles Jones, and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York: Columbia University Press, 1993).

Byom, Shea, *Open and Fair Skies: A Level Playing Field for American Workers* (A Thesis Submitted to University of North Dakota, North Dakota, 2021).

Cavusoglu, Esra, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership", *Turkish Journal of Middle Eastern Studies*, Vol.7, No.1 (Jun, 2020), pp.81-110.

Cheng-Chwee, Kuik, "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China", *Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs*, Vol .30, No. 2, (August, 2008), pp.159-185.

Christensen, Thomas J. , "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity", *International Organization*, Vol.44, No.2 (March, 1990), pp.137 – 168.

_____ & Jack Snyder, "Progressive Research on Degenerate Alliances", *American Political Science Review*, Vol. 91, No.4 (December, 1997), pp.919-922.

_____, "Perceptions and Alliances in Europe, 1865–1940", *International Organization*, Vol. 51, No.01(December, 1997), pp.65-97.

Cooper, Scott, "State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining the Misunderstood Gulf Cooperation Council", *Security Studies*, Vol.13, No.2 (Winter, 2003/4), pp.306-349.

Darwich, May, "The Ontological (In) security of Similarity Wahhabism Versus Islamism in Saudi Foreign Policy", *Foreign Policy Analysis*, (2016), doi: 10.1093/fpa/orw032.

David, Steven R., "Explaining Third World Alignment", *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (Jan, 1991), pp.233-256.

Davidson, Jason W., "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", *Security Studies*, Vol.11, No.4 (Summer, 2002), pp.125-159.

Dessler, David, " What's at Stake in the Agent-structure Debate? " , *International Organization*, Vol. 43, No.03 (June, 1989), pp.441-473.

Donnelly, Jack, *Realism and International Relations* (UK: Cambridge University Press, 2000).

Dueck, Colin, "Neoclassical Realism and the National Interest: Presidents, Domestic Politics, and Major Military Interventions", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

_____, *Reluctant Crusaders: Power, Culture, and Change in American Grand Strategy* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2006).

_____, "Realism, Culture and Grand Strategy, Explaining America's Peculiar Path To World Power", *Security Studies*, Vol. 14, No. 2 (April–June, 2005), pp.198-231.

East, Maurice A.," Foreign Policy-Making in Small States: Some Theoretic Observations Based on a Study of the Uganda Ministry of Foreign Affairs", *Policy Sciences*, vol. 4 (1973), pp.491-508.

_____, "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models", *World Politics*, Vol.25, No.04 (Jul, 1973), pp.556-576.

Edwards, Beverley Milton, "The Blockade on Qatar: Conflict Management Failings", *The International Spectator*, (2020), DOI: 10.1080/03932729.2020.1739847, pp.1-15.

Elman, Colin,"Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy ?", *Security Studies*, Vol. 6, No.1 (1996), pp.7-53.

Elman, Miriam Fendius, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard", *British Journal of Political Science*, Vol. 25, No. 2 (Apr, 1995), pp.171-217.

Emmons, Alex, "Saudi Arabia Planned to Invade Qatar Last Summer: Rex TIllerson's Efforts to Stop it May Have Cost Him His Job", *The Intercept*, 1/8/2018, accessed on 21/11/2022, at: https://theintercept.com/2018/08/01/rex-tillerson-qatar- saudi-uae/.

Ennis, Crystal A., " Reading Entrepreneurial Power in Small Gulf States : Qatar and the UAE", *International Journal*, Vol.73, No.04 (2018), pp.573-595.

Entous, Adam, "Donald Trumps's New World Order ", *The New Yorker*, 18/6/2018, accessed on 20/1/2023, at https://www.newyorker.com/magazine/2018/06/18/donald-trumps-new-world-order.

Fearon, James D., "Domestic Poltics, Foreign Policy, and Theories of International Relations", *Annual Reviews*, Vol.1, (1998), pp.289-313.

Feierstein, Gerald, "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?", *The Middle East Institute*,12/06/2017, accessed on 12/12/2022 at https://www.mei.edu/publications/can-trump-admin-get-its-act-together-gcc-crisis-monday-briefing.

Folker, Jennifer Sterling, "Realist Environment, Liberal Process, and Domestic-Level Variables", *International studies Quarterly*, Vol.41, (1997), pp.1-25.

_____, *Theories of International Cooperation and The Primacy of Anarchy: Explaning U.S.International Monetary Policy after Brretton Woods* (Albany: State University of New York Press, 2002).

_____, "Neoclassical Realism and Identity : Peril Despite Profit Across the Taiwan Strait", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (New York : Oxford University Press, 2016).

Fordham, Benjamin O., "The Limits of Neoclassical Realism: Additive and Interactive Approaches to Explaining Foreign Policy Preferences", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 2016).

Friedberg, Aaron L., *In the Shadow of the Garrison State: America' s Anti - Statism and its Cold War Grand Strategy* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

Fukuyama, Francis, *State-building: governance and world order in the 21st century* (USA: Cornell University Press, 2004).

Gause III, F. Gregory, "Ideologies, Alignments, and Underbalancing in the New Middle East Cold War", Politics Symposium, *American Political Science Association*, (2017), pp.672-675.

_____, *The International Relations of the Persian Gulf* (New York: Cambridge University Press, 2010).

_____,"Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf", *Security Studies*, Vol. 13 No.2 (2003), pp.273-305.

_____, "Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region", *Middle East Policy*, Vol. XIV, No. 2 (Summer, 2007), pp.119-124.

Gengler, Justin, "Qatar's first Elections since 2017 Reveal Unexpected Impact of GCC Crisis", *Al- Monitor*, 24/04/2019, accessed on 23/12/2022, at https://www.al-monitor.com/originals/2019/04/qatar-first-elections-reveal-unexpected-impact-gcc-crisis.html

Gilpin, Robert G., *War and Change inWorld Politics* (UK: Cambridge University Press, 1981).

Glaser, Charles L., "Realists as optimists: Cooperation as self-help", *Security Studies*, Vol.5, No.3 (1996), pp.50-90.

Goldgeier, J. M., P. E. Tetlock, "Psychology and International Relations Theory", *Annual Review of Political Science*, (June, 2001), pp.67-92.

Goldstein, Judith, Robert O. Keohane, *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2012).

Gorski, Philip S., "The Protestant Ethic Revisited: Disciplinary Revolution and State Formation in Holland and Prussia", *The American Journal of Sociology*, Vol. 99, No. 2 (Sep, 1993), pp.271-303.

Gourevitch, Peter, "The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", *International Organization*, Vol. 32, No. 04 (September, 1978), pp.881-912.

Grieco, Joseph M., "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-realist Research Programme", *Review of International Studies*, Vol. 21, No.1, (January 1995).

Guzansky, Yoel, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf", *Middle East Policy*, Vol. XXII, No. 1 (Spring, 2015), pp.112-122.

Guzzini, Stefano, "Structural Power: The limits of Neorealist Power Analysis", *International Organization*, vol .47, No.3 (Summer, 1993), pp.443-478.

Haas, Ernst B., "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda, *World Politics*, Vol. 5, No. 4 (Jul, 1953), pp.442-477.

Haas, Mark L., "Ideological Polarity and Balancing in Great Power Politics", *Security Studies*, Vol.23, No.04 (2014), pp.715-753.

Handel, Michael I., *Weak States in the International* System (New York: Routledge, 2016).

Harb, Imad K., "Shelter and Strategic Hedging in the Gulf Cooperation Council", in eds, Anne-Marie Brady, Baldur Thorhallsson, *Small States and the New Security Environment* (New Zealand /UK: Wellington & Caroline Morris, 2021).

_____, "Determinants of Oman's Strategic Position on the Gulf Crisis", *Arab Center Washington DC,* 23/01/2018, accessed on 18/12/2022, at https://arabcenterdc.org/resource/determinants-of-omans-strategic-position-on-the-gulf-crisis/

Harman, Danna, "Backstory: Qatar Reformed by a Modern Marriage", *Christian Science Monitor,* 6/3/ 2007, accessed on 09/11/2022, at: https://www.csmonitor.com/2007/0306/p20s01-wome.html.

Hawthorne, Amy, "Qatar's New Constitution: Limited Reform from the Top", *carnegieendowment*, 26/08/2008, accessed on: 17/11/2022, at https:// carnegieendowment.org/sada/21605.

Hinnebusch, Raymond, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East", *Middle East Critique*, Vol. 19, No. 3 (2013), pp.201-2016.

Hobsen, John M., *The State and International Relations* (Australi: Cambridge Univerity Press, 2000).

_____, "Debate The Second Wave of Weberian Historical Sociology, The Historical Sociology of The State and The State of Historical Sociology in International Relation", *Review of International Political Economy*, Vol.5, No.2 (Summer, 1998), pp.284-320.

Holsti, K. J., "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy *", International Studies Quarterly,* Vol. 14, No. 3 (Sep, 1970), pp. 233-309.

Houlihana, Barrie & Jinming Zhengc, "Small States: Sport and Politics at the Margin", *International Journal of Sport Policy and Politics*, Vol.7, No.3 (2015), pp.1-16

Ian, Chong Ja., "Revisiting Responses to Power Preponderance: Going Beyond the Balancing-Bandwagoning Dichotomy", *Singapore: Nanyang Technological University*, RSIS Working Paper, No. 54, (2003), pp.1-31.

Ibish, Hussein, "GCC-Turkish Relations: Gulf Arab Perspectives", in Steven A. Cook & Hussein Ibish eds, *Turkey and the GCC: Cooperation Amid Diverging Interests* (Washington: Arab Gulf States Institute, 2017).

Ikenberry, John G., *After Victory Institutions, Strategic Restrict, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton, Nj: Princeton UniversitY Press, 2001).

"In Saudi Visit, Trump Offers Contradictions Form Campaign", *PBSNews Hour*, 21/5/2017, accessed on 21/03/2022, at https://www.pbs.org/newshour/politics/saudi-visit-trump-contradictions -campaign.

Jang, Ji-Hyang, "Weak State, Weak Civil Society: The Politics of State-Society Relations in the Arab World", *International and Area Studies*, Vol.16, No.01 (2009), pp.81-92.

Jansen, Bart," U.S., Qatar reach agreement in long-running dispute involving Qatar Airways", USA to Day, 30/01/2018, accessed on 03/12/2022, at https://www.usatoday.com/story/travel/flights/todayinthesky/2018/01/30/us-qatar-reach-agreement- airline-finances/1079830001/.

Jervis, Robert, "Hans Morgenthau, Realism, and the Scientific Study of International Politics", *Social Research*, Vol.61, No.4 (Winter1994), pp.853-876.

_____, "Perceiving and Coping With Threat", in Janice Gross Stein, Richard Ned Lebow, and Robert Jervis, eds, *Psychology and Deterrence* (Johns: Hopkins University Press, 1989).

_____," Introduction: Approach and Assumptions" in Janice Gross Stein, Richard Ned Lebow, and Robert Jervis, eds, *Psychology and Deterrence* (Johns: Hopkins University Press, 1989).

_____,"Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30, No. 2(Jan, 1978), pp.167-214.

_____, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1976).

Jesse, Neal G., John R. Dreyer, *Small States in the International System: At Peace and at War* (London: Lexington Books, 2016).

Kaarbo, Juliet, " A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory ", *International Studies Review*, vol.17, No.02 (2015), pp.189-216.

Katzenstein, Peter J., "Small States and Small States Revisited", *New Political Economy*, Vol .8, No.1(2003), pp.9-30.

Katzman, Kenneth, "Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy", *Congressional Research Service*, Report Prepared for Members and Committees of Congress, (April 11, 2022), pp.1-24.

Kaufman, Robert G., "(To Balance or To Bandwagon ?) Alignment Decisions in 1930s Europe" , *Security Studies*, Vol.1, No.3 (1992), pp.417-447.

Kemarava, Mahran, "Hierarchy and Instability in the Middle East Regional Order", *International Studies Journal*, Vol. 14, No. 4 (Spring, 2018), pp.1-35.

_____, "Qatari Foreign Policy and the Exercise of Subtle Power ", *International Studies Jrounal (ISJ)*, Vol.14, No.02 (2017), pp.91-123.

_____, *Qatar: Small State, Big Politics* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2013).

_____, Fragile Politics in the Greater Middle Eeast (London: Hurst & Company).

Keohane, Robert O., "Theory of World Politics : Structural Realism and Beyond ", in Ropert O. Keohane, ed, *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press).

_____, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in Internatinal Politics", *International Organization*, Vol. 23, No.02 (March, 1969), pp.291-310.

Kinninmont, Jane, "The Gulf Divided: The Impact the Impact of the Qatar Crisis", Research Paper, *Middle East and North Africa Programme*, 30/05/2019, accessed

on22/11/2022, at https://www.chathamhouse.org/2019/05/gulf-divided-impact-qatar-crisis-0/about-future-dynamics gulf-project.

Kitchen, Nicholas, "Systemic Pressures and Domestic Ideas : A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation", *Review of International Studies*, Vol. 36, No. 1 (January, 2010), pp.117-143.

Korany, Bahgat, "Egypt : Between Overstretch and Pivotalness in Its Foreign Policy", in Justin Robertson and Maurice A. East, eds, *Diplomacy and Developing Nations Post-Cold War Foreign Policy-Making Structures and Processes* (New York**:** Routledge**,** 2009).

Krieg, Andreas, "The UAE's 'Dogs of War': Boosting a Small State's Regional Power Projection", Small Wars & Insurgencies, (2021), DOI: 10.1080/09592318.2021.1951432.

Kurecic, Petar, "Small States and Regional Economic Intergrations in The Multi Polar World: Regional Differncesin the Levels of Integration and Patterns of Small State's Vulnerability", *World Review of Political Economy*, Vol.8, No. 3 (January, 2018), pp.317-348.

Labs, Eric J., Do Weak States Bandwagon ?", *Security Studies*, Vol.1, No.3 (1992), pp.383-416.

_____, " Beyond Victory: Offensive Realism and The Expansion of War Aims", *Security Studies*, Vol.6, No.4 (summer, 1997), pp.1-49.

Lamborn, Alan C., "Power and the Politics of Extraction", *International Studies Quarterly*, Vol. 27, No. 2 (Jun, 1983), pp.125-146.

Landler, Mark & Eric Schmitt, "H.R. McMaster Breaks With Administration on Views of Islam", *The New York Times*, 24/02/2017, accessed on12/12/2022, at https://www.nytimes.com/2017/02/24/us/politics/hr-mcmaster-trump-islam.html.

Layne, Christopher, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring, 1993), pp.5-51.

Legro, Jeffrey W., & Andrew Moravecsik, "Is Anybody Still a Realist ?", *International Security*, Vol.24, No.2 (Fall, 1999), pp.5-55.

Levy, Jack S., "Domestic Politics and War" in Robert I. Rotberg and Theodore k. Rabb**,** eds, *The Origin and Prevention of Major War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

Lobell, Steven E. , "Second Image Reversed Politics: Britain's Choice of Free Trade or Imperial Preferences, 1903–1906, 1917–1923,1930–1932", *International Studies Quarterly*, Vol.43, No.04 (1999), pp.671-693.

_____, *The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics* (U.S. A: The University of Michigan Press, 2003).

_____, "Threat Assessment, the State, and Foreign Policy : A Neoclassical Realist Model", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds,

Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy (New York : Oxford University Press, 2016).

Long, Tom, "Small States, Great Power? Gaining Influence through Intrinsic, Derivative, and Collective Power", *International Studies Review*, Vol. 19, No. 2 (June, 2017), pp.185-205.

Lynch, Marc, *Voices of the New Arab Public: Iraq, AL-Jazeera, and Middle East Politics to Day* (New York: Columbia University Press, 2006).

MacDonald, Paul K., "Useful Fiction or Miracle Maker: The Competing Epistemological Foundations of Rational Choice Theory", *American Political Science Review*, Vol. 97, No. 4 (November, 2003), pp. 551-565.

Mastanduo, Michael, David A.Lack, G.John Ikenberry,"To Ward a Realist Theory of State Action ", *International Studies Quarterly,* Vol.33, No.4 (Dec, 1989), pp. 457-474.

Mearsheimer, John J.,"Reckless States and Realism", *International Relations*, Vol.23, No.2 (2009), pp.241-256.

_____, *The Tragedy of Great Power Politcs* (New York, NY: W W. Norton, 2002).

Migdal, Joel S., Klaus Schlichte," Rethinking the State", in Klaus Schlichte, ed, *The Dynamics of States: The Formation and Crises of State Domination* (London: Routledge). P.10.

_____, " Vision and Practice: The Leader, the State, and the Transformation of Society", *International Political Science Review*, Vol.09, No.01 (1988), pp.23-41.

Mintz, Alex, Karl DeRouen Jr, *Understanding Foreign Policy Decision Making* (New York: Cambridge University Press, 2010).

Morgenthau, Hans, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th Ed (New York: McGRAW-Hill Higher Education, 2006; 1948).

Nonneman, Gerd, *Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe* (London: Routledge, 2005).

Noof, Al-Dosari, "Sport and International Relations: Qatari Soft Power and Foreign Policy Making", *Tajseer*, Vol.3, No.2 (2012), pp.145-170.

Nye, Joseph S., "Soft Power", *Foreign Policy*, No.80 (Autumn, 1990), pp.153-171.

Perry, Mark, "Tillerson and Mattis Cleaning Up Kushner's Middle East Mess", *The American Conservative*, 27/06/2017, accessed on 12/12/2022, at https://www. The american conservative. com/tillerson- and-mattis- cleaning-up-kushners- middle- east-mees.

Priess, David, "Balance-of-Threat Theory and the Genesis of the Gulf Cooperation Council: An Interpretative Case Study", *Security Studies*, Vol.5, No.4 (1996), pp.143-171.

Putnam, Robert D., "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games", *International Organization*, Vol.40, No.3 (Summer, 1988), pp.427-460.

Rabi, Uzi, "Qatar's Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms", *Middle East Journal*, Vol.63, No. 3 (Summer, 2009), pp.443-459.

Rathbun, Brian, " A Rose by Any Other Name : Neoclassical Realism as the Logical and Necessary Extension of Structural Realism", *Security Studies*, Vol.17 (2008), pp.294-321.

Reichea, Danyel, "Investing in Sporting Success as a Domestic and Foreign Policy Tool: The Case of Qatar", *International Journal of Sport Policy and Politics*, Vol. 7, No. 4 (2014), pp.1-16.

Ripsman, Norrin M., "Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (New York : Oxford University Press, 2016).

_____, Jeffrey W.Taliaferro and Steven E. Lobeel, *Neoclassical Realist Theory of International Politics* (New York: Oxford University Press, 2016).

Robertson, Justin, "Introduction: The Research Direction and a Typology of Approaches", in Justin Robertson and Maurice A. East, eds, *Diplomacy and Developing Nations Post- Cold War Foreign Policy- Making Structures and Processes* (New York: Routledge, 2009).

Rose, Gideon,"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy"", *World Politics*, Vol. 51, No. 1 (Oct., 1998), pp.144-172.

Ross, Dennis, "Qatar Needs to Stop Funding Islamists", *USA To day*, 08/05/2017, accessed on20/11/2022, at https:// www.usatoday.com/story/opinion/2017/05/08/qatar-funding-islamism-muslim- brotherhood-hamas-column/101300766/.

Rousseau, David L., "Identity, Power, and Threat Perception: A Cross-National Experimental Study", *Journal of Conflict Resolution*, Vol.51, No.05 (October, 2007), pp.744-771.

Ruggie, Jon Gerard, "Continuity and Transformation in the World Polity: to Warde a Neorealist Synthesis", *World Politics*, Vol. 35, No. 02 (January, 1983), pp.273-285.

Ryan, Curtis R.,"Regime Security and Shifting Alliances in the Middle East", *Political Science*, accessed on 22/01/2023, at https://pomeps.org/regime-security-and-shifting-alliances-in-the-middle-east.

_____, *Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy* (Florida : University Press, 2009).

Saidy, Brahim, "Qatar's Military Power and Diplomacy: The Emerging Roles of Small States in International Relations", in Anne-Marie Brady, Baldur Thorhallsson, eds, *Small States and the New Security Environment* (New Zealand /UK: Wellington & Caroline Morris, 2021).

Schanzer, Jonathan, "Time For the US to Stop Qatar's Support for Terror", *New York Post*, 21/04/2017, accessed on 20/10/2022, at:

https://www.fdd.org/analysis/2017/04/21/time-for-the-us- to-stop-qatars-support-for-terror/.

_____,"Assessing the U.S-Qatar Relationship", *Foundation for Defense of Democracies, Washington.DC*, (26 Julay2017).

Scheldrup, Macklin, "Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation", Undergraduate Honors Theses, *University of Colorado Boulder*, (2014)

Schmidt, Brian C., "Realism as Tragedy", *Review of International Studies*, Vol.30, No.3 (Jul, 2004), pp.427-441.

Schroeder, Paul",Alliances, 1815–1945: Weapons of Power and Tools of Management", in Klaus Knorr, ed., *Historical Dimensions of National Security Problems* (Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 1976).

_____, "Historical Realist vs.Neo-realist Theory" *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994), pp.108-148.

Schweller, Randall L., "The Progressiveness of Neoclassical Realism ", in Colin Elmen & Miriam Fendius Elmen, eds, *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (London: Cambridge, Massachusetts, 2003).

_____, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998).

_____, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power* (New Jersey : Princeton, 2006).

_____,"Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994), pp. 72-107.

_____,"Neoclassical Realism and State Mobilization: Expansionist Ideology in the Age of Mass Politics", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro ,eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press , 2009).

_____",The Balance of Power in World Politics", in *Politics: Oxford Research Encyclopedias* (USA: Oxford University Press).

_____,"Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under Balancing", *International Security*, Vol. 29, No. 2 (2004), pp. 159-201.

_____, "Tripolarity and The Second World War", *International Studies Quarterly*, Vol. 37, No. 1 (Mar., 1993), pp.73-103.

_____," Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?", *Security Studies*, Vol.5, No.3 (Spring, 1996), pp.90-121.

Seibert, Thomas Seibert, "Qatar faces Threat of Punitive Legislation as US Officials Decry Brotherhood Ties" *The Arab Weekly*, 28/05/2017, accessed on 14/12/2022, at : https : //punitive-legislation-us-officials-decry- brotherhood-ties.

Selim, Mohammad El- Sayed, *The Opertional Code Belief System and Foreign Policy Decision Making : The Case of Nasser*, (Doctoral Dissertion Submited to Carleton University, Canada, 1979).

Skocpol, Theda, "Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research ", in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol, eds, *Bringing the State Back In* (Cambridge University Press, 1985).

_____, *States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

Snyder, Glenn H., "The Security Dilemma in Alliance Politics", *World Politics*, Vol.36, No. 04 (July, 1984), pp.461-495.

_____," Process Variables in Neorealist Theory", *Security Studies*, Vol.5 No.3 (1996), pp.167-192.

Snyder, Jack, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions* (Ithaca: Cornell University Press, 1991).

Sutton, Paul,"The Concept of Small States in The International Poltical Economy", *The Round Table*, Vol. 100, No. 413 (April, 2011), pp.141-153.

Swisher, Clayton, "Trump Says Qatar Funds Terror. Here's His Record Of Trying To Get It To Fund Him", *HuffPost*, 11/06/2017, accessed on 12/12/2022, at https://www.huffpost.com/entry/trump-says-qatar-funds-terror-heres-his-record-of-trying-to-get-it-to-fund-him_n_593d6691e4b0c5a35ca06118.

Taliaferro, Jeffrey W., " State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State" *Security Studies*, Vol.15, No.03 (2006), pp.464-495.

_____, *Balancing Risks : Great Power Intervention in the Periphery* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2004).

_____, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, "Introduction: Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro, eds, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

_____, "Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", *International Security*, Vol.25, No. 3 (Winter, 2000/01), pp.128-161.

Taylor, Brian D., Roxana Botea, "Tilly Tally: War-Making and State-Making in the Contemporary Third World", *International Studies Review*, Vol.10 (2008), pp.27-56.

Tilly, Charles, *From Mobilization to Revolution* (New York : Random House, 1987).

Toft, Peter, "John J. Mearsheimer: An Offensive Realist Between Geopolitics and Power", *Journal of International Relations and Development*, Vol. 8, No.4, (2005), pp.381-408.

Thorhallsson, Baldur, "Studying small states: A review, Small States & Territories", Vol.1, No.1 (2018), pp.17-34.

" Trump Firmly Rejected Saudi Proposal to Invade Qatar in 2017", *The Peninsula*, 09/08/2020, accessed on 20/11/2022, at: https:// thepeninsulaqatar.com/article/09/08/2020/Trump-firmly-rejected- Saudi-proposal-to-invade- Qatar-in-2017.

"Turkey and Qatar: Behind the strategic alliance", *Al Jazeera*, 16/08/2018, accessed on 18/12/2022, at: https://www.aljazeera.com/economy/2018/8/16/turkey-and-qatar-behind- the-strategic-alliance.

Ulrichsen, Kristian Coates, "Public Diplomacy and Soft Power*", the Annals of the American Academy of Politics and social science*, Vol.616 (Mars, 2008), pp.94-109.

_____, "*The GCC States and the Shifting Balance of Global Power* (Qatar: Center for International and Regional Studies &Georgetown University School of Foreign Service, 2010).

_____, *Qatar and the Arab Spring* (New York: Oxford University Press).

_____," Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring", Discussion Paper, Durham University, *HH Sheikh Nasser Al-Sabah Programme,* Durham, (09 October, 2012), pp.1-21.

Vaicekauskaitė, Živilė Marija, "Security Strategies of Small States in a Changing World", *Journal on Baltic Security,* Vol.3, No.2 (2017), pp.7-15.

Vandenbosh, Amry, "The Small States in International Politics and Organization", *The Journal of Politics,* Vol. 26, No. 2 (May, 1964), pp.293-312.

Vasquez, John A., "The Realist Paradigm and Degenerative Versues Progressive Research Programs : An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December, 1997), pp. 899-912.

Vu, Tuong, "Studying the State through State Formation", *World Politics*, Vol.62, No. 1 (January, 2010), pp.148-175.

Wald, Charles &Michael Makovsky, "The Two Faces of Qatar, a Dubious Mideast Ally", *Wall Street Journal*, 24/04/2017, accessed on 21/11/2022, at: https://www.wsj.com/articles/the-two-faces-of-qatar-a- dubious-mideast- ally-1493075654.

Walt, Stephen M., *The Origins of Alliances,* (New York: Cornell University Press, 1987).

_____, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufmann and Labs", Security Studies, Vol.1, No.3 (1992), pp.448-482.

_____, "International Relations : One World, Many Theories", *Foreign Policy*, No. 110, (Spring, 1998), pp.29-46.

Waltz, Kenneth N., "Evaluating Theory", *The American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (Dec, 1997), pp.913 – 917.

_____, Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics", in Ropert O. Keohane, ed, *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press).

_____, "International Politics is Not Foreign Policy", *Security Studies*, Vol.6, No.01 (1996), pp.54-57.

_____,"Globalization and Governance", *Political Science and Politics*, Vol.32, No.04 (Dec, 1999), pp.693-700.

_____,"International Structure, National Force and The Balance of power", *Journal of International Affairs*, Vol. 21, No. 2 (1967), pp.218-219.

_____",Realist Thought and Neorealist Theory", *Journal of International Affairs*, Vol.44, No. 1 (1990), pp.21-37.

_____,"The Emerging Structure of International Politics", *International Security*, Vol.18, No.02 (Autumn, 1993), pp.44-79.

_____",The Origine of War in Neorealist Theory", *The Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, No. 4 (Spring, 1988), pp.616-617.

_____,"The Stability of a Bipolar World", *Daedalus*, Vol. 93, No. 3 (Summer, 1964), pp.881-909.

_____, *Theory of International Politics* (Addison-wesley, 1979).

Warren, David H., *Rivals in the Gulf: Yusuf al-Qaradawi, Abdullah Bin Bayyah, and the Qatar-UAE Contest Over the Arab Spring and the Gulf Crisis* (London and New York: Routledge, 2021).

Weisgerber, Marcus,"Qatar Wants to Host US Ships, Expand Air Base For American Families", Defence one, 31/1/2018, accessed on 12/12/2022, at: http://www.defenseone.com/policy/2018/01/qatar-wants-host-us-ships-expand-air-base-american-families/145638/.

" Why Al Jazeera is under Threat", *The Economist*, accessed on 25/11/2022, at: https: //www.economist.com/middle-east-and-africa/2017/07/01/why-al-jazeera-is- under-threat.

Wivel, Anders, " Explaining why State X Made a Certain Move Last Tuesday The Promise and Limitations of Realist Foreign Policy Analysis", *Journal of International Relations and Development*, Vol.8, (2005), pp. 355–380.

_____, "From Small State to Smart State: Devising a Strategy for Influence in the European Union", in Robert Steinmetz and Anders Wivel, eds, *Small States in Europe: Challenges and Opportunities* (USA: Ashgate, 2010).

Wohlforth, William C. , "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance", *World Politics*, Vol.39, No.3 (Apr, 1987), pp.353-381.

_____, Stuart J. Kaufman& Richard Little, "Introduction: Balance and Hierarchy in International Systems ", in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William

C. Wohlforth, eds, *The Balance of Power in World History* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

_____,"Realism and the End of the Cold War", *International Security*, Vol.19, No.3 (Winter, 1994-1995), pp.91-129.

_____, "Realism", in Christian Reus -Smit and Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations* (New York: Oxford, 2008).

Wolfers, Arnold, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962).

Zadeh, Babak Mohammad, "Status and Foreing Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspectives", *The International Spectator*, Vol. 52, No. 2 (2017), pp.19-36.

Zakaria, Fareed, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princetion: Princetion University Prees, 1998).

الفهرس العام

مقدمة.....1

الفصل الأول: موقع الدول الصغرى في نظرية " الو اقعية البنيوية" 10

المبحث الأول: البناء النظري للواقعية البنيوية 12

المطلب الأول: العناصر الأساسية التحليلية لنظرية السياسة الدولية.....12

الفرع الأول: الفرضيات المركزية.....12

الفرع الثاني: المنطلقات التحليلية لنظرية السياسة الدولية.....12

المطلب الثاني: المحددات البنيوية للنظام الدولي ومنطق الصورة الثالثة.....21

الفرع الأول: بنية النظام الدولي.....21

الفرع الثاني: الأناركية: التنشئة الاجتماعية والمنافسة..... 24

المطلب الثالث: نظرية السياسة الدولية ليس نظرية للسياسة الخارجية.....28

الفرع الأول: إفتراض الفاعل العقلاني وسلوك الدولة في النظام الدولي.....29

الفرع الثاني: صنع القرار في السياسة الخارجية بين القيود النظمية والمحلية.....32

المبحث الثاني: السياسة الخارجية للدول الصغرى وتحدي الو اقعية البنيوية في فنائها الخاص.....36

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية للدول الصغرى.....37

الفرع الأول: المستوى النظمي (الدولي) كمحدد لسلوك السياسة الخارجية.....38

الفرع الثاني: المستوى المحلي كمحدد لسلوك السياسة الخارجية.....40

المطلب الثاني: موقع الدول الصغرى في تراتبية النظام الدولي.....43

الفرع الأول: أثر القوة المادية على تصنيف الدول الصغرى في النظام الدولي.....43

الفرع الثاني: أثر العولمة على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي.....48

الفصل الثاني: الو اقعية النيوكلاسيكية كنظرية صاعدة لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى.....56

المبحث الأول: البناء النظري للواقعية النيوكلاسيكية.....58

المطلب الأول: الواقعية النيوكلاسيكية كجسر ربط بين الواقعية(الكلاسيكية-البنيوية) 58

الفرع الأول: الواقعية النيوكلاسيكية كامتداد للواقعية الكلاسيكية.....60

الفرع الثاني: الواقعية النيوكلاسيكية كامتداد للواقعية البنيوية.....62
المطلب الثاني: فرضيات الواقعية النيوكلاسيكية.....64
الفرع الأول: تعديل فرضية الدول فواعل (ليست فاعل وحدوي) 64
الفرع الثاني: تعديل فرضية الطبيعة الأناركية للنظام الدولي.....66
الفرع الثالث: تعديل فرضية أسبقية الأمن والقوة.....68
المطلب الثالث: الواقعية النيوكلاسيكية الدفاعية والهجومية.....70
الفرع الأول: النيوكلاسيكية الدفاعية.....72
الفرع الثاني: النيوكلاسيكية الهجومية.....77
المبحث الثاني: القوة التفسيرية للواقعية النيوكلاسيكية وحدود الواقعية البنيوية التفسيرية.82
المطلب الأول: غياب الصورة الثانية في نظرية السياسة الدولية.....83
الفرع الأول: تمركز دولاتي بدون نظرية الدولة.....84
الفرع الثاني: تمايز الوحدات أم تشابه: إعادة النظر في الصف الثاني لتعريف البنية....86
المطلب الثاني: نظرية الدولة في الواقعية النيوكلاسيكية.....89
الفرع الأول: إعادة الدولة (الصورة الثانية) إلى واجهة التحليل.....90
الفرع الثاني: البنية المحلية: من منطق الأناركية إلى منطق الوحدة.....94
الفرع الثالث: لعبة المستويين (المحلي والنظمي): تفاعل أم أسبقية سببية.....97
المبحث الثالث: الواقعية النيوكلاسيكية كمقاربة لتفسير السياسة الخارجية للدول الصغرى..... 105
المطلب الأول: المتغيرات الإدراكية والفكرية كمحددات فاصلة للسياسة الخارجية للدول الصغرى..... 106
الفرع الأول: إدراك صانع القرار: القوة المُدركة.....108
الفرع الثاني: عامل الأفكار: تشكيل الاستراتيجية الكبرى من منظور الأفكار.....117
المطلب الثاني: المتغيرات الاستخراجية والتعبوية كمحددات لقوة الدول الصغرى.....123
الفرع الأول: الاستخراج والتعبئة: خلق القوة (آليات العون الذاتي) 124
الفرع الثاني: علاقة الدولة-المجتمع كمؤشر على قوة الدول الصغرى.....130
المطلب الثالث: مُعدلات قوة الدول الصغرى..... 135
الفرع الأول: الاجماع النخبوي وبناء التحالف.....136
الفرع الثاني: التماسك الاجتماعي وقوة النظام.....140
الفصل الثالث: نظريات التحالف الدولي نحو مقاربة لتفسير السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى.....147
المبحث الأول: نظريات التحالف والتوازن الدولي..... 150

المطلب الأول: نظرية ميزان القوى..... 151
الفرع الأول: السياسة الخارجية الدفاعية ودولة الوضع الراهن.....153
الفرع الثاني: خيارات التحالف من منظور ميزان القوى..... 156
أولا. الموازنة: موازنة الدولة الأكثر قوة.....156
ثانيا. تمرير الدور..... 159
ثالثا. المسايرة: المسايرة مع الدولة الأكثر قوة..... 162
المطلب الثاني: نظرية ميزان التهديد.....165
الفرع الأول: موازنة التهديد: موازنة الدولة الأكثر تهديدا..... 167
الفرع الثاني: المسايرة: مسايرة الدولة الأكثر تهديدا..... 173
المطلب الثالث: نظرية ميزان المصالح.....181
الفرع الأول: السياسة الخارجية التوسعية: عودة الدولة التعديلية لمركز التحليل ... 182
الفرع الثاني: ميزان المصالح: المسايرة للربح والتوسع..... 187
المبحث الثاني: "ميزان الإدراك" مقاربة لتفسير السياسة الخارجية التعديلية للدول الصغرى.....195
المطلب الأول: مقاربة ميزان الإدراك..... 197
الفرع الأول: الموازنة الداخلية على مستوى الوحدة: التفكير الإستراتيجي..... 198
الفرع الثاني: المسايرة على مستوى النظام الدولي..... 206
الفرع الثالث: موازنة المصالح على المستوى الإقليمي: القوة المُدركة..... 214
المطلب الثاني: إختبار "ميزان الإدراك": تفسير صمود قطر في وجه التحالف الرباعي..... 224
الفرع الأول: التحالف الرباعي(2017): أسباب توزان القوى المضاد ضد قطر..... 224
الفرع الثاني: السلوك القطري على مستوى النظام الدولي..... 230
أولا. التحالف الأمريكي القطري ومعضلة الفخ والترك..... 231
ثانيا. الحوار الاستراتيجي الأمريكي القطري: انفراج معضلة أمن التحالف..... 237
الفرع الثالث: السلوك القطري على المستوى الإقليمي..... 240
أولا. التحالف مع القوى التعديلية..... 240
ثانيا. التحالف الاستراتيجي القطري التركي..... 243
الفرع الرابع: الموازنة الداخلية على مستوى الوحدة: تحدي تنظيم كأس العالم 2022..... 247
خاتمة..... 254
قائمة المراجع..... 261
الفهرس العام..... 279

فهرس الأشكال والجداول 283
الملخص 285

فهرس الأشكال

الشكل 1: أنطولوجيا الأنموذج الموقعي..... 26

الشكل 2: مكونات قوة الدولة..... 140

الشكل 3: سقوط الدولة (السياسة الخارجية العر اقية 1989-2003) 211

الشكل 4: أنموذج ميزان الإدراك..... 214

الشكل 5: التحالفات الإقليمية وأضدادها 223

الشكل 6: صمود الدولة (السياسة الخارجية القطرية 1995-2022) 247

الشكل 7: أداء الأسواق الخليجية في 2018..... 251

فهرس الجداول

الجدول 1: مقارنة حجم قوة قطر العسكرية بحجم قوتي الإمارات والبحرين.....217

الجدول 2: الدعم العسكري التركي لقطر في حصار 2017.....243

الجدول 3: مقارنة حجم قوة قطر بحجم قوة دول التحالف الرباعي..... 252

الملخص باللغة العربية:

تجاهلت أدبيات العلاقات الدولية دراسة السياسة الخارجية للدول الصغرى، حيث لم تحظ هذه الفئة من الدول بنصيب من اهتمامات العلماء التنظيرية، لكونها أقل تأثيرا في النظام الدولي بسبب ضعفها الذي لا يؤهلها لتبوء مكانة توازي مكانة الدول الكبرى. حيث هناك اتفاق شبه كلي بين العلماء على محدودية تأثير الدول الصغرى خارج حدودها، وذلك بناء على معايير القوة التقليدية. لذلك تهدف هذه الدراسة أولا: لمراجعة وإختبار حدود القوة التفسيرية لكل من نظرية الواقعية النيوكلاسيكية والواقعية البنيوية، في تفسير السياسات الخارجية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي. ثانيا: تطوير أنموذج نظري مناسب يقارب السياسات الخارجية التعديلية للدول الصغرى في النظام الإقليمي العربي. ويسعى الأنموذج إلى دراسة حالة قطر كونها الحالة الأنسب لأنها انتهجت سياسة خارجية تعديلية في فترة الانتفاضات العربية بعد سنة 2011. تتلخص حجة مقاربة "ميزان الإدراك"؛ في أن الدول الصغرى تستطيع اتباع استراتيجيات متعددة لتحقيق هدفين في آن واحد؛ أمنها ومصالحها من خلال اتباع سياسة خارجية تعديلية (توسعية)، بحيث توازن إدراكها للتهديدات والفرص. وتُبنى هذه الحجة على مستويات متعددة (محلية، نظمية، إقليمية)، بحيث تبرز المتغيرات المحلية الفاصلة التالية: إدراك صانع القرار (القوة المدركة) ومتغير الأفكار (التفكير الاستراتيجي)، كمتغيرات تفسيرية للأنموذج "ميزان الإدراك". كما تخضع فرضية أنموذج "ميزان الإدراك" إلى الاختبار من خلال تطبيقها على حالة الأزمة الخليجية 2017، بهدف تفسير لغز صمود دولة قطر في وجه التحالف المضاد (السعودية، مصر، الإمارات، والبحرين).

Abstract :

The international relations literature has ignored the study of the foreign policy of small states, as this category of states has not received a share of the theoretical attention of scholars, because they are less influential in the international system due to their weakness, which does not qualify them to assume a position equivalent to that of major states. There is almost complete agreement among scholars on the limited influence of small states outside their borders, based on traditional power standards. Therefore, this study aims first: to review and test the limits of the explanatory power of both the theory of neoclassical realism and structural realism, in explaining the foreign policies of small states in the Arab regional system. Second : To develop an appropriate theoretical model that approximates the revisionist foreign policies of small states in the Arab regional system. The model seeks to study a case of Qatar, as it is the most appropriate state because it has adopted an revisionist foreign policy in the Arab uprisings period after 2011. The argument of the "balance of perception" model is summarized that small states can adopt multiple strategies to achieve two goals at the same time ; Its security and interests by adopting an revisionist (expansionist) foreign policy, in which it balances its perception of the threats and its perception of opportunities. This argument is based on multiple levels (domestic, system, regional), so that the following intervenin domestic variables highlight : the perception of the decision maker (perceived power) and ideas (strategic thinking), as explanatory variables of the model "balance of perception". The hypothesis of the “balance of perception” model is also subject to testing by applying it to the case of the 2017 Gulf crisis, with the aim of explaining the puzzle of the Resilience of the State of Qatar in the face of the counter-coalition (Saudi Arabia, Egypt, the Emirates, and Bahrain).

Abdelhamid Ben Badis University - Mostaganem-

Faculty of Law and Political Science

PHD Thesis

The Foreign Policies of Small States in the Arab Regional System

Submitted by :

Karima Bekai

Under the Supervision of:

Pr : Abdellah Belghit

2023/2024